جامعة قـاصدي مرباح – ورقلة –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطـروحـة مـقدمـة لـنـيـل شـهـادة دكـتـوراه عـلـوم
تخصص: العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

موسومة بـ:

تقييم فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل - دراسة تحليلية-

إعداد الـمـتـرشـح: مـسـعودي زكـريـاء

السادة أعضاء لجنة المناقشة:

أ. د / غريب بولرباح	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	رئيساً
أ. د / دادن عبد الوهاب	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	مشرفاً ومقرراً
د / مولاي لخضر عبد الرزاق	أستاذ محاضر – أ –	جامعة ورقلة	مناقشاً
أ. د / منور أوسرير	أستاذ التعليم العالي	جامعة بومرداس	مناقشاً
أ. د / حسان جايدر	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	مناقشاً
د / محيريق فوزي	أستاذ محاضر – أ –	جامعة الوادي	مناقشاً

الموسم الجامعي : 2018 / 2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« ... وَقُلْ رَّبِّ زِدْنِي عِلْماً »

الآية 114 من سورة طه

الإهداء

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على النبي المصطفى،

من كل أعماق قلبي ووجداني أهدي هذا العمل إلى أغلى ما أملك، أمي ووالدي أطال الله في عمرهما،

إلى كل أفراد العائلة كل باسمه ومقامه

إلى كل المخلصين من هذه الأمة المدافعين على شرفها في بيت المقدس وعلى أكنافه

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذه البحث

وإلى كل من دعا لي بظهر الغيب ....

مسعودي زكرياء

شكر وتقدير

أحمدك ربي وأشكرك على عظيم نعمك وجلال قدرتك

الحمد لله الذي أعانني وساعدني بعفوه وسلطانه وسخر لي الأسباب ووفقني في إنجاز هذا العمل

أتقدم بشكري الجزيل واعترافي بالجميل إلى الأستاذ المشرف:

" الأستاذ الدكتور دادن عبد الوهاب "

فلقد كان لي دافعاً قوياً ومحفزاً كبيراً وموجهاً بارعاً، فله مني كل عبارات الشكر وسمو الامتنان،

والشكر موصول لكل الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه على تفضلهم قبول مناقشة هذه الأطروحة

فلهم مني أسمى عبارات التقدير والاحترام

والشكر موصول لكل من ساهم معي من قريب أو بعيد في إنجاز بحثي، وأخص بالذكر الأساتذة الكرام:

- الدكتور: خليفة عزي.
- الدكتور: هشام لبزة.
- الدكتور: عقبة عبد اللاوي.
- الدكتور: عبد الجليل شليق.
- الدكتور فوزي محيريق.
- الدكتور: عبد الحق طير.

مسعودي زكرياء

فهـــرس المحتويـــات:

فهرس المحتويات i

مقدمة عامة ..... أ

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة التشغيل وبرامج الإصلاحات الاقتصادية 01

تمهيد 02

المبحث الأول: الإطار النظري للبطالة وسياسة التشغيل والمفاهيم المرتبطة بسوق العمل 03

المطلب الأول: مفهوم البطالة وأهم أنواعها 03

أولا- مفهوم البطالة وقياسها 03

ثانيا- أنواع البطالة 08

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي لسياسة التشغيل وسوق العمل 13

أولا- مفهوم التشغيل وأهم أنواعه 13

ثانيا- مفهوم سياسة التشغيل وأقسامها 14

ثالثا- تعريف سوق العمل وأقسامه 19

المبحث الثاني: تحليل مشكلة البطالة من خلال تطور النظريات الاقتصادية 24

المطلب الأول: تحليل مشكلة البطالة ومعالجتها عبر النظريات الاقتصادية التقليدية 24

أولا- النظرية الكلاسيكية (theory Classical)..... 24

ثانيا- النظرية الكينزية (theory Keynesian)..... 26

ثالثا- النظرية النيوكلاسيكية (Theory New Classical)..... 29

المطلب الثاني: تحليل مشكلة البطالة ومعالجتها عبر النظريات الاقتصادية الحديثة..... 31

المطلب الثالث: تفسير علاقة البطالة بالتضخم والنمو الاقتصادي 36

أولا- تفسير العلاقة بين البطالة والتضخم (علاقة فيليبس) 36

ثانيا- تفسير العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي (علاقة أوكن)..... 38

المبحث الثالث: الخلفية النظرية لبرامج الإصلاحات الاقتصادية وعلاقتها بسياسة التشغيل 40

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح الاقتصادي وأهدافه 40

المطلب الثاني: أهم الخصائص والمكونات لبرامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من المؤسسات المالية الدولية 44

أولا- مفهوم وأهداف برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من المؤسسات المالية الدولية 44

ثانيا- مكونات ومراحل برامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم من المؤسسات المالية الدولية 46

ثالثا- البعد الاستراتيجي لبرامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة في الدول النامية 48

المطلب الثالث: الإطار النظري لبرامج الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة وفق سياسة الإنعاش الاقتصادي 50

أولاً- مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي وأهدافها 50
ثانياً- وسائل سياسة الإنعاش الاقتصادي وشروط تطبيقها 51
ثالثاً- علاقة برامج الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة وفق سياسة الإنعاش الاقتصادي بالتشغيل 52
خلاصة الفصل الأول 57
الفصل الثاني: تطور برامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وتقييم فعاليتها وفق متغيرات مربع كالدور 58
تمهيد 59
المبحث الأول: تطور برامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1967-2000) 60
المطلب الأول: تطور برامج الإصلاحات الاقتصادية خلال فترة المخططات التنموية (1967- 1989) 60
أولا- المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) 60
ثانيا- المخطط الرباعي الأول والثاني (1970-1978)..... 60
ثالثا- المخطط الخماسي الأول والثاني (1980-1989)..... 61
المطلب الثاني: تطور برامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1989-1998) 63
أولا- تطور برامج الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (1989-1993) 63
ثانياً- تطور برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية خلال الفترة (1994-1998) 64
المبحث الثاني: تطور برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة على سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2016) 72
المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004) 72
أولا- أهم الدوافع لتبني سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 72
ثانيا- مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2004) 74
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009) ... 85
أولا- أهم المعطيات والتنبؤات التي بني عليها البرنامج 85
ثانيا- أهداف البرنامج..... 86
ثالثا- مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009) 87
المطلب الثالث: تحليل مضمون برنامج توطيد النمو (2010-2014) وبرنامج الاستثمارات العمومية (2015-2019) 91
المطلب الرابع: بعض التحديات والمشاكل التي واجهت تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1994-2016) 98
المبحث الثالث: تقييم فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وفق متغيرات مربع كالدور خلال الفترة (1994- 2016) 101
المطلب الأول: الإطار النظري لمربع كالدور السحري 101

المطلب الثاني: تقييم فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية من خلال متغيرات مربع كالدور السحري خلال الفترة (1994-2000) 105
المطلب الثالث: تحليل فعالية برنامجي الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال مربع كالدور السحري 108
أولاً- تحليل فعالية برنامج الإنعاش الاقتصادي في تحقيق أمثلية مربع كالدور السحري 108
ثانياً- تحليل أداء برنامج دعم النمو (2005-2009) من خلال مربع كالدور السحري 110
المطلب الرابع: تحليل فعالية برنامجي توطيد النمو والاستثمارات العمومية من خلال مربع كالدور السحري 112
أولاً- تحليل فعالية برنامج توطيد النمو (2010-2014) من خلال مربع كالدور السحري 112
ثانياً- تحليل فعالية برنامج الاستثمارات العمومية (2015-2016) من خلال أقطاب مربع كالدور السحري 114
ثالثا- أهم خصائص مربع كالدور السحري خلال الفترة (1994-2016) 117
خلاصة الفصل الثاني 122
الفصل الثالث: تحليل هيكل سياسة التشغيل وتطوره في الجزائر خلال الفترة (1994-2016) 123
تمهيد 124
المبحث الأول: تحليل اتجاهات هيكل القوى العاملة بسوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1994-2016) 125
المطلب الأول: تطور النمو السكاني والفئة النشطة في الجزائر 125
أولا- تطور عدد السكان ونموه في الجزائر 125
ثانيا- تطور الفئة النشطة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016) 127
المطلب الثاني: تطور هيكل القوى العاطلة في الجزائر خلال الفترة (1994-2016) 129
أولاً- تطور حجم البطالة ومعدلاتها 129
ثانياً- تطور البطالة حسب معيار العمر 130
ثالثاً- تطور معدل البطالة حسب المستوى التعليمي وحاملي الشهادات 131
رابعاً- تطور نسبة العاطلين حسب المنطقة 133
المطلب الثالث: تطور هيكل القوى المشتغلة في الجزائر خلال الفترة (1994-2016) 134
المطلب الرابع: تطور القوى المشتغلة في سوق العمل غير الرسمية في الجزائر..... 144
أولا- مفهوم القطاع غير الرسمي وأسباب ظهوره في الجزائر..... 144
ثانيا- مراحل تطور القطاع غير الرسمي في الجزائر 146
ثالثا- تطور التشغيل في القطاع غير رسمي وهيكلته..... 149
المبحث الثاني: تطور اتجاهات التشغيل من خلال البرامج والأجهزة الخاصة بسياسة التشغيل في الجزائر . 153

المطلب الأول: تطور سياسة التشغيل في إطار برامج دعم الشغل المأجور في الجزائر 153
أولا- تطور سياسة التشغيل في إطار برامج الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) 153
ثانيا- تطور سياسة التشغيل في إطار برامج وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) 159
المطلب الثاني: تطور سياسة التشغيل في إطار أجهزة دعم وتنمية المبادرات المقاولاتية 166
أولا- تطور التشغيل في إطار جهاز الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)..... 166
ثانيا- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)..... 169
ثالثا- تطور التشغيل في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) في الجزائر 173
المطلب الثالث: تطور التشغيل في إطار الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI) والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 176
أولا- تطور التشغيل في إطار الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI)..... 176
ثانيا- نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي التشغيل 179
خلاصة الفصل الثالث..... 184
الفصل الرابع: تقييم انعكاسات برامج الإصلاحات الاقتصادية على سياسة التشغيل بالجزائر خلال الفترة (1994-2016) 185
تمهيد 186
المبحث الأول: تقييم سياسة التشغيل خلال فترة المخططات وبرامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (1967-1998) 187
المطلب الأول: وضعية سياسة التشغيل خلال فترة المخططات التنموية (1967-1994) 187
أولاً- وضعية التشغيل خلال الفترة (1967-1969)..... 187
ثانيا- وضعية التشغيل خلال المخطط الرباعي الأول والثاني (1970-1977)..... 188
ثالثا- وضعية التشغيل خلال المخطط الخماسي الأول والثاني (1980-1989)..... 189
رابعا- تطور حجم التشغيل خلال الفترة (1989-1993) 191
المطلب الثاني: انعكاسات برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف الهيئات الدولية على مستوى التشغيل بالجزائر خلال الفترة (1994-1998) 193
أولا- أثر سياسات برامج التثبيت الاقتصادي على وضعية التشغيل..... 193
ثانيا- أثر سياسات برنامج التعديل الهيكلي على مستوى التشغيل..... 197
المبحث الثاني: تقييم انعكاسات برامج الإصلاحات الاقتصادية على سياسة التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2016) 202
المطلب الأول: النتائج المنتظرة لبرامج الإصلاحات الاقتصادية على سياسة التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2016) 202

أولاً- النتائج المنتظرة لانعكاسات برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي على وضعية التشغيل 202
ثانيا- النتائج المنتظرة من برنامج توطيد النمو الاقتصادي وبرنامج الاستثمارات العمومية على سياسة التشغيل 205
المطلب الثاني: تقييم انعكاسات برامج الإصلاحات الاقتصادية على وضعية التشغيل بالجزائر (2001-2016) 209
أولا- تقييم انعكاسات برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي على سياسة التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2009) 209
ثانيا- تقييم انعكاسات برنامج توطيد النمو الاقتصادي وبرنامج الاستثمارات العمومية على سياسة التشغيل خلال الفترة (2010-2019) 216
المطلب الثالث: تقييم أداء سياسات التشغيل في ظل برامج الإصلاحات الاقتصادية وآليات تفعيلها ... 219
أولا- تقييم أداء سياسات التشغيل بالجزائر خلال فترة برامج الإصلاحات الاقتصادية (2001-2016) 219
ثانيا- آليات تفعيل سياسات التشغيل في الجزائر 224
المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر برامج الإصلاحات الاقتصادية على سياسة التشغيل في الجزائر 227
المطلب الأول: بناء النموذج والتعريف بمتغيرات الدراسة 227
أولاً- بناء نموذج الدراسة 227
ثانياً- التعريف بمتغيرات الدراسة..... 228
المطلب الثاني: اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة..... 230
أولا- رسم السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة 230
ثانيا- اختبار جذر الوحدة 231
المطلب الثالث: اختبار أثر برامج الإصلاحات الاقتصادية على سياسة التشغيل للفترة (1980-2016) 236
أولاً- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية جوهانسن 236
ثانياً- تقدير العلاقة بين برامج الإصلاحات الاقتصادية وسياسة التشغيل في الأجل الطويل باستخدام منهجية المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS) 239
ثالثاً- تقدير العلاقة بين برامج الإصلاحات الاقتصادية وسياسة التشغيل في الأجل القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) 245
خلاصة الفصل الرابع 252
الخاتمة 254
قائمة المراجع 263
الملاحق 284

فـــهـــرس الـــجـــــداول

عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1-1): مثال لربط البرامج النشيطة بالأهداف الموضوعة حسب الظرف الاقتصادي	18
الجدول رقم (1-2): الفرق بين سياسة التشغيل النشيطة وسياسة التشغيل الخاملة	19
الجدول رقم (1-3): مقارنة بين النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية	29
الجدول رقم (2-1): يمثل معدل نمو الناتج المحلي خلال الفترة (1995-2000)	72
الجدول رقم (2-2): السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي	77
الجدول رقم (2-3): التوزيع الزمني لمخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)	78
الجدول رقم (2-4): مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001- 2004)	78
الجدول رقم (2-5): توزيع المبالغ المالية المخصصة لقطاع الأشغال الكبرى من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004)	80
الجدول رقم (2-6): الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الموارد البشرية في الجزائر (2001-2004)	82
الجدول رقم (2-7): توزيع الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الفلاحة في الجزائر (2001-2004)	83
الجدول رقم (2-8): الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الصيد البحري والموارد المائية (2001-2004)	84
الجدول رقم (2-9): الاعتمادات المالية المرافقة للبرنامج (2001-2004)	84
الجدول رقم (2-10): يمثل التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	88
الجدول رقم (2-11): برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)	93
الجدول رقم (2-12): تطور مؤشر الفساد في الجزائر	98
الجدول رقم (2-13): قيمة مؤشر هرفندل – هيرشمان للاقتصاد الجزائري (2006-2016)	118
الجدول رقم (2-14): تطور التركيب الهيكلي للصادرات في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)	121
الجدول رقم (3-1): تطور متوسط السكان حسب الفئات العمرية	126
الجدول رقم (3-2): يمثل تطور الفئة العاطلة (1994-2016)	129
الجدول رقم (3-3): يمثل معدل البطالة حسب التخصصات لسنة 2013	133
الجدول رقم (3-4): تطور القوى المشتغلة ومعدل التشغيل خلال الفترة (1994-2016)	135
الجدول رقم (3-5): القوة المشتغلة وفقا للنوع في الفترة (1997-2016)	138
الجدول رقم (3-6): تطور نسبة التشغيل لأصحاب مستوى التعليم العالي خلال فترة 2010-2016	138
الجدول رقم (3-7): يبين تطور القوى المشتغلة وفقا للقطاع القانوني (1992-2016)	139
الجدول رقم (3-8): تطور القوى المشتغلة لطبيعة النشاط الاقتصادي (1994-2016)	140
الجدول رقم (3-9): يمثل نسبة الدخل الخفي من الناتج الداخلي الخام	147
الجدول رقم (3-10): يمثل نسبة الدخل الخفي من الناتج المحلي الخام	148
الجدول رقم (3-11): يمثل نسبة القطاع غير الرسمي خلال الفترة (2000-2015)	148
الجدول رقم (3-12): تطور القطاع غير الرسمي حسب فروع النشاط الاقتصادي	149
الجدول رقم (3-13): تطور التشغيل في القطاع غير الرسمي	150

الجدول رقم (3-14): يمثل تطور معدل الرضا خلال الفترة (2000-2016)	154
الجدول رقم (3-15): يمثل تطور المناصب المستحدثة في إطار جهاز الإدماج المهني DAIP	157
الجدول رقم (3-16): تطور المناصب المستحدثة وفقاً للقطاع	158
الجدول رقم (3-17): عدد عقود العمل المستحدثة في إطار برنامج CTA للوكالة الوطنية للتشغيل لسنتي 2016/2015	159
الجدول رقم (3-18): تطور عقود العمل المدعمة المستحدثة في إطار برنامج CTA	159
الجدول رقم (3-19): حصيلة إنجازات جهاز الأشغال ذات المنفعة العمومية للاستعمال المكثف لليد العاملة (1997-2016)	161
الجدول رقم (3-20): تطور نسبة المناصب المستحدثة في إطار برنامج منحة الأنشطة ذات المنفعة العامة (IAIG)	162
الجدول رقم (3-21): تطور نسبة المناصب المستحدثة في إطار جهاز النشاطات والإدماج الاجتماعي (DAIS)	163
الجدول رقم (3-22): يمثل عدد المناصب الموفرة في إطار برنامج الإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات (PID)	164
الجدول رقم (3-23): نسبة مساهمة الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية في التشغيل الكلي	165
الجدول رقم (3-24): عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق والمناصب المستحدثة	168
الجدول رقم (3-25): نسبة تمويل الأنشطة في إطار CNAC	169
الجدول رقم (3-26): يبين الهيكل المالي للتمويل الثنائي وفق وكالة (ANSEJ)	170
الجدول رقم (3-27): يبين الهيكل المالي للتمويل الثلاثي وفق وكالة (ANSEJ)	170
الجدول رقم (3-28): تطور المشاريع الممولة والمناصب المستحدثة خلال الفترة (1996-2016)	171
الجدول رقم (3-29): يمثل المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)	172
الجدول رقم (3-30): أنماط التمويل المتاحة في إطار القروض المصغرة	174
الجدول رقم (3-31): عدد القروض الممنوحة خلال الفترة 2005- الثلاثي الأول 2017	175
الجدول رقم (3-32): رصيد الوظائف وحصيلة مناصب التشغيل المستحدثة في إطار الوكالة	176
الجدول رقم (3-33): يمثل عدد المشاريع الاستثمارية ومناصب الشغل المستحدثة من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI خلال الفترة 2002-2016 حسب قطاع النشاط	178
الجدول رقم (3-34): نسبة الاستثمار المصرح بها خلال الفترة (2002-2016)	179
الجدول رقم (3-35): معايير التمييز بين حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	180
الجدول رقم (3-36): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل المستحدث خلال الفترة (2005-2016)	180
الجدول رقم (3-37): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل خلال الفترة (2005-2016)	181
الجدول رقم (3-38): يمثل تطور نسبة مساهمة التشغيل في م ص م في التشغيل الكلي	182
الجدول رقم (4-1): تطور الحجم الإجمالي للتشغيل في الجزائر (1989-1993)	192
الجدول رقم (4-2): معدل نمو النفقات العامة ومستوى التشغيل والبطالة في الجزائر (1994-1998)	194
الجدول رقم (4-3): يمثل تطور القوة المشتغلة في القطاع الحكومي (1994- 1997)	195
الجدول رقم (4-4): تطور نسبة العجز في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1993-1999)	195

الجدول رقم (4-5): حصيلة العمال المسرحيين حسب قطاع النشاط (السداسي الأول 1998)	198
الجدول رقم (4-6): تطور مؤشر المؤشر العام للأسعار عند الاستهلاك ومؤشر أسعار المواد الغذائية (1993-1997)	199
الجدول رقم (4-7): توقعات مناصب العمل المنشأة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب القطاعات الاقتصادية	203
الجدول رقم (4-8): عدد المناصب المحتملة لكل من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	207
الجدول رقم (4-9): مناصب الشغل المحدثة عن طريق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2003)	210
الجدول رقم (4-10): حجم مناصب الشغل المستحدثة من طرف برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	211
الجدول رقم (4-11): عدد المناصب ونسبة مساهمة للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية في التشغيل الكلي خلال الفترة (2001-2004)	212
الجدول رقم (4-12): مناصب الشغل المستحدثة في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي بالجزائر (2005-2009)	214
الجدول رقم (4-13): تطور العمالة في القطاعات الاقتصادية بالجزائر (2010-2014)	217
الجدول رقم (4-14): تطور العمالة في القطاعات الاقتصادية بالجزائر (2015-2016)	218
الجدول رقم (4-15): يبين تطور مدة البحث عن عمل خلال الفترة (2011-2016)	222
الجدول رقم (4-16): تنازلات اليد العاملة المؤهلة في الحصول على عمل في الجزائر (2011-2016)	223
الجدول رقم (4-17): اختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية في حالتها الأصلية	235
الجدول رقم (4-18): اختبار استقرار السلاسل الزمنية بعد أخذ الفروق الأولية	236
الجدول رقم (4-19): اختبار التكامل المشترك لجوهانسن	238
الجدول رقم (4-20): مقدرات معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة FMOLS	239
الجدول رقم (4-21): ملخص نتائج اختبار ديكي- فولر *ADF* للبواقي z للنموذج	246
الجدول رقم (4-22): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)	247
الجدول رقم (4-23): معامل تضخم التباين لنموذج تصحيح الخطأ	249
الجدول رقم (4-24): اختبار وجود الارتباط الذاتي بين البواقي لنموذج تصحيح الخطأ	250
الجدول رقم (4-25): اختبار عدم ثبات التباين لنموذج تصحيح الخطأ	250

فـــهـــرس الأشـــكـــال

عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1-1): المفهوم الرسمي للبطالة	4
الشكل رقم (1-2): يمثل سوق العمل في النموذج الكينزي	27
الشكل رقم (1-3): منحنى فيليبس قصير المدى (SRPC) وطويل المدى (LRPC)	37
الشكل رقم (1-4): الأبعاد الأساسية الاستراتيجية للإصلاح الاقتصادي في الدول النامية	49
الشكل رقم (1-5): أثر زيادة الإنفاق العام على الجهاز الإنتاجي	53

الشكل رقم (1-6): الخلفية النظرية للإجراءات التصحيحية	54
الشكل رقم (1-7): نظرية كينز " سياسة النمو عن طريق الطلب "	55
الشكل رقم (1-8): أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة	56
الشكل رقم (2-1): شكل مربع كالدور السحري	104
الشكل رقم (2-2): تطور مؤشرات أقطاب مربع كالدور في الجزائر للفترة (1994-2000)	105
الشكل رقم (2-3): تطبيق مربع كالدور بالجزائر للفترة (1994-2000)	106
الشكل رقم (2-4): تطور مؤشرات أقطاب مربع كالدور في الجزائر للفترة (2001-2004)	108
الشكل رقم (2-5): تطبيق مربع كالدور بالجزائر للفترة (2001-2004)	108
الشكل رقم (2-6): تطور مؤشرات أقطاب مربع كالدور في الجزائر للفترة (2005-2009)	110
الشكل رقم (2-7): تطبيق مربع كالدور بالجزائر لفترة (2005-2009)	110
الشكل رقم (2-8): تطور مؤشرات مربع كالدور في الجزائر للفترة (2010-2014)	112
الشكل رقم (2-9): تطبيق مربع كالدور بالجزائر للفترة (2010-2014)	112
الشكل رقم (2-10): تطور مؤشرات مربع كالدور في الجزائر للفترة (2015-2016)	115
الشكل رقم (2-11): تطبيق مربع كالدور بالجزائر لفترة (2015-2016)	115
الشكل رقم (2-12): التأثير السلبي والعكسي للنظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن	120
الشكل رقم (3-1): يبين تطور معدل النمو السكاني خلال الفترة (1986-2016)	125
الشكل رقم (3-2): تطور حجم السكان والفئة النشطة	127
الشكل رقم (3-3): تطور الفئة النشطة وفقاً للعمر	128
الشكل رقم (3-4): تطور البطالة وفقا للفئات العمرية (2000-2016)	130
الشكل رقم (3-5): يمثل تطور معدل البطالة حسب المستوى التعليمي	131
الشكل رقم (3-6): تطور تعداد حملة شهادة التدرج وفق عائلة التخصصات	132
الشكل رقم (3-7): تطور نسبة العاطلين حسب المنطقة (2000-2016)	133
الشكل رقم (3-8): يوضح تطور حجم المشتغلين وفقا لفئات العمر (2000-2016)	136
الشكل رقم (4-1): يمثل تطور العمالة في القطاعات الاقتصادية بالجزائر (2001-2004)	211
الشكل رقم (4-2): يمثل تطور العمالة في القطاعات الاقتصادية بالجزائر (2005-2009)	215
الشكل رقم (4-3): تطور العمالة في القطاعات الاقتصادية بالجزائر (2001-2016)	219
الشكل رقم (4-4): أشكال السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	230
الشكل رقم (4-5): القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي للنموذج	244
الشكل رقم (4-6): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج	245
الشكل رقم (4-7): القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي لنموذج تصحيح الخطأ	248
الشكل رقم (4-8): التوزيع الطبيعي للبواقي لنموذج تصحيح الخطأ	248
الشكل رقم (4-9): استقرار نموذج اختبار تصحيح الخطأ	250

قائـــمـــة الـــمـــلاحـــق

الملحق	الصفحة
الملحق رقم (01): يمثل تقسيمات القطاعات في المخطط الثلاثي الاستثماري (1967-1969)	285
الملحق رقم (02): يمثل البرنامج الرباعي الأول للاستثمار (1970-1973)	285
الملحق رقم (03): يمثل الهيكلة المالية للاستثمارات (خلال المخطط الرباعي الثاني)	286
الملحق رقم (04): يمثل توزيع الاستثمارات للفترة (1980-1984)	286
الملحق رقم (05): أهم إجراءات السياسة النقدية والقطاع المالي في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل في الجزائر	287
الملحق رقم (06): الإجراءات المتعلقة بسياسة تحرير الأسعار في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي	287
الملحق رقم (07): الإجراءات المتعلقة بإصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص	288
الملحق رقم (08): المؤسسات التي تم خوصصتها خلال (1995-2003) عن طريق فتح رأسمالها	288
الملحق رقم (09): يمثل توزيع عدد المشاريع الخاصة ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب القطاعات المعنية	289
الملحق رقم (10): يمثل الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع التنمية المحلية (2001-2004)	289
الملحق رقم (11): يوضح تطور احتياطات صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000-2003)	289
الملحق رقم (12): تطور مؤشرات مربع كالدور خلال الفترة (1994-2016)	290
الملحق رقم (13): تطور العمالة في القطاعات الاقتصادية بالجزائر (2001-2016)	291
الملحق رقم (14): نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي	292
الملحق رقم (15): يوضح تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)	292
الملحق رقم (16): يمثل التطور الاسمي لنفقات التسيير خلال الفترة (1994-2016)	292
الملحق رقم (17): تطور مؤشر الانفتاح التجاري خلال الفترة (1994-2016)	293
الملحق رقم (18): عدد السكان ومعدل الزيادة السكانية خلال الفترة (1980-2016)	293
الملحق رقم (19): يبين تطور حجم المشتغلين وفقا لفئات العمر	294
الملحق رقم (20): يمثل تطور البطالة حسب معيار العمر	295
الملحق رقم (21): يمثل تطور نسبة البطالة حسب المنطقة	295
الملحق رقم (22): يمثل تقسيمات القطاعات في المخطط الثلاثي الاستثماري (1967-1969)	296
الملحق رقم (23): يمثل خلق مناصب الشغل حسب القطاعات الاقتصادية في المخطط الثلاثي الأول	297
الملحق رقم (24): يمثل تطور مناصب الشغل حسب القطاعات الاقتصادية (1969-1973)	297
الملحق رقم (25): يمثل الهيكلة المالية للاستثمارات (خلال المخطط الرباعي الثاني)	298
الملحق رقم (26): يمثل توزيع الاستثمارات للفترة (1980-1984)	298
الملحق رقم (27): يمثل توزيع الاستثمارات للفترة (1985-1989)	299
الملحق رقم (28): يمثل تطور التشغيل في القطاع العمومي الوطني (1986-1988)	299
الملحق رقم (29): تطور نسبة التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية (1989-1994)	300

الملحق رقم (30): تطور سوق العمل في الجزائر للفترة (1990-1999)	300
الملحق رقم (31): تطور ميزانية الدولة خلال (1993-1997)	301
الملحق رقم (32): تطور النفقات العامة للفترة (1994-1998)	301
الملحق رقم (33): تطور معدل نمو مكونات نفقات التسيير للفترة (1998/1994)	301
الملحق رقم (34): مناصب الشغل المستحدثة خلال السداسي الأول لسنة 2010	302
الملحق رقم (35): اختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية باختبار (ADF) و(PP)	303
الملحق رقم (36): تطور الأجور والرواتب والمنح والتحويلات الجارية خلال الفترة (1994-2016)	304
الملحق رقم (37): يمثل تطور مرونة القوس	304
الملحق رقم (38): تطور هيكل إيرادات الميزانية والأهمية النسبية للجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة (1994-2016)	305
الملحق رقم (39): نتائج اختبار ديكي- فولر ADF للبواقي z	306

مقدمة:

عملت السلطات في البلاج للخروج من الوضعية المتخلفة التي ورثتها عن الاستعمار، إلى اعتماد مسار إصلاحي من خلال اعتماد سياسة تنموية ترتكز أساساً على التصنيع الثقيل ويميزها التخطيط المركزي والتدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي، هذه التجربة كانت مكلفة وقليلة الفعالية، فالمؤسسات العمومية التي أنشأت لم تكن في مستوى التوقعات المنتظرة، ومع ظهور الأزمة البترولية سنة 1986 زادت من حدة اللاتوازن نتيجة ارتفاع الضغوط الداخلية والخارجية، وقد تزامنت فترة الثمانينيات من القرن العشرين قيام الدولة بجملة من الإصلاحات الذاتية، والتي هدفها إدخال مرونة أكبر على قواعد النشاط الاقتصادي، من خلال استقلالية المؤسسات والقائمين على النشاط الاقتصادي، ولكن هذه الإصلاحات واجهت عدة تحديات من بينها: تراجع معدل النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، مما أجبر السلطات المحلية للجوء إلى المؤسسات المالية الدولية، حيث دخلت في مفاوضات معها، وتم تسطير برامج إصلاحات اقتصادية، والتي تهدف إلى إعادة الاستقرار الاقتصادي والتخفيف من الاختلالات الاقتصادية، وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد الوطني وتحريره، بالاعتماد على آليات اقتصاد السوق والحد من تدخل دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وتتكون هذه البرامج من شقين متكاملين هما: الشق الأول يتمثل في برنامج التثبيت الاقتصادي، أما الشق الثاني فيتمثل في برنامج التعديل الهيكلي، ونفذت هذه البرامج في إطار سياسة مالية ونقدية انكماشية تركز على إدارة الطلب الكلي، الشيء الذي نتج عنه تراجع حجم الاستثمارات العمومية، ومحاولة تخلص الدولة من وظائفها المؤثرة في توفير مناصب الشغل بعد أن كانت المصدر الرئيسي لها.

وحرصاً على التخفيف من الكلفة الاجتماعية لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم من طرف المؤسسات المالية الدولية، وفي ظل تحسن الوضعية المالية للاقتصاد الجزائري نتيجة للارتفاع الذي سجله سعر النفط بشكل متواصل خلال بداية الألفية الثالثة، فقد باشرت السلطات الوطنية في تعميق برامج الإصلاحات الاقتصادية، ترتكز على سياسة الإنعاش الاقتصادي في تنفيذها، وذلك انطلاقاً من محصلة أفكار النظرية الكينزية التي تؤكد على مبدأ أن الطلب يخلق العرض، وذلك من خلال تنفيذ سياسة إنفاقية توسعية ممثلة في برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2019)، وباعتبار أن الإنفاق العام أداة فعالة لتحفيز الطلب الكلي، الأمر الذي سيولد استجابة من جانب العرض الكلي بشكل يزيد من الناتج الوطني، ومنه خلق وزيادة فرص عمل جديدة، وقد خصصت لهذه البرامج مبالغ مالية كبيرة، وتضمنت الكثير من الاستثمارات والمشاريع الضخمة، والهدف من ذلك هو استغلال هذه الوفرة المالية المحققة في تنشيط الاقتصاد الوطني وترقية الاستثمارات الإنتاجية والخدماتية، والوصول إلى فك الارتباط بالنفط وتبعاته بالسعي إلى تنويع الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال الاهتمام بالقطاعات غير النفطية، مثل: الفلاحة والصناعة ...الخ، لأجل استيعاب القوة العاملة التي تتزايد سنة بعد سنة، وبصفة خاصة خريجي الجامعات ومعاهد التكوين.

ولمسايرة التحولات التي يشهدها الاقتصاد الوطني في إطار برامج الإصلاحات الاقتصادية فقد رسمت السلطات الوطنية المسطرة استراتيجية للسياسة العامة للتشغيل، وذلك من خلال تفعيل عمل البرامج والأجهزة الخاصة بسياسة التشغيل وذلك لأجل توفير مناصب شغل لائقة والوصول إلى المستوى المطلوب في معالجة مشكلة البطالة.

فهذه الدراسة تحاول إبراز مدى فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (1994-2016) في الوصول إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، أو ما يسمى بمؤشرات مربع كالدور السحري، وكذا تحليل انعكاسات هذه البرامج على وضعية سياسة التشغيل.

أولاً– إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة من خلال التحليل السابق في الإجابة على الإشكالية الآتية:

إلى أي مدى وصلت برامج الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وتفعيل سياسة التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1994-2016)؟

وللتفصيل أكثر تطرح الدراسة الإشكاليات الفرعية الآتية:

- ما هي أهم المتغيرات التي أثرت في مؤشرات مربع كالدور خلال فترة تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر ؟؛
- ما هي أهم خصائص هيكل سوق العمل في الجزائر خلال فترة تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية؟؛
- هل ساهمت سياسات التشغيل المنتهجة من خلال برامج وأجهزة التشغيل في توفير مناصب شغل تتلاءم مع متطلبات سوق العمل؟؛
- هل وصلت برامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر منذ سنة 1994 إلى المستوى المتوقع في توفير مناصب شغل تتلاءم مع متطلبات سوق العمل بالجزائر؟؛
- هل توجد علاقة إحصائية بين برامج الإصلاحات الاقتصادية وسياسة التشغيل في الجزائر؟.

ثانيا– فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة المطروحة وإشكالية البحث، فإن البحث انطلق من الفرضيات التالية:

1- يرتبط تغير شكل مربع كالدور خلال فترة تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر بالمتغيرات الخارجية، مثل: سعر البترول؛

2- تميز سوق العمل خلال الفترة (1994-2016) بزيادة فجوة الاختلالات الهيكلية، وذلك من خلال زيادة التشغيل في اتجاه قطاعات ذات إنتاجية ضعيفة واتساع رقعة سوق العمل غير الرسمي.

3- ساهمت برامج وأجهزة التشغيل بالجزائر في توفير نسبة كبيرة من مناصب الشغل، لكن أغلبها لا يتلاءم مع متطلبات سوق العمل؛

4- انعكست برامج الإصلاحات الاقتصادية ايجاباً على وضعية سياسة التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1994-2016)، إلا أنها مازالت دون المستوى المطلوب؛

5- توجد علاقة معنوية بين برامج الإصلاحات الاقتصادية وسياسة التشغيل في الجزائر.

ثالثا– أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل تطور برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (1994-2016)، ودراسة مدى تحقيقها لأهداف السياسة الاقتصادية والاقتراب من مثولية شكل مربع كالدور، ومحاولة تقييم انعكاسات هذه البرامج على سياسة التشغيل في الجزائر، كما يهدف هذا البحث إلى أهداف فرعية أخرى، منها:

1- تحليل مضمون برامج الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994 وإبراز أهم خصائصها، سواء برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف صندوق النقد والبنك الدوليين (1994-1998)، أو برامج الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة على سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2016).

2- تقييم أداء سياسات التشغيل من خلال تطور عمل الأجهزة وبرامج التشغيل العمومية في الجزائر خلال الفترة (1994-2016).

3- تحليل هيكل سوق العمل بالجزائر، وذلك من خلال دراسة أهم خصائص تطور القوى العاملة بشقيها المشتغلة والعاطلة بالجزائر، في محاولة لإعطاء صورة دقيقة وواقعية عن قوى العمالة وهيكلتها.

4- دراسة تطور سوق العمل غير الرسمي، والكشف عن أهم العوامل التي تغذيه، وأهم القطاعات المستوعبة لهذه العمالة.

5- عرض وتحليل تطور سياسة التشغيل في إطار البرامج، وآليات التشغيل المعتمدة من طرف السلطات الوطنية.

6- محاولة بناء نموذج تبرز فيه الدراسة تقدير العلاقة بين برامج الإصلاحات الاقتصادية وسياسة التشغيل في الجزائر.

خامساً– حدود الدراسة:

ستتطرق الدراسة في الإطار النظري لسياسة التشغيل وسوق العمل وبرامج الإصلاح الاقتصادي من خلال إبراز أهم المدارس والنظريات الاقتصادية المفسرة لهما.

أما الحدود الزمانية والمكانية، فقد تطرقت الدراسة إلى تحليل تطور برامج الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (1994-2016)، وتعتبر هذه الفترة شاملة لقسمين من برامج الإصلاح الاقتصادي، ففي الفترة (1994-1998) باشرت السلطات الوطنية برامج إصلاحات اقتصادية مدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية، أما الفترة (2001-2016) فقد شملت على برامج إصلاحات اقتصادية معتمدة على سياسة الإنعاش الاقتصادي.

سادساً– منهج الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة وللإجابة على الإشكالية المطروحة فقد اعتمد البحث على **المنهج الوصفي**، وهذا من خلال تحليل خصائص سوق العمل بالجزائر وتطور القوى العاملة سواء المشتغلة أو العاطلة، والتطرق إلى دراسة تطور برامج الإصلاحات الاقتصادية التي باشرت تنفيذها السلطات الجزائرية منذ 1994، وقياس أثرها على سياسة التشغيل في الجزائر.

أما الأدوات المستخدمة في الدراسة، فقد تركزت على معالجة البيانات الإحصائية المتاحة في إطار هذا البحث باستخدام برنامج الافيوز (Eviews) وبرنامج مربع كالدور السحري المعتمد من قبل صندوق النقد الدولي.

سابعاً– أسباب اختيار الموضوع:

كون أن مشكل البطالة والتشغيل في الجزائر يعتبر مسألة جوهرية تبقى مطروحة ومن القضايا المهمة التي شغلت الحكومات الجزائرية المتعاقبة ومباشرتها لبرامج إصلاحات اقتصادية من أولوياتها توفير مناصب شغل، وهذا على اعتبار أن العنصر البشري هو المحرك الرئيسي للتنمية في أي بلد، في الوقت الذي تمثل فيه البطالة شكل من أشكال الهدر في هذه الطاقات.

ثامناً– الدراسات السابقة:

تطرق العديد من الاقتصاديين والباحثين من خلال رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه لموضوع البطالة والتشغيل، إلا أن دراسته بالجزائر مازالت تحتاج إلى مزيد من الاهتمام والتعمق نظراً للاختلالات التي يعرفها سوق العمل بالجزائر وخاصة خلال الفترة (1994-2016) التي باشرت فيها السلطات الوصية بالجزائر برامج إصلاحات اقتصادية كان من أولوياتها توفير مناصب شغل جديدة، وهي تستدعي منا كباحثين تقييمها وتعميق الدراسات والبحوث وإبراز ايجابياتها وكذا سلبياتها لأجل المشاركة في تقويمها.

كما أن هذا البحث يبرز تطور هيكل سياسة التشغيل في سوق العمل بالجزائر قصد إبراز العوامل التي يمكن أن تكون سبباً في عدم توصل برامج الإصلاحات الاقتصادية إلى المستوى المرغوب في التشغيل.

أما الدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع البحث فنختار منها:

– الدراسات السابقة باللغة العربية:

- الدراسة الأولى: بعنوان " دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين (1990-2015)، أطروحة دكتوراه للباحث ميهوب مسعود، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016-2017.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى تحقيق الإصلاحات وبرامج الإنعاش الاقتصادي المعتمدة من قبل الجزائر خلال الفترة (1990-2014) للاستقرار الاقتصادي الكلي المستديم، وذلك من خلال تحديد أهم المتغيرات المؤثرة في سلوك كل من النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة والتوازن الخارجي، والتي تشكل المؤشرات الرئيسية للاستقرار الاقتصادي، حيث توصلت نتائج الدراسة إلى أن المتغيرات الخارجية بقيت الأكثر تحكماً في سلوك مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، خصوصاً في ظل البرامج الإنفاقية الموسعة والتي زادت من عمق الاعتماد على الخارج في تلبية المتطلبات الداخلية، وذلك في ظل المزج غير المناسب لاستراتيجية النمو اللامتوازن والنظرية الكينزية التي تعتبر تنشيط الطلب الكلي الفعال كأساس لإحداث النمو والتنمية.

- الدراسة الثانية بعنوان: " محددات سوق العمل في الجزائر للفترة الممتدة بين 1980-2014، دراسة تحليلية قياسية "، أطروحة دكتوراه للباحثة حنان بقاط، جامعة مُحَّد خيضر ببسكرة، (2016-2017).

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز محددات سوق العمل (مؤشرات كمية) في الجزائر، كما تطرقت إلى تلك الجهود المبذولة في سبيل رفع مستويات التشغيل وتخفيض مستويات البطالة التي ظلت مرتفعة طيلة عشرية التسعينات إلى غاية تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي (التوجه الكينزي) مطلع الألفية الثالثة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي، حيث تمكنت من تخفيض مستويات البطالة وتخفيف اختلال سوق العمل ولكن بمناصب مؤقتة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن سياسة التشغيل في الجزائر سياسة ظرفية بالرغم من أنها نجحت في التخفيف المؤقت من حدة البطالة، إلا أنها قد زادت من الهشاشة في سوق العمل.

- الدراسة الثالثة بعنوان: " دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر (1980-2014)"، أطروحة دكتوراه للباحث قجاتي عبد الحميد، جامعة أم البواقي، الجزائر، (2016-2017)، وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الجباية البترولية على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)، وذلك باعتبار الجباية البترولية المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري ونقطة انطلاق كل برنامج حكومي، فميزانية الدولة يتم إعدادها بعد تحديد قيمة إيراداتها البترولية للسنة الموالية.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الجباية البترولية لها دور كبير وفعال في الاقتصاد الوطني، كونها تقوم بتغطية معظم النفقات العامة وخاصة النفقات الاستثمارية والتي لها دور جد مهم في دعم النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تقليص معدلات البطالة والفقر، في حين توصلت الدراسة التحليلية والقياسية إلى أن المحددات الرئيسية لعدم استقرار إيرادات الجباية البترولية تمثلت أساساً في سعر البترول وسعر الصرف.

- الدراسة الرابعة بعنوان: " تقييم مساهمة القطاع الخاص في التشغيل بالجزائر خلال الفترة (1990-2014) "، أطروحة دكتوراه للباحث طهراوي دومة علي، جامعة الجزائر 3، 2016-2017.

حاولت هذه الدراسة الربط بين الاستثمار الخاص والتشغيل بشكل أساسي من خلال دراسة انعكاسات ترقية الاستثمار الخاص على التشغيل بالجزائر خلال الفترة (1990-2014)، حيث توصلت نتائج هذه الدراسة بأن مرونة إنتاجية العمل أكبر من مرونة كل من الاستثمار الخاص والاستثمار العام، وهذا يعني أنه إذا زادت إنتاجية العمل فإن أثرها على التشغيل سوف يكون أكبر من أثر الاستثمار العام والخاص معاً، كما أن حساسية التشغيل في الجزائر للاستثمار الخاص أكبر من حساسيته للاستثمار العام، حيث يمكن للقطاع الخاص توفير التشغيل 7 مرات مقارنة بالقطاع العام، وبالتالي لابد من الاعتماد عليه كركيزة أساسية للتنمية والتشغيل في الجزائر من خلال وضع سياسات وآليات أكثر فعالية تهيء له الظروف والإمكانيات لذلك.

- الدراسة الخامسة بعنوان: "سياسات التشغيل في الجزائر: تحليل وتقييم "، مقال منشور للباحث رحيم حسين، بحوث اقتصادية عربية، 2013.

يهدف هذا المقال إلى تحليل وتقويم فعالية سياسات التشغيل بالجزائر من خلال مجموعة من المؤشرات: مؤشر عدد المناصب، مؤشر التوافق (ما بين العرض والطلب وما بين المنصب والمؤهل)، مؤشر اللياقة، مؤشر الأجر العادل، مؤشر تكافؤ فرص التشغيل ومؤشر الإنتاجية والنمو الاقتصادي، وذلك بطرح الاشكالية التالية: إلى أي مدى ساهمت هذه السياسات في تقليص حجم البطالة وخلق فرص العمل؟، حيث توصلت نتائج

الدراسة إلى أنه لابد أن تقوم معالجة قضية البطالة والتشغيل على رؤية استراتيجية شاملة، أي أن تكون عميقة وطويلة الأمد ومتعددة الأبعاد، وهو ما تفتقر إليه السياسات الحالية المعتمدة في هذا المجال بالجزائر.

- ♦ الدراسة السادسة بعنوان: " تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر (2000-2011) "، مقال منشور للباحث مولاي لخضر عبد الرزاق، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2012.

هدف هذا البحث إلى دراسة أثر سياسات الشغل على أداء سوق العمل في الجزائر، كما تطرق إلى أهم خصائصه الهيكلية من خلال تحليل العرض والطلب على القوى العاملة ومستويات البطالة والتشغيل والإنتاجية ... إلخ، حيث توصلت نتائج الدراسة إلى أن سوق العمل في الجزائر يتميز بالاعتماد المفرط على القطاع العام في خلق فرص العمل، وضعف بيئة الأعمال ومحدودية القطاع الخاص، إضافة إلى ذلك فإن النسبة الكبيرة من فرص العمل تتشكل من العمالة غير الرسمية وأنشطة القيمة المضافة المنخفضة.

- ♦ الدراسة السابعة لقصاب سعدية: " اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر 1990-2004 "، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006/2005.

وتبرز إشكالية هذا البحث ضمن الأسئلة الآتية: ما هي السياسات التي يمكن تصميمها لمواجهة اختلالات سوق العمل؟ فيما تتمثل الإجراءات والتدابير الممكن اتباعها من طرف السلطات العمومية لمعالجة مشكل البطالة؟ ما هي آثار سياسة الأجور المختارة في تعديل سوق العمل كماً ونوعاً؟، وخلصت الباحثة إلى:

- عدم ملائمة نظام الأجور للوضع الراهن، ومن بين أسباب ذلك هو إدخال الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى تراجعه بسبب المرونة الشديدة في تعديل نظام الأجور.
- يساهم السوق غير الرسمي في تكوين الثروة والقيمة المضافة وفي تعديل سوق العمل بواسطة امتصاص اليد العاملة المشتغلة في هذا القطاع.

- ♦ الدراسة الثامنة لكمال بوصافي: " حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2006.

حيث كانت إشكالية بحثه حول (هل العلاقة الموجبة بين التغير في الناتج المحلي الحقيقي والتغير في معدل البطالة، إشارة إلى أن خضوع الاقتصاد الجزائري لصدمات العرض وصدمات الطلب العشوائي، أم أن خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية وتعمقها تفقد السياسة الاقتصادية الظرفية كل إمكانية التحكم في البطالة الظرفية على الأمد القصير والبطالة البنيوية على الأمد الطويل؟، وخلص الباحث هنا إلى أن السياسة الاقتصادية الظرفية المطبقة خلال الفترة (1990-2002) صاحبها تقلبات كبيرة في البطالة، وقد استمرت هذه التقلبات حتى مع بداية الإنعاش الاقتصادي، ولكي يتم التحكم في البطالة الطبيعية يجب العمل على رفع المردود في الجهاز الإنتاجي، وذلك لا يتأتى في نطاق العولمة الحالية، إلا إذا اعتمدت استراتيجية شاملة للاندماج في الاقتصاد العالمي ترتكز على البحث للقدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري والعمل على تطويرها.

– الدراسات السابقة باللغة الاجنبية :

- الدراسة الأولى بعنوان: « Les déterminants du chaumage en Algerie : une analyse économétrique, (1980-2009) » أطروحة دكتوراه للباحث بوريش لحسن: جاءت هذه الدراسة بهدف إبراز أنه هناك علاقة تكامل مشترك بين معدل البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية والمالية الكلية والمتعلقة أساساً بالإصلاحات الاقتصادية في الجزائر منذ نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، حيث تمثلت هذه المتغيرات في الإنفاق القومي الإجمالي، ومعدل التضخم وسعر الصرف، ومعدلات التبادل التجاري، وتوصلت النتائج إلى أنه هناك علاقة سلبية مباشرة بين الاستثمار الداخلي والاستهلاك الحكومي ومعدلات البطالة مفسرة دور السياسة المالية المعتمدة من قبل الدولة في دفع عجلة النمو وبذلك توفير فرص العمل والحد من البطالة. إضافة إلى الأسعار في سوق السلع ، برز سعر الصرف كمؤشر للبطالة حيث يبدو أن كان له أثر اقتصادي إيجابي من حيث تحرير التجارة وقابلية تحويل الدينار على المعاملات الجارية، وبالتالي خلق فرص العمل وانخفاض معدل البطالة، كما توضح الدراسة أنه لا توجد علاقة بين معدل البطالة في الجزائر مع إنتاجية العمل حسب التحليل الإحصائي والقياسي، وهذا ما يفسر الدور الذي يلعبه قطاع المحروقات في نمو إنتاجية العمل وفي تغطية الواردات وتركيب النظام الإنتاجي ككل.

- ♦ الدراسة الثانية بعنوان: Economic Growth and Unemployment in Arab Countries: Is Okun's Law Valid? مقال منشور للباحث عماد موسى، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، الكويت، جوان 2008، وتهدف هذه الورقة إلى تقدير معامل أوكن الذي يقيس استجابة البطالة لنمو الناتج وذلك لأربع دول عربية توفرت لها معلومات وهي: الجزائر، مصر، المغرب وتونس، حيث توصلت هذه الدراسة إلى عدم انطباق قانون أوكن في هذه الدول محل الدراسة، والذي يخالف تلك النتائج التطبيقية التي تدعم وجوده في الدول المتقدمة، ويرجع ذلك للأسباب الآتية: البطالة في الدول العربية لا تتغير وليست مرنة وأن هياكل هذه الاقتصادات ليست متنوعة بما فيه الكفاية.
- ♦ الدراسة الثالثة بعنوان: « Informality, Employment and Economic Development In the Arab World » مقال منشور للباحثين إبراهيم بدوي ونورمان لويزا، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، الكويت، جوان 2008، إن الهدف من هذا البحث هو دراسة أسباب ونتائج ظاهرة القطاع غير الرسمي، بتطبيق ذلك على الدول العربية، كما تطرقت لبعض المؤشرات لقياس الطبيعة غير الرسمية للقطاعات، كما تمت دراسة تأثير هذه المؤشرات على النمو الاقتصادي وتفشي الفقر، وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن ارتفاع النشاطات غير الرسمية يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي وزيادة انتشار الفقر. كما تم تقدير نموذج لاستكشاف محددات القطاع غير الرسمي على مستوى الاقتصاد الكلي وكذلك على مستوى الاقتصاد الجزئي، وقد أفادت النتائج بتفشي ظاهرة القطاع غير الرسمي في معظم الدول العربية، واعتبار ذلك ظاهرة مقلقة لما تعنيه من سوء في توزيع الموارد، واستخدام غير كفوء للخدمات الحكومية، الأمر الذي قد يضر بالنمو الاقتصادي وتخفيف الفقر.

تاسعا – هيكل الدراسة:

انطلاقا من طبيعة الموضوع وتحليل الإشكالية المحددة بالبحث وتأكيد أو نفي الفرضيات المقترحة، فقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول على النحو الآتي:

تطرق الفصل الأول إلى الإطار النظري لسياسة التشغيل وبرامج الإصلاحات الاقتصادية من خلال عرض الإطار النظري للتشغيل والبطالة والمفاهيم المرتبطة بسوق العمل وذلك في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فقد تناول تحليل مشكلة البطالة من خلال تطور النظريات الاقتصادية، وأما المبحث الثالث فتناول الإطار النظري لبرامج الإصلاحات الاقتصادية وأهم مكوناتها.

أما الفصل الثاني فقد تطرق إلى تطور برامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وتقييم فعاليته وفق متغيرات مربع كالدور، وذلك من خلال ثلاثة مباحث ، حيث تطرق المبحث الأول الى تطور برامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1962-1999)، أما المبحث الثاني فقد تناول تطور برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة على سياسة الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2019)، وأما المبحث الثالث تقييم فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية من خلال متغيرات مربع كالدور السحري خلال الفترة (1994-2016).

أما الفصل الثالث فقد عرض تطور هيكل سياسة التشغيل بالجزائر في ظل برامج الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (1994-2016)، وذلك من خلال مبحثين، فقد تطرق المبحث الأول إلى تحليل تطور اتجاهات هيكل التشغيل بسوق العمل في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر، أما المبحث الثاني فقد أبرز تطور اتجاهات التشغيل من خلال البرامج والأجهزة الخاصة بسياسة التشغيل في الجزائر.

أما الفصل الرابع والأخير فقد عرض تقييم انعكاسات برامج الإصلاحات الاقتصادية على سياسة التشغيل بالجزائر خلال الفترة (1994-2016)، وذلك من خلال ثلاثة مباحث، تطرق المبحث الأول إلى تقييم سياسة التشغيل خلال فترة المخططات وبرامج الإصلاحات الاقتصادية المنفذة خلال الفترة (1967-1998)، أما المبحث الثاني فقد تناول تقييم انعكاسات برامج الإصلاحات الاقتصادية على سياسة التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)، وفي المبحث الأخير أبرزت الدراسة قياس أثر برامج الإصلاحات الاقتصادية على سياسة التشغيل في الجزائر.

عاشرا– صعوبات الدراسة:

لقد واجه إنجاز هذا البحث وإخراجه عدة صعوبات، وبصفة خاصة معالجة الإحصائيات والبيانات الخاصة بالدراسة، والتي تتمثل في عدة جوانب، من بينها:

- تضارب الإحصائيات في منشورات الهيئة الواحدة، هذا فضلاً عن تباينها مع ما تنشره المنظمات الدولية، مثل البنك العالمي.
- أن بعض الهيئات الخاصة بالتشغيل تصدر إحصائيات لمجمل سنوات كلية، وليس تفصيليه لكل سنة على حدى، مما يصعب اعطاء صورة حقيقية على عمل هذا الجهاز ومدى مساهمته في التشغيل.

الفصل الأول:

الإطار النظري لسياسة التشغيل وبرامج الإصلاحات الاقتصادية

تمهيد:

حظيت الكثير من القضايا الاقتصادية اهتمام الباحثين خلال العقود الأخيرة، ومن هذه القضايا هي نقص فرص التشغيل وتفاقم مشكلة البطالة، هذه الأخيرة التي أفرزتها الأزمات الاقتصادية المتتالية، مما أدى إلى تطور تدخل الدولة من خلال إدراج عدة إجراءات تمثلت في تبني برامج الإصلاحات الاقتصادية، فانتقل دورها من الدولة الحارسة إلى دور الدولة المتدخلة عن طريق برامج وسياسات اقتصادية لإحداث التوازن، والوصول إلى الآثار المرجوة على معظم متغيرات النشاط الاقتصادي، وبصفة خاصة حجم التشغيل.

لذا حاولت الدراسة من خلال هذا الفصل التطرق إلى الإطار المفاهيمي للتشغيل والبطالة، وسياسة التشغيل وأقسامها من وجهة نظر مختلف المدارس الاقتصادية، وتناول مفهوم وأهداف برامج الإصلاحات الاقتصادية؛ ووفقاً لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: الإطار النظري للبطالة وسياسة التشغيل والمفاهيم المرتبطة بسوق العمل.

المبحث الثاني: تحليل مشكلة البطالة والتشغيل من خلال تطور النظريات الاقتصادية.

المبحث الثالث: الخلفية النظرية لبرامج الإصلاحات الاقتصادية وعلاقتها بسياسة التشغيل.

المبحث الأول: الإطار النظري للبطالة وسياسة التشغيل والمفاهيم المرتبطة بسوق العمل

تمثل البطالة مشكلة تعاني منها الكثير من البلدان سواء كانت متقدمة أو نامية، إلا أن حدتها تكون أكثر في البلدان النامية، وينجم عن هذه المشكلة نتائج وخيمة على مختلف الجوانب، فمن الناحية الاقتصادية تعتبر البطالة ضياع لمورد هام من الموارد الاقتصادية وهو العمالة، أما من الناحية الاجتماعية فقد يترتب عن البطالة انتشار الآفات الاجتماعية الخطيرة كالإجرام والانحراف والإدمان وكذا الهجرة غير الشرعية وغيرها، ناهيك عن الآثار السياسية للبطالة والتي يمكن أن تؤدي إلى السخط الشعبي العام، علاوة على التوترات والمخاطر السياسية والاجتماعية التي تنجم عن حالة اليأس والضياع التي يعيشها الشباب البطال، ولذلك فقد حظي موضوع البطالة بالاهتمام لدى مختلف مدراس الفكر الاقتصادي، ومنه أصبحت المواجهة أو التخفيف من هذه المشكلة هدفاً أساسياً من أهداف السياسة الاقتصادية.

تجدر الإشارة إلى أن هذا المبحث سيلقي الضوء على أهم المفاهيم الخاصة بالتشغيل والبطالة ومؤشرات سوق العمل وأهم معايير قياسها وفقاً للمكتب العمل الدولي، وذلك لأجل الفهم الجيد لديناميكية واختلال سوق العمل، وبناءً على ذلك تم تقسيم المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم البطالة وأهم أنواعها.

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي لسياسة التشغيل وسوق العمل.

المطلب الأول: مفهوم البطالة وأهم أنواعها

سيتطرق هذا المطلب إلى مفهوم البطالة، وذلك من خلال عرض المفهوم الرسمي والعلمي لهذه المشكلة، كما ستشير الدراسة في هذا المطلب إلى أهم أنواعها.

أولاً– مفهوم البطالة وقياسها:

1- مفهوم البطالة:

اختلفت الآراء حول مفهوم البطالة إلا أنها كلها تصب في اتجاه واحد، إذ يرى البعض أن البطالة هي الحالة التي تنطبق على الأشخاص القادرين على العمل والباحثين عنه بصورة جدية ولكن لا يجدوه، ويرى البعض الآخر أن البطالة هي ذلك الاختلال الموجود في سوق العمل، وللإلمام بحيثيات هذا الموضوع يمكن التمييز بين مفهومين أساسيين للبطالة هما: المفهوم الرسمي والمفهوم العلمي.

1.1- المفهوم الرسمي للبطالة:

تتمثل البطالة وفق هذا المفهوم في الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، وعند مستوى الأجور السائدة [1]، ومن ثم فإن حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية

[1]– منى الطحاوي: **اقتصاديات العمل**، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1995، ص 78.

المعروضة من العمل والكمية المطلوبة منه في سوق العمل عند مستوى معين من الأجور [1]، ويمكن توضيح المفهوم الرسمي للبطالة من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-1): المفهوم الرسمي للبطالة

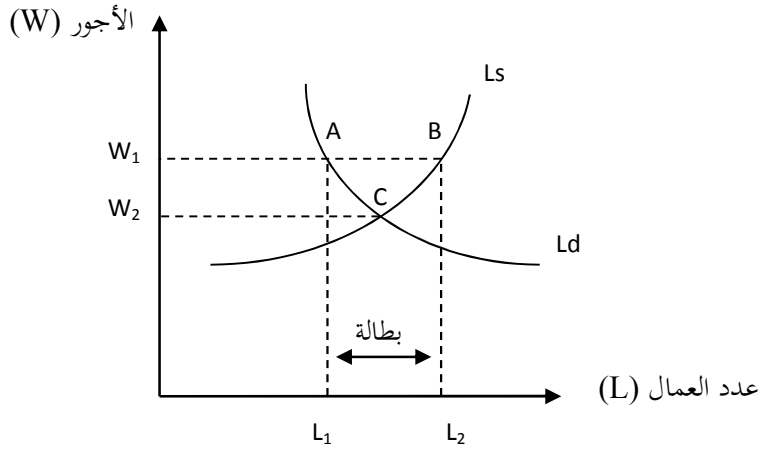

المصدر: علي عبد الوهاب نجا: **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي (دراسة تحليلية تطبيقية)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 3.

من خلال الشكل أعلاه، يتضح أن منحنى عرض العمل يكون أكثر مرونة عند المستويات المنخفضة من الأجور، وتقل هذه المرونة تدريجيا إلى أن يصير عديم المرونة عند مستوى التوظيف الكامل، أما منحنى الطلب على العمل فيكون سالب الميل، وعند مستوى الأجر السائد في سوق العمل وليكن (W_1) مستوى التوظيف الفعلي والمحدد بالطب على العمل (L_1)، بينما مستوى التوظيف الكامل فيتمثل بالمستوى (L_2)، وبالتالي تتمثل البطالة في الفرق بين مستوى التوظيف الفعلي ومستوى التوظيف الكامل، وتقاس بالمسافة (L_1L_2)، ومن ثم يمكن تعريف البطالة بأنها الزيادة في الكمية المعروضة من العمل عند تلك الكمية المطلوبة منه عند مستوى أجر معين، وبالتأكيد فإن تضييق الفجوة بين (L_1L_2) يؤدي إلى زيادة مستوى الإنتاج ورفع معدل النمو الاقتصادي، ومن ثم ارتفاع مستوى المعيشة في المجتمع.

برز تعريف للمكتب الدولي للعمل والذي يعتبر أن كل شخص يبلغ الخامسة عشر (15) من عمره في بطالة، إذا كانت تتوفر فيه ثلاثة شروط هي: أن يكون بلا عمل، وأن يكون جاهزاً لأن يعمل في استخدام مأجور أو غير مأجور، ويكون يبحث على عمل [2].

وبالتالي فإنه حسب تعريف المكتب الدولي للعمل، يجب توافر معايير ثلاثة كي يعد الفرد عاطلاً وهي: [3]

- أن يكون عاطلاً عن العمل: ولم يعمل ولو لساعة واحدة خلال الأسبوع الذي تم فيه البحث؛
- أن يكون متاحاً للعمل: ولم يعمل خلال 15 يوماً كحد أقصى للأسبوع الذي تمت فيه الدراسة؛

[1]– علي عبد الوهاب نجا: **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي (دراسة تحليلية تطبيقية)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 03.

[2]– برنارد برنييه و إ.سيمون: **أصول الاقتصاد الكلي**، ترجمة: عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، المؤسسة الجامعية للنشر، لبنان، 2004، ص 313.

[3]- Laurent Braquet: **l'essentiel pour comprendre le marché du travail**, Gualino, Paris, 2014, P P 24-25.

➢ أن يبحث عنه: يجب على الأفراد العاطلين عن العمل أن يتخذوا خطوات ملموسة للبحث عن عمل خلال الأربع الأسابيع التي تسبق الأسبوع المرجعي.

والهدف من وضع هذه المعايير إنما هي محاولة لتقديم تعريف محدد أكثر شمولاً لمشكلة البطالة ويصلح للتطبيق في مختلف دول العالم، وبالتالي يمكن من خلاله قياس معدل البطالة في مختلف الدول بنفس الطريقة حتى يمكن المقارنة بين تلك المعدلات، وإن كانت هناك بعض الاختلافات فيما بين الدول عند قياس تلك المعدلات بسبب اختلاف تحديد الفئة العمرية للأفراد داخل سن العمل، وكذلك الفترة التي تقاس خلالها البطالة [1]، إلا أن هذا التعريف وجهت له بعض الانتقادات أهمها: [2]

- أنه لا يأخذ في حسبانه كلا من البطالة المقنعة والبطالة الجزئية، فالفرد يعد في تعداد العاملين مادام يعمل حتى لو ساعة، مثله في ذلك مثل الفرد الذي يعمل سبع أو ثماني ساعات يومياً؛
- لا يربط بين العمل والإنتاجية، فالفرد الذي يعمل وينتج ما قيمته وحدة واحدة في اليوم يحصى في تعداد العاملين مثل الفرد الذي يعمل وينتج ما قيمته مئة وحدة؛
- لا يأخذ في تعداد العاملين إلا الأفراد الذين لا يعملون ويبحثون عن العمل، وبالتالي يهمل قطاعاً كبيراً من العاطلين الذين كانوا يبحثون عن العمل، لكنهم توقفوا عن البحث بعدما يئسوا من الحصول على وظيفة.

1-2- المفهوم العلمي للبطالة:

تعرف البطالة وفقاً لهذا المفهوم بأنها: " الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل استخداماً كاملاً أو أمثلاً، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه "، من خلال هذا التعريف يمكن التمييز بين بعدين للبطالة: [3]

❖ **البعد الأول:** يتمثل في عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل المتاحة، ومن أمثلة ذلك حالتي البطالة السافرة والبطالة الجزئية.

❖ **البعد الثاني:** يتمثل في الاستخدام غير الأمثل للقوة العاملة، مما يترتب عليه أن تكون الإنتاجية المتوسطة للفرد أقل من حد أدنى معين، وتعد ظاهرة البطالة المقنعة المثال الواضح على ذلك.

فبعد التطرق إلى مفهوم البطالة يمكن إدراك الخطورة التي تكتسبها هذه المشكلة من خلال الاعتبارات التالية: [4]

- أن البطالة تمثل جزء غير مستغل من الطاقة الإنتاجية للمجتمع؛
- أن عنصر العمل يختلف عن بقية عناصر الإنتاج الأخرى بصفته الإنسانية التي لا يضرها أن تترك دون استغلال، ولكن الإنسان يشعر بالإحباط إذا لم يجد دوراً له في عجلة الإنتاج؛

---

[1]- أحمد الطاهر وأحمد السعودي: **البطالة المشكلة والحل**، المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ط1، القاهرة، 2008، ص 15.

[2]- السيد محمد السيريتي وعلي عبد الوهاب نجا: **النظرية الاقتصادية للكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 273.

[3]- علي عبد الوهاب نجا: نفس المرجع السابق، ص 8.

[4]- عبد الهادي عبد القادر السويفي: **قراءات في اقتصاديات الوطن العربي**، معهد البحوث والدارسات العربية، ط2، القاهرة، 2007، ص 283.

- أن العمل وإن كان أحد وسائل الإنتاج إلا أنه الهدف الأساسي من هذا الإنتاج، فالهدف من أي نشاط اقتصادي هو تحقيق الرفاهية المادية للإنسان؛
- أن البطالة لها من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي لا يمكن إهمالها على المجتمع والدولة ككل.

2- قياس البطالة وبعض المعدلات الشائعة الاستعمال:

سوف نقوم بشرح كيفية قياس البطالة وذكر بعض المعدلات الشائعة الاستعمال كما يلي:

1.2- قياس البطالة:

يتم قياس البطالة بناءً على أساليب القياس الدولية والتي تطبق في الدول المتقدمة والدول النامية على السواء [1]، ولتسهيل مقارنة معدلات البطالة عبر الزمن أو في ما بين الدول، يتم التمييز بين مقياسين لمعدل البطالة هما: المقياس الرسمي والمقياس العلمي للبطالة.

1.1.2- المقياس الرسمي للبطالة:

إن حساب عدد العاطلين الإجمالي يقدم مؤشراً غير دقيق لمدى انتشار وتوسع هذه الظاهرة، ولهذا فإنه عموماً وفي أغلب الأحيان يتم استعمال معدل البطالة كمؤشر حقيقي لتقييم وتحليل هذه الظاهرة، حيث يقيس نسبة العاطلين إلى إجمالي القوى العاملة، وهو مؤشر نسبي محصور بين الصفر والمائة ويسمح بالمقارنة عبر الزمان والمكان، ويعبر عنه رياضياً بالعلاقة التالية: [2]

$$UR = \frac{U}{U+E} \times 100 = \frac{U}{LF} \times 100$$

حيث:

U_R : معدل البطالة؛

LF : يمثل مجموع الأشخاص في سن العمل يشتغلون (E) أو يبحثون عن العمل (U)؛

U : عدد العاطلين عن العمل؛

E : عدد المشتغلين.

2.1.2- المقياس العلمي للبطالة:

وفقاً لهذا المقياس فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع، إذا كان الناتج المحتمل أو الممكن يساوي الناتج الفعلي، وبالتالي يكون معدل البطالة الفعلي مساوياً لمعدل البطالة غير التضخمي، وعلى العكس من ذلك عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد أقل من الناتج المحتمل، فإن معدل البطالة الفعلي يكون أكبر من معدل البطالة الطبيعي، وحينئذ يكون المجتمع يعيش حالة بطالة بمفهوم علمي، ويحدث ذلك بأحد الأمرين: [3]

---

[1]- طارق فاروق الحصري: **التحليل الاقتصادي الكلي**، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2007، ص 166.

[2]- محمد ادريوش دحماني: **إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص ص 37-38.

[3]- عبد القادر محمد عبد القادر: **نحو مفهوم علمي للبطالة مع التطبيق على مصر**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد 27، العدد الأول، مارس 1990، ص 216.

- عدم الاستغلال الكامل لقوة العمل؛
- عدم الاستغلال الأمثل لقوة العمل.

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح التوظيف الكامل أو التشغيل الكامل لا يعني أن معدل البطالة هو صفر، فهناك دوماً قدراً من البطالة يسود الاقتصاد في أي فترة من النشاط الاقتصادي، وهو القدر الذي ينجم عن البطالة الاحتكاكية والهيكلية، وهذان النوعان من البطالة لا يمكن تجنبهما تماماً لأنهما ينتجان عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي، وعند مستوى التوظف الكامل يكون معدل البطالة السائد هو حاصل جمع معدل البطالة الهيكلية والاحتكاكية، وهو ما يطلق عليه أحياناً بمعدل البطالة الطبيعي والذي يتراوح بين أربعة وخمسة بالمائة، فقد يكون معدل البطالة السائد في بعض الدول المتقدمة أقل من المعدل الطبيعي، بينما قد يصل في الدول النامية إلى ثلاثة أضعاف المعدل الطبيعي أو أكثر.

2.2- بعض المعدلات الشائعة الاستعمال:

تستعمل في سوق العمل مجموعة من النسب تؤخذ كمقاييس ومؤشرات في تحليل الحالة الظرفية لسوق العمل، نجد من بينها: معدل النشاط، معدل العمالة، معدل التشغيل.

1.2.2- معدل النشاط "TA":

يمكن تحديد معدل النشاط الإجمالي بقسمة عدد السكان النشطين على حجم السكان الإجمالي، وهو يعبر عن حجم القوى العاملة من كل 100 ساكن، إلا أن هذا المعدل لا يعبر عن النشاط الحقيقي للسكان لأنه تم إدماج أفراداً لا يسمح لهم القانون بمزاولة العمل في حساب هذا المعدل، لهذا يتم اللجوء إلى مقياس أكثر دقة وهو: معدل النشاط الصافي، والذي يعبر عن حجم القوى العاملة من كل 100 فرد من السكان الذين هم في سن العمل، ويعكس درجة حب العمل بين السكان وإلى حد ما حالة النشاط الاقتصادي من ركود أو انتعاش، بالإضافة إلى معتقدات المجتمع، ويمكن التعبير عنه رياضياً بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل النشاط} = (\text{القوى العاملة} / \text{مجموع السكان في سن العمل}) \times 100$$

ويتوقف هذا المعدل على العوامل المؤثرة في البسط والمقام أي العوامل التي تؤثر في حجم السكان النشطين وحجم السكان في سن العمل، ونذكر من بينها: [1]

- القوانين التي تحكم سن العمل المسموح به والمدة الإجبارية للتعليم؛
- القوانين التي تحكم ظروف التوقف عن العمل (سن التقاعد العادي والمسبق)؛
- مدى مشاركة النساء في اليد العاملة؛
- الظرف الاقتصادي وما يتميز به من ركود أو انتعاش؛

[1]- البشير عبد الكريم: **دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2009، ص 181.

- نظام التأمين على البطالة؛
- معدل الزيادة الطبيعية للسكان وتطور مؤشر الأمل في الحياة.

2.2.2- معدل العمالة "TE":

معدل العمالة هو نسبة السكان المشتغلين من مجموع السكان في سن العمل، ويعكس مدى قدرة الاقتصاد على استخدام اليد العاملة الموجودة، وضعف هذا المعدل دلالة على هدر الموارد البشرية والتي تعتبر من أهم الموارد، ويمكن التعبير عنه رياضياً كالتالي:

معدل العمالة = (مجموع السكان المشتغلين / مجموع السكان في سن العمل) × 100

ثانياً– أنواع البطالة:

لم تعد البطالة في تعريفاتها ومفهومها الاقتصادي يقتصر فقط على تعريف العاطل عن العمل هو الشخص الفاقد للعمل، بل تجاوز مفهوم البطالة إلى مستويات أوسع وأكثر شمولية بحيث تم تصنيف أنواع عديدة من البطالة وإدخالها ضمن تعريفات البطالة، لكن بصفة عامة سوف نركز على نوعين رئيسيين من البطالة وهما: البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية، مع التعرض للتقسيمات المختلفة التي يمكن إدراجها تحت كل نوع منهما:

1- البطالة الإجبارية Voluntary Unemployement :

يحدث هذا النوع من البطالة عند تسريح العمال رغم رغبتهم في العمل وقدرتهم عليه، وقبولهم له عند مستوى الأجر السائد [1]، كما حدث في الجزائر في سنوات التسعينيات من القرن العشرين أين اضطرت بعض المؤسسات العمومية إلى تسريح جزئي ثم كلي لمعظم عمالها، ما أحدث اختلالات واضحة على مستوى السياسة الاقتصادية، وكذا الوافدين الجدد إلى سوق العمل بحثاً عن العمل ولم يحصلوا عليه بعد [2].

ولا يرجع وجود هذا النوع من البطالة إلى القرارات الاختيارية للأفراد، وإنما هو وضع فرض عليهم نتيجة للظروف الاقتصادية السائدة، ويعرف هذا النوع من البطالة بوجود جزء من القوة العاملة في حالة بحث عن عمل، وترغب فيه عند مستوى الأجر السائد في المجتمع ولكن لا تجده.

وتختلف أسباب ظهور واستمرار البطالة الإجبارية في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، إذ يرجع ظهور البطالة الإجبارية في الدول المتقدمة إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي الفعلي دون مستوى التشغيل الكامل، ولذا يتم علاجه من خلال التوسع النقدي عن طريق قيام الحكومة ببعض المشروعات العامة الاستثمارية ويتم تمويلها عن طريق العجز في الميزانية، وهذا ما يؤدي في الأخير إلى زيادة تشغيل العمال، وترجع البطالة الإجبارية في الدول النامية إلى

[1]– ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب: **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**، الديوان الوطني للمطبوعات، الجزائر، 2010، ص 55.

[2]– تسعديت بوسبعين ومُحَمَّد براق: **أسباب انتشار البطالة وإجراءات مواجهتها في الجزائر**، ملتقى دولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص 5.

عوامل من ناحية العرض بسبب ضيق عرض عناصر الإنتاج الأخرى التي تتعاون مع عنصر العمل، وبصفة خاصة الأرض ورأس المال، فنتيجة لانخفاض مستوى التراكم الرأسمالي وندرة عرض رأس المال، تنخفض قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب القوى العاملة، ويرجع ظهور هذا النوع من البطالة إلى عوامل عديدة منها الانفجار السكاني وهجرة العمال من الريف إلى المدينة [1].

كما يندرج تحت مفهوم البطالة الإجبارية كل من البطالة السافرة والبطالة الدورية.

1.1- البطالة السافرة (الظاهرة) (Open unemployment) : يقصد بها حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد، دون جدوى، ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل [2]، ويحدث هذا النوع من البطالة نتيجة لقصور الطلب على الأيدي العاملة وخاصة في القطاعات الإنتاجية كالصناعة وبعض الخدمات التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة [3]، ويعد هذا النوع أكثر أشكال البطالة انتشاراً في الدول النامية وذلك بسبب الزيادة السكانية السريعة، والتوسع في التعليم وزيادة أعداد الخريجين سنوياً من المدارس والمعاهد والجامعات دون قدرة سوق العمل على استيعاب كل هذه الأعداد [4].

2.1- البطالة الدورية (Cyclical Unemployement) : تعرف هيئة الأمم المتحدة البطالة الدورية بأنها: " نتيجة من نتائج فشل الطلب الاقتصادي نتيجة لتغيرات في مستويات النشاط خلال فترة معينة " [5]، ومن المعروف أن اقتصاد أي دولة في العالم يمر بأوقات رخاء وانتعاش أو ما يعرف بـ: الرواج الاقتصادي، حيث تنشط عمليات الإنتاج – البيع – التبادل، وتنخفض معدلات البطالة حتى تصل إلى مرحلة التوظيف الكامل، أما في أوقات الكساد تنخفض عمليات البيع والشراء ويقل الإنتاج وتزداد معدلات البطالة [6].

ويحدث هذا النوع من البطالة حينما تتقلص فرص العمل في الاقتصاد بعد رواج كبير تصل فيه إلى تشغيل أغلبية اليد العاملة، فإذا ما دخل إلى دائرة الانكماش تحدث البطالة [7]، وهذه الدورات يتعرض لها خصوصاً الاقتصاد الرأسمالي بصفة دورية، وقد تعرض لها في عام 1930 وكذلك في عام 1962 و1983، ويتطلب لمواجهة هذا النوع من البطالة العمل على موازنة الطلب واتباع الأساليب التي من شأنها الحد من التقلبات الدورية [8].

---

[1]– طلعت الدمرداش إبراهيم: **الاقتصاد الاجتماعي**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص ص 111-113.

[2]– رمزي زكي: **الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، عالم المعرفة، عدد 226، الكويت، أكتوبر 1997، ص 29.

[3]– مُحَمَّد علاء الدين عبد القادر: **البطالة أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل الجات، العولمة، تحديات الإصلاح الاقتصادي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003، ص 4.

[4]– الخولي سالم إبراهيم الخولي: **المشكلات الاجتماعية المعاصرة**، ط1، دار الندى، القاهرة، 2008، ص 116.

[5]– إيهاب سلام: **كتاب الأهرام الاقتصادي**، العدد 178، مصر، أكتوبر 2002، ص 16.

[6]– نبيل حشاد: **قضايا اقتصادية معاصرة**، ج1، مصرف قطر المركزي، 1996، ص 55.

[7]– خالد مُحَمَّد الزواوي: **البطالة في الوطن العربي**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004، ص 19.

[8]– أحمد مُحَمَّد مندور وإيمان مُحَمَّد محب زاكي: **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1995، ص 234.

2- البطالة الاختيارية (Involuntary Unemployement) :

وهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته واختياره، حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل فيه، إما بعزوفه عن العمل أو تفضيله لوقت الفراغ (مع وجود مصدر آخر للدخل)، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجراً أعلى وظروف عمل أحسن، فقرار التوقف عن العمل هنا اختياري لم يجبره عليه صاحب العمل، فسياسات تخفيض العمالة هنا لا تؤثر على العمال، باعتبار أن هذا تم بمحض إرادتهم [1].

وتشمل البطالة الاختيارية الأفراد القادرين على العمل إلا أنهم لا يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة بالرغم من وجود وظائف شاغرة لهم، غير أن هذا النوع من البطالة لا يدخل ضمن قوة العمل العاطلة في المجتمع، أو هي الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة [2].

ويندرج تحت هذا النوع من البطالة كل من البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية.

1.2- البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployement) : تعرف البطالة الاحتكاكية بأنها بطالة الأشخاص خلال الوقت الذي ينقضي في البحث عن وظيفة جديدة – سواء كان الشخص له وظيفة سابقة أو يبحث عن وظيفة لأول مرة –، فالبطالة الاحتكاكية تعتبر عادية من حيث أنها ناشئة أولاً عن الرغبة الطبيعية لبعض الأشخاص العاملين في تغيير وظائفهم الحالية لعدم رضاهم عن هذه الوظائف في حد ذاتها أو عن شروط العمل بها، وثانياً عن رغبة الشباب الذي يدخل سوق العمل لأول مرة في البحث عن الوظيفة المناسبة، وقد تكون هناك وظيفة متاحة ولكنها ليست الوظيفة التي يبحث عنها الشاب الذي يدخل سوق العمل لأول مرة، لذلك ترتبط البطالة الاحتكاكية دائماً بالبحث عن وظيفة مناسبة [3]، وتحدث البطالة الاحتكاكية بسبب: [4]

- نقص معلومات لدى أصحاب الأعمال عن العمالة المتاحة والكفاءات اللازمة لأعمالهم؛
- نقص معلومات لدى العمال عن فرص العمل المتاحة من قبل أصحاب الأعمال؛

وقد عرف هذا النوع من البطالة في الجزائر في الأماكن الصناعية بالجنوب، خاصة عندما كان العامل الجزائري يفضل العمل في الشركات الأجنبية التي تمنحه أجراً أكبر من الذي يتحصل عليه في الشركات الوطنية، أو عند انتقال العمال الجزائريين إلى خارج الوطن لتحسين ظروفهم المادية [5]، وتتوقف طول فترة البطالة الاحتكاكية أو قصرها على عدة عوامل منها: [6]

---

[1]– جمال بن السعدي و رضا زاوش: **البطالة في الجزائر التعريف، الأسباب، الآثار الاقتصادية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص 9.

[2]– فضيلة عاقلي: **البطالة تعريفها أسبابها وأثارها الاقتصادية (سياسة التشغيل في الجزائر)**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص 5.

[3]– عبد الرحمان يسري وآخرون: **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص 228-229.

[4]– جيمس جوارتيني و ريجارد استروب: **الاقتصاد الكلي**، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمان وعبد العظيم محمد، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1990، ص 202.

[5]– ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب: نفس المرجع السابق، ص 51.

[6]– أحمد رمضان نعمة الله وآخرون: **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص 266.

- مستوى الأجر النقدي: كلما زاد مستوى الأجر أو العائد من الوظيفة كلما قصرت فترة البحث عن وظائف، وبالتالي تقل البطالة الاحتكاكية، والعكس صحيح، هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى، كلما كان البحث لفترة أطول يحقق الوصول إلى وظيفة ذات عائد أعلى، كلما طالت فترة البطالة؛
- درجة الاستقرار في هذه الوظيفة: وذلك أنه كلما زادت درجة الاستقرار في الوظيفة كلما قل معدل البطالة الاحتكاكية والعكس صحيح؛
- درجة الاستقرار الاقتصادي في الدولة: حيث أنه كلما كانت الدولة مستقرة اقتصادياً كلما قلت فترة البحث عن الوظيفة المناسبة وقل معدل البطالة الاحتكاكية، والعكس صحيح.

3- البطالة الهيكلية Structural Unemployement :

هي ذلك النوع من البطالة الذي ينتج بسبب تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني وتؤدي إلى حالة من عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة وبين مؤهلات ومهارات الباحثين عن العمل [1]، كما أنها تمثل حالة تعطل في أجزاء من القوة العاملة بسبب تطورات تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل الاقتصاد الوطني عن طبيعة ونوع العمالة المتوفرة [2]، وبالتالي فإن الأفراد الذين ليس لديهم مهارة للعمل أي أنهم في موقع خاطئ لا يستطيعون الحصول على شغل مهما كان الرواج والكفاءة التي يعمل بها الاقتصاد الوطني [3].

وتظهر البطالة الهيكلية عندما تؤدي التغيرات في أنماط الطلب على العمال إلى عدم التوافق بين المهارات المطلوبة والمعروضة في منطقة معينة، أو عندما تتسبب هذه التغيرات في عدم توازن عرض العمل والطلب عليه بين المناطق المختلفة [4]، كما تظهر البطالة الهيكلية نتيجة لعدة عوامل أخرى، مثل تدفق العمال صغار السن قليلي الخبرة والذين لا تتلاءم إمكانياتهم وفرص العمل المتاحة، والتغيرات المفاجئة في الإنفاق الحكومي كثيراً ما تشجع تزايد الطلب، وتزايد فرص العمل في مجال ما، بينما ينتج عنها فائض عرض وبطالة في مجال آخر [5]، وغالباً ما يظهر هذا النوع من البطالة لسببين آخرين هما: [6]

- ثبات الأجور وعدم تغيرها؛
- التكاليف الباهظة بالنسبة للتغير والوصول إلى التوازن.

البطالة الهيكلية تحدث إذا كانت مهارات العاطلين عن العمل لا تتناسب مع الوظائف المتاحة، وقد يكون التأثير المحتمل الآخر على البطالة الهيكلية هو الصدمات الخارجية، مثل: البطالة الناجمة عن المنافسة الأجنبية [7].

---

[1]- طارق فاروق الحصري: نفس المرجع السابق، ص 162.

[2]- خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي: **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط8، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 268.

[3]- سامي خليل: **نظرية الاقتصاد الكلي**، الكتاب الأول، وكالة الأهرام للتوزيع، مصر، 1994، ص 60.

[4]- رونالد ايرنبرج وروبرت سميث: **اقتصاديات العمل**، ترجمة: فريد بشير طاهر وآخرون، دار المريخ للنشر، الرياض، ص 587.

[5]- جيمس جوارتيني وريجارد استروب: نفس المرجع السابق، ص 204.

[6]- عاصم بن طاهر عرب: **اقتصاديات العمل**، جامعة الملك سعود، السعودية، بدون سنة نشر، ص 89.

[7] - Stefan Marth: **How strong is the correlation between unemployment and growth really? The persistence of Okun's Law and how to weaken it**, The Europe Policy Paper series, Policy Paper no 23, June 2015, P 8.

4- أنواع أخرى من البطالة:

وهناك أنواع أخرى من البطالة نذكر منها:

1.4- البطالة المقنعة (Disguised Unemployement): وهي ذلك النوع من البطالة المختفية أو غير الظاهرة التي تشمل العمال الذين يعملون دون مستواهم الإنتاجي بسبب الاستغناء عنهم من قبل الصناعات الأخرى التي كانت تعاني من نقص في الطلب الفعال عليها [1]، ويقصد بالبطالة المقنعة أن يعمل الموظف أو العامل دون أن يستفيد العامل من مجهوده أو عمله، أي أن هناك عمالاً يعملون اسماً لا فعلاً، ويقبضون أجوراً ورواتب دون أي إنتاجية فعلية [2]، والبطالة المقنعة يصعب قياسها واكتشافها ذلك أن قوة العمل العاطلة تلك تحسب مع القوة المشتغلة بينما في الحقيقة تعتبر معطلة، والسبب في ذلك أن إنتاجها ضعيف جداً، أي أنها إن توقفت عن العمل فإن ذلك لن يؤثر في الناتج المحلي [3].

2.4- البطالة التكنولوجية (Technological Unemployment) : هي ذلك النوع من البطالة التي تنتج عن تغير الفن الإنتاجي المستخدم في مجال معين بإدخال آلات وأساليب متطورة [4]، حيث يساهم التقدم التكنولوجي بدور مزدوج، فيما يتعلق بالتوظيف فمن جانب يكون للتقدم التكنولوجي تأثير موجب على التوظيف والبطالة من خلال الاكتشافات والابتكارات الجديدة التي تعمل على فتح مجالات جديدة لفرص العمل والتوظيف، ومن ثمة التخفيف من البطالة، غير أنه ومن جانب آخر يكون التقدم التكنولوجي ذا تأثير سلبي على التوظيف والبطالة، حيث يترتب على اختراع آلات جديدة أو تحسين إنتاجية الآلات والمعدات الحالية أو تحسين أساليب الإنتاج التخلص من جزء من العمل البشري، مما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة ومن ثمة يمكن القول بأنه على الرغم من العوائد الكبيرة المتحققة من التقدم التكنولوجي إلا أن له تكلفة اجتماعية قد تكون باهظة وتتمثل في البطالة [5].

3.4- البطالة الموسمية (Seasonal Unemployement) : واسمها يدل عليها، ذلك أن بعض القطاعات من النشاط الاقتصادي تتسم بطبيعة موسمية كالزراعة، البناء والتشييد، السياحة والصيد البحري وما شابه، فإذا انتهى الموسم توقف النشاط فيه وانقطع الطلب على العمل وازدادت البطالة، فهي تشبه إلى حد ما البطالة الدورية والفرق الوحيد هو أن دورتها هو الموسم (فترة قصيرة المدى)، أما البطالة الدورية فتتكرر في فترات طويلة المدى [6].

---

[1]- حربي محمد موسى عريقات: **مبادئ الاقتصاد**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 146.

[2]- سيد عاشور أحمد: **مشكلة البطالة ومواجهته في الوطن العربي**, مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ص 11.

[3]- هيثم الزعبي وحسن أبو الزيت: **أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الفكر والاطلاع، دمشق، 2000، ص 148.

[4]- طارق فاروق الحصري: **التحليل الاقتصادي الكلي**، المكتبة العصرية، المنصورة، 2007، ص ص 164-165.

[5]- إبراهيم طلعت: **البطالة والجريمة**، دار الكتاب الحديث، مصر، ص 120.

[6]- رابح بلعباس: **إشكالية البطالة في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية في الفترة 1966- 2010**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2011- 2012، ص 28.

4.4- البطالة الجامدة (Rigid Unemployement) : هي البطالة المتمثلة في الأفراد القادرين على العمل ولكنهم لا يرغبون القيام به، مثل الأغنياء في البلدان النامية، والأفراد الذين يعتمدون على فوائد أموالهم من البنوك وعوائد استئجارهم بشكل عام [1].

5.4- البطالة السلوكية (Behavioral Unemployement) : وهي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوى العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف.

6.4- البطالة المستوردة (Imported Unemployement): وهي البطالة التي تواجه جزء من القوى العاملة المحلية في قطاع معين بسبب انفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة [2].

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي لسياسة التشغيل وسوق العمل

ستتطرق الدراسة في هذا المطلب إلى توضيح الإطار المفاهيمي لسياسة التشغيل وسوق العمل وذلك من خلال المحاور الآتية:

- مفهوم التشغيل وأهم أنواعه؛
- مفهوم سياسة التشغيل وأقسامها؛
- تعريف سوق العمل وأقسامه.

أولاً– مفهوم التشغيل وأهم أنواعه:

1- مفهوم التشغيل: يعد التشغيل أحد المفاهيم التي تشهد حركة دائمة، حيث تطور مفهومه من المفهوم التقليدي إلى المفهوم الحديث.

المفهوم التقليدي للتشغيل يعني: " تمكين الشخص من الحصول على العمل والاشتغال به في مختلف الأنشطة الاقتصادية بعد الحصول على قدر معين من التدريب والتأهيل والتكوين "، وما يلاحظ على هذا التعريف أنه لم يوضح ما هي الشروط الواجب توافرها في العامل وما هي واجباته ومسؤولياته اتجاه الجهة المستخدمة [3].

أما المفهوم الحديث فيرى أن التشغيل لا يعني العمل فقط، بل يشمل الاستمرارية في العمل، ويعطي له الحق في المشاركة والتمثيل في مختلف التنظيمات والحق في الضمان الاجتماعي، وله الحق في رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين والتدريب والتقاعد حسب الشروط القانونية لذلك، فقد عرفته منظمة الدولية للعمل كما يلي: يكون شخص قابل للتشغيل عندما يتوفر فيه ما يلي: [4]

---

[1]– طارق الحاج: **علم الاقتصاد ونظرياته**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص 152.

[2]– وليد ناجي الحيالي: **البطالة**، دراسة بحثية مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، كلية العلوم والاقتصاد، ص 13.

[3]– رشيد زرواتي ومهدي عوارم: **القطاع الخاص وسياسة التشغيل في الجزائر**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 22، جامعة محمد خيضر ببسكرة، مارس 2017، ص 106.

[4]– عمار رواب وصباح غربي: **التكوين المهني والتشغيل في الجزائر**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 05، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2011، ص 69.

- يمكنه الحصول على منصب التشغيل؛
- يحافظ على منصبه ويتطور في عمله ويتكيف مع التغيير؛
- يتحصل على منصب عمل آخر إذا كان يرغب في ذلك أو تم تسريحه.

أما لجنة الاتحاد الأوروبي فترى أن التشغيل هو ما يسمح لكل شخص بالمساهمة في عالم الشغل والخروج منه بكفاءات حالية وباكتساب سلوك يتكيف وسوق العمل.

2- أنواع التشغيل:

إن للتشغيل أنواع أهمها: [1]

- **التشغيل المباشر**: والذي يعني قيام المنشآت بشغل الوظائف الحالية مباشرة، دون الالتجاء إلى مكتب التوظيف للترشيح لهذه الوظائف.
- **التشغيل المؤقت**: وهو أحد أشكال الاستخدام المؤقت، يلحق بمقتضاه العامل لمدة محددة، كأن يشتغل خلال فصل الصيف أو يشتغل ليحل محل العمال المتغيبين في الإجازات السنوية بموجب عقد يربط بينه وبين الهيئة المستخدمة، وقد تزايد الاتجاه نحو هذا النوع من العمل تزامناً مع جملة من التغيرات التي حدثت خلال السنوات الأخيرة في شروط أسواق العمل الدولية، ويهدف التشغيل المؤقت إلى مواجهة ثلاث أصناف من الوضعيات هي:
  - تعويض عامل غائب؛
  - نمو استثنائي أو مفاجئ للعمل؛
  - تشغيل فئات قليلاً ما يتم تشغيلها من بين طالبي العمل.

وبالتالي فإن هدف التشغيل هو التعديل بين الطلب والعرض لليد العاملة، وعلى هذا الأساس – أيضاً– يرتبط مفهوم التشغيل بظاهرة البطالة ارتباطاً وثيقاً، كما يرتبط ببقية المفاهيم الأخرى؛ فتوفير فرص العمل وتحقيق التشغيل من الأمور التي يجب أن تتكفل بها اقتصاديات الدول.

ثانياً– مفهوم سياسة التشغيل وأقسامها:

ستتطرق الدراسة إلى تحليل مفهوم سياسة التشغيل وإبراز أقسامها وإظهار أهم الملامح لكل قسم منها.

1- مفهوم سياسة التشغيل:

إن سياسة التشغيل لا تعتبر من سياسات الاقتصاد الكلي، كما أنها ليست سياسة قطاعية مثل السياسة التعليمية أو الصناعية، وإنما هي مطبوعة من إجراءات تصمم وتطبق على كل من السياسات السابقة الذكر، وعليه تم تعريف سياسة التشغيل على أنها: " مجمل التشريعات والقرارات الحكومية والاتفاقيات الثلاثية الأطراف (الحكومة– أصحاب الأعمال– العمال) الهادفة إلى التنظيم ووضع الضوابط والمعايير لأداء سوق العمل، كما أنها منهاج يتمثل في مجموعة من البرامج تحددها وتعتمدها السلطة المختصة في مجال الاستفادة القصوى من الطاقة البشرية، وتشغيل

[1]– نفس المرجع السابق، ص 70.

الباحثين عن العمل بما يصب في اتجاه الحد من مستويات البطالة وتحقيق التشغيل الأمثل وبما يتفق مع السياسات الاقتصادية العامة واستراتيجياتها المعلنة ومعالجة مستويات الفقر والحد منه وتحقيق التكامل بين التنمية الاقتصادية وأهداف التشغيل" [1].

كما عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE): " هي مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج " [2].

وبالرغم من اختلاف طرق الاستعمال واعتباراً لخصوصيات الدول الاقتصادية منها والاجتماعية فقد ساد تعريف عام لسياسات التشغيل أنه مجموعة من التوجهات التي تتبناها الدولة من أجل تأمين: [3]

- أكبر قدر ممكن من فرص العمل المجزية لمواطنيها من خلال الإعفاءات والحوافز والتشجيعات دون الاخلال بالسياسات الاقتصادية العامة للبلد؛
- الملاءمة بين تأهيل الموارد البشرية وحاجيات الاقتصاد؛
- مرونة سوق الشغل عن طريق مراجعة تشاريع العمل.

وبالتالي – وتحت ضغط البطالة – لم يعد التشغيل مجرد نتيجة للنمو الاقتصادي كما تطرحه النظريات الاقتصادية بل أصبح موضوع سياسة تضبط من خلاله وإلى حد بعيد:

- السياسات القطاعية عموماً وقطاعات الاقتصاد الجديد على وجه الخصوص لما يوفره من آفاق تشغيل واسعة؛
- سياسات الاستثمار والنمو وتوفير الحوافز اللازمة والتشريعات المناسبة؛
- سياسات التنمية المحلية والتهيئة الترابية؛
- سياسات تنمية الموارد البشرية وتطويعها إلى حاجيات سوق العمل؛
- قوانين وتشريعات العمل وإضفاء المرونة اللازمة عليها.

2- أبعاد سياسة التشغيل:

لسياسة التشغيل أبعاد متعددة، منها ما هو اجتماعي ومنها ما هو اقتصادي، وأخرى تتعلق بالجانب التنظيمي والهيكلي، وسنتناول في هذه النقطة كل بعد على حدا.

أ- **البعد الاجتماعي:** يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن آفة البطالة ولاسيما بالنسبة للشباب عامة وذوي المؤهلات الجامعية خاصة، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع، وإبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش والإقصاء، وما يترتب عن ذلك من أفكار وتصرفات أقل

[1]- دحماني محمد ادريوش: **إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**، نفس المرجع السابق، ص 58.

[2]- مولاي لخضر عبد الرزاق: **تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر** 2000-2011، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص 191.

[3]- منظمة العمل العربية: **التقرير العربي الخامس حول: التشغيل والبطالة في الدول العربية**، الجيزة، مصر، 2016، ص 31.

ما يقال عنها تضر بهؤلاء الشباب أولاً وبالبلاد ثانياً [1]، ونقصد بها اللجوء إلى الهجرة السرية نحو الضفة الأخرى من المتوسط، وما يترتب على ذلك من مخاطر الموت في البحر والإدمان على المخدرات وما ينتج عنه من مظاهر إجرامية متعدد الأوجه، بما فيه الجرائم الإرهابية والانتحار، والتمرد على قيم وتقاليد وقوانين البلاد، وما إلى ذلك من الانعكاسات السلبية المتعددة المظاهر التي تفرزها ظاهرة البطالة.

ب- **البعد الاقتصادي**: يرتكز على ضرورة استثمار القدرات البشرية ولاسيما المؤهلة منها في خلق الثورة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط الاقتصادي بما يسمح بإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وتطوير أنماط الإنتاج وتحسين النوعية والمردودية ومنافسة المنتوج الأجنبي، وربح المعركة التكنولوجية السريعة التطور.

ت- **البعد الهيكلي والتنظيمي**: يقصد به مشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية، خصوصاً في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات الخاصة بالتشغيل وتنفيذها، والتي تبدأ من المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية سواء كانت مدناً أم قرى [2]، وترمي الأبعاد التنظيمية والهيكلية لسياسة التشغيل إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إيجاز أهمها فيما يلي: [3]

- الوصول إلى تنظيم أحسن لسوق العمل وبالتالي رفع مستوى عروض العمل، وتحسين المؤهلات المهنية بغرض إيجاد التوازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل؛
- تكييف الطلب على التشغيل وبالتالي المؤهلات مع حاجيات سوق العمل، للوصول تدريجياً إلى توافق بين مخرجات التكوين وسوق الشغل؛
- العمل على تصحيح الاختلالات الواقعة في سوق العمل، وتوفير الشروط المناسبة للتقريب بين حجم عرض العمل وحجم الطلب عليه، بغرض إيجاد التوازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل؛
- تحسين المؤهلات المهنية بهدف تحقيق تحسين قابلية التشغيل لدى طالبي العمل؛
- دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي لخلق مناصب شغل دائمة؛
- ترقية التكوين المؤهل، لاسيما في موقع العمل وفي الوسط المهني، لتيسير الإدماج في عالم الشغل؛
- ترقية سياسة تحفيزية باتجاه المؤسسات تشجع على خلق مناصب الشغل؛
- محاربة البطالة عن طريق المقاربة الاقتصادية، والعمل على تخفيضها إلى أدنى مستوى ممكن؛
- تنمية روح المقاولة لاسيما لدى الشباب؛

---

[1]- سليمان حميمة: **السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر**، ملتقى دولي حول: السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 26-27 أفريل 2009، ص 7.

[2]- لزهاري زواويد وآخرون: **سياسات التشغيل في الجزائر**، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد الثاني، ألمانيا، جوان 2018، ص 48.

[3]- عبد القادر لحسين: **مكافحة البطالة في الجزائر دراسة تحليلية للسياسة العامة للتشغيل**، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي: 15-16 نوفمبر 2011، ص 4.

- ترقية اليد العاملة المؤهلة على المدى القصير والمتوسط، وتكييف فروع وتخصصات التكوين حسب حاجيات سوق العمل، ودعم التنسيق بين المتدخلين على مستوى سوق العمل؛
- دعم الاستثمار الخلاق لفرص ومناصب العمل، ودعم ترقية تشغيل الشباب وتحسين نسبة التوظيف الدائم؛
- مراعاة الطلب الإضافي للتشغيل، وعصرنة آليات المتابعة والمراقبة والتقييم، وإنشاء هيئات قطاعية لتنسيق جهود مختلف المتدخلين في مجال التشغيل؛
- العمل على التحكم في مختلف العناصر الأساسية التي تتحكم في تسيير سوق العمل ومعرفته أحسن عن طريق نظام المعلومات والإحصائيات وبنوك المعطيات ومختلف الأدوات الضرورية لإدخال التصحيحات والتعديلات اللازمة على مخطط العمل.

3- تقسيمات سياسة التشغيل:

هناك نوعان شائعان لتقسيمات سياسات التشغيل وهما: سياسة التشغيل النشطة وسياسة التشغيل السلبية.

1.3- سياسة التشغيل النشطة أو الإيجابية: وهي كل الإجراءات والسياسات التي تعمل بشكل مباشر على الاحتفاظ على مستوى العمالة الموجود، وعلى خلق مناصب شغل جديدة مع إمكانية تعزيزها من خلال تحسين قابلية التوظيف لدى الباحث عن عمل، وعلى تكييف اليد العاملة حسب جملة من السياسات التي تدخل ضمن حاجة الاقتصاد؛ ووفقاً لهذه السياسة فقد أحصت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **(OCDE)** جملة من الإجراءات أو الفئات التي تندرج ضمنها، وهي المصالح العمومية للتشغيل؛ التكوين المهني؛ التناوب على الوظائف وتقسيم العمل؛ حوافز العمل؛ التشغيل المحمي وإعادة التأهيل؛ خلق فرص عمل مباشرة؛ وإعانات لخلق المؤسسات [1].

ويمكن رصد أهم ملامح سياسة التشغيل النشيطة في العناصر التالية: [2]

- الخدمات التي تقدّمها مصالح التشغيل العمومية أي مؤسسات الوساطة الرسمية؛
- التدريب لفائدة طالبي الشغل الجدد والمفصولين عن العمل، والمهدّدين بالفصل (الطرد) والعمّال المستخدمين (تدريب مستمر)؛
- الإجراءات والحوافز الخاصة بتشغيل الشباب؛
- التشغيل المدعّم وإحداث مواطن الشغل عن طريق العمل المستقل وإحداث المؤسسات، والحضائر (الأشغال العمومية؛
- الإجراءات والحوافز لفائدة الشرائح الاجتماعية ذات الحاجيات الخصوصية.

[1]- عبد الرزاق جباري: **آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2012)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، الجزائر، 2014-2015، ص 44.

[2]- راضية بوزيان: **سياسات التشغيل والوساطة المؤسسيّة النشيطة للحدّ من البطالة في الجزائر–مقاربة سوسيو– اقتصادية**، مداخلة في الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي: 16/15 نوفمبر 2011، ص 8.

كما أن هذا النوع من السياسات يتم توجيهه وفق الأهداف المرجو الوصول لها، وهذا ما يوضحه أكثر الجدول الآتي:

الجدول رقم (1-1): مثال لربط البرامج النشيطة بالأهداف الموضوعة حسب الظرف الاقتصادي

الأهداف	توجيه البرامج	الاستهداف
– مجابهة تراجع النمو الاقتصادي بصفة ظرفية.	– توليد فرص العمل (برامج أشغال عمومية...)؛ – التشغيل المدعّم (حوافز للمؤسسات)؛ – دعم العمل المستقل.	– فئات خصوصية؛ – تركيز هذه البرامج في المناطق المتضرّرة أكثر من البطالة والمناطق ذات النسيج الاقتصادي المحدود.
– معالجة انعدام التوازن بين العرض والطلب.	– تحسين خدمات التشغيل (الإعلام والتوجيه ومعلومات سوق العمل...)؛ – تحسين منهجيات المطابقة بين العرض والطلب؛ – تطوير تقنيات البحث عن شغل؛ – المساعدة على الحراك الاجتماعي والقطاعي ... – دعم أنظمة التدريب.	– المناطق ذات النسيج الاقتصادي المحدود؛ – القطاعات الاقتصادية؛ – مهن الجوار.
– تحسين التصرّف في سوق العمل	– خدمات التشغيل (إعلام، إرشاد...)؛ – الرفع من أداء الآليات والبرامج؛ – وضع مؤشرات للمتابعة والتقييم وقياس الأثر (impact)؛ – توفير البيانات حول سوق العمل وتطوّراته المستقبلية (المهن الجديدة...).	– الدّاخلون لسوق الشغل؛ – المؤسسات؛ – المناطق.
تعزيز المهارات وتحسين الإنتاجية	– التدريب ؛ – التدريب المستمرّ ؛ – إعادة التدريب.	– العمّال المشتغلون؛ – العمّال المهدّدون بالطرد.

المصدر: راضية بوزيان: **سياسات التشغيل والوساطة المؤسسيّة النشيطة للحدّ من البطالة في الجزائر–مقاربة سوسيو– اقتصادية**، مداخلة في الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي: 16/15 نوفمبر 2011، ص 12.

2.3- سياسة التشغيل غير النشطة (السلبية):

يمكن توضيح سياسة التشغيل السلبية فيما يلي: [1]

« تعرف سياسة التشغيل السلبية بسياسات التشغيل المعوضة، وتتضمن إجراءات تخصّ التعويض عن البطالة وفقدان مناصب العمل عبر تقديم منح أو إعانات، وكذا التقليص والتخفيض من حجم اليد العاملة النشطة، بمعنى القادرة على العمل على تحفيز العمال المسنين على طلب التقاعد مسبقاً، ويصنف هذا النمط من السياسات ضمن الإجراءات العلاجية أو التي تكتفي بمعالجة الاختلالات الحاصلة في السوق العمل أو التخفيف من وطأة أزمة

[1]– دحماني محمّد ادريوش: نفس المرجع السابق، ص 59.

البطالة »، كما تمثل خدمات التشغيل السالبة مجموع الإجراءات أو التدابير السلبية التي تقوم على معالجة الخلل في سوق العمل دون التطرق لأسبابه، وتستبعد التشغيل الكامل معتمدة على حلول قصيرة الأمد لحل مشكلة البطالة؛ فتمكّن على المدى القريب من تخفيض تكاليف سياسات التكيف الاقتصادي للأفراد والجماعات، عن طريق إقامة برامج دعم مادي والمحافظة على الوضع دون تدهور، مثل برامج التقاعد المبكر وإعانات البطالة والتأمين ضد البطالة.

مما سبق يمكننا التمييز والتفرقة بين سياسة التشغيل النشيطة والسلبية من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (1-2): الفرق بين سياسة التشغيل النشيطة وسياسة التشغيل الخاملة

نوع السياسة	الميزة	الهدف
سياسة التشغيل النشيطة	– ذات طابع هيكلي؛ – سياسة طويلة المدى؛ – سياسة نشطة تسمح للاقتصاد بخلق مناصب عمل جديدة.	– نزع العراقيل التي تحول دون تحقيق مستوى التشغيل المأمول؛ – زيادة ديناميكية السوق من خلال التدابير ذات الطابع الاقتصادي أو المؤسسي
سياسة التشغيل الخاملة	– سياسة قصيرة المدى؛ – تعتمد على المحفزات المباشرة وغير المباشرة التي تقدمها السلطات العمومية.	– امتصاص البطالة الموجودة والرجوع بها إلى مستويات يمكن تحملها؛ – توظيف أكبر عدد من العمالة دون مراعاة ظروف المؤسسات.

المصدر: لزهاري زواويد وآخرون: **سياسات التشغيل في الجزائر**، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي، العدد الثاني، ألمانيا، جوان 2018، ص 48.

ثالثاً– تعريف سوق العمل وأقسامه:

1- تعريف سوق العمل وخصائصه:

سوق العمل هي المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، بمعنى أنه يتم فيها بيع خدمات العمل وشراؤها، وبالتالي تسعير خدمات العمل [1]، كما يمكن تعريف سوق العمل اقتصادياً بأنه: آلية تفاعل قوى الطلب والعرض على خدمات العمل التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور والتوظيف [2]، إذ أنه هو المكان الذي يظهر فيه عرض العمل والطلب عليه وفيه يبحث رجال الأعمال عن العمالة ويبحث فيه العمال عن فرص العمل المتاحة، ومن خلاله تتضح الاختلالات في الأجور وساعات العمل وغيرها من ظروف تشغيل العمال [3]؛ ومن أهم ما يميز سوق العمل عن غيره من الأسواق ما يلي:

[1]– حسن الحاج: **مؤشرات سوق العمل**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 16، الكويت، أفريل 2003، ص 02.

[2]– نعمة الله نجيب إبراهيم: **نظرية اقتصاد العمل**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، ص 11.

[3]- Philipe Hugon, Naima Pages: **Ajustement Structurel Emploi Et Rôle Des Partenaires Sociaux En Afrique Francophone**, Les Cahiers De L 'Emploi Et De La Formation N°28, 1998, Cered/Forum, Office International Du Travail, P44.

☒ **غياب المنافسة الكاملة:** وهذا يعني عدم وجود أجر واحد للسوق مقابل الأعمال المتشابهة، ومن أسباب غياب هذه المنافسة عن سوق العمل، نقص المعلومات لدى العمال عن فرص التوظف المتاحة ذات الأجور العالية، هذا بالإضافة لعدم وجود الرغبة القوية لدى العمال لحركة الانتقال الجغرافي أو المهني [1]، وقد يرجع ذلك إلى عدة أسباب منها: [2]

- شعور العامل بأن فرص العمل تقل أمامه كلما تقدمت به السن؛
- عدم شعوره بالرضى، لكثرة تغيير المؤسسات التي يلتحق بها؛
- تزايد المسؤوليات العائلية للعامل يدعوه للاستقرار وهذا لا يحفزه على كثرة التنقل؛
- عوامل اجتماعية كالارتباط العائلي أو العلاقات المهنية مما لا يحفزه على تغيير موقعه الجغرافي؛
- مستوى قدراته وخبراته تؤثر في قدرته على الحركة، خاصة الانتقال المهني، فكلما زادت خبرة العامل في مهنه معينة أو كلما زادت المتطلبات لمهنة معينة، كلما ضاقت أمام العامل فرصة تغيير مهنته؛
- سهولة التمييز بين خدمات العمل: حتى ولو تشابهت سواء لأسباب عنصرية كالجنس واللون والدين أو لأسباب اختلاف سن أو ثقافة ... الخ؛
- تأثر عرض العمل: وذلك بسلوك العمال وتفضيلاتهم المختلفة، وقت الفراغ، مستوى الدخل، نوعية العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة؛
- تأثر سوق العمل وارتباطه بالتقدم التكنولوجي: وتنعكس آثار التقدم التكنولوجي على البطالة في سوق العمل في أحد المظاهر التالية: [3]
  - عندما تحل الآلة محل الأيدي العاملة، يتم إلغاء بعض الوظائف وبالتالي تظهر البطالة؛
  - تغيير بعض الوظائف أو إلغاء بعضها نتيجة ظهور خبرات جديدة ومستوى تعليمي أعلى، ويمكن التقليل من البطالة الناتجة بإعادة تدريب وتأهيل العمال؛
  - كثرة المؤسسات والتشريعات التي تحدد وتنظم آلية عمل سوق الشغل، إضافة إلى الحكومة، فهناك مؤسسات تؤمن الاتصال بين المشترين والبائعين لخدمات العمل وتحث على تبادل المعلومات وإجراء التعاقدات وتحمي أطراف علاقة العمل.

وحتى يصبح سوق العمل سوقاً بالمعنى الاقتصادي فإنه يتطلب توافر عنصري الطلب والعرض للعمل: [4]

☒ **الطلب على العمل:** إن الطلب على العمل يتمثل في طلب المنتج لخدمات العمل، أي أنه يصدر عن المنتج، إن طلب المنتج لخدمة العمل يعتمد على طلب السوق للسلعة التي يساهم العامل في إنتاجها، ويمثله

---

[1]- سرير عبد الله رابح: **سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 13-14 أفريل 2011، ص 10.

[2]- نعمة الله نجيب إبراهيم: نفس المرجع السابق، ص 12.

[3]- حسن الحاج: نفس المرجع السابق، ص 02.

[4]- سرير عبد الله رابح: نفس المرجع السابق، ص 10.

رجال الأعمال وأرباب المؤسسات وهم من يقوم بشراء خدمات العمل مقابل أجر، وتحدد كميات خدمات العمل بالساعة، لذلك يعرف الاقتصادي كينز بأن الطلب على العمل هو طلب مشتق أي أنه طلب من أجل إنتاج السلع والخدمات التي يتم بيعها، بمعنى أنه مشتق من الطلب على السلعة النهائية التي يساهم العامل في إنتاجها.

☒ **عرض العمل**: بالنسبة لعرض العمل فإنه يصدر عن العمال أو العائلات، حيث لا يمكننا الفصل بين خدمة العمل وبين العامل ذاته الذي يقدمها، فظروف العمل وطبيعته وعدد الساعات الأسبوعية وطلب العامل نفسه على وقت الفراغ، كل هذه العوامل بالإضافة إلى عامل الأجور والتكاليف يتم تحديد ظروف عرض العمل، هذه الحقائق وما تسببه من مشاكل كبيرة في سوق العمل تعطي أهمية كبرى لعوامل أخرى غير نقدية، فالتكاليف والأجور لم تعد العامل الأساسي المحدد لظروف عرض العمل، بل هناك عوامل أخرى تتمثل في ظروف العمل وطبيعة وعدد الساعات الأسبوعية وطلب العامل نفسه على وقت الفراغ.

☒ **التوازن في سوق العمل**: يؤدي التفاعل بين جانبي الطلب وعرض العمل إلى تحقيق التوازن بينهما بما يسفر عنه تحديد المستوى التوازني للأجر الحقيقي والكمية التوازنية المشغلة من العمل، وذلك حسب ما يراه الكلاسيك، أما كينز فإنه يرى إن التوازن في سوق السلع هو الذي يحدد مستوى التشغيل، وأن الصدفة وحدها هي التي يمكن أن تجعل نقطة التوازن في سوق السلع متفقة مع وضع التشغيل الكامل، وهذه الصدفة لا تتعدى أن تكون احتمالاً واحداً بين عدد لا نهائي من الاحتمالات التي يمكن أن يستقر عندها التوازن في سوق السلع؛ لذلك فإن الانحراف عن التشغيل الكامل هو الوضع المعتاد [1]، أي لابد من وجود بطالة في سوق العمل، مما أدى اعتراف الاقتصاديون المحدثون بوجود ما يسمى بمعدل البطالة الطبيعي في الاقتصاد.

2- مفهوم الوساطة الرسمية المؤسسية في سوق العمل:

إن للوساطة في سوق العمل معان مختلفة في الطرح الاقتصادي الكلي، وتعني التوظيف المباشر أو المطابقة بين العرض والطلب في إطار حيادي، أي جعل الطلب والعرض يلتقيان عن طريق توفير المعلومات حول طالبي العمل وعارضيه، ويمكن إجمال مفهوم الوساطة في ثلاثة نماذج: [2]

- **النموذج الأول**: الوساطة تُبنى على مفهوم الحياد في هذه العلاقة، يعني أن الوسيط يتدخل فقط في نقل المعلومات إلى الطرفين بالشفافية والحيادية الكاملتين، ويسمى هذا النمط بالنموذج الإعلامي؛
- **النموذج الثاني**: الوساطة تُبنى على التدخل التعديلي في تحقيق الوساطة، بما يعني توجيه العروض والطلبات نحو هدف معّن (تحسين الإنتاجية، أولوية تشغيل حاملي الشهادات)، ويسمّى هذا النمط بالنموذج الانتقائي؛
- **النموذج الثالث**: الوساطة تُبنى على مستوى صياغة عرض الشغل أو طلب الشغل بشكل أفضل، كان يُقترح على صاحب العمل أن يحدّد بكل دقّة المواصفات المهنية المطلوبة، وعلى طالب الشغل أن يحدّد بكل دقّة

[1]- حسن الحاج: نفس المرجع السابق، ص 07.

[2]- منظمة الدول العربية: **التقرير العربي الرابع حول: التشغيل والبطالة في الدول العربية**، نفس المرجع السابق، ص 271.

أيضاً قدراته وحقيبة مهاراته، ويسمى هذا النمط بـ: النموذج المهيكل؛ وتجدر الإشارة هنا إلى أن الوساطة الرسمية توفق عادة بين هذه النماذج الثلاثة، في حين أن الوسطاء الخواص يركزون على النموذج المهيكل.

3- الأنماط الجديدة للتشغيل في سوق العمل:

لقد أصبح من المؤكد أن الثورة المعلوماتية يسرت السبيل نحو ظهور الخدمات الحديثة، وولدت الظروف الملائمة للتقدم المنقطع النظير لعناصر الإنتاج اللامادي والتراجع المستمر لمكونات الإنتاج المادي.

كما كان لدخول العالم كله خلال العقود الأخيرة في حلقة من الأزمات المالية والاقتصادية وحتى السياسية أثر على إنتاجية اليد العاملة وبالتالي على نسب ربح الشركات وتنافسية البلدان، لذلك أصبحت الشركات تبحث عن أنماط جديدة للعمل وعن نظم متطورة في علاقات العمل بحثاً عن الحصول على مرونة أكثر في إدارة الموارد البشرية وفي عملية الإنتاج، وكان لتطور الاقتصاد (اللامادي) واتساع دور قطاع الخدمات، وتزايد تقسيم العمل الدور الكبير في الاستغناء عن العديد من الوظائف القديمة ذات الطلب الكبير سابقاً، والبحث المتصاعد عن مهارات وكفاءات جديدة سهلت الأنماط الجديدة للعمل الحصول عليها والانتفاع بها، وفيما يلي عرض لهذه الأشكال: [1]

- ✓ **العقود المحدودة المدة:** شهدت الأنماط الجديدة للعمل المحدودة المدة تطوراً ملحوظاً بنسبة 35% وذلك حسب المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية **INSEE** بفرنسا، بينما لا يمثل العمل بالعقد الدائم سوى 2.6% خلال السنوات الأخيرة، حيث استبدل بهذا النوع من عقود العمل في العديد من الحالات الشكل التقليدي من العقود التي تمتد فيها العقود لمدة غير محددة، فنموذج التفرغ الدائم والكامل تم تجاوزه في مصلحة عقود تعطي أكثر مرونة وحرية لاستخدام اليد عند الحاجة والاستغناء عنها عند الأزمات وتناقص طلبات المستهلك، ولقد أبرزت العديد من الدراسات بالبلدان المتقدمة أن هذا الشكل من العقود تزايد استعماله بداية من القرن الحالي، خاصة بعد تفاقم ظاهرة البطالة ...؛ وبالرغم من مساوئ هذا الشكل من العلاقات وعدم تمتع العامل أو حتى الموظف بحقوقه النقابية والاجتماعية (الضمان الاجتماعي) فإن قبوله من طرف الشباب أصبح يفرض نفسه، خاصة عند الرجال.
- ✓ **استعمال العقود لبعض الوقت (أو الدوام الجزئي):** تطور هذا الشكل من العقود بداية من أواخر الثمانينيات من القرن العشرين خاصة في بعض القطاعات كالخدمات والفنادق والتنظيف والمطاعم وغيرها من الأنشطة، حيث تتميز بمرونة الوقت ولا تتطلب فترة عمل تتجاوز 20 % من ساعات العمل العادية الأسبوعية، وبالرغم من انتشاره البطيء في السنوات الأخيرة في كامل القطاعات الاقتصادية خاصة مع التحولات التكنولوجية والتغيرات في بيئة الشركات وأصحاب الأعمال، فإن اختيار هذا النمط من العمل فرضته الأزمات الاقتصادية المتتالية، وتراجع إيجاد فرص العمل، وبالتالي تزايد البطالة في أوساط الشباب.
- ✓ **نظام تقاسم العمل أو " المشاركة " (Chare –Time):** خلافاً للنمط السابق المفروض على الطالبين للعمل أساساً لأول مرة، فإن تقاسم العمل الذي اتسع استعماله ابتداء من تسعينيات القرن العشرين يتمثل في عرض

[1]- نفس المرجع السابق: ص ص 235-237.

العامل أو الموظف مهاراته واختصاصاته للعديد من الشركات والمؤسسات .. فهذا يجعله يقوم العمل نفسه في شركات متعددة، في شركتين في أغلب الأحيان، أو في عديد من الوظائف في الوقت نفسه، ففي كل شركة يعمل يومين أو ثلاثة في الأسبوع، يحدده عقد دائم في أغلب الأحيان، فالشركة التي لا يمكنها أن تشغل موظفاً معيناً بوقت كامل يمكن أن تتقاسم مع شركة أخرى مهارات واختصاصات من أسهمت في تشغيلهم.

إلا أنه من الضروري الإشارة إلى التردد من المديرين ببعض الشركات لاتباع هذا النمط من العلاقات نظراً لعدم مراقبة الأجير مراقبة كلية وعدم الحفاظ على سرية الإحصائيات والمعطيات المتعلقة بنشاط الشركة، أما من جهة العامل، فإن هذا الشكل للعمل يتطلب القدرة التنظيمية المرتفعة ليستطيع العامل التعامل في الوقت نفسه مع شركتين أو أكثر، كما يعيبه عدم وجود إطار قانوني واضح مثلما هو موجود بالنسبة إلى نمط العمل التقليدي، وذلك بالرغم من محاولة بعض الحكومات تنظيم النصوص التشريعية لضمان حقوق العمال.

- ✓ **العمل المؤقت (Interim)** : إن هذا النمط من العمل المؤقت قد يكون ليوم أو لأسبوع أو لشهر حيث يمكن الشركة من تعويض أجير كان قد تغيب عن عمله زمناً قصيراً، أو لمواجهة زيادة في الإنتاج وقتياً، ولهذا تعددت في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين " شركات الوساطة "، التي عملت على الاستجابة لمتطلبات الشركات الراغبة في مثل هذه الخدمات، حيث أن العلاقة المهنية تكون بين ثلاثة أطراف مختلفة، وهي: الشركة الوسيطة، التي توفر الأيدي العاملة لمن يرغب في استغلالها من الشركات، أما الطرف الثاني الشركة المشغلة والطالبة للأيدي العاملة المؤقتة، التي لا تربطها علاقة عقدية بينها وبين العامل، بل يكون العقد يربطها بالشركة الوسيطة، فهذه تعتبر المشغل الأساسي وصاحب القرار، أما الطرف الثالث هو العامل أو الموظف والذي يعتبر ملزماً مع الشركة الوسيطة وتربطه بها علاقة تعاقدية.

المبحث الثاني: تحليل مشكلة البطالة والتشغيل من خلال تطور النظريات الاقتصادية

من خلال هذا المبحث سوف تبرز الدراسة تطور النظرة الاقتصادية لمشكلة البطالة، من خلال التطرق إلى النظريات التقليدية والمتمثلة في: النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية كذا النظرية النيوكلاسيكية، كما ستتناول الدراسة إبراز أهم النظريات الحديثة المتعلقة بمشكلة البطالة.

كما سوف يتم التطرق إلى العلاقة بين مشكلة البطالة والتضخم من خلال دراسة علاقة فيليبس، وكذلك التعرض للعلاقة بين مشكلة البطالة والنمو الاقتصادي وذلك من خلال دراسة علاقة أوكن.

المطلب الأول: تحليل مشكلة البطالة ومعالجتها عبر النظريات الاقتصادية التقليدية

لقد تعددت التفسيرات لظاهرة البطالة في الفكر الاقتصادي حيث يوجد اختلافاً واضحاً بين النظريات الاقتصادية، بل أن التباين يمتد ليشمل مفهوم البطالة، فبينما تناولت النظرية الكلاسيكية البطالة الاحتكاكية، فقد فرق " كينز " بين البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية، حيث اعتمدت هذه النظريات الاتجاهات التي تتبنى فكرة وجود سوق تنافسي للعمل تتقاطع فيه منحنيات عرض العمل مع منحنيات الطلب على العمل على نحو يسمح بتحديد الأجر التوازني ومستوى التشغيل المقترن به، ويندرج تحت هذا المنظور لسوق العمل والبطالة ثلاث نظريات هي:

- ❖ النظرية الكلاسيكية.
- ❖ النظرية الكينزية.
- ❖ النظرية النيوكلاسيكية.

أولاً– النظرية الكلاسيكية (Classical theory):

يؤمن الكلاسيك بمبدأ: " التوازن العام "، بمعنى أنَّ كل عرض سلعي يخلق طلب مساوي له، فالتوازن الاقتصادي العام لدى الكلاسيك هو توازن التوظيف الكامل[1]، حيث تعتبر العمالة الكاملة، عنصر أساسي في النظرية الكلاسيكية، مميزة لأي اقتصاد يعمل بحرية، وحتى في حالة عدم التوازن مع بعض مستويات البطالة، فإن التوازن يعاد إنشاؤه عن طريق خفض الأجور، مما يؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة الطلب على العمالة، وبالتالي إعادة ضبط التوازن الأولي[2]، وهذا التوازن رهن بمدى مرونة تغيرات الأسعار والأجور[3] ، وقد جسد الاقتصادي الفرنسي "جان باتيست ساي" موقف المدرسة الكلاسيكية من مشكلة البطالة عبر قانونه المعروف باسم: " قانون ساي"، والذي يعتبر فيه أن

[1]– رمزي زكي: نفس المرجع السابق، ص ص 165-167.

[2] - Oana Simona Hudea: **Classical, Neoclassical and New Classical Theories and Their Impact on Macroeconomic Modelling**, Procedia Economics and Finance, N 23, Elsevier, 2015, P 310.

[3]– نجاة مشيمش وفريد بن عبيد: **البطالة في تاريخ الفكر الاقتصادي والآثار السلبية لها**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص 03.

" العرض يخلق الطلب المساوي له "، وبالتالي فإن عرض قوة العمل لابد أن يقابله بطلب مساوي وفقاً للتوازن في سوق تنافسية [1].

هذه الرؤية التي تميز نظرة الكلاسيك للبطالة يصاحبها اعتقاد آخر هو أن اقتصاد الكلاسيك يتوازن عند حالة الاستخدام التام من دون تدخل الدولة (اليد الخفية)، مهملين بذلك دور الحكومة في تحقيق التوازن والتأثير على مخرجات النشاط الاقتصادي، حيث يرون أن السياسات المالية التوسعية (الإنفاق) لن تؤثر إلا في ميزانية الدولة، وأن السياسة النقدية التوسعية لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتشغيل بل إلى ارتفاع الأسعار (التضخم)، حيث يهمل الاقتصاديون الكلاسيك العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة [2].

وقد أكد الفكر الكلاسيكي أنه إذا تركت سوق العمل حرة دون تدخل خارجي فإن مرونة كل من الأجور وأسعار الفائدة تضمن التوازن في سوق العمل عند مستوى العمالة الكاملة، بافتراض أن كل فرد قادر على العمل ويرغب فيه عند أجر التوازن يجد وظيفة، وبالتالي فإن البطالة تمثل حالة استثنائية مؤقتة تحدث إذا ارتفعت الأجور الحقيقية للعمال عن مستوى الأجر التوازني.

ويترتب عن هذا الوضع انخفاض أرباح أصحاب الأعمال ومن ثم يقل الطلب على العمل، وفي الوقت نفسه يزيد العرض من القوى العاملة ويمثل هذا الوضع حالة مؤقتة، حيث يترتب على ارتفاع معدلات البطالة انخفاض الأجور الحقيقية، حتى تعود إلى مستوى التوازن المستقر الذي يضمن التوظيف الكامل، وبالتالي فإن مرونة الأجور الحقيقية تضمن باستمرار القضاء على البطالة وفقاً للفكر الكلاسيكي.

هذه المرونة في الأجور تتحدد عن طريق إعداد الرواتب من قبل الوكلاء الخارجيين (مثل النقابات العمالية) والموظفين، وذلك من خلال المساومة الجماعية أو الفردية؛ وبالتالي، فإن الأجور تعتمد فقط على وضع سوق العمل وقدرة هؤلاء الوكلاء على التأثير في مستوى الأجور الحقيقية؛ وعموماً، يتم تحديد الأجور وفقاً لمستوى معين من البطالة، ولكنها تخضع أيضاً لتدابير أخرى لسوق العمل مثل ضرائب العمل أو التأمين ضد البطالة؛ وعلى وجه التحديد، أشار بلانشارد (1998) إلى عدة عوامل رئيسية تدخل في عملية تكوين الأجور وهي: الأجر نفسه، والإنتاجية، وأجور التحفظ (الحد الأدنى للأجور الذي يرغب العامل في قبوله) وظروف سوق العمل[3].

وعليه فإن المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة إجبارية، وإن وجدت البطالة فإنما هي: إما أن تكون بطالة اختيارية، نظراً لرفض العاطلين عن العمل بالأجر السائد في السوق، أو بطالة احتكاكية تلك التي تتواجد نتيجة لانتقال العمال من وظيفة إلى أخرى.

---

[1]– مدني بن شهرة: **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 239.

[2]– أحمد زكان ورابح بلعباس: **العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة – دراسة قياسية لحالة الجزائر – (1973 – 2008)**، ورقة مشاركة في: الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص 05.

[3] - Ruben Alonso Rodriguez: **Classical versus Keynesian Theory of Unemployment: An approach to the Spanish labor market**, DEGREE Economics, University of Barcelona, 2015, P 09.

ويقرر الكلاسيك أن السبب الأساسي لاستمرار البطالة في سوق العمل هو تدخل الحكومة أو النقابات العمالية بفرض حد أدنى للأجور يفوق أجر التوازن مما يؤدي إلى جمود الأجور، وعليه فالتوظيف الكامل لدى الكلاسيك يتفق مع وجود بطالة اختيارية ويسمح بحجم معين من البطالة الاحتكاكية نتيجة لانتقال العمال من وظيفة إلى أخرى – فترة التسليم والتسلم- غير أنه لا يتفق مع وجود بطالة إجبارية التي يجبر فيها جزء من قوى العمل على التعطل على الرغم من رغبة وبحث هذا الجزء من اليد العاملة عن العمل وفرص التشغيل.

وعليه، فإنه وفقاً للفكر الكلاسيكي ليست هناك ضرورة لتدخل الحكومة باتخاذ سياسات لمعالجة مشكلة البطالة، إذ أن وجود البطالة الإجبارية هو وجود مؤقت سرعان ما يترتب عليه تخفيض الأجور الحقيقية، مما يترتب عليه حدوث التوازن تلقائياً عند مستوى العمالة الكاملة، وبذلك يلقي الكلاسيك بمسؤولية وجود البطالة لفترات طويلة على عاتق العمال.

وبالرغم من أن هذا الفكر ظل لمدة طويلة مسيطراً على الفكر الاقتصادي ولكن انهار بسبب حدوث الكساد العالمي العظيم، مما مهد إلى ظهور فكر جديد يؤمن بوجود البطالة الإجبارية متمثل في النظرية الكينزية.

ثانياً– النظرية الكينزية (Keynesian theory) :

كان من الآثار التي ترتبت عن أزمة الكساد العالمي 1929 انتشار البطالة بمعدلات مرتفعة وعلى نطاق كبير، وصار من غير المنظور أن يكون هذا المعدل المرتفع من البطالة هو اختياريًا، ومن ثم كيف يمكن لأعضاء المدرسة الكلاسيكية أن يقفوا بين إنكارهم للبطالة الإجبارية وبين الحقيقة التي لا يمكن إنكارها التي تتمثل في وجود أعداد كبيرة جداً من العاطلين يرغبون في العمل وقادرين عليه، حيث يعتبر كينز (1936) البطالة كظاهرة غير اختيارية، ناتجة عن نقص الطلب الكلي[1]، وقد أرجع " كينز " ذلك إلى أن سوق العمل قد تعرض لبعض التشوهات بسبب وجود النقابات التي حالت دون حرية انخفاض الأجور إلى مستوياتها التنافسية، وبذلك يكون عرض العمل لا نهائي المرونة، طالما كان العامل عاطلاً عن العمل، وذلك وفقاً لرأي "كينز"، وبالتالي فإن مستوى التوظف لا يتوقف على جانب العرض بل على جانب الطلب كذلك، وبذلك ينفي كينز مسؤولية العمال عن البطالة ويلقيها على عاتق رجال الأعمال الذين يتحكمون في جانب الطلب، وبالتالي يقرر كينز أن حجم التوظف يتحدد عن طريق الطلب الكلي الفعال [2].

وفي واقع الأمر، يؤكد كينز على أن: " النظرية الكلاسيكية ... غير قادرة كليًا على الإجابة عن السؤال التالي: ما مدى تأثير انخفاض البطالة على الأجور؟، لأنه ليس لديها طريقة تحليل للتعامل مع المشكلة "، هذا السؤال حاسم في منظور فهم الطبيعة الحقيقية للبطالة؛ ولا يمكن أن تكون الطريقة المطلوبة طريقة ديناميكية قادرة على وصف تسلسل الأحداث الذي يبدأ بتفكيك توازن التوظيف الكامل؛ ومع ذلك، لم يقم كينز بإجراء تحليل شامل لهذه

[1] - Adil H. Mouhammed: **Important Theories of Unemployment and Public Policies**, Journal of Applied Business and Economics, Vol. 12(5), 2011, P 104.

[2]– السيد محمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجا: نفس المرجع السابق، ص 299.

العملية، ويرجع ذلك إلى الصعوبة التي واجهها في بناء أسلوب قوي، ورغبته في إيصال رسالة مفادها أن البطالة لا يمكن حلها من خلال آليات السوق التي دفعته إلى اقتراح نموذج التوازن [1].

ولقد أسس "كينز" نظريته العامة، على أساس أن التوازن يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التوظف الكامل، وقادت أدوات كينز التحليلية التي اعتمد عليها إلى القول بأن الطلب الكلي الفعال هو الذي يحدد حجم العرض الكلي، وبالتالي حجم الناتج والدخل والتوظف، وبناءً عليه فإن قوى العمل تكون مستخدمة استخداماً ناقصاً في حالة عدم كفاية الطلب الكلي الفعال.

يتحقق التوازن عند الكينزيين نتيجة للتوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد في آن واحد، إذ أن الطلب على العمل يتحدد بالإنتاج العيني الحدي للعمل (MPP_I) كما هو الحال في النموذج الكلاسيكي.

أما بالنسبة لعرض العمل فيتحدد بالمفاوضات الجماعية بين نقابات العمال وأصحاب الأعمال، وينتج عن ذلك أن يكون الأجر النقدي مثبت عند مستوى معين، وهو المستوى الذي يجعل عدد معين من العمال راغباً وقادراً على العمل في ظله، وعنده يكون عرض العمل لانهائي المرونة بمعنى أن جزء من منحنى عرض العمل يكون خطاً مستقيماً [2].

وحينما يتم توظيف كل الراغبين في العمل عند معدل الأجر النقدي الأدنى فإنه بعد ذلك يصبح توظيف عدد عمال أكثر يتطلب رفع معدل الأجر النقدي مما يعطي لمنحنى عرض العمل ميل موجب [3]، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (1-2): يمثل سوق العمل في النموذج الكينزي

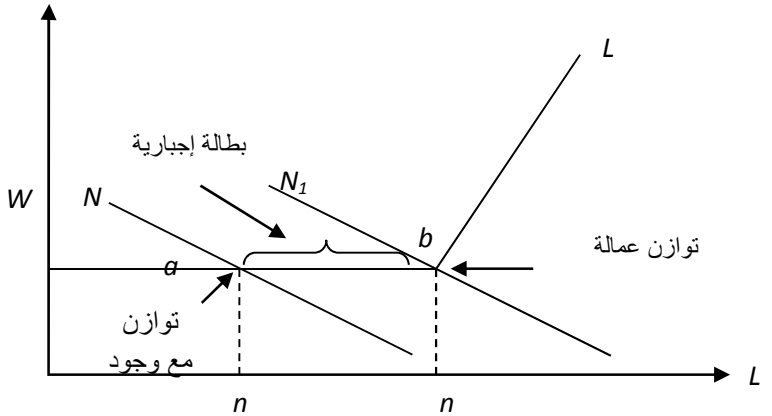

المصدر: حنان بقاط: **نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2007، ص 17.

[1] - Mario Amendola and Jean-Luc Gaffard: **Unemployment as a Disequilibrium Phenomenon: the economics of Keynes and how to go ahead from Patinkin, Leijonhufvud and Hicks**, OFCE, N° 2010-24, Paris, OCTOBER 2010, P 05.

[2] – أحمد أبو الفتوح الناقة: **نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص 329.

[3] – عمر صخري: **التحليل الاقتصادي الكلي**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 276.

إذا كان منحنى الطلب على العمل N_0، فإن عدد العمال الراغبين في العمل عند هذا الأجر هو n_F ، ولكن عدد العمال المطلوبين (التوازني) هو n_0 ، فيكون الفرق ($n_0 - n_F$) هو عدد العمال الراغبين في العمل بالأجر W ورغم قدرتهم على العمل، لا يجدون العمل، ولهذا فهم في حالة بطالة إجبارية، أما إذا كان منحنى الطلب على العمل هو: N_1 ، فإن حجم العمل التوازني هو n_F وهو نفسه حجم العمالة الكاملة فيكون في هذه الحالة توازن عمالة كاملة وهنا لا يختلف النموذج الكينزي عن الكلاسيكي [1].

ومما سبق نستنتج أن " كينز " له الفضل الكبير في توضيح مفهوم البطالة الإجبارية الناتجة عن قصور الطلب الكلي الفعلي، ومن ثم يصبح التوازن المقترن بمستوى أقل من التوظف الكامل هو حالة أكثر واقعية، ولذا فقد نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف علاج القصور في الطلب الكلي لعلاج البطالة الإجبارية، وذلك باستخدام سياساتها الهيكلية المتمثلة أساساً في السياسة المالية التوسعية من احتواء حالة الاستخدام الناقص وذلك من خلال الدور الفعال والتأثير البالغ لمضاعفات السياسة المالية (مضاعف الإنفاق ومضاعف الضرائب) في المخرجات من زيادة في الإنتاج وإيجادٍ لفرص العمل، وبذلك فالعلاقة عكسية بين الإنفاق العام والبطالة، فكلما زادت الحكومة من نفقاتها الحكومية كلما أدى ذلك إلى إيجاد فرص عمل إضافية، وبالتالي قل عدد البطالين وانخفض معدل البطالة، فالبطالة عند كينز هي بطالة إجبارية وبطالة اختيارية [2].

كما أثار كينز مسألة العلاقة الفعلية بين التغيرات في الأجور النقدية والتغيرات في الأجور الحقيقية، حيث في حالة حدوث تغيرات في المستوى العام للأجور سيظهر هذا التغير في الأجور الحقيقية، ويكاد يكون دائمًا في الاتجاه المعاكس، أي عندما ترتفع أجور العمال سنجد أن الأجور الحقيقية آخذة في الانخفاض، وعندما تنخفض الأجور النقدية، ترتفع الأجور الحقيقية؛ ويعود السبب في رد فعل الأجور إلى التغيرات في الإنتاج والعمالة مدفوعة بالتغيرات في الطلب الفعال. في مثل هذه الحالة، ذكر كينز أن ارتفاع الأجور الاسمية وانخفاض الأجور الحقيقية من المرجح أن يرافقان زيادة الإنتاج والعمالة [3].

حيث تؤدي الزيادات أو النقصان في الأجور الاسمية الناجمة عن التحولات في الطلب الكلي إلى تحركات الأسعار في نفس الاتجاه، مما يقلل بشكل كبير من استجابة الأجور الحقيقية لضغوط الطلب في أسواق العمل [4].

ويمكن ذكر الفوارق بين النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية في الجدول رقم (1-3) التالي:

---

[1]– أحمد أبو الفتوح الناقة: نفس المرجع السابق، ص 330.

[2]– سليم مجلخ: **محددات البطالة في الجزائر: دراسة تطبيقية**، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 13، العدد 2، الإمارات، ديسمبر 2016، ص 66.

[3] - Nicola Meccheri: **Wages Behaviour and Unemployment in Keynes and New Keynesians Views. A Comparison**, Discussion Papers del Dipartimento di Scienze Economiche – Università di Pisa, N. 41, 2004, P 5.

[4] - Robert M. Coen and Bert G. Hickman: **Keynesian and Classical Unemployment in Four Countries**, Brookings Papers on Economic Activity, N 1, P 126.

الجدول رقم (1-3): مقارنة بين النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية

الخاصية	النظرية الكلاسيكية	النظرية الكينزية
الرؤية	المدى الطويل	المدى القصير – الركود خصيصاً
الأجور	مرنة	ثابتة / جامدة
الأسعار	مرنة	ثابتة / جامدة
التوظيف	التوظيف الكامل	البطالة والبطالة الجزئية ممكنة
الإنتاج	قانون ساي: العرض يخلق الطلب	الطلب يخلق العرض: نموذج يستند إلى مفهوم الطلب الكلي
النظام الاقتصادي	سياسة عدم التدخل، والتوازن التلقائي	تدخل الدولة لأجل تحقيق التوازن
السياسات	لا تعطي مصداقية للسياسات المالية والنقدية	اتخاذ السياسات المالية والنقدية كأدوات لتحقيق الاستقرار
الميزانية	ميزانية متوازنة	العجز المنظم للميزانية
الائتمان	التوازن بين الادخار والاستثمار من خلال سعر الفائدة	التوازن بين الادخار والاستثمار من خلال مستويات الدخل
منحنى العرض	عمودي	انحدار صعودي
منحنى الطلب	انحدار تنازلي	خط مستقيم تنازلي
النقود	لا قيمة جوهرية للنقود: مجرد وسيلة للتبادل؛ عرض النقود يتناسب مع مستوى السعر	لديها تأثير في النشاط الاقتصادي، كما أنها وسيلة تبادل

Source: Ejaz Gul et al: **The Classical-Keynesian Paradigm: Policy Debate in Contemporary Era**, Munich Personal RePEc Archive, MPRA Paper No. 53920, 25 February 2014, P P 5-6.

ثالثا– النظرية النيوكلاسيكية (New Classical Theory):

تحولت النظرية الكلاسيكية تدريجيًا إلى نظرية متميزة، وهي الكلاسيكية الحديثة (**النيوكلاسيكية**)، التي على الرغم من أنها استولت على العناصر الأساسية للكلاسيك، كانت أيضاً خاضعة لتأثيرات النظرية الكينزية والتغيرات التي حدثت في المجال الاقتصادي؛ وهكذا، نجد جوانب خاصة بالمفهوم الكلاسيكي الجديد، مثل رؤية جديدة بشأن قيمة السلع، وتحليلها على أنها تعتمد على المنفعة الناتجة عنها.

ولقد اتفقت النظرية النيوكلاسيكية مع النظرية الكلاسيكية بالنسبة للتكيف الذاتي للأسواق على المدى الطويل عند التوظيف الكامل، ولكن ميز الاقتصاديون النيوكلاسيك الوضع في المدى القصير، فعلى المدى الطويل، يميل أي اقتصاد إلى التوظيف الكامل، مع الحفاظ على التوازن في سوق السلع والخدمات، وبالتالي فإن أي زيادة لاحقة في الطلب ستؤدي فقط إلى زيادة في الأسعار، مع أخذ العرض الإجمالي على شكل خط رأسي، ولكن على المدى القصير، فإن أي زيادة في الطلب الإجمالي نتيجة لزيادة العرض النقدي أو النفقات الحكومية أو انخفاض الضرائب ستحفز المنتجين على إنتاج المزيد، وأيضاً لرفع الأسعار من أجل القضاء على تأثير انخفاض العائدات [1].

لقد اعتمد تحليل النيوكلاسيك على نظرية التوازن الذي يتحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل، حيث يرتبط عدد العمال بالعرض والطلب على العمل، ويرتكز هذا التحليل على بعض الفرضيات المستمدة من شروط

[1] - Oana Simona Hudea: Op-Cit, P 311.

المنافسة التامة، ومن أهمها: التجانس التام في عنصر العمل بحرية انتقال اليد العاملة، العلم التام بأحوال السوق فضلاً عن المرونة التامة للأجور، وأن حجم اليد العاملة مرتبط بالأجر الحقيقي الذي يقيس معدل الأجر الاسمي مقارنة بالمستوى العام للأسعار [1].

ومن هذا المنطلق فإن زيادة عرض العمل ينتج عنه بطالة في سوق العمل مما يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي، ومن ثم تتمدد الكمية المطلوبة من العمل حتى تستوعب البطالة وتتحقق العمالة الكاملة؛ وطبقاً لذلك، فإن التوازن على المستوى الكلي يتحقق دائماً بتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي في كافة الأسواق، وكل بطالة عند هذا الأجر فهي إرادية، وقد يحدث اختلال بين هيكل الإنتاج (العرض الكلي) وهيكل الإنفاق (الطلب الكلي) إلا أن التغيرات في الأسعار سواء أكانت في أسواق السلع أم في أسواق خدمات عوامل الإنتاج (التي تحدث من خلال تفاعل قوى السوق) كفيلة بتصحيح هذا الاختلال بما فيه اختلال سوق العمل، ولذا أوصى النيوكلاسيك بضرورة توافر مرونة الأجور خاصة في الاتجاه النزولي كشرط أساسي لتحقيق هدف العمالة الكاملة، ومن ثم اختفاء البطالة الإجبارية [2].

ووفقاً لوجهة نظر النيوكلاسيك فإن مرونة الأجور والأسعار تضمن تحقيق التوظف الكامل للقوى العاملة في سوق العمل، وأي اختلال يحدث يتم تصحيحه تلقائياً من خلال تغير الأجور، هذا بدوره يؤدي إلى اختفاء البطالة الإجبارية إن وجدت، فوجود البطالة واستمرارها ينطبق فقط على البطالة الاختيارية، وبمعنى آخر فإن جميع العمال الراغبين في العمل سيحصلون على فرص العمل عند مستويات الأجور التوازنية.

ومنه افترضت النظرية النيوكلاسيكية حالة التوظيف التام، ولم تولي للبطالة اهتماماً كبيراً بسبب تبنيها لقانون: "ساي للأسواق"، كما أن فرضية وجود المنافسة لا تتحقق في الواقع، إضافة إلى أنها اعتبرت أن التغير التكنولوجي هو متغير خارجي يتطور بشكل منعزل عن المستوى التطور الاقتصادي.

لكن الواقع يثبت عكس ذلك، إذ أن استخدام التكنولوجيا هو أحد العوامل الأساسية للإنتاج لأنه يرفع من حجمه بأقل التكاليف، خاصة عامل الزمن والدقة وبالتالي فإن تشغيل الآلات قد يؤثر على حجم العمالة إذ تحل الآلة محل العامل في أحيان كثيرة [3].

[1]- نجاة مشيمش وفريد بن عبيد: نفس المرجع السابق، ص 06.

[2]- عبد الوهاب نجا: نفس المرجع السابق، ص ص37-38.

[3]- نجاة مشيمش وفريد بن عبيد: نفس المرجع السابق، ص 07.

المطلب الثاني: تحليل مشكلة البطالة ومعالجتها عبر النظريات الاقتصادية الحديثة

تناولت النظريات السابقة مشكلة البطالة من المنظور التقليدي لسوق العمل، والتي تستند إلى وجود سوق تنافسي كامل للعمل – كما هو الحال عند الكلاسيك والنيوكلاسيك – أو سوق تنافسي غير كامل للعمل كما هو الوضع عند كينز، غير أن هذا الإطار التحليلي لم يستطع تفسير وصول البطالة إلى معدلات مرتفعة غير مسبوقة منذ أوائل سبعينيات القرن العشرين، هذا في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات التضخم، حيث تعايشت الظاهرتان معاً، وهو ما أطلق عليه ظاهرة الركود التضخمي.

ولذا فقد ظهر عدد من النظريات الحديثة تناولت النظريات السابقة بالتطوير والتعديل من خلال إدخال فروض أكثر واقعية حتى تصير أكثر قدرة على تفسير تلك الظواهر الحديثة، ولعل أهم هذه النظريات:

1- نظرية البحث عن عمل:

نشأت هذه النظرية بوصفها نتيجة لمحاولات استخدام مكونات النظرية الاقتصادية الجزئية لفهم المتغيرات الكلية، وترجع هذه النظرية معدلات البطالة المشاهدة في المجتمع إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم والتفرغ من أجل البحث وجمع المعلومات عن أفضل فرص عمل ملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها، وتنطلق هذه النظريات من الفرضيتين التاليتين: [1]

- أن الباحث عن العمل على علم تام بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة؛
- وجود حد أدنى للأجور، بمعنى أن العامل سوف يقبل أي أجر أعلى منه ويرفض أي أجر أقل منه.

حاولت هذه النظرية الكشف عن أسباب زيادة البطالة بين فئات معينة من قوى العمل، خصوصاً الوافدين الجدد لسوق العمل، نتيجة لعدم درايتهم بأحوال السوق، كما أن الانتقال من وظيفة لأخرى من شأنه أن يرفع من معدل البطالة أثناء فترة الانتقال بين الوظائف المختلفة، وبالتالي تلخص النظرية إلى أن البطالة السائدة في الاقتصاد هي اختيارية.

وتستند هذه النظرية إلى هاتين الميزتين لتفسير وجود العدد الكبير من العاطلين جنباً إلى جنب مع توفر فرص العمل، وطبقاً لهذه النظرية ترجع معدلات البطالة المشاهدة في المجتمع محل الدراسة إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم والتفرغ من أجل البحث وجمع المعلومات المتعلقة بأفضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها، ومن ثم فإنه وفقاً لهذه النظرية فإن البطالة السائدة في الاقتصاد (البطالة الاحتكاكية) تعد سلوكًا اختياريًا ينتج عن سعي العمال إلى الحصول على أجور أعلى وفرص عمل أكثر ملائمة، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل في ما بين الأنشطة والاستخدامات المختلفة، ومن ناحية أخرى فإن رجال الأعمال يفضلون الاحتفاظ بالوظائف الشاغرة لبعض الوقت بدلاً من شغلها بأول المتقدمين وذلك بهدف التأكد من العثور على أفضل عناصر ملائمة من شغل الوظائف الشاغرة لديهم.

[1]– نجاة مشيمش وفريد بن عبيد، نفس المرجع السابق: ص 14.

وتتوقف فترة البحث عن عمل وفقاً لهذا التحليل على الأجر الذي يتوقع الأفراد الحصول عليه نتيجة لتحسن معلوماتهم لأحوال سوق العمل، وعلى قدر الإعانة التي يحصل عليها المتعطل، وكذلك الظروف الاقتصادية في المجتمع، حيث تزداد فترة البطالة كلما زاد الأجر المتوقع الحصول عليه، وزاد مقدار الإعانة الذي يحصل عليها الفرد العاطل، وكذلك في فترات الرواج الاقتصادي – نظراً لثقة الأفراد في وجود عددٍ كافٍ من فرص العمل المتاحة – والعكس صحيح.

ورغم أن نظرية البحث عن عمل يعتبر خطوة متقدمة من النموذج التقليدي لسوق العمل، وذلك باعترافها بصعوبة الحصول على معلومات كافية عن سوق العمل خاصة مع ازدياد درجة تعقد الحياة الاقتصادية، ولكن تفسيرها للبطالة فيه بعض أوجه القصور منها: [1]

- من الصعب إرجاع الارتفاع المستمر للبطالة في الدول المتقدمة، لمجرد رغبة الأفراد في جمع المعلومات عن سوق العمل؛
- هذه النظرية تعجز عن تفسير المحددات الأساسية للبطالة في الأجل الطويل؛
- أكدت الدراسات الميدانية في كثير من الدول المتقدمة مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية أن الفرد يكون أكثر قدرة على البحث عن عمل وهو مشتغلاً وليس متعطلاً، وأن نسبة كبيرة من الأفراد يقومون بتغيير وظائفهم دون المرور بحالة من التعطل؛
- إن نسبة كبيرة من حالات البطالة ترجع إلى استغناء أصحاب الأعمال عن الأفراد، وليس لرغبة الأفراد في ترك العمل أو البحث عن فرص عمل أخرى، لما يعني أن البطالة هنا إجبارية وأنه في هذه الحالة يبحث الأفراد عن فرصة عمل أدنى وليست أفضل مما سبق، حيث يدفعهم ذلك إلى قبول أي فرصة عمل أخرى للهروب من البطالة.

ولقد أدت الانتقادات السابقة إلى محاولة تطوير آخر للنموذج التقليدي لسوق العمل للوصول إلى تفسير أكثر إقناعاً لارتفاع مشكلة البطالة.

2- نظرية اختلال سوق العمل:

تقوم هذه النظرية على رفض الفروض الأساسية لنموذج الكلاسيكي والنيوكلاسيك لتحليل سوق العمل، ولا يرتبط وقوع البطالة نتيجة للاختلال سوق العمل بمفرده، بل محصلة متزامنة للاختلال العرض والطلب في سوق السلع والخدمات، وعلى الرغم من أن هذه النظرية تعتبر أحد الإمدادات لنظرية التحليل التقليدي لسوق العمل، إلا أنها تختلف جوهرياً معه لاعترافه بإمكانيات وجود البطالة الإجبارية، على حين لا يتضمن النموذج التقليدي سوى نوعين فقط من أنواع البطالة، هما: البطالة الاختيارية والبطالة الاحتكاكية، كما أنها خطوة متقدمة بالمقارنة بالنماذج السابقة لأنها لا تقتصر البحث عن أسباب البطالة في إطار دراسة سوق العمل، وإنما تسعى لتحليل هذه الظاهرة من خلال

[1]– مدني بن شهرة: نفس المرجع السابق، ص 245.

دراسة العلاقات القائمة بين سوق العمل وسوق السلع، وتنتج في إطار علاقات التشابك بين هذه الأسواق نوعين من البطالة:

- وجود فائض في العرض على الطلب في كل من سوق السلع وسوق العمل، وفي هذه الحالة لا ترجع البطالة إلى ارتفاع معدلات الأجور وإنما لقصور الطلب في سوق السلع، ونتيجة لتشابك هذا النوع من البطالة مع حالة نقص التشغيل الناجمة عن انخفاض الطلب الفعال في التحليل الكينزي، وتصنف البطالة في هذه الحالة بأنها: حالة كينزية؛
- تكمن البطالة هنا في وجود نقص المعروض من السلع عن الطلب عليها، ومن أهم أسبابها في هذه الحالة هو ارتفاع معدل الأجور الحقيقية للعمال، مما يدفع رجال الأعمال إلى عدم زيادة المعروض من السلع وعدم زيادة مستوى التشغيل، وذلك بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات الإضافية، ونجد تشابهاً بين هذا التحليل وجوهر التحليل الكلاسيكي مما يدفع إلى توظيف البطالة في هذه الحالة بأنها: بطالة كلاسيكية.

ويتضح مما سبق أن نظرية الاختلال قدمت تحليلاً نظرياً لأسباب البطالة المعاصرة، حيث أن نوع البطالة وأسبابها ليست من الثوابت في أي نظام اقتصادي وإنما يتوقف الأمر على طبيعة الاختلالات التي تعاني منها الأسواق المختلفة، وعلى الرغم من القبول المنطقي لهذه النظرية في تفسير البطالة إلا أنه يوجه لها بعض الانتقادات أهمها: [1]

- ✓ أنها تقتصر على تحليل البطالة في الفترة القصيرة فقط، ولا توضح أسبابها واستمرارها في الأجل الطويل؛
- ✓ افتراض تجانس عنصر العمل، الأمر الذي يعني إما أن تكون بطالة كينزية أو كلاسيكية، وهذا لا يعكس الواقع حيث توجد أنواع مختلفة من عنصر العمل، ومن ثم يمكن تزامن نوعي البطالة معاً.

وبالتالي فإن هذه النظرية لا تقدم السياسات الاقتصادية الواجب اتباعها لعلاج مشكلة البطالة نظراً لوجود النوعين من البطالة (الكلاسيكية والكينزية) آنياً.

3- نظرية تجزئة سوق العمل:

يرجع الفضل في بروز هذه النظرية إلى بيور وديورينجر (M. Piore،P.B doeringer)، والتي قامت على أساس إسقاط فرض تجانس وحدات عنصر العمل، وهو أحد الفروض الأساسية في النظريات التقليدية، فقد أثبتت بعض الدراسات الميدانية أن قوة العمل تختلف من حيث السن والنوع والمستوى التعليمي وكذلك الجنس، وقد افترض الفكر التقليدي أن رجال الأعمال يميزون بين العمال وفقاً لخصائصهم الشخصية (إنتاجيتهم الحدية)، دون الأخذ بالاعتبارات الاجتماعية لفئات العمالة المختلفة، مما يعني ضمنياً أن أي فروض موجودة بين فئات العمالة المختلفة لا بد أن تزول بمرور الوقت تحت تأثير سيادة المنافسة الكاملة في سوق العمل، وعند استمرار تعرض بعض فئات عنصر العمل – وخصوصاً الإناث والشباب – والعمالة المهاجرة للبطالة أكثر من غيرها، تم التأكد بأن النموذج التقليدي يعجز عن تفسير وجود هذه الظاهرة.

[1]– علي عبد الوهاب نجا: نفس المرجع السابق، ص 54.

وتهدف هذه النظرية إلى تفسير استمرار ارتفاع معدلات البطالة في نهاية الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، وتوضح السبب في تزامن وجود معدلات مرتفعة للبطالة في قطاعات معينة مع وجود ندرة في عنصر العمل[1]، تفترض هذه النظرية وجود سوقين هما: سوق رئيسي وآخر ثانوي، كما تفترض أن عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال والتحرك داخل كل سوق، ولا يتحقق له ذلك فيما بين السوقين: [2]

- **السوق الرئيسية:** تتكون من مجموع الوحدات الإنتاجية كبيرة الحجم والتي تستخدم فنون إنتاجية وتكنولوجيا كثيفة رأس المال الحديث، وبالتالي فإن العاملين فيها لابد أن يتمتعوا بقدرٍ عالٍ من المهارات سواءً عن طريق التأهيل أو التدريب، وبحكم كبر حجم هذه المنشآت وسيطرتها على أسواق السلع فهي تتمتع بقدرٍ عالٍ من الاستقرار والربحية عن طريق الممارسة، ومن ثم استقرار أحوال العاملين بها؛
- **السوق الثانوية:** تتكون من وحدات صغيرة الحجم أو تكون وحدات كبيرة لكن وحدات الإنتاج المستخدمة بدائية، وتستخدم عمالة كثيفة بمهارة عادية، ومنتجات هذه السوق قليلة الربحية وتعجز عن المنافسة وتكون عرضة للتقلبات والاختلالات الاقتصادية، وبالتالي يكون العمال في هذا السوق أكثر عرضة للبطالة، خاصة في ظل الافتقار إلى التشريعات التي تنظم هذا السوق.

4- نظرية رأس المال البشري:

من مؤسسيها Shult and Beher خلال الستينيات من القرن العشرين وبالتحديد في 1964، إذ يفسر اختيار الوظيفة على أساس الفوائد التي يجنيها العامل من ورائها قصد تحسين إنتاجيته والاستفادة من أكبر دخل ممكن.

وبالتالي سيضحي الأفراد بالوقت الضروري للتكوين من أجل رفع قدراتهم ومؤهلاتهم، باعتبار أن سوق العمل يبحث عن اليد العاملة المؤهلة؛ وبالتالي، فإن الاهتمام يرتكز على الوظيفة وليس على من يشرفون عليها [3]، وتعتمد هذه النظرية على ثلاث فرضيات، وهي: [4]

1. كل استثمار في رأس المال البشري يرفع من القدرات الإنتاجية للفرد.
2. كل استثمار في رأس المال البشري يلزم نفقات، ومنه فإن الاستثمار لا يتحقق إلا إذا توقع الفرد أنه سيحصل من خلاله على ربح يعوض نفقاته التي يفترض أن تكون نقداً.
3. الطلب على التعليم مرتبط بمتطلبات المؤسسة مع ترك التنظيم والضبط للسوق.

تعتبر هذه النظرية أولاً وقبل كل شيء نظرية عرض العمل، لهذا تعتبر من النظريات الجزئية التي تفسر سوق الشغل.

---

[1]- أحمد محمد سيف الشعبي: **سوق العمل في الجمهورية اليمنية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حلوان، القاهرة، 2008، ص 37.

[2]- حنان بقاط: **نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2007، ص 37.

[3]- ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب: نفس المرجع السابق، ص 32.

[4]- نجاة مشيمش وفريد بن عبيد: نفس المرجع السابق، ص 14.

تحاول نظرية رأس المال البشري إيجاد تفسير واضح لظاهرتين في آن واحد هما، اختلاف الأجور وتطور البطالة، وتفترض أن هناك أشخاص ليس لديهم مستوى تكوينياً أو تعليمياً، وهو ما يؤدي إلى نقص في رأس مالهم البشري، حيث لا يستطيعون التوافق مع الطلب على العمل، والنتيجة هي أنهم سيكونون في حالة بطالة.

ركز مؤسسي هذه النظرية على إعطاء تحليل لظاهرة البطالة يعتمد على دور المستوى التعليمي الذي يعتبر خاصية فريدة من بين عدة خصائص والتي يمكن أن تلعب دوراً في تفسير هذه الظاهرة.

لقد شاب قصور في نظرية رأس المال البشري في عدد من الجوانب منها: افتراض كمال السوق، افتراض أن التعليم يرفع الإنتاجية، اختلاف الدخول بحسب العرق والجنس، لهذا فإن الانتقادات الموجهة لهذه النظرية هي: [1]

- **التصرفات التمييزية التي يصدرها أرباب العمل في السوق**: حيث تبين الدراسات الأمريكية الخاصة بالأجور أن هناك فروقات ضخمة بين النساء والرجال على كل مستويات الأجور، حتى لو كان للجنسين نفس المستوى التعليمي والتكويني؛
- **ظاهرة انقسام سوق الشغل**: حيث نجد أن هناك انقساماً مثلاً بالنسبة للعمر، فالشباب هم الأكثر حظاً للاستثمار في مجال التعليم والتكوين مقارنة بالأكبر منهم سناً، حيث لا يمكن للتكوين أن يكون ذا مردود إلا في فترة قصيرة، عكس الشباب؛
- **الخصائص الفردية للأشخاص**: والتي تلعب دوراً هاماً في الحصول على عمل، مثل تلاؤم العامل مع منصب العمل أو اندماجه في مجموعة من العمال، حيث أنه كلما كان الاتصال سهلاً كانت العمليات الإنتاجية الجماعية جيدة؛
- **النقد الأخير**: يعود للاقتصادي **(J.C.Eisher)** الذي تحدث عن مشكلة نظرية رأس المال البشري، حيث يقول أنه: " لم يتوصل لحد الآن إلى البرهان على أن تباينات في الأرباح (الأجور) الملحوظة ناجمة عن الاستثمار في التعلم والتكوين ".

وفي الأخير تعتبر نظرية رأس المال البشري الأولى التي حاولت إيجاد تفسير لاختلاف سوق الشغل المتمثل في ظاهرة البطالة في سنوات (1960-1970)، أما النظريات التي حاولت تفسير البطالة في نفس الفترة فقد ركزت على مدة البحث عن عمل.

5- نظرية العقود الضمنية:

تنطلق نظرية العقود الضمنية من مبدأ أن إبرام العقد يكون بين العارض والطالب للعمل مقابل خدمة متبادلة بهدف تسيير مخاطر عدم التأكد الموجودة في الأسواق، هذه الرغبة المتبادلة تمكن كل من رب العمل والعامل من تقليص مخاطر التدفقات العشوائية، سواء بالنسبة للأجر الذي يتحصل عليه العاملون أو الربح الذي تتحصل عليه المؤسسات جراء استثماراتها.

[1]- نجاة مشيمش وفريد بن عبيد: نفس المرجع السابق، ص 15.

عندما تقرر المؤسسة وضع استراتيجية أو سياسة للعمل فإنها تقدم للعامل سلعة مضمونة، كمنصب عمل وتأمين ضد الخطر، حيث يصبح من الأمثل لأرباب العمل أن يؤمنوا أعمالهم ضد مخاطر التدفقات الجارية، لأنه بالنسبة لهم الوسيلة الوحيدة غير المكلفة لاستقطاب اليد العاملة التي يحتاجونها، من هنا تختار المؤسسة أو رب العمل الذي يعظم أرباحها تحت قيد تأمين منفعة دنيا للعامل.

وبالتالي فإن الرابطة التي تعقد بين رب العمل والعمالة عبارة عن عقد ضمني، حيث يقترح رب العمل أجراً مستقراً لأجرائه، ولكن هذا الأجر أقل نوعاً ما من الذي يجب دفعه في عدم وجود هذا الضمان.

تفترض نظرية العقود الضمنية أن العمال والموظفين على غير استعداد لتحمل مخاطر هذه العقود، خاصة تلك المتعلقة بعدم استقرار مداخلهم الممنوحة من طرف أصحاب الأعمال الذين أظهروا استعداداتهم لتحمل المخاطر المالية بالإقدام على القيام بمشروعاتهم بينما العمال يظهرون عدم استعدادهم لتحمل المخاطر لحساب غيرهم.

لقد تبين لدى الاقتصاديين أن هذه النظرية عاجزة عن تفسير البطالة الكينزية، بل تكتفي بإظهار فعالية عقود المداخيل الثابتة بدلاً من المداخيل المتغيرة والملاحظة في معظم المؤسسات التي تتميز بقيمتها المستقرة ولكن بتغيرات كبيرة على مستوى التشغيل [1].

المطلب الثالث: تفسير علاقة البطالة بالتضخم والنمو الاقتصادي

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى دراسة العلاقة بين البطالة والتضخم والمتمثلة في علاقة فيليبس لأجل إبراز التأثير بين المتغيرين، وكذا دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة والمتمثلة في علاقة أوكن.

أولاً– تفسير العلاقة بين البطالة والتضخم (علاقة فيليبس):

يعتبر معدل التضخم ومعدل البطالة من المؤشرات الرئيسية للاقتصاد، وهناك الكثير من العلماء الذين لا يزالون يناقشون العلاقة فيما بينهما، ولقد تم تقديم مساهمة كبيرة في الدراسة حول العلاقة بين البطالة والتضخم من قبل أستاذ في مدرسة لندن للاقتصاد وهو: ألبان فيليبس Alban Phillips (1914-1975) في عام 1958، حيث قام بتحليل المعلومات الاحصائية لفترة مائة عام تقريباً (1861-1957) للمملكة المتحدة، بين معدل تغير الأجور الاسمي ومعدل البطالة، حيث تم دمج نتائج فيليبس بسرعة في الاقتصاد الكلي [2]، ولقد توصل إلى استنتاج مفاده أن هناك مستوى معين من البطالة (6 % و7 %)، حيث يكون مستوى الأجور ثابتاً، وزيادته صفرية؛ وعندما ينخفض معدل البطالة إلى ما دون هذا المستوى الطبيعي، يمكن أن نرى زيادة أسرع في الأجور، والعكس صحيح [3].

ومنه فقد توّصل «فليبس» في الدراسة المشار إليها، إلى وجود علاقة إحصائية قوية بين نسبة العاطلين إلى إجمالي السكان، ومعدل تغير في أجر الساعة للعامل خلال مدة زمنية تقترب من القرن، وهذه العلاقة تنص على أنّه في

[1] – صباح زروخي: **أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر – دراسة قياسية للفترة 1986-2015**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017، ص 59.

[2] - Thomas I. Palley: **The Economics of the Phillips Curve: Formation of Inflation Expectations versus Incorporation of Inflation Expectations**, New America Foundation, Washington, 23 October 2009, P 03.

[3] - Maximova Alisa: **The Relationship between Inflation and Unemployment: A Theoretical Discussion about the Philips Curve**, Journal of International Business and Economics, Vol. 3, No. 2, December 2015, P 89.

الفترات التي تقل فيها معدلات البطالة ترتفع معدلات الأجور النقدية، بينما على النقيض من ذلك حينما ترتفع معدلات البطالة تنخفض معدلات الأجور النقدية، وفي ضوء المنطق الذي انطوى عليه تحليل «فيليبس» ساد اعتقاد راسخ بأن البطالة هي الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل مكافحة التضخم، كما أن وجود معدل معين من التضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل تحقيق التوظيف الكامل [1].

يمثل منحنى فيليبس العلاقة بين معدل التضخم والبطالة، وتكمن أهمية هذا المنحنى أنه يوضح التحدي المتمثل في تحقيق معدل بطالة منخفض ومعدل تضخم منخفض بشكل متزامن، وهو يمثل أحد الأركان الأساسية في تحليل الاقتصاد الكلي، حيث أن الآثار المترتبة على نماذج التنبؤ بالتضخم القائم على منحنى Phillips لاستخدام تحليل السياسات ونمذجة الاقتصاد الكلي ذات أهمية كبيرة [2]، والجدير بالذكر أن مستويات البطالة المحددة تشير ضمنيا إلى زيادة الأجور بمعدلات منخفضة وسيؤدي أي انخفاض في البطالة إلى رفع الأجور نتيجة تقييد سوق العمل، وسيتسبب ذلك في زيادة التضخم بشكل إضافي، ذلك ويواجه المسؤولون السياسيون نوعاً من المفاضلة بين كل من أهداف البطالة وأهداف التضخم [3]، حيث يبدو منحنى فيليبس وكأنه تعبير عن مقايضة بين نتيجتين اقتصاديتين سيئتين: تخفيض التضخم يتطلب قبول معدلات بطالة أعلى [4].

يفترض منحنى فيليبس قصير المدى ثبات كل من معدل التضخم المتوقع ومعدل البطالة الطبيعي، ويكون المنحنى منحرفاً بصورة سلبية، أي كلما ارتفع معدل البطالة انخفض معدل التضخم، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (1-3): منحنى فيليبس قصير المدى (SRPC) وطويل المدى (LRPC)

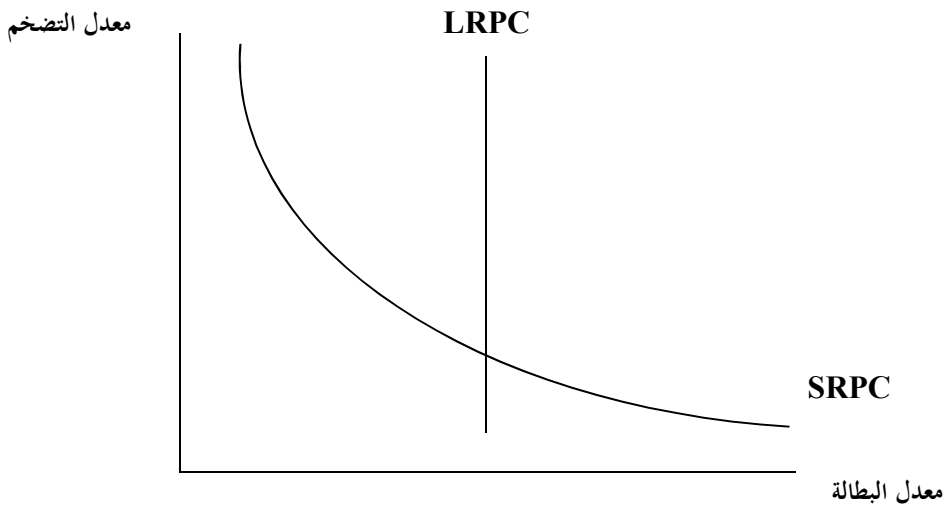

المصدر: أوجست سوانينبيرج: **الاقتصاد الكلي بوضوح**، ترجمة: خالد العامري، دار الفاروق، الجيزة، مصر، 2008، ص 215.

[1] – رمزي زكي: نفس المرجع السابق، ص 362.

[2] - Diana Gabrielyan: **Forecasting Inflation Using Phillips Curve**, UNIVERSITY OF TARTU, 2016, P 4.

[3] – أوجست سوانينبيرج: **الاقتصاد الكلي بوضوح**، ترجمة: خالد العامري، دار الفاروق، الجيزة، مصر، 2008، ص 214.

[4] - Jeffrey M. Lacker and John A. Weinberg**: Inflation and Unemployment: A Layperson's Guide to the Phillips Curve**, Federal Reserve Bank of Richmond, USA, 2006, P 6.

يتحرك منحنى فيليبس نتيجة التوقعات المتغيرة عن التضخم، فإذا كان من المتوقع حدوث مزيد من التضخم، فإن الشركات تجعل هذه التوقعات جزء لا يتجزأ من أفعالها وأجور عمالها، وينتج عن ذلك تضخم، وإذا كان من المتوقع انخفاض الأسعار في المستقبل فإن المنحنى يتحرك جهة اليسار.

ومن الناحية الأخرى، يمثل منحنى فيليبس طويل المدى العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة عندما يكون معدل البطالة مساوٍ لمعدل التضخم المتوقع، حيث يكون المنحنى رأسياً عندما يكون معدل البطالة الخاص بالاقتصاد طبيعياً.

وعلى الرغم من تمتع منحنى فليبس بمصداقية نظرية وعملية خلال الفترة (1959-1969)، واعتبر بمنزلة أداة مهمة، من أدوات التحليل الاقتصادي الكلي وأداة رئيسية في رسم وتحديد السياسات الاقتصادية، إلا أن تلك المصداقية قد تعرضت للاهتزاز الشديد، وحام حولها شك كبير منذ أواخر عقد الستينيات وطوال عقد السبعينيات، ما عرضها لحزمة من الانتقادات خاصة بعد أزمة «الركود التضخمي» في سبعينيات القرن المنصرم [1].

ووصف «ميلتون فريدمان» منحنى فيليبس أنه مضلل تماماً، لأن المحور الرأسي فيه يشير إلى معدل الأجر الاسمي بدلاً من أن يشير إلى معدل الأجر الحقيقي، ويعتقد «فريدمان» أن سبب هذه المشكلة أن «فيليبس» قد أخذ بالافتراض الكينزي الذي ينص على أن التغيرات المتوقعة في الأجور الاسمية تكون مساوية للتغيرات المتوقعة في الأجور الحقيقية، وقد رفض فريدمان هذا الافتراض، واقترح أن يشير المحور الرأسي في منحنى فليبس إلى معدل التغير في الأجور الاسمية مطروحاً منه المعدل المتوقع لتغيرات الأسعار؛ وبناء عليه، فإن معادلة تكوين الأجور يجب أن تعاد صياغتها بحيث تأخذ بعين الاعتبار التوقعات التضخمية، ولهذا فإنه إذا كانت معادلة الأجور المفترضة عند فليبس هي:

$w = f(u)$ ، فإن معادلة الأجور عند فريدمان تكتب من الشكل:

$w = f(u) + Pe$ حيث Pe المعدل المتوقع لتغيرات الأسعار.

ولا يخفى أن إدخال التوقعات التضخمية في التحليل يجعلنا نتصور أن هناك عدة منحنيات لمنحنى فليبس، بحيث يُعبّر كل منحنى عن توقعات تضخمية معينة، وكل منحنى يُعبِّر عن أجل قصير معين، ومن الثابت أنه من أواخر عقد الستينات وطوال عقد السبعينيات حدثت عدة صدمات مؤثرة على جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي، مما كان له تأثير بليغ في حركة الأسعار والأجور، ومن ثم في التوقعات التضخمية في البلدان الرأسمالية الصناعية [2].

ثانياً– تفسير العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي (علاقة أوكن):

تؤكد العديد من الدراسات والبحوث على وجود علاقة ترابطية بين معدلات النمو الاقتصادي وتغير معدلات البطالة السائدة في الاقتصاد. إذ أن تغير معدلات النمو الاقتصادي يؤدي حسب المقاربة القياسية إلى انخفاض معدلات البطالة بنسب متفاوتة، تفسر عادة بطبيعة النمو الاقتصادي المحقق، وكذلك فإن ارتفاع معدلات البطالة قد

[1]– عقبة عبد اللاوي: **التكتلات الاقتصادية كقوة ممانعة وكمعبر لتدويل الازمات الرأسمالية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2014، ص 143.

[2]– نفس المرجع السابق، ص 143.

يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل تحدده طبيعة البطالة ومصدرها ومدى ارتباطها بالقطاعات الأكثر تأثيراً على النمو في الاقتصاد. إن معرفة الأثر المتبادل بين معدلات النمو ومعدلات البطالة يعتبر أهم عامل لفهم كيفية التأثير على معدلات البطالة، باعتبار أن السياسات الاقتصادية توضع عادة لزيادة معدلات النمو وليس لتخفيض نسب البطالة السائدة، التي تعتبر في أغلب النماذج الاقتصادية القياسية كمتغيرات خارجية [1].

لقد أكدت العديد من الدراسات على وجود علاقة بين معدلات النمو الاقتصادي وتغير معدلات البطالة السائدة في الاقتصاد، ويبدو الاتجاه العام لهذه العلاقة نظرياً وجود علاقة عكسية بين النمو ومعدل البطالة، حيث يؤدي النمو الاقتصادي المرتفع إلى زيادة معدل العمالة وهذا يعني انخفاض معدل البطالة؛ لكن هذه العلاقة ليست بالضرورة دائماً صحيحة، لأن النمو الاقتصادي يحدث في اتجاهين: الأول يرجع إلى زيادة إنتاجية العمل، والتي لا تؤدي إلى خلق وظائف إضافية، الاتجاه الآخر المرتبط بزيادة قدرها كمية المعروض من العمالة، مما يؤدي إلى خلق وظائف إضافية، وبالتالي تخفيض معدلات البطالة في الاقتصاد [2].

هذه التناقضات في مفهوم العلاقة بين النمو والبطالة دفعت العديد من الاقتصاديين إلى دراسة هذه العلاقة، وأبرز هذه الدراسات هي الدراسة التي أجراها الاقتصاد الأمريكي Arthur Okun (1962)، ولقد توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية للفترة (1947-1957)، إذ تشير العلاقة إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3 % تؤدي إلى انخفاض البطالة بنسبة 1 %، حيث كلما يزداد الإنتاج في مرحلة الانتعاش يؤدي إلى توظيف عمال عاطلين عن العمل؛ وإذا انخفض الإنتاج في مرحلة الركود، فإن العمال يتم تسريحهم من وظائفهم [3].

لذلك، لتجنب الخسائر الناجمة عن البطالة ينبغي للاقتصاد التوسع بشكل مستمر، ومن الاستنتاجات الهامة لقانون Okun أن الناتج المحلي الإجمالي الفعلي يجب أن ينمو بوتيرة أسرع من الناتج المحلي الإجمالي المحتمل؛ ويوفر هذا القانون الرابط الحيوي بين سوق السلع والخدمات وسوق العمل، ويصف العلاقة بين التحركات قصيرة الأجل للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتغيرات في البطالة؛ إن بساطة هذه العلاقة هي السمة الأكثر تناسقاً، حيث أنها تتضمن متغيرين اقتصاديين هامين؛ وقد اتبعت دراسات أخرى التحقيق في العلاقة بين الإنتاج والبطالة تجريبياً، وكشفت هذه الدراسات في الغالب عن صحة العلاقة بين الناتج ومعدل البطالة؛ ومع ذلك، فإن تقديرات معامل Okun تختلف اختلافاً كبيراً عبر البلدان والمناطق.

---

[1] – فرج بن ناوي العنزي: **العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في بعض الدول العربية**، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، انظر على الرابط التالي:
http://www.alriyadhtrading.com/show_content_sub.php?CUV=44&Model=M&SubModel=47&ID=1236&ShowAll=On
تم الاطلاع بتاريخ: 22-04-2018 .

[2] - Hassan alamro and Qusay Al-dalaien: **Modeling the relationship between GDP and unemployment for Okun's law specific to Jordan**, Munich Personal RePEc Archive, MPRA Paper No. 55302, April 2014, P P 4-5.

[3] - Hany Elshamy: **The Relationship Between Unemployment and Output in Egypt**, Procedia - Social and Behavioral Sciences 81, Elsevier Ltd, 2013, P 22.

المبحث الثالث: الخلفية النظرية لبرامج الإصلاحات الاقتصادية وعلاقتها بسياسة التشغيل

يشمل هذا الجزء الإطار المفاهيمي للإصلاحات الاقتصادية الذي سيتم فيه عرض أهم التعاريف والأهداف للإصلاحات الاقتصادية، وتبيان علاقتها بالتشغيل وذلك من خلال مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح الاقتصادي وأهدافه.

المطلب الثاني: أهم الخصائص والمكونات والأبعاد الاستراتيجية لبرامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة.

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح الاقتصادي وأهدافه:

ستتطرق الدراسة من خلال هذا المطلب إلى إبراز أهم التعاريف للإصلاح الاقتصادي، وكذا إبراز أهم أهدافه.

1- مفهوم برامج الإصلاح الاقتصادي:

يشير مفهوم الإصلاح الاقتصادي إلى الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الاقتصادية بقصد تحسين أداء النشاط الاقتصادي وفق قواعد معيارية مختارة مسبقاً (آلية السوق مثلاً)، ويتراوح المدى الذي يمكن لهذه الإجراءات الذهاب إليه أو تتناوله بين الضيق والاتساع تبعاً لعمق المشكلات والاختلالات القائمة [1].

كما تعبر أيضاً الإصلاحات الاقتصادية عن حزمة من القواعد والأدوات والإجراءات التي تتبعها الحكومة في دولة معينة تعاني من اختلال التوازن الداخلي والخارجي، وتكون مهمة هذه الحزمة من السياسات العمل على تثبيت الاقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق أهداف تصب في مجملها في إعادة التوازن خلال فترة زمنية معينة [2].

كما أنها تعبر عن حزمة سياسات أوسع نطاقاً، تجسد عنصرين رئيسيين: [3]

أولاً- ينطوي على إعادة هيكلة الاقتصاد المحلي، أو ما يسمى أحياناً بالتحرير الداخلي؛

ثانياً- تدابير لإصلاح القطاع الخارجي للبلد ويشار إليه بتحرير القطاع الخارجي.

تستلزم الإصلاحات الداخلية أو التحرير الداخلي وضع إطار سليم لسياسة الاقتصاد الكلي، ترتكز على عناصر مهمة من بينها: وجود أسعار فائدة وأسعار صرف فعلية؛ وتحول الهياكل الاقتصادية نحو نظام غير مقيَّد محفز للمشاريع مع قطاع حكومي فعال؛ ومن ناحية أخرى، يتضمن التحرير الخارجي إصلاحات موجهة نحو الخارج، مثل: إصلاح التجارة وسياسات الاستثمار بهدف زيادة حصص التجارة والاستثمار الأجنبي في البلد، وذلك من خلال تبني حزمة سياسات تلزم الحكومات نفسها بإصلاح البيئة الاقتصادية الحالية وخلق إطار أكثر حرية يتم فيه تمكين العوامل الاقتصادية الخاصة من التفاعل بحرية.

وقد ساهم عاملان أساسيان في تضمين مفهوم الإصلاح الاقتصادي المحتوى الذي هو عليه الآن: النظرية الاقتصادية المهيمنة والدروس المستفادة من السياق التاريخي للتجارب التنموية، حيث تشير النظرية الاقتصادية المهيمنة

---

[1]- عبد المجيد قدي: **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 270.

[2] - Fayçal Yachir: **L'ajustement Structurel dans le Tiers- Monde**, Les Cahiers du CREAD, N°21, 1er trimestre, Alger, 1990.

[3] - El-Waleed A. Hamour: **Economic reforms and liberalisation and economic performance : the Moroccan experience**, Journal of Economic Cooperation Among Islamic Countries, Vol 19, N 4, 1998, P 139.

أن النظام الاقتصادي الذي يعظم استخدام الموارد المتاحة هو نظام اقتصاد السوق المفتوح والتنافسي، ويقصد بالنظرية الاقتصادية المهيمنة المدرسة النيوكلاسيكية التي تؤمن بأن للاقتصاد الحر مزايا عديدة تجعله أفضل من غيره من الأنظمة الاقتصادية الأخرى في تحفيز الأفراد على البحث عن مصالحهم دون عوائق أو تثبيط لاسيما مبدأ تعظيم المنفعة وتوفره، لكن هذا النظام لا يقوم بذاته بل يحتاج إلى تنظيم اجتماعي يقع فيه على عاتق الحكومات تأدية دور تعزيز وجود المؤسسات الضرورية لعمل اقتصاد السوق، والحفاظ على مناخ اقتصادي كلي مستقر يمكن الأعوان الاقتصاديين من اتخاذ القرارات بعيداً عن الريبة الاقتصادية غير المعقولة، بالإضافة إلى المهام التقليدية القاعدية المتعلقة بحماية الأمن والدفاع والملكية [1].

وتتضمن دلالة الإصلاح الاقتصادي عدة قضايا تتمثل في: [2]

- ✓ أن حدود سياسة الإصلاح الاقتصادي ومضامينها ومراميها تتوقف على الظروف التاريخية والسياسية للدولة، فقد تطبق دولة ما كل استحقاقات الإصلاح الاقتصادي، وقد تكتفي دولة أخرى بعنصر من عناصره؛
- ✓ أن سياسة الإصلاح الاقتصادي عملية متواصلة ومستمرة، تمليها التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها ظروف الزمان والمكان؛
- ✓ فضلت معظم الدول التي طبقت الإصلاحات الاقتصادية المزاوجة بين القطاعين العام والخاص وإن اختلفت نسبة كل منهما إلى الآخر، وعليه يفترض أن تتجه سياسات الإصلاح الاقتصادي نحو القطاعين العام والخاص وتخليصهما من مشاكلهما؛
- ✓ تتسع سياسات الإصلاح الاقتصادي لتشمل منظومة متكاملة من الإجراءات والتدابير التي تشمل الاقتصاد الكلي والجزئي، ويحذر من التسرع في إجراء الإصلاح لفتح جبهة عريضة يتعذر السيطرة عليها، ولهذا يفضل تحديد نطاق الإصلاح ومجالاته على نحو دقيق ومدروس؛
- ✓ الإصلاح الاقتصادي يستخدم أدوات متغيرة تستجيب للظروف التي تطرأ على عملية الإصلاح كونه يتأثر بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكل مرحلة من مراحل التنمية؛
- ✓ يتوقف نجاح الإصلاح الاقتصادي أو إخفاقه على كفاءة النظام السياسي وفعالية الجهاز الإداري الذي يتولى الإشراف على تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي وتنفيذها، وكذلك تتوقف على مدى تجاوب مؤسسات المجتمع المدني مع عملية الإصلاح.

[1]– شكري زعرور: **مسار برامج التصحيح الهيكلي وإصلاح السياسات الاقتصادية الكلية – دراسة حالة الجزائر** –، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر 3، 2016/2015، ص10.

[2]– ناصر عبيد الناصر: **سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت والتعديل الهيكلي حالة مصر**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001، ص 49.

2- أهداف برامج الإصلاحات الاقتصادية:

يعتبر سلامة تحديد أهداف هذه البرامج الضمان الأساسي لتحقيقها على أرض الواقع، ويثير تحديدها مجموعة من القضايا الواجب حسمها: [1]

أ- مدى انبثاق هذه الأهداف من القناعات الثقافية والاجتماعية لأفراد المجتمع المراد بلوغها فيه، لأنه بقدر قرب هذه الأهداف من ثقافة المجتمع بقدر ما يكون ذلك حافزاً على تحقيقها؛

ب- حجم الإجماع المحقق حول هذه الأهداف، لأن غياب هذا الأخير يفتح المجال واسعاً لردود الأفعال الرافضة، التي قد تكون عنيفة، ويخلق مناخاً ملائماً للصراع، مما يؤدي إلى تحييد آثار الإجراءات المتخذة؛

ج- واقعية الأهداف من حيث إمكانية تحقيقها، بالنظر إلى حجم الوسائل والإمكانيات المتاحة للمجتمع، لأن الأهداف المثالية تموت ساعة تصورها لانعدام وسائل التجسيد؛

د- درجة تغير المحيط الخارجي لقبول تلك الأهداف، لأن الاقتصاديات هي اليوم عبارة عن أنظمة مفتوحة تتبادل التأثير فيما بينها، وتستمد من المحيط الخارجي طاقتها وعناصر بقائها مما يجعل الاقتصاديات مجبرة على مسايرة الاتجاهات العالمية السائدة.

ورغم اختلاف برامج الإصلاحات الاقتصادية المنفذة في الدول النامية من دولة لأخرى وكذا من مرحلة لأخرى، إلا أنها تجتمع في عمومها لتحقيق الأهداف التالية: [2]

- **الرفع من معدلات النمو الاقتصادي والحد من البطالة:** إن تحسن أداء اقتصاديات بعض الدول النامية في سبعينيات القرن العشرين بالتزامن مع ارتفاع أسعار بعض المواد الأولية (خصوصاً في مجال الطاقة)، شجع على التوسع في الإنفاق الحكومي اعتقاداً منها في ذلك على القدرة في تذليل الهوة بينها وبين الدول المتقدمة، ونظراً لعدم كفاية مدخراتها المحلية فقد لجأت إلى الاقتراض الخارجي لتمويل التوسع الكبير في السياسات الإنمائية وللإنفاق على مشاريع ضخمة غير مجدية اقتصادياً، حيث ترافق ذلك مع اعتماد أسعار صرف عالية وتشديد القيود على التجارة الخارجية، لكن ومع نهاية السبعينات وبداية الثمانينيات من القرن العشرين وقعت الدول النامية في أزمة مالية حادة بالتزامن مع تدهور أسعار المواد الأولية وانفجار أزمة المديونية العالمية، مما عجل بتبني طرح المنظمات الدولية في الإصلاح عن طريق سياسة التثبيت والتعديل الهيكلي كسبيل لاستعادة النمو من خلال تشجيع الاستثمار المحلي وتطبيق سياسة الخوصصة في إشارة إلى إعطاء الصدارة للقطاع الخاص، بالإضافة إلى تصحيح الأسعار والخدمات بالشكل الذي يتوافق والتحول نحو سياسة الإنتاج والتصدير، وهو ما يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة مع مرور الزمن ويضمن زيادة معتبرة في التشغيل.

[1]- عبد المجيد قدي: **الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والارتهان للنفط**، دار هومة، الجزائر، 2016، ص 14.

[2]- مسعود ميهوب: **دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين (1990-2015)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016، ص 20.

- **تحقيق التوازن المالي الداخلي:** من خلال إجراء تخفيض جوهري في عجز الموازنة ينتج عن تقليص الإنفاق العام وزيادة إيرادات الدولة العامة بتقلص عجز الموازنة إلى نسبة صغيرة مقارنة بالناتج المحلي الخام.
- **الوصول إلى حالة معينة من استقرار الأسعار:** إن اعتماد الدول النامية على سياسة التمويل بالعجز (تمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي) خصوصاً خلال فترة الثمانينيات من القرن العشرين ساهم في انتشار ظاهرة الركود التضخمي كنتيجة طبيعية لنمو عرض النقود بمعدل يفوق نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي، ولعلاج ذلك أوصت المنظمات الدولية بضرورة الاعتماد على الاقتراض الداخلي والخارجي كبديل للتمويل بالعجز، وذلك يتأتى برفع سعر الفائدة مما يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، لكن ذلك من شأنه رفع معدلات التضخم أكثر خصوصاً في الدول التي لا يتمتع جهازها الإنتاجي بالمرونة اللازمة، إلا أن أسعار الفائدة المرتفعة ستؤدي كذلك إلى تخفيض حجم وسائل الدفع المتداولة وينخفض التضخم وتستقر الأسعار.
- **استعادة التوازن الخارجي وتحسين وضعية ميزان المدفوعات:** إن العجز المزمن الذي عانت منه موازين مدفوعات الدول النامية خصوصاً في ميزانها التجاري، بالإضافة إلى عجز الميزانية العامة والذي تم تغطيته عن طريق الاقتراض الخارجي وما أنجر عنه من ارتفاع الديون التي زادت من العجز تعمقاً، أدى ذلك كله بمؤسسات بروتون وودز إلى إملاء جملة من الشروط تتضمن سياسات وإجراءات تتعلق بتخفيض الإنفاق العام وأسعار الصرف وإزالة قيود التجارة وتنمية الصادرات وإعادة هيكلتها عن طريق توسيع القاعدة الإنتاجية، بالشكل الذي يجعل التصدير المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي ويؤدي إلى تعزيز المنافسة الدولية للصناعات المحلية.

3- أهم السياسات الاقتصادية الإصلاحية المتبعة في الدول النامية:

إن أهم السياسات الاقتصادية الإصلاحية المتبعة وأكثرها شيوعاً في البلدان النامية التي تعاني من اختلالات هيكلية أو ارتدادات ناجمة عن التحول من نمط اقتصادي إلى آخر هي: [1]

- ✓ **سياسة الضبط:** حيث تهدف إلى تحقيق التوازن العام وفي نفس الوقت المحافظة عليه من خلال الآليات المالية والنقدية والتجارية، وبمعنى آخر، تعمل هذه السياسة على تخفيض معدل التضخم وتوازن ميزان المدفوعات واستقرار العملة، والبحث عن التوظيف الكامل، وخلاصة هذه السياسة المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه، بمعنى تقليص الضغوط الاجتماعية ووضع السياسات المضادة للأزمة.
- ✓ **سياسة إعادة هيكلة الصناعة:** وهي سياسة تهدف إلى تكييف النسيج الصناعي مع الاتجاه العام للطلب العالمي كأن تلجأ الدولة إلى تشجيع الصناعات التصديرية، وإعطاء الأولوية في تحفيز النشاط الاقتصادي وامتصاص البطالة إلى التوازن الخارجي، وعليه تكون الدولة بهذا التوجه قد عملت ولو بشكل جزئي على التخلي عن السياسة الحمائية لقطاعاتها المنتجة.

[1]- عبد الرحمن تومي: **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر– الواقع والآفاق–**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص ص 200-201.

- ✓ **سياسة الإنعاش:** وتهدف بالأساس إلى تحريك النشاط الاقتصادي بعد ما كان يعاني من شبه توقف (ركود) في مجمل آلياته، وعلى هذا الأساس تلجأ الدولة إلى استخدام بعض الآليات مثل عجز الميزانية العامة (تمويل التنمية بالعجز)، تحفيز الاستثمار الداخلي والخارجي، زيادة الأجور لتنشيط الاستهلاك وبالتالي تقوية الطلب على السلع أو العكس، وذلك باللجوء إلى الحد من زيادة الأجور لتقليص الاستهلاك، وبالتالي الحفاظ على مستوى تضخمي مقبول، كما يمكن للدولة أن تلجأ إلى آلية تسهيل القروض الإنتاجية والاستهلاكية، وتوسيع محفظتها للدفع أكثر بالآلة الإنتاجية (استثمار واستهلاك).
- ✓ **سياسة دعم النمو:** وهي آلية مكملة لسياسة الإنعاش، والهدف منها هو ضخ أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو، وبالتالي التقليص من ظاهرة البطالة، وتضييق فجوة الفقر، عن طريق إنشاء مناصب الشغل في مختلف القطاعات، وبالتالي الوصول إلى مستوى خلق القيمة المضافة التي تعبر عن الإنتاج والإنتاجية.

المطلب الثاني: أهم الخصائص والمكونات لبرامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من المؤسسات المالية الدولية

سيتطرق البحث من خلال هذا المطلب إلى تحليل أهم الخصائص والابعاد الاستراتيجية لبرامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من المؤسسات المالية الدولية في الدول النامية، وعرض أهم مكونات هذه البرامج.

أولاً– مفهوم وأهداف برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من المؤسسات المالية الدولية:

ستتطرق الدراسة إلى مفهوم برامج الإصلاحات الاقتصادية التي كانت مدعومة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والتعرض إلى أهم الأهداف التي كانت تطمح إليها هذه البرامج.

1- مفهوم برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من المؤسسات المالية الدولية:

لقد حدد البنك الدولي مفهوم وحدود ومجال عملية الإصلاح الاقتصادي على أنها تحتوي على المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية لتشمل عملية الإصلاح القطاع العام والمركزي والحكومي، وأيضاً المحليات والمنافع العامة المملوكة للدولة.

ومنه فإن المفهوم العام لسياسة الإصلاح الاقتصادي تعني: " الإجراءات التي تتخذها الحكومة والتي تساهم في تشكيل سلوك النشاط الاقتصادي على أساس آليات السوق الحر، ويمكن أن تتراوح هذه الإجراءات من تحرير الأسعار في قطاع معين ولسلعة معينة إلى بيع وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص، أو ما يطلق عليه: التخصصية " [1].

وتؤكد هذه الإصلاحات على الانضباط المالي، وأسعار الصرف التنافسية، والتجارة الحرة، والخصخصة، وأسعار السوق غير المشوهة، ومحدودية تدخل الدولة (باستثناء تشجيع الصادرات والتعليم والبنية التحتية) [2].

[1] – مُحَّد ناظم حنفي: **الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية**، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، 1992، ص 191.

[2] - Lin Crase et al: **STRUCTURAL REFORM OF THE SOUTH AFRICAN ECONOMY**, School of Economic Studies, Working Paper Series in Economics, No. 99-1, University of New England, May 1999, P 12.

ويسهر صندوق النقد الدولي بموجب المادة الرابعة من مواد الاتفاق مع الدول الأعضاء على ضمان أن السياسات الاقتصادية لهذه الدول تعزز النمو الاقتصادي السليم والاستقرار على المدى المتوسط، وذلك من خلال سياسات موجهة إلى: تعزيز الحوافز السوقية وزيادة الكفاءة الاقتصادية؛ تعزيز المعدل المستدام للنمو المحتمل؛ وتعزيز قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات؛ وهذا بطبيعة الحال هو السلوك التقليدي للسياسات الهيكلية، أي السياسات التي تزيد من دور قوى السوق والمنافسة في الاقتصاد، بما في ذلك تعزيز التجارة والتدفقات المالية المحلية والدولية، مع الحفاظ على أطر تنظيمية مناسبة [1].

ويعود إشراف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على برامج التصحيح إلى أمرين: [2]

- تعرض الاقتصاد العالمي للعديد من الهزات أو الصدمات التي تؤثر على بشكل كبير على اقتصاديات الدول النامية خصوصاً، مما يجعلها في وضع تتطلب التدخل السريع في إعداد الحلول المناسبة وتوفير التمويل المطلوب والإعانة التقنية اللازمة، وكل هذه الأمور في متناول الصندوق والبنك؛
- زيادة الاعتقاد بأن الأخطاء في صياغة السياسة الاقتصادية المناسبة كانت وراء عدم تطبيق السياسات الملائمة لمواجهة الأزمات من جهة، والمساهمة بذلك في تأخير وصول النمو الاقتصادي المنشود من جهة أخرى، إن الأخطاء المرتكبة في إعداد السياسات الاقتصادية الوطنية في الدول النامية وكذلك ضعف الهيكل الاقتصادي كانا المساهمين الرئيسيين في ضعف أداء هذه الاقتصاديات، ومن ثم كان على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التدخل لإعادة توجيه السياسات الاقتصادية لتلك الدول وفقاً للأهداف التي أنشأت لتحقيقها والمهام الموكلة إليهما.

وبغض النظر عن طبيعة الظروف الاقتصادية والسياسية للدول التي تأخذ بسياسات الإصلاح الاقتصادي فإن هناك قواسم مشتركة وملامح عامة للإصلاح الاقتصادي تتمثل في: [3]

- تتميز سياسات الإصلاح الاقتصادي ببعدها الدولي، لأنها تتولى الإشراف عليها مؤسسات دولية وهي تسعى إلى تذليل العقبات التي تعترض مسار المنافسة الدولية، ولكن ما يؤخذ على هذه المؤسسات أنها تملي على الدولة التي تريد التمويل أن تأخذ بالضرورة سياسات الإصلاح الاقتصادي؛
- تندرج في سياسة الإصلاح الاقتصادي حزمة من الأدوات تتفرع عنها مجموعة من العناصر التي تتصل بالتخفيف من القيود الجمركية على الاستثمار الخاص وتحرير الأسعار ... الخ؛

[1] - International Monetary Fund: **Structural Reforms and Economic Performance in Advanced and Developing Countries**, Research Department, June 10, 2008, P 04.

[2] – شكري زعرور: نفس المرجع السابق، ص 12.

[3] – ناصر عبيد الناصر: نفس المرجع السابق، ص ص 50-51.

- لا تقتصر سياسة الإصلاح على قطاع دون سواه، إذ بالإمكان استخدام حزمة من الأدوات لإصلاح القطاع العام واستخدام مزيج من حزمة أخرى لإصلاح القطاع الخاص؛
- ينطوي الإصلاح الاقتصادي على الرغم من وجود قواسم مشتركة على صور وأشكال تتناسب مع الخصائص المحلية الملموسة في كل دولة على حدا ترغب في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- يؤثر نجاح سياسة الإصلاح الاقتصادي أو إخفاقها على إيقاع عملية التنمية في الدولة المعنية وحتى على فرص الدول الكبرى التي تترقب الإصلاحات الاقتصادية فيها وتتنافس على عطاءاتها؛
- تتقاطع سياسات الإصلاح الاقتصادي مع بعضها البعض، فكل فرصة من فرص النجاح يمكن أن يقابلها احتمالات المخاطر والفشل.

2- أهداف برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية :

إن معظم برامج الإصلاحات الاقتصادية الجارية الآن في العالم النامي هدفها الاستراتيجي هو: تكامل الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد العالمي؛ ولا يعني هذا التكامل زيادة التدفقات التجارية والمالية القائمة على السوق فحسب، بل يعني أيضا التنسيق المؤسسي فيما يتعلق بالسياسة التجارية، والرموز القانونية، والنظم الضريبية، وأنماط الملكية، والترتيبات التنظيمية الأخرى [1]، كما أن الإصلاح الاقتصادي ليس غاية بحد ذاته، وإنما هو وسيلة لإنجاز أهداف محددة، حيث ثبت نظرياً وعملياً بأن الهدف من الإصلاح الاقتصادي من وجهة نظر صندوق النقد الدولي بأنه عملية وضع سياسة انكماشية، تهدف إلى توفير الموارد التي تجعل البلد قادراً في المستقبل على الوفاء بعبء ديونه المتراكمة، وإزالة كافة المعوقات التي من شأنها زيادة الربح على المستوى العالمي، ويتفرع عن هذا الهدف أهداف أخرى منها: [2]

- الاستثمار الأمثل والتوزيع السليم للموارد الاقتصادية والطاقات البشرية؛
- حفز الصادرات وتعزيز قدرتها التنافسية على المزاحمة في الأسواق الخارجية؛
- توفير مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال العربية والأجنبية؛
- تحقيق التوازنات المرغوبة في الاقتصاد الوطني بين الإنتاج والاستهلاك وبين الادخار والاستثمار؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي والسيطرة على التضخم؛
- التوزيع العادل للدخل الوطني، مما يسهم في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وتوسيع الخدمات العامة.

ثانياً– مكونات ومراحل برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من المؤسسات المالية الدولية:

إن الاختلالات التي تعاني منها الدول تعود إلى سبب رئيسي هو التشوهات الكثيرة في آلية عمل الأسواق في هذه البلدان، وتحديداً حجم القطاع العام الكبير وتدخلات الدولة الكثيرة بلوائحها التنظيمية للأسواق، والخدمات، وأسواق العمل، وأسواق المال؛ حيث يتمثل دور كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من خلال الإصلاح

[1] - JEFFREY SACHS, ANDREW WARNER: **Economic Reform and the Process of Global Integration**, Brookings Paper-s on Economic Activity, N 1, 1995, P 02.

[2] – ناصر عبيد الناصر: **سياسات الإصلاح وإصلاح السياسات الاقتصادية في الوطن العربي**، مداخلة في المؤتمر الدولي حول: الإصلاح الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي ودور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والفنون الاجتماعية، دمشق، 2005، ص 220.

الاقتصادي، في تخفيض الطلب الكلي وإعادة تخصيص لعناصر الإنتاج بطريقة تؤدي إلى زيادة العرض الكلي، ذلك لأنهم يفترضون أن الاختلالات الاقتصادية مصدرها وجود فائض في الطلب الكلي على العرض الكلي نتيجة زيادة كمية وسائل الدفع بسرعة أكبر منها في السلع والخدمات، وعليه فإن الإجراءات التي يطبقها صندوق النقد والبنك الدوليين، يجري تنفيذها على مرحلتين هما: [1]

☑ **المرحلة الأولى**: وتتكون من الإجراءات التي ترمي إلى تحقيق التثبيت الاقتصادي عن طريق معالجة الاختلالات الرئيسة على صعيد الاقتصاد الكلي وبشكل خاص معالجة العجز في الموازنة العامة والعجز في ميزان المدفوعات، ويكون ذلك بشكل عام من خلال تقليص الطلب الكلي، هذه الإجراءات مدتها قصيرة، ويدعمها صندوق النقد الدولي.

ويكمن الهدف في هذه المرحلة إلى تخفيض حجم الاستهلاك المحلي والعمل على تحريك قوى السوق باتجاه تعزيز الإنتاج المحلي، وتقليدياً يمكن امتصاص الاختلالات المالية منها في ميزان المدفوعات باعتماد سياسات التثبيت وهذا بافتراض اشتغال آلية السوق بشكل سليم، وهذا ما يدفع إلى البحث عن المتغيرات الاقتصادية الكلية (إنتاج، عمالة، كتلة نقدية) القادرة على ضمان العودة إلى التوازن، فالاستقرار يهدف إلى إصلاح المشكلات العاجلة والآنية: التضخم المتراكم، استنزاف احتياطي الصرف، .....، ومن هذا المنظور يمكن العودة إلى التوازن في المدى القصير [2].

☑ **المرحلة الثانية**: تشمل الإجراءات من الإصلاح الاقتصادي التي تتعلق بالبنك الدولي ويطلق عليه برامج التعديل الهيكلي، ويهدف إلى توزيع وتخصيص أفضل للموارد بما يضمن رفع كفاءة الأداء الاقتصادي، وتعمل هذه الإجراءات على التكيف مع الأوضاع والمعطيات الاقتصادية المتغيرة سواء كانت داخلية أو خارجية، تتجه سياسات التكييف إلى إصلاح الأطر الخاصة بالسياسة الاقتصادية، أي إصلاح النظام الاقتصادي مما يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في المدى والمتوسط والطويل.

وفي هذا السياق تم الاعتماد على هذه السياسات من أجل العودة إلى التوازن الخارجي عن طريق مجموعة من التدابير المؤسسية أو التنظيمية التي تضمن الممارسة السليمة لآلية السوق، وتهدف إلى القضاء على عراقيل النمو [3].

وعلى الرغم من التصور الذي توحي به التعاريف السابقة، بعدم وجود ارتباط بين البرامج التي يشرف عليها صندوق النقد الدولي والبرامج التي يتولاها البنك، إلا أن الواقع العملي وحقيقة التطبيق والممارسة تختلف عن ذلك، حيث يوجد ارتباط تبادلي لعدم الوفاء، وهو ما يفسر بلغة الدين بأن عجز المدين عن الوفاء بدين أحد دائنيه يعني عجزه تجاه جميع دائنيه، وهو يعني في حالتنا أن عجز الدولة عن الوفاء بشروط صندوق النقد الدولي لا يخولها الحق في

[1] – ستار شدهان شياع الزهيري: **الإصلاح الاقتصادي بين الإدارة الديمقراطية واقتصاد السوق**، مجلة كلية التربية، العدد 7، جامعة واسط، العراق، ص 84.

[2] – عبد المجيد قدي: **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، نفس المرجع السابق، ص 273.

[3] – نفس المرجع أعلاه، ص 274.

سحب الشرائح التالية من شرائح البنك الدولي لقرض من أجل الإصلاح الهيكلي أو الإصلاح الهيكلي القطاعي والعكس صحيح أيضاً.

وعلى الرغم من النص الصريح لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي القائل: " لا ارتباط تبادلي للاشتراطات "، ومعناه عدم ربط شروط أحد المنظمتين لمنح قروض بشروط المنظمة الأخرى، حيث إنه في حال الربط ستبدو المنظمتان وكأنهما تشكلان جبهة في وجه الدول النامية، إلا أن الممارسات الفعلية للبنك وبصفة عامة منذ عام 1989 تتجه إلى الارتباط، فقد اتجه ليكون الإقراض من أجل الإصلاح الهيكلي مقصوراً على الدول التي لديها في الوقت نفسه برامج استقرار اقتصادي مع صندوق النقد الدولي.

ثالثاً– البعد الاستراتيجي لبرامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة في الدول النامية:

بالنظر إلى خصائص اقتصاديات الدول النامية وما تعانيه من هشاشة في بنيانها الاقتصادي، واتساع حدة الفجوات والاختلالات الكامنة فيه، فضلاً عن تفاقم مظاهر هذا الاختلال في التوازن الاجتماعي كالفقر والبطالة، فإنه مما لا شك فيه أن البعد الاستراتيجي لمسيرة الإصلاح الاقتصادي في هذه الدول لا يخلو من تحقيق بعدين أساسيين هما: [1]

- تحقيق المؤشرات الأساسية للبيئة المستقرة: ويمكن اعتبار هذه المؤشرات بمثابة الشرط الضروري لتحقيق معدلات النمو المرغوبة والقابلة للاستمرار، وهو البعد الاستراتيجي المشترك التي ترمي إليه الإصلاحات الاقتصادية لكل من الدول النامية والمتقدمة على حد سوى؛
- تحقيق مؤشرات التطور البنياني: من أهمها الإسهام في إحداث تحولات معتبرة في تركيبة هيكل الناتج المحلي الإجمالي وفي هيكل التجارة الخارجية لصالح الصناعة التحويلية، وتحقيق تحسن معتبر في مستويات الاكتفاء الذاتي من غذاء ومستوى تكنولوجي، فضلاً عن تحقيق مؤشرات التماسك الاجتماعي، حيث يمكن اعتبار هذه المؤشرات بمثابة الشرط الكافي لتحقيق النمو القابل للاستمرار والتأقلم أمام الصدمات الخارجية والاختلالات الداخلية، وبلا شك أن إمكانية تحقيق البعد الاستراتيجي في الدول النامية – علاقة الإصلاح بالتنمية الاقتصادية – يقتضي أن لا يخلوا من الدور الفعال للدولة في استراتيجية الإصلاح الاقتصادي، وذلك لعدة اعتبارات يمكن إيجازها فيما يلي:

– اعتبارات المواءمة بين كفاءة عمل آليات السوق وضعف تكوين السوق وتخلف أبنيته، فضلاً عن المواءمة بين المصالح الوطنية والمصالح الأجنبية في إطار الانفتاح على السوق العالمي؛

– الاعتبارات المتعلقة بالنظام الدولي الجديد وما يفرضه من اتجاهات في تقسيم العمل، مجموعة من الشروط التي ليست فقط ضرورية لتحسين عائد البلدان النامية ولكنها أيضاً شرط البقاء لهذا النظام، وتتمثل أهم هذه الشروط في توفير الحد الأدنى من التطور التقني والمعرفي، وهو ما لا يمكن توفيره دون إطلاع الدولة بعبء تكاليفه ورسم برنامج التطور الخاص به ومتابعة تنفيذه؛

[1]– ستار شدهان شياع الزهيري: نفس المرجع السابق، ص 29.

– الاعتبارات البيئية: وتعني الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة، والحيلولة دون تبديدها، وأيضاً حماية البيئة من التدمير والتلوث، وفي سبيل تحقيق هذه الاعتبارات يصبح دور الدولة في تنظيم السوق وتوجيهه مطلباً أكثر إلحاحاً من ذي قبل؛

– تنظيم السوق من خلال التشريعات اللازمة لضبط ممارسات الأنشطة الاقتصادية في ظل بيئة مستقرة، ولتوفير التنسيق بين السياسات الاقتصادية ومحاربة الاحتكارات والفساد والتركيز على تنمية القطاعات والخدمات المنتجة وبخاصة في مجال الاتصالات والمعلومات والتموين.

ويمكن توضيح أكثر الابعاد الاستراتيجية لبرامج الاصلاحات الاقتصادية في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-4): الأبعاد الأساسية الاستراتيجية للإصلاح الاقتصادي في الدول النامية

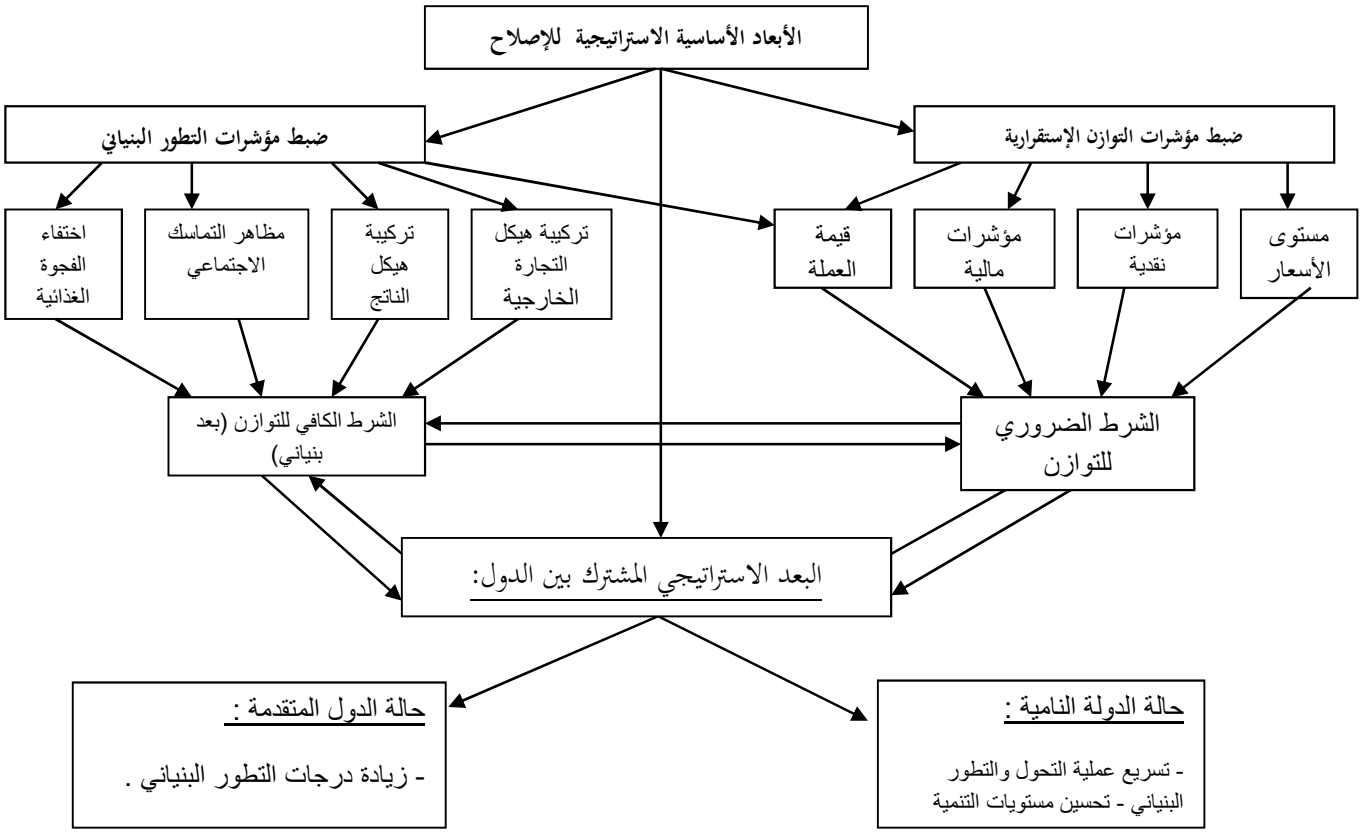

المصدر: علاوة نواري: **آثار برامج الإصلاح الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة حلوان، مصر، 2007-2008، ص 29.

المطلب الثالث: الإطار النظري لبرامج الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة وفق سياسة الإنعاش الاقتصادي

تنطلق الأسس النظرية لبرامج الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة وفق سياسة تسمى بـ: سياسة الإنعاش الاقتصادي، المعتمدة على سياسة مالية توسعية، والمرتكزة في أساسها الفكري على المقاربة الكينزية، والتي مفادها أن سياسة التوسع في الإنفاق تعتبر محفزاً للاقتصاد الوطني من خلال زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي امتصاص نسبة من البطالة داخل الاقتصاد الوطني.

أولاً– مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي وأهدافها:

سيتم التطرق إلى الإطار النظري لسياسة الإنعاش الاقتصادي وأهم الأهداف التي تقوم عليها هذه السياسة.

1- مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي:

تدخل سياسة الإنعاش الاقتصادي ضمن السياسات الاقتصادية وتهدف هذه السياسة إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية مستخدماً العجز الموازي في عصر الاستثمار (الأجور والاستهلاك، تسهيلات القروض.....إلخ)، وهذه السياسة مستوحاة من الفكر الكينزي [1].

وبعبارة أخرى هي سياسة اقتصادية هدفها إنعاش النشاط الاقتصادي، أي زيادة الإنتاج والشغل عن طريق دعم طلب العائلات والمؤسسات ومن ثم فهي ترتكز على سياسات نقدية وميزانية توسعية.

2- أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي:

وفقاً للوثيقة الرسمية الصادرة عن رئاسة الحكومة المتعلقة بأهداف هذه السياسة، فقد حددت فيما يلي: [2]

- ✓ الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛
- ✓ خلق مناصب العمل والحد من البطالة؛
- ✓ دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

ويكون تحقيق تلك الأهداف الرئيسية عبر أهداف وسيطة تعتبر بمثابة قنوات يمكن من خلالها التوصل إلى الأهداف الرئيسية، وهي: [3]

- ✓ تنشيط الطلب الكلي، وفي ذلك تحول السياسة الاقتصادية من الفكر النيوكلاسيكي الذي جاءت به برامج صندوق النقد الدولي إلى الفكر الكينزي الذي يرتكز على تنشيط الطلب الكلي عن طريق السياسة المالية لتنشيط الاقتصاد، وخصوصاً عن طريق الإنفاق العام الذي تزيد فعاليته في رفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل وذلك عن طريق مضاعف الإنفاق العام، حيث يمثل إضافة هامة للطلب الكلي الذي يعتبر انخفاضه السبب الرئيسي في الركود الاقتصادي؛

---

[1]– عبد المجيد قدي: **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، نفس المرجع السابق، ص 52.

[2]– ساعو باية: **الإنعاش الاقتصادي في الجزائر**, رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص 132.

[3]– نبيل بوفليح: **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 12، جامعة مُحَّد خيضر ببسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012، ص 251.

✓ تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاجتماعي وتغطية الحاجات الضرورية للسكان بما ينعكس إيجاباً على تنمية الموارد البشرية.

ثانياً– وسائل سياسة الإنعاش الاقتصادي وشروط تطبيقها:

1- وسائل سياسة الإنعاش الاقتصادي:

للقيام بهذه السياسة، تستعمل الدولة عادة واحدة أو أكثر من الوسائل المتاحة لديها لتنشيط الطلب الكلي، أو العرض الكلي، أو الاثنين معاً.

تطبق **سياسة الإنعاش بواسطة الطلب** عن طريق استخدام واحدة أو أكثر من الوسائل التالية: [1]

- التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد (منح البطالة، مساعدات اجتماعية مختلفة، ...) أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع، وغيرها من أنواع التحويلات والتي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح، وبالتالي تحفيزاً للطلب، وبما أنها تهدف إلى إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع فإن هذه المدفوعات التحويلية عادة ما تدرج ضمن الأدوات التلقائية لسياسة الميزانية (مع نظم الضرائب التصاعدية، مثلاً التي تزيد مع زيادة الدخل وتنخفض بانخفاضه).
- الإنفاق العمومي الكلي (الاستهلاكي والاستثماري) الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات.
- مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة (لاسيما في مجال البنى التحتية) كحل مؤقت لمشكلة البطالة، إلى أن يتمكن الاقتصاد من الانتعاش وتوفير مناصب شغل مناسبة للعاطلين عن العمل.
- تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد، ومن ثم حفز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد وإنعاشه.

أما فيما يخص **سياسة الإنعاش بواسطة العرض** (التي تهدف عموماً إلى جعل إنتاج السلع والخدمات من طرف المؤسسات أقل كلفة وأكثر جاذبية)، فإن تدخّل الدولة (غير المباشر) يكون في الغالب بواسطة وسيلتين رئيسيتين هما:

- تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع على الاستثمار الخاص؛
- القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسجيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار وتوسيع نشاطها، مثل: تطوير شبكات النقل والمواصلات أو برامج التكوين المهني والجامعي وبرامج البحث وتطوير التكنولوجيات الجديدة، حيث أن الكثير من هذه الاستثمارات تؤدي في النهاية إلى (توفيرات خارجية) هامة لصالح المؤسسات.

[1] – محمّد مسعي: **سياسة الإنعاش في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص 149.

2- الشروط العامة لتطبيق سياسة الإنعاش وفعاليتها:

لكي تكون سياسة الإنعاش الاقتصادي فعالة لابد من توفر بعض الشروط الأساسية، نذكر منها: [1]

- ❖ يجب أن تتوفر المؤسسات الوسائل اللازمة لزيادة إنتاجها، خاصة القدرة على القيام باستثمارات جديدة، أي أن تكون هناك مرونة قوية للإنتاج بالنسبة للطلب؛
- ❖ ألا يكون اتجاه قوي لتلبية الطلب (الإضافي خاصة) بواسطة المنتجات الأجنبية، حيث أن أثر سياسة الإنعاش على التشغيل خاصة تكون في هذه الحالة ضعيفة، كما يمكن أن يؤدي إلى إضعاف رصيد الميزان التجاري للبلد المعني، أي يجب أن يكون الميل الحدي للاستيراد ضعيفاً؛
- ❖ ألا تؤدي الزيادة في الإنتاج إلى زيادة قوية في الاستيراد، وهو ما يؤدي إلى تدهور رصيد الميزان التجاري؛
- ❖ يجب ألا تسرع المؤسسات إلى زيادة هوامش ربحها بدلاً من زيادة الكميات المنتجة لتلبية الطلب الإضافي.

وفي الأخير، يمكن القول أن سياسة الإنعاش تكون فعالة إذا كان الناتج المحلي الخام الفعلي بدون تضخم كبير وبدون عجز خارجي هام، يقترب كثيراً من الناتج المحلي الخام المحتمل أو الكامل، والذي يعني الاستعمال الكامل للقدرات الإنتاجية، وتبعاً لذلك يصبح من الضروري القيام بمقارنة بين الناتج المحلي الخام الكامل والناتج المحلي الخام الفعلي، أي حساب الفرق بينهما، أو ما يسمى بـ: **فجوة أوكن**.

ثالثاً– علاقة برامج الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة وفق سياسة الإنعاش الاقتصادي بالتشغيل:

يقوم هذا النوع من البرامج وفق النظرية الكينزية، التي تؤكد بأن الطلب الكلي الفعال هو الذي يحدد حجم العرض الكلي ومستوى التوظيف والناتج الوطني، وأن توازن الاقتصاد الوطني يتحقق عند مستويات متعددة للدخل تقل عن مستوى التوظيف الكامل الذي يعد حالة استثنائية خاصة على خلاف الفكر الكلاسيكي، وأنه لا وجود للتوازن التلقائي للاقتصاد الوطني، بل لابد من تدخل الدولة لتصحيح اختلالات السوق في مرحلة الأزمات بالتأثير في الطلب الكلي، الذي يتكون من الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري، والذي يعجز القطاع الخاص عن التأثير فيهما [2]، والمتتبع لنظرية كينز فإن هذه المقاربة تعتمد على الأدوات التالية: [3]

- **الطلب الفعال**: وفقاً لكينز فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعال، وللتخلص منها يقترح كينز إحداث زيادة في الإنفاق العام سواء على الاستهلاك، أو الاستثمار؛
- **الكفاية الحدية لرأس المال**: يرى كينز أن الكفاية الحدية لرأس المال تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار، حيث توجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال؛
- **سعر الفائدة**: يمثل سعر الفائدة العنصر الثاني المحدد للاستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأس المال في النموذج الكينزي، ويتحدد سعر الفائدة بدوره تبعاً لمؤشر عرض النقود؛

---

[1]– محمد مسعي: نفس المرجع السابق، ص 149.

[2]– نزار سعد الدين العيسي: **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية الدولية، عمان، 2001، ص 220.

[3]– صالح تومي: **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة والنشر والإشهار، الجزائر، 2004، ص 193 .

- **المضاعف:** إن المضاعف الكينزي يقصد به مقدار المبلغ الذي يتم على أساسه مضاعفة أي تغير في النفقات المستقلة (مثل: الإنفاق الحكومي لتحفيز الطلب)، بهدف تحديد التغير في قيم التوازن الخاصة بكل من النفقات والناتج المحلي الإجمالي، ويكون المضاعف أكبر من واحد، لأن أي تغير في النفقات المستقلة يؤدي أيضاً إلى تغير في النفقات المحفزة [1]، ويقوم المضاعف على أربعة فروض: هي وجود بطالة لا إرادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية وتوفر سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج.

حيث يؤكد كينز على التأثير الايجابي للإنفاق على الناتج الداخلي الإجمالي في المدى القصير انطلاقاً من مضاعف الإنفاق الحكومي، إذ اعتبره كمتغير خارجي للسياسة الاقتصادية، تستطيع الدولة من خلاله التأثير ايجابياً على مختلف الأنشطة الاقتصادية لبلد معين وتحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية الكلية، على رأسها النمو الاقتصادي، كما أكد كينز على فعالية السياسة الإنفاقية في معالجة الاختلالات الناتجة عن تقلبات الدورة الاقتصادية كالكساد، مثلاً حقن الاقتصاد الوطني بالإنفاق العام، وبالتالي تحفيز الطلب الكلي ومعالجة هذه الظاهرة على هذا الأساس يعتبر الإنفاق العام حسبه متغير خارجي أو سبباً في زيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي PIB، أي اتجاه السببية يكون من الإنفاق العام نحو النمو الاقتصادي [2]، ويمكن توضيح أكثر تأثير الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في الشكل رقم (1-5) التالي:

الشكل رقم (1-5): أثر زيادة الإنفاق العام على الجهاز الإنتاجي

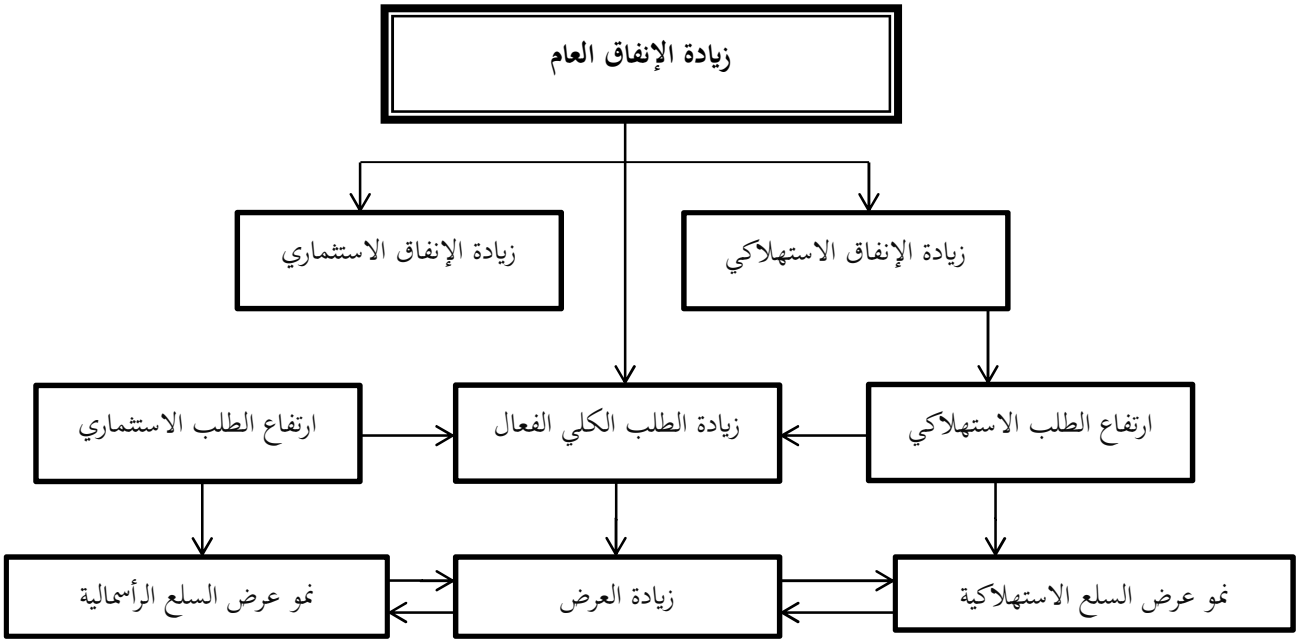

المصدر: صالح صالحي: **تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي**، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العمومية على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف، يومي 11-12 مارس 2013، ص 8.

[1]– أوجست سوانينبيرج: **الاقتصاد الكلي بوضوح**، ترجمة خالد العامري، دار الفاروق، القاهرة، 2008، ص 249.

[2]– سهيلة بوجرادة: **علاقة الإنفاق العام بالناتج المحلي الإجمالي الداخلي في الجزائر –دراسة قياسية (1990-2013)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2016/2015، ص 43.

كما أن بعض الدول النامية – ومنها الجزائر – اتبعت إجراءات تصحيحية بسبب الآثار السلبية للسياسة المالية التوسعية وتبعاتها، وذلك لضعف الطاقة الاستيعابية لهذه الاقتصاديات، ولعدم وجود قاعدة صناعية قادرة على استيعاب هذا الإنفاق، والشكل رقم (1-6) التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (1-6): الخلفية النظرية للإجراءات التصحيحية

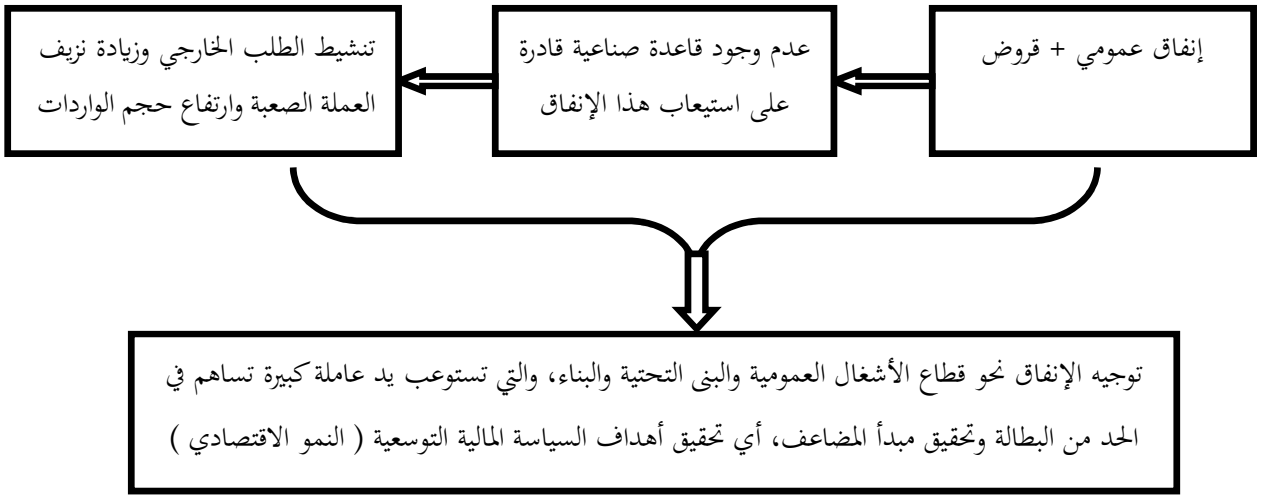

المصدر : مُحَمَّد صلاح: **أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور**، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، جامعة مُحَمَّد بوضياف بالمسيلة، 2016، ص 265.

حيث يتوقع وفقاً للنظرية الاقتصادية نوعين رئيسيين من آثار الاستثمارات العمومية في البنى التحتية على النمو الاقتصادي: [1]

- آثار قصيرة الأجل على قطاع البناء أساساً، أي مرتبطة ببناء الهياكل القاعدية، والتي يكون لها أثر مضاعف على مجمل الاقتصاد؛ فحسب النظرية الكينزي يكون لهذا النوع من الاستثمار أثر على توسع الطلب الإجمالي، بما أنه باستطاعة النفقات العمومية التأثير الهام على المتغيرات الاقتصادية الأساسية، لاسيما الاستهلاك والاستثمار، لكن هذه الآثار تخف أو تزول بعد فترة زمنية محدودة؛
- آثار طويلة الأجل تظهر في شكل آثار خارجية إيجابية على مختلف القطاعات الاقتصادية، مثل تلك الناتجة عن تخفيض تكاليف النقل أو ربح الوقت، إذ تؤدي إلى الزيادة في ربحية المؤسسات، والتأثير على الإنتاجية، ومن ثم على التنافسية في الأسواق الخارجية، وكذا قدرة البلد على جذب الاستثمارات الأجنبية، أي توفير الشروط المواتية لنمو قوي ومستديم.

كما أنه انطلاقاً من هذه النظرية يمكن الاعتماد على زيادة نفقات الموازنة العامة لتحفيز الطلب الداخلي بغرض الوصول إلى زيادة معدلات التشغيل، وذلك كما هو موضح في الشكل الموالي:

[1] – مُحَمَّد مسعي: **سياسة الميزانية في الجزائر خلال الفترة 2001-2010**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014، ص 17.

الشكل رقم (1-7): نظرية كينز " سياسة النمو عن طريق الطلب "

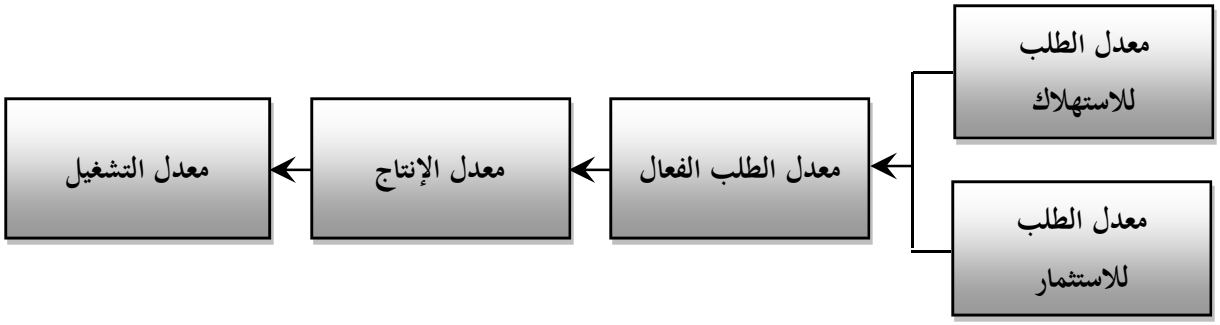

المصدر :كمال عايشي وسليم بوهيدل: **الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع آفاق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2010**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011، ص 5.

اعتماداً على الشكل الأعلى فإن الاقتصاد يضمن بشكل تلقائي توفير معدلات تشغيل عينة، اعتباراً من أن أي اقتصاد يجب أن يتوفر على معدل طلب للاستهلاك يخلقه المجتمع، نتيجة ضروريات الحياة، إضافة إلى معدل طلب للاستثمار توفره النشاطات الاقتصادية داخل البلاد، لكن إن حدث خلل في توازن سوق التشغيل بسبب عجز الاستهلاك والاستثمار عن توفير معدلات التشغيل الكافية، يجب على الدولة بصفتها المنظم للحياة الاقتصادية التدخل عن طريق إحدى السياسات التالية: [1]

- **سياسة نقدية:** عن طريق تخفيض معدلات الفائدة؛
- **سياسة إنفاقية:** عن طريق رفع معدلات الإنفاق الحكومي (سياسة المشاريع الكبرى)؛
- **سياسة ضريبية:** خفض معدلات الضرائب على الأنشطة المولدة لمناصب الشغل؛
- **سياسة الدخل:** عن طريق زيادة التحويلات الاجتماعية لفائدة الأفراد لتشجيع الاستهلاك.

حيث يمكن للحكومة الاعتماد على إحدى السياسات السابقة، لتحفيز الطلب الداخلي أو المزاوجة بين سياستين أو أكثر، لكن تبقى أكثر السياسات نجاعة، هي رفع معدلات الإنفاق الحكومي والانخراط في سياسة موسعة للأشغال، والمشاريع الكبرى، مما يخلق حجم طلب داخلي إضافي، يؤدي إلى ارتفاع معدلات التشغيل.

يمكن تتبع مراحل تأثير الإنفاق الحكومي في معدلات التشغيل وفق الشكل الموالي:

[1]– بشير معطيب: **الاقتصاد الكلي**، كيك للنشر، الجزائر، 2008، ص 15.

الشكل الرقم (1-8): أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة

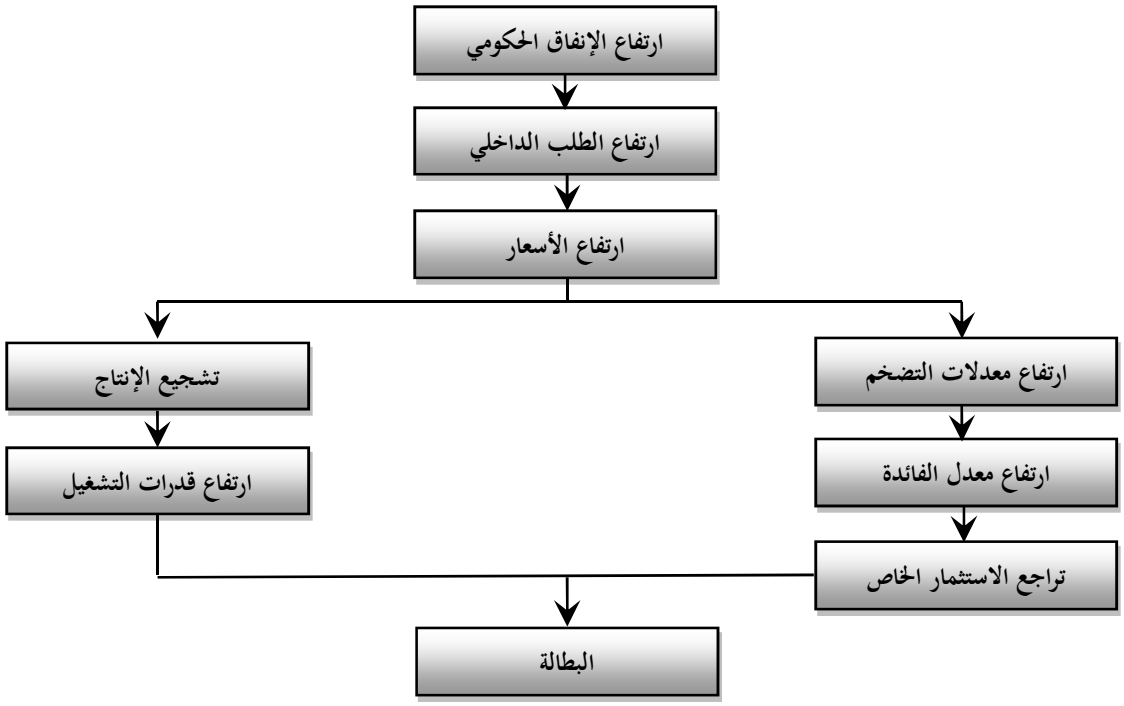

المصدر: كمال عايشي وسليم بوهيدل: **الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع آفاق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2010**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011، ص 6.

من المخطط السابق يتضح أن ارتفاع الإنفاق الحكومي يؤدي حتماً إلى زيادة الطلب الداخلي على السلع والخدمات، باعتبار أن الإنفاق الحكومي هو جزء من الطلب الداخلي، وارتفاع هذا الأخير يدفع بالمعدل العام للأسعار نحو الارتفاع بشكل مؤقت، في انتظار تحرك الآلة الإنتاجية لتلبية الطلب الإضافي عن طريق زيادة الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على التشغيل، وبالتالي انخفاض معدلات البطالة.

خلاصة الفصل الأول:

حاولت الدراسة من خلال هذا الفصل إبراز تطور مفهوم سياسة التشغيل، الذي أصبحت سياسة تضبط من خلالها وإلى حد بعيد السياسات القطاعية وسياسات الاستثمار وسياسات التكوين للموارد البشرية وتطويعها لحاجيات سوق العمل، بعد أن كانت مجرد مجموعة من التوجهات التي تتبناها الدولة والتي تهدف إلى توفير أكبر قدر ممكن من فرص العمل للفئة العاطلة، إلى سياسات التشغيل، ومنه انقسمت سياسات التشغيل إلى قسمين: سياسات نشطة ذات طابع هيكلي وطويل الأجل، تهدف إلى زيادة ديناميكية سوق العمل من خلال التدابير ذات الطابع الاقتصادي، وسياسات تشغيل غير نشطة (سلبية)، تقوم على المحفزات التي تضعها الدولة، وهدفها امتصاص البطالة الموجودة والرجوع بها إلى مستويات يمكن تحملها.

كما تطرقت الدراسة إلى أهم النظريات الاقتصادية وفكرها الإصلاحي التي تعرضت إلى تفسير ظاهرة البطالة والتشغيل وكيفية معالجتها، حيث تبنت النظرية الكلاسيكية عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك نظراً لاعتقادهم بالتوازن التلقائي بين العرض والطلب، وافتراضهم تحقيق التشغيل الكامل تلقائياً، ومنه فلا توجد بطالة إجبارية، وإن وجدت فهي بطالة اختيارية؛ أما النظرية الكينزية فقد كان لهم نظرة عكسية، حيث يرى كينز أن هناك بطالة إجبارية ناتجة عن قصور الطلب الكلي، ومنه يجب أن تتدخل الدولة من أجل تحقيق التوازن الكلي عن طريق تفعيل الطلب الكلي، في حين نجد أن النظريات الحديثة – ومنها نظرية البحث عن العمل – ترى أن البطالة سببها عدم توفر المعلومات عن سوق العمل، ومنه فقد كشفت الدراسة مدى الاختلاف بين هذه النظريات، وذلك راجع للتطورات التي يشهدها هيكل سوق العمل في مقابل محدودية تلك النظريات وعدم مسايرتها لتلك التطورات .

كما أبرزت الدراسة المنطلق الفكري لكل من البرامج المنفذة في الجزائر منذ التسعينيات من القرن العشرين، حيث عرضت الدراسة قسمين أو نوعين من الإصلاحات الاقتصادية، وهي:

- برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية، والتي ارتكزت خلفيتها على سياسات التثبيت والتعديل الهيكلي، والتي نفذت في إطار سياسة انكماشية، منها: تخفيض الإنفاق العمومي وترشيده، والإجراءات الهيكلية منها الخوصصة، والتي سينتج عنها غلق العديد من المؤسسات العامة وتسريح العمال، بالإضافة إلى تراجع الاستثمارات العمومية، ومنه التأثير على التشغيل وفرص العمل مستقبلاً؛
- برامج الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة على سياسة الإنعاش الاقتصادي، والتي انطلقت من محصلة أفكار النظرية الكينزية، والتي تهدف إلى تحفيز الطلب الكلي والتأثير على زيادة الناتج المحلي، وذلك عن طريق التوسع في الإنفاق العام، الأمر الذي سيؤدي في الأخير إلى توفير فرص عمل جديدة وتحسن وضعية التشغيل.

الفصل الثاني:
تطور برامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وتقييم فعاليتها وفق متغيرات مربع كالدور

تمهيد:

مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بعدة تحولات كانت تتم في شكل برامج للإصلاحات الاقتصادي التي كانت مرتبطة بالتحولات الاقتصادية، حيث أدى استمرار مظاهر الجمود والضعف للاقتصاد الجزائري في ظل تبني نظام التخطيط المركزي إلى تراجع معدلات التبادل التجاري وخاصة بعد الصدمة البترولية لسنة 1986، وما انجر عنها من تراجع عائدات الصادرات من العملة الصعبة، وكانت محاولة التصحيح الذاتي متجسدة أكثر في مشروع استقلالية المؤسسات العمومية وإصلاح النظام المالي والبنكي ودعم دور القطاع الخاص في العملية التنموية، ولكن سرعان ما وصلت هذه الإصلاحات إلى حدود أصبح لزاماً على السلطات التوجه للاستعانة بالمؤسسات المالية الدولية وعقد اتفاقيات معها والتي كانت على شكل برنامجي التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي، وإعادة جدولة للديون الخارجية، ولكن بعد ظهور آثار سلبية على الجانب الاجتماعي ومع بروز مؤشرات الوفرة المالية منذ سنة 2000 بادرت الحكومة إلى تدارك الوضع من خلال تسطير برامج للإصلاحات الاقتصادية معتمدة على سياسة الإنعاش الاقتصادي.

وستحاول هذه الدراسة في هذا الفصل التطرق إلى تطور برامج الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (1967-1993) وهذا لأجل تحليل الوضعية التي كانت قبل فترة برامج الإصلاحات الاقتصادية، كما ستتناول الدراسة عرض تقييم لبرامج الإصلاحات الاقتصادية (1994-2016) في إطار تحقيقها لمنظومة الاستقرار الاقتصادي من خلال رسم أقطاب مربع كالدور السحري لكل برنامج، وذلك وفقاً للتقسيم الآتي:

- **المبحث الأول: تطور برامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1967-2000).**
- **المبحث الثاني: تطور برامج الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة على سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2016).**
- **المبحث الثالث: تقييم فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وفق متغيرات مربع كالدور خلال الفترة (1994-2016).**

المبحث الأول: تطور برامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1967-2000)

ستتطرق هذه الدراسة من خلال هذا المبحث إلى إبراز أهم برامج الإصلاحات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري، وذلك خلال الفترة المذكورة آنفاً، وقد تم تقسيم فترات البرامج لهذه الدراسة وفقاً لتطور النظام الاقتصادي.

المطلب الأول: تطور برامج الإصلاحات الاقتصادية خلال فترة المخططات التنموية (1967- 1989)

كان واقع الاقتصاد الجزائري عشية الاستقلال سنة 1962 على قدر كبير من التدهور والتردي، حيث ورثت الجزائر كثيراً من معالم التخلف من أهمها: [1]

1- ازدوجية اقتصادية في كل القطاعات: بمعنى وجود قطاعات اقتصادية تحت سيطرة الأجانب متطورة وقطاعات أخرى تحت يد الجزائريين؛

2- سيطرة القطاع الفلاحي على النشاط الاقتصادي؛

3- استحواذ البترول والنبيذ على 80 % من مجموع الصادرات؛

4- تدني مستوى المعيشة.

وقد شهدت سنة 1967 تقديم أول مخطط قصير المدى بهدف وضع الوسائل المادية والبشرية من أجل تحقيق مخططات قادمة ارتكزت على انتهاج النظام الاشتراكي، وتمثلت هذه المخططات فيما يلي:

أولاً– المخطط الثلاثي الأول (1967-1969): خلال تخطيط وتنفيذ هذا المخطط كان الرهان قائماً على زيادة الفعالية في الإنتاج والتشبث بقطاع الصناعة ومنه فقد كانت تقديرات المبالغ المخصصة لصالح هذا القطاع تشير إلى تخصيص ما يقارب 5400 مليون دج، ليتم الإنجاز الفعلي بـ 4700 مليون دج أي بنسبة إنجاز 87 %، أما القطاع الفلاحي فقد خصص له ما يقارب 1869 مليون دج، ليتم الإنجاز الفعلي 1606 مليون دج أي بنسبة إنجاز 85.9 % [2]، ومن ناحية التقييم فإن هذا المخطط لا يعطي صورة تقييمية متكاملة نتيجة للمدة القصيرة التي استغرقها، ولكنه رسم طريق إلى مخططات أخرى.

ثانياً– المخطط الرباعي الأول والثاني (1970-1978): يعتبر المخططين الرباعي الأول (1970-1974) والثاني (1975-1978)، وكذا المخطط التكميلي لمدة سنة واحدة توجه نحو التخطيط لإنشاء الصناعات الثقيلة والتركيز أكثر على قطاع المحروقات، وادخال بعض التعديلات على شكل التمويل، وأجبرت المؤسسات العمومية على فتح حسابين واحد للاستغلال والآخر للاستثمار مع منع التداخل بينهما [3].

فقد تميزت هذه الفترة بمعدل استثماري متطور بلغ مستوى 45.71 % من الناتج الداخلي الخام، وهذه النسبة لا تتجاوز 26 % في البلدان ذات الدخل المتوسط، مما يفصح عن الإرادة القوية لسياسة التصنيع من جهة، وتعزيز القطاع العمومي ضمن النشاط الاقتصادي من جهة أخرى.

---

[1]– عبد الرحمان تومي: **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص 07.

[2]– انظر الملحق رقم: (01).

[3]– عابد بشيكر: نفس المرجع السابق، ص 115.

في نفس الوقت اعتمدت الجزائر سياسة اقتصادية كلية، تتمثل في حصر القروض لتمويل المؤسسات العمومية بنسبة 100 % ضمن معدل فائدة حقيقي، ومراقبة صارمة للتجارة الخارجية وأسعار مقيدة وتدخل الدولة في كل القطاعات الاقتصادية، والأهم أن أفضل نتيجة سجلتها هذه الفترة من الناحية الاقتصادية هي تحقيق نمو للإنتاج الحقيقي (7 % سنوياً في المتوسط) ونمو الاستهلاك الحقيقي بمعدل 4.5 % سنوياً [1].

ويعتبر المخطط الرباعي الأول مخطط متوسط المدى ورصد لهذا المخطط ما يقارب 27740 مليون دج وهو يمثل ثلاثة أضعاف المخطط الثلاثي، وقد أوليت من خلال هذا المخطط اهتماماً كبيراً للقطاع الصناعي، حيث رصدت له نسبة 45 % من مجموع المبلغ المالي المخصص لهذا القطاع [2].

أما المخطط الرباعي الثاني فقد خصصت له ما يقارب 110257 مليون دج، وهي تمثل ثلاثة أضعاف الرباعي الأول، ولقد تم التركيز أيضاً على قطاع الصناعة التي تمثلت نسبتها في 47 % من إجمالي الاستثمارات [3].

وكتقييم للمرحلة (1967-1979) فإنه نلاحظ تقهقر مشاركة القطاع الخاص في معدل الاستثمار، حيث سجل مع نهاية 1978 نسبة 5.04 %، كذلك النسبة الضعيفة للغلاف المالي الموجهة للقطاع الفلاحي إذا ما قورنت بقطاع الصناعة، حيث لم تمثل سوى 8.8 % في المتوسط خلال هذه الفترة، كما يلاحظ الأهمية الضعيفة لقطاع البناء والأشغال العمومية إذ كان يتلقى أضعف غلاف مالي على الاطلاق، وهو الشيء الذي أدى إلى ظهور أزمة السكن في هذه الفترة.

كما تجدر الإشارة بأن الجزائر خلال هذه المرحلة كانت تمول التنمية بنسبة كبيرة عن طريق القروض الخارجية، فقد ارتفعت الديون خلال هذه الفترة من 06 مليار دج سنة 1974 إلى 26 مليار دج سنة 1979 كما ارتفعت خدمة المديونية الخارجية من 2.43 مليار دج سنة 1975 إلى 14 مليار دج سنة 1979، أي بزياد أكثر من 50 % من مجموع الديون لنفس السنة [4].

ثالثاً– المخطط الخماسي الأول والثاني (1980-1989): شرعت العديد من الدول النامية في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي طبقاً لنهج الصندوق والبنك الدوليين، وهذا تحت ضغط متغيرات البيئة الدولية، وقطعت شوطاً كبيراً في تنفيذها خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين إلا أن الجزائر كانت من الدول التي قابلت تلك البرامج بشيء من التردد، فاختارت أولاً طريق الإصلاحات الذاتية منذ مطلع الثمانينات.

فقد جاء المخطط الخماسي الأول يحمل استراتيجية تنموية جديدة تقوم على أساس ما تم تقديمه خلال الفترة السابقة، وفق أهداف نلخصها على النحو الآتي: [5]

- ✓ تدعيم الاستقلال الاقتصادي للجزائر عن طريق إعادة التوازنات العامة للاقتصاد الوطني والتوازنات الخارجية؛

[1]– عابد بشيكر: نفس المرجع السابق، ص 116.

[2]– انظر الملحق رقم (02).

[3]– انظر الملحق رقم (03).

[4]– عبد الرحمان تومي: نفس المرجع السابق، ص ص 13-17.

[5]– سعدون بوكبوس: **الاقتصاد الجزائري**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013، ص 181.

- ✓ تخفيض حجم الديون الخارجية، وتدعيم الاندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات؛
- ✓ تجنيد فعال ومثمر للقدرات البشرية والمادية المتاحة؛
- ✓ تكييف بنية الاستثمارات القطاعية بصفة تضمن تغطية كافية للاحتياجات الاجتماعية الأساسية؛
- ✓ تعميم أوسع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على كل التراب الوطني؛
- ✓ تكييف شروط تنظيم وتسيير الاقتصاد الوطني المترابط بما يدعم التخطيط وتوزيع أكبر المسؤوليات؛
- ✓ إعداد شروط التنمية المستقبلية للاقتصاد الوطني.

وقد استند هذا المخطط عشية البدء به إلى حقيقتين في غاية الأهمية، وهما: الأولى تتعلق بالعجز المالي الكبير وعدم قدرة المؤسسات على التحكم في طاقتها الإنتاجية؛ أما الثانية، انتعاش أسعار البترول، إذ لامس سعر البرميل 40 دولار سنة 1981 [1].

ضمن هذا الإطار تم تعديل هيكلة الاستثمارات لهذا المخطط، وذلك راجع إلى كون السياسة الاقتصادية الجديدة تبنت هدفين أساسيين ضمن أولوياتها الرئيسية، وهما: استعمال أفضل للجهاز الإنتاجي القائم (معدل استغلال الطاقة بين 40 إلى 50 %) وكذا توجيه الاهتمام أكثر إلى تنمية قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية مثل الطرق والموانئ والمطارات .... الخ، حيث يمكن إبراز ذلك من خلال ملاحظة بيانات هيكلة الاستثمارات [2]، إذ نجد أن قطاع الهياكل الأساسية حظي بقيمة تكاليف 216.69 مليار دج وتم تنفيذ ما قيمته 143.64 مليار دج، أي بما يزيد عن 38 % من حجم الاعتمادات الكلي (كانت 17 %، ثم 25 % ثم 26.7 % في المخططات السابقة على التوالي) [3].

أما المخطط الخماسي الثاني فقد جاء في ظل ظروف اقتصادية سيئة، تمثلت في الانخفاض الحاد لأسعار النفط في سنة 1986، حيث يرى الاقتصاديون الجزائريون أن الاستراتيجية الصناعية المتبناة لا يمكن تنفيذها في ظل هذه القيود، ومن بينها: [4]

1. القيد المالي: والذي يمكن تحديده بعنصرين اثنين هما:

أ- تراجع وانخفاض عائدات الصادرات، الناجم عن هبوط وانخفاض أسعار البترول الخام والغاز، والتي قدرت بالنسبة للأول 50 % وبالنسبة للثاني 20 %؛

ب- خدمة الدين المرتفعة نسبياً، والتي قدرت بـ 5 مليار دولار وهو مبلغ نسبة 55 % من العائدات النفطية.

2. محدودية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري؛
3. عدم تلبية الاحتياجات الوطنية بالإنتاج المحلي واللجوء المفرط للتموين الخارجي لتزويد أداة الإنتاج الصناعية؛

---

[1]- عبد الرحمان تومي: نفس المرجع السابق، ص 28.

[2]- انظر الملحق رقم (04).

[3]- فاتح جاري: **مدى ملاءمة برامج الإصلاح الاقتصادي بجيليها لاقتصاديات الدول النامية – حالة الجزائر** -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2010/2009، ص 175.

[4]- سعدون بوكبوس: نفس المرجع السابق، ص 188.

4. حتمية خلق مناصب شغل في القطاع المنتج، وبالتالي فالتشغيل الحقيقي هو التشغيل الناجم عن التنمية الصناعية.

وفي ظل هذه القيود جعل المخططين الوطنيين يؤكدون على مواصلة نهج إصلاح المؤسسات الوطنية، وإعطائها المزيد من الحرية من خلال منحها الاستقلالية في التسيير والتنظيم وتحميلها مسؤولية النتائج المحققة مع الإبقاء على ملكية الدولة لرأسمالها، فصدر بذلك قانون استقلالية المؤسسات في سنة 1988، ولقد تجلى الهدف من هذه الاستقلالية في منح المؤسسات حرية اتخاذ القرارات والتكفل بأنشطتها ووضع الاستراتيجيات الخاصة بها فيما يتعلق بالمبادرة والمخاطرة بالأسلوب الذي يمكنها من تحقيق نتائج إيجابية، تسمح لها بتغطية استهلاكاتها واستثماراتها، وقد تمت عبر مشروعين متكاملين وهما: الاستقلالية القانونية من خلال جملة المشاريع القانونية والتشريعية التنظيمية للمؤسسات التي بدأ العمل بها في سنة 1988 مثل إنشاء صناديق المساهمة وتكوين الجمعية العامة ومجلس الإدارة، ثم الاستقلالية المالية بفصل الذمة المالية للمؤسسات عن الذمة المالية للدولة وخزينتها [1]، والتي اصطدمت بانهيار أسعار البترول منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، ما جعلها عاجزة مرة أخرى عن تموين وإعادة تموين نفسها، لتستمر حالة الركود والتراجع حتى نهاية الثمانينيات من القرن العشرين [2].

المطلب الثاني: تطور برامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1989-1998)

ستتطرق الدراسة من خلال هذا المطلب إلى تحليل تطور برامج الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (1989-1993)، ثم إلى برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف الهيئات المالية الدولية خلال الفترة (1994-1998).

أولاً– تطور برامج الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (1989-1993):

نظراً لاستمرار تفاقم حدة الفجوات والاختلالات المتراكمة على الاقتصاد الجزائري حتى مطلع التسعينيات من القرن العشرين، وتعدد جوانب الأزمة من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية، اتضح مع الوقت أن الاعتماد على أسلوب المعالجات الجزئية لن يكون مجدياً، وأنه لابد من اتباع استراتيجية إصلاحات اقتصادية تكون شاملة وترمي إلى معالجة معظم الاختلالات والفجوات (الداخلية والخارجية) وتسهم في تسريع خطى التحول البنياني في تأهيل مسيرة التنمية الاقتصادية من بلوغ مرحلة النضج الاقتصادي، حيث تم اللجوء مرة أخرى إلى مؤسسات النقد الدولية، ولاسيما أن البرنامج الذي أعدته السلطات من خلال إجراءات الإصلاح الاقتصادي يصب في نفس اتجاه الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي، وبهذا الصدد جرى إبرام اتفاقين محدودين مع الصندوق وهما: اتفاق 1989/05/30 واتفاق 1990/06/03.

[1]– منها قوانين إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العامة عامي 1980 و1981، وقانون 1986 المتعلق بالجهاز المصرفي وقوانين 1988 المتعلقة بالاستقلالية المالية.

[2]– عابد بشيكر: نفس المرجع السابق، ص 117.

وقد ورد في الاتفاقين مجموعة شروط نوجز أهمها فيما يلي: [1]

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي وتقليص نفقات الموازنة العامة؛
- تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة حقيقية موجبة؛
- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار؛
- تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛
- إلغاء عجز الميزانية وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية.

وقد سمح إمضاء الجزائر للاتفاقين بتعبئة 600 مليون دولار من صندوق النقد الدولي، وعلى التوازي تم التفاوض مع البنك الدولي، وقدر إجمالي التمويل الخارجي من المؤسستين في 1989 بـ 900 مليون دولار، ولكن بداية من سنة 1992 ظهرت اختلالات هيكلية في الاقتصاد الجزائري حيث زاد الاستهلاك الحكومي بـ 2% من إجمالي الناتج المحلي، نتيجة للدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية التي شكلت 5% من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (1992-1993)، مما أدى بالبنك المركزي إلى إصدار النقد لتغطية العجز في الميزانية، ونتج عن ذلك زيادة في معدل التضخم وانخفاض في قيمة الدينار بسبب ارتفاع الكتلة النقدية بحوالي 21.2 %، كما أثرت تراجع أسعار النفط من 24.3 دولار للبرميل سنة 1990 إلى 17.5 دولار للبرميل سنة 1992، مما أدى إلى نشوء أزمة حادة في المدفوعات الخارجية وخدمات الدين، هذا مما دفع السلطات الجزائرية إلى اللجوء مرة أخرى للمؤسسات المالية الدولية، وذلك بحلول سنة 1994.

ثانياً– تطور برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف الهيئات المالية الدولية خلال الفترة (1994-1998)

سعت الجزائر مرة أخرى للحصول على مساعدة من صندوق النقد الدولي، حيث وافقت في أبريل 1994 على تنفيذ برنامج تكيف هيكلي شامل كشرط مسبق لإعادة جدولة ثلثي ديونها الخارجية [2] (يمتد عبر فترتين: الفترة الأولى (1994-1995) وتمثل برنامج التثبيت الاقتصادي، والثانية (1995-1998) تمثل برنامج التعديل الهيكلي)، وبموجب هذين الاتفاقيتين الجديدتين تحصل الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة، بالإضافة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس ونادي لندن.

1- برنامج التثبيت الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1994-1995):

أجاب صندوق النقد الدولي بموافقته على اتفاق التثبيت بعد التوقيع على رسالة حسن النية في ماي 1994 مما يؤكد قبوله بمحتوى برنامج للتثبيت الوارد فيها، بعد أن حدد موقفه ومساندته المالية المقدرة بـ 731.5 مليون حقوق

[1]– راجع في ذلك: – بلعزوز بن علي: نفس المرجع السابق، ص 189.

– عبد القادر خليل: **محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية للفترة (1990-2006)**، أطروحة مقدمة ضمن متطالبات نيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر 3 ، 2008، ص 209.

[2]- Kada Akacem: **Economic reforms in Algeria: an overview and assessment**، The Journal of North African Studies، Vol.9، No.2، 2004، P 116.

سحب الخاصة (DTS) لتدعيم هذا البرنامج لفترة سنة من الإصلاحات (1994-1995)، إلى جانب منحه قرضاً بمقدار (01) مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي الموالي لبرنامج الاستقرار [1]، وضعت الجزائر في إطار اتفاق التثبيت الاقتصادي استراتيجية تمثلت في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، برفع نمو الناتج الداخلي الخام بين 3 % و6 % وإعادة التوازن للأسعار ومراجعتها ورفع الدعم عنها، ومنه ترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي، مع تعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني والإسراع فيها، منها: إعادة هيكلة مؤسسة الدولة وإعطاء الأولوية لبعض القطاعات مع تحرير التجارة الخارجية وتنوع الصادرات خارج مجال قطاع المحروقات .

ويحتل هذا البرنامج مكان الصدارة في برنامج الإصلاح الاقتصادي، ويهدف إلى تقليل العجز الداخلي والخارجي وتخفيض معدل التضخم ليقترب من المعدلات السائدة في الدول المتقدمة، من خلال ضبط جانب الطلب الكلي بإتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية، فضلاً عن اتباع سياسة سعر صرف حقيقية وهذه السياسات شديدة الصلة ببعضها البعض، ويعد تطبيقها شرطاً ضرورياً لنجاح برنامج التعديل الهيكلي، ولقد استهدف هذا البرنامج استعادة التوازن الكلي والجدارة الائتمانية للاقتصاد الجزائري حيث اتخذت لهذا الشأن حزمة من السياسات وتتمثل في السياسة المالية والسياسة النقدية والتي تتلخص فيما يلي:

1-1- إجراءات السياسة المالية:

تم اتباع سياسة مالية انكماشية بهدف تقليص عجز ميزانية الدولة من خلال الضغط على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والتي من شأنها زيادة الإيرادات من جهة، والتقليص من النفقات من جهة أخرى، وهذا على فترة تمتد حتى سنة 1997، وهي إجراءات تطبيقية لأسلوب الاستيعاب المعروف في سياسات التسوية، ولها انعكاس مباشر على توازن ميزانية الدولة وذلك على مستوى الرفع من الإيرادات والخفض من النفقات العامة [2].

1-1-1- أهم الإجراءات والآليات المتعلقة بجانب الإيرادات العامة:

- زيادة أسعار مواد الطاقة خاصة المستخدم منها في أغراض الاستهلاك العائلي والاقتراب من مستوى الأسعار العالمية لها؛
- السماح للهيئات العامة بتحصيل رسوم الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة، مثل خدمات النقل والمواصلات والاتصال وكذلك خدمات التعليم والصحة [3].

كما اتخذت إجراءات مالية أخرى من بينها: [4]

---

[1]- مدني بن شهرة: نفس المرجع السابق، ص 137.

[2]- محمد راتول: **تحولات الاقتصاد الجزائري، برنامج التعديل الهيكلي ومدى انعكاساته**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 23، ربيع 2001، ص 51.

[3]- محمد راتول: **سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي تجربة الجزائر**، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2000، ص 9.

[4]- نعيمة برودي: **الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والانتعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية،جامعة بومرداس، الجزائر، 04-05 ديسمبر 2006، ص 11.

- إدخال نظام الرسم على القيمة المضافة والذي تضمن أربع معدلات هي 7%، 13%، 21% 40%، وبعد التعديل أصبح يشمل معدلين فقط 7% و17%؛
- إدخال الضريبة على الدخل الإجمالي بتطبيق جدول متصاعد؛
- إدخال الضريبة على أرباح الشركات بتطبيق معدل عادي قيمته 42%، ومعدل مخفض 5% للأرباح المعاد استثمارها؛
- إلغاء المعاملة التفضيلية للقطاع العام، وخفضت الرسوم الجمركية تدريجياً إلى 45% سنة 1997؛
- إلغاء الإعفاءات الضريبية على إيرادات الفوائد من سندات الخزينة ووضع رقم ضريبي لكل ممول [1].

1-1-2- أهم الإجراءات والآليات المتعلقة بجانب النفقات العامة:

والتي تمثلت في ترشيد الإنفاق بجانبيه الجاري والاستثماري:

✓ ترشيد الإنفاق الجاري: الموجه لكل من: [2]

- الوفاء بمدفوعات الفائدة الحكومية كنسبة إلى إجمالي الناتج الوطني، وهذا يمكن تحقيقه من خلال ترشيد أداء القطاع العام ومؤسساته، مما يحقق وفورات مالية، تغطي هذا الجانب من الإنفاق؛
- تمويل تكاليف التشغيل في مشروعات اقتصادية: يجب أن تحدد قيمة هذا البند حسب قيمة الإيرادات الجارية للميزانية خلال فترة زمنية محددة؛
- تمويل مشاريع إنتاج سلع وخدمات استهلاكية: يتم الإصلاح بشأن هذا البند من خلال: إلغاء المعونات التي تؤثر على حوافز الإنتاج بشكل سلبي، إلغاء معونات تدعيم الاستهلاك التي من شأنها تضخيم الطلب الكلي، مراعاة التوازن بين حجم المعونات الاقتصادية المقدمة من الدولة للمشاريع الاقتصادية مع معدلات نمو الإيرادات الجارية، استمرار الدعم الموجه للتصدير، ضرورة تصميم برامج إنفاق خاصة بإصلاح الأراضي الزراعية، نظم الري ... الخ، الذي يعمل على زيادة مقدار الأصول المادية للفقراء حسب آراء خبراء الصندوق، بالإضافة إلى ضرورة توفير التغذية والرعاية الصحية الأولية، مياه الشرب، تطوير مشاريع الصرف الصحي وضرورة توجيه هذه البرامج إلى الطبقات المستهدفة، تفادياً لتشوه هدف البرنامج؛
- تثبيت الأجور عن طريق تسريح عدد من العمال في مؤسسات القطاع العام، وجعل الزيادة السنوية في الأجر الاسمي إن تقررت أقل من معدل التضخم [3].

✓ ترشيد الإنفاق الاستثماري: يتطلب الإصلاح: [4]

---

[1]- كريم النشاشيبي: **صندوق النقد الدولي والتحول إلى اقتصاد السوق في الجزائر**، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص 18.

[2]- سمير إبراهيم أيوب: **صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2006، ص ص 128-130.

[3]- مُحَّد راتول: **سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي تجربة الجزائر**، نفس المرجع السابق، ص 9.

[4]- سمير إبراهيم أيوب: نفس المرجع السابق، ص 130.

- أن تشمل برامج الإنفاق مجموعة المشاريع ذات الضرورة الاقتصادية العملية، وأن يقتصر دخول الدولة مشاريع البنية الأساسية التي لا يرغب ولا يقدر القطاع الخاص على إنجازها؛
- ضرورة تحرير إدارة المشروعات العامة من التدخل السياسي الإداري، وإعطائها قدراً من الاستقلال في اتخاذ القرارات (الاستثمار، التسعير، التوظيف)، وذلك لتفادي عمليات التوظيف العشوائي الذي يخفض إنتاجية عنصر العمل؛
- ترشيد الإنفاق العام الجاري على عمليات الصيانة والاحلال المتعلقة بالبنية الأساسية ولكن دون الإضرار بها؛
- تفادي تقديم الدعم الاقتصادي للوحدات الاقتصادية العامة التي تحقق الخسائر [1].

1-2- إجراءات السياسة النقدية:

تهدف إجراءات السياسة النقدية إلى تطوير السوق النقدية وتحسين أداء السياسة النقدية من أجل دعم سعر الصرف الجديد للعملة المحلية، وضبط معدلات التضخم وترقية المنافسة في النظام المصرفي بتشجيع إنشاء البنوك الخاصة.

وهذا من منطلق أن السياسة النقدية تؤثر على الطلب الكلي وتعمل على توجيهه في أوقات زيادة معدلات التضخم، وكذلك تؤثر على إجمالي النفقات عن طريق ترشيد الائتمان وضبط معدلات التوسع النقدي، لتحقيق استقرار هذا الأخير، وإصلاح خلل الهياكل التمويلية اعتماداً على تحرير أسعار الفائدة واستخدام حدود عليا للائتمان، والحد من الإصدار النقدي الجديد الذي يهدف إلى رفع معدلات الادخار وتخفيض معدلات التضخم، وهذا بعد قيام البنك المركزي بالتحول من أساليب الرقابة النقدية المباشرة إلى الأساليب غير المباشرة.

ولقد اتجهت السلطة النقدية في الجزائر نحو تبني سياسة نقدية تقييدية أسهمت في تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، حيث كان الهدف في هذا الجانب هو المحافظة على الاستقرار النقدي واستقرار الأسعار فضلاً عن توفير التمويل اللازم للوحدات الإنتاجية في الاقتصاد، وتجسيداً لأهداف الإصلاح تم الاعتماد على حزمة من الإجراءات [2].

حيث كانت عناصر السياسة النقدية التقييدية التي تتبعها الجزائر في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي كالآتي: [3]

1- تقليص التوسع النقدي من 21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994؛
2- رفع معدل إعادة الخصم إلى 15% والمعدل المحوري لبنك الجزائر إلى 20%؛
3- رفع معدل الادخار المتعلق بالسكن إلى 10% و14% بالنسبة لدفاتر الادخار الأخرى؛

[1]- رمزي زكي: **انفجار العجز – علاج الموازنة العامة للدولة في ضوء النهج الانكماشي والتنموي–**، دار الهدى للثقافة والنشر، ط1، دمشق، 2000، ص 160.

[2]- للتوضيح أكثر انظر الملحق رقم (05).

[3]- نعيمة برودي: نفس المرجع السابق، ص 13.

4- منح الخزينة معدلات فائدة بـ 16.5% على سندات التجهيز؛

5- دعم قيمة الدينار الجزائري.

2- برنامج التعديل الهيكلي في الجزائر خلال الفترة (1995-1998):

سياسة التعديل الهيكلي هي سياسة تشتمل على برنامج متوسط الأجل ويعتبر الأوسع والأشمل لمدة ثلاث سنوات يمتد من 1995/05/22 إلى 1998/05/21 [1].

ويشرف عليه البنك الدولي ويهدف إلى استقرار الاقتصاد الكلي لتخطي مرحلة التحول نحو اقتصاد بأقل التكاليف، ويهتم بالمشاكل الهيكلية للنظام الإنتاجي، كما يسمح تطبيق البرنامج بالاستفادة من قرض بـ 1.70 مليار دولار يسدد على مدار عشر سنوات مع الإعفاء لمدة خمس سنوات من الفائدة [2]، وتوزع أهداف هذا البرنامج على شقين أساسيين هما: [3]

- إعادة توزيع موارد الاقتصاد بالاعتماد على عائدات الصادرات؛
- تقليل الاعتماد على المديونية الخارجية وتوسيع ميكانيزم السوق.

وتتفرع من هذين الهدفين أهداف أخرى، يمكن ايجازها فيما يلي: [4]

- تحقيق نمو اقتصادي ضمن إطار الاستقرار، وضبط سلوك ميزان المدفوعات، حيث تم توقع تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الخام الحقيقي خارج المحروقات بنسبة 5% خلال فترة البرنامج؛
- العمل على الخفض التدريجي لعجز الميزان التجاري الخارجي من 6.9% من الناتج المحلي الخام في 1995/94 إلى 2.2% خلال 1998/97؛
- إرساء نظام الصرف واستقراره في ظل إنشاء سوق ما بين البنوك وإحداث مكاتب للصرف، ابتداءً من 01 جانفي 1996 والعمل على تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات الخارجية الجارية؛
- التحضير لإنشاء سوق الأوراق المالية.

ويتضمن برنامج التعديل الهيكلي مجموعة من الإجراءات العميقة في الهيكل الاقتصادي محاوره الرئيسية هي:

2-1- تحرير التجارة الخارجية والتحكم في نظام الصرف:

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى جعل الاقتصاد الجزائري أكثر انفتاحاً، سواء بتحرير بعض المواد الأساسية وإلغاء رخص التصدير أو إلغاء بعض الواردات التي كانت ممنوعة قبل ذلك، والاتجاه بالصناعة الجزائرية نحو سياسة التصدير، كما أن تخفيض قيمة الدينار وإنشاء مكاتب للصرف وفتح البنوك للرأسمال الأجنبي كانت أهم سمات

---

[1]- عبد القادر خليل: نفس المرجع السابق، ص 281.

[2]- مدني بن شهرة: **سياسات التعديل الهيكلي في الجزائري برنامج وآثار**، انظر على الموقع التالي:

http://mohmaidi.blogspot.com/2014/11/blog-post_25.html ، تاريخ الاطلاع: 02-08-2017.

[3] -Nabila Bouzidi: **Les reformes économiques en Algérie, ajustement structural et nouveau rôle de l'état**، Revue algérienne, Faculté de droit, Université d'Algérie, Février 2007, P P 8-10.

[4]- بلعزوز بن علي: نفس المرجع السابق، ص 196.

برنامج التعديل الهيكلي [1]، وقد طبقت الدولة حرية التجارة ابتداءً من جانفي 1995، وتم إلغاء الحواجز التي تعيق تحرير التجارة الخارجية، ولكن بشروط تتضمن قواعد تمديد عمليات الاستيراد وتحديد مجال تدخل المتعاملين الجزائريين الخواص العموميين بكل حرية [2].

كما قامت السلطات من أجل التحكم في نظام الصرف بالعديد من الإجراءات منها: [3]

- تخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار؛
- إنشاء نظام تعويم موجه عن طريق حصص تثبيت بين بنك الجزائر والبنوك التجارية؛
- تحويل حصص تثبيت إلى سوق الصرف بين البنوك ووسطاء معتمدين آخرين؛
- إنشاء مكاتب للصرف.

2-2- تحرير الأسعار الداخلية:

باعتبار السعر أداة أساسية في قيادة الاقتصاد الوطني فإن البرنامج جاء بعدة إجراءات أساسية للإصلاح تصب في اتجاه تحرير الأسعار، وذلك من خلال إزالة التشوهات والاختلالات السعرية وإزالة الفوارق بينها وبين الأسعار العالمية، كما تحث سياسة التعديل على التوزيع السليم للموارد من خلال آليات السوق الحر [4].

2-3- تنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية:

إن الإجراءات المتخذة المتعلقة بالسياسة النقدية والمالية وحدها غير كافية من وجهة نظر البرنامج، لذلك تدعّمت بمجموعة أخرى من الإجراءات تهدف إلى إصلاح المؤسسات العمومية من جهة، وتنمية القطاع الخاص من جهة أخرى، ومن ذلك:

- **إعادة الهيكلة والتطهير المالي:**

يطبق هذا الأسلوب على المؤسسات العمومية الخاسرة والتي ينتظر منها أن تنتعش مستقبلاً، أي أن أسلوب إعادة الهيكلة لا يعتبر نقل الملكية العامة للقطاع، وإنما هو مرحلة تحضير لعملية الخوصصة وذلك على أساس إصلاح وإعادة تنظيم المؤسسات العمومية، ويتخذ هذا الأسلوب مجموعة من الأشكال: [5]

- تحويل المؤسسات العمومية إلى مؤسسات قابضة؛
- التخلص من بعض الأنشطة مع احتفاظ الحكومة ببعض منها.

---

[1]- مدني بن شهرة: **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، نفس المرجع السابق، ص 147.

[2]- ساحل فاتح وشعباني لطفي: **آثار انعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، 04-05 ديسمبر 2006، بومرداس، الجزائر، ص 7.

[3]- مدني بن شهرة: **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، نفس المرجع السابق، ص 140.

[4]- للتوضيح أكثر انظر الملحق رقم (06).

[5]- زكرياء دمدوم: **الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري 1990-2000 (دراسة تحليلية)**، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص 63.

تعتبر عملية إعادة الهيكلة عملية منظمة تهدف إلى إزالة الاختلالات الواقعة في المؤسسات العمومية، وهذا التغيير يأتي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والوصول إلى درجة عالية من الكفاءة الاقتصادية، وتنقسم عملية إعادة الهيكلة إلى: [1]

- إعادة الهيكلة العضوية: فكبر حجم المؤسسات وتجمع هياكلها في كيان واحد ينتج عنه عدة مشاكل، منها التدخلات الخارجية، وكذلك صعوبة عملية التسيير واتخاذ القرارات، وكل هذا أدى إلى:
  - عدم تحقيق النتائج المسطرة في الخطة؛
  - ارتفاع تكاليف الاستثمار؛
  - نقص في المردودية.
- إعادة الهيكلة المالية: نظراً للوضعية الخطيرة التي عرفتها معظم المؤسسات العمومية الأمر الذي فرض على معظم الدول مباشرة عملية التصحيح المالي، لتمكين المؤسسة من الانطلاق من جديد ولاقتراح سياسات تسيير فعالة تعمل على تعزيز مدخرات القطاع العام بغية تحقيق هدفين، هما:
  - توفير موارد محلية وأجنبية إضافة لتنمية القطاع الخاص؛
  - مساندة الاستثمارات العامة الإنتاجية.
- **برنامج خصخصة مؤسسات القطاع العام:**

لقد عرف القانون الجزائري الخصخصة حسب المادة الأولى من الأمر رقم (98-22) على أنها: معاملة أو معاملات تجارية تتضمن تحويل ملكية كل الأصول المادية والمعنوية في مؤسسة عامة أو جزء منها أو كان رأسماله أو جزء منه لصالح أشخاص طبيعيين خواص، وتحويل تسيير مؤسسات عامة إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين خواص وذلك بواسطة صيغ تعاقدية [2].

ولقد تجسد مشروع الخوصصة فعلياً في منتصف التسعينيات من القرن العشرين بإصدار أول قانون مفصل والذي اعتبر ميلاد لمشروع الخوصصة في الجزائر، ثم عدل بقانون ثاني عام 1997، وتم توسيع الإطار القانوني الذي يسمح بخوصصة المؤسسات العمومية بتعديل القانون السابق سنة 2001.

وفي أفريل 1996 بدأ تنفيذ برنامج الخوصصة بمساعدة البنك الدولي، وفي هذه السنة صيغت أعمال صندوق التطهير المالي معلناً بذلك عملية الإنقاذ الحكومية (انتهت جميع المدفوعات في مارس1997) [3]، كما تم عرض 200 مؤسسة عمومية في مجال الخدمات بعملية الخوصصة في أفريل 1996، كما تم نشر لقائمة 250 مؤسسة عمومية كبيرة معنية بعملية الخوصصة خلال سنتي (1998-1999).

---

[1]– محمد راتول: **تحولات الاقتصاد الجزائري برنامج التعديل الهيكلي ومدى انعكاساته**، نفس المرجع السابق، ص 57.

[2]– المادة الأولى من الأمر رقم (95-22) المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1416 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية العدد 8، للصادرات ربيع الثاني عام 1416 ص 4.

[3]– مسعود دوارسي: **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 390.

ورغم أن هذه القوانين والنصوص صدرت في فترة وجيزة إلا أنه تأخر الإسراع بعملية الخوصصة، وقد واجهت هذه العملية بطء نسبي خاصة المؤسسات العمومية المحلية والتي كان عددها 1323 مؤسسة في سنة 1994، تم بيع 696 منها للعمال والمسيرين في الفترة 94-1998، وتم حل الباقي منها وتصفية ممتلكاته [1].

وأما بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية العمومية الكبيرة فقد تم حل 134 مؤسسة،كما تم نشر قائمة بـ 250 مؤسسة تمثل 30% من مجموع المؤسسات في سنة 1996 من أجل خوصصتها، وإلى غاية سنة 2000 فإن العملية عرفت تأخراً كبيراً نظراً لتكاليف التقييم المبالغ فيها وإبطاء الإجراءات ودراسة الملفات.

أما الخوصصة عن طريق فتح رأس المال في البورصة فبدأت هي الأخرى بداية محتشمة، حيث نسجل دخول ثلاث مؤسسات فقط وهي رياض- سطيف - وصيدال وفندق الأوراسي من خلال بيع جزء من أسهمها للجمهور، كما عرفت الخوصصة عن طريق فتح الرأسمال الاجتماعي للأجانب خوصصة مؤسستين هما: مؤسسة سيدار الحجار (SIDAR) ومؤسسة مواد التنظيف (ENAD) [2].

[1]- للتوضيح أكثر انظر الملحق رقم (07).

[2]- للتوضيح أكثر انظر الملحق رقم (08).

المبحث الثاني: تطور برامج الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة على سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)

إن المتتبع للأوضاع الاقتصادية التي تشهدها الجزائر منذ بداية سنة 2000 يدرك أن الاقتصاد الوطني بدأ يخوض برامج إصلاحات اقتصادية جديدة اتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقاً، هذه السياسة التي يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي تهدف إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية التي بدأ تنفيذها منذ سنة 2001.

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

يتناول هذا المطلب إبراز مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) من خلال التطرق إلى توضيح أهم الدوافع وأسباب تبني هذا البرنامج وكذا استراتيجية تنفيذه.

أولاً– أهم الدوافع لتبني سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر:

من أهم الدوافع والأسباب التي أدت إلى تبني سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر منذ سنة 2001، تتمثل في الظروف والأوضاع التي كانت سائدة خلال الفترة التي سبقت تنفيذ هذه السياسة، ويمكن اختصار بعضها فيما يلي:

أ. **ضعف معدلات النمو الاقتصادي:** عرف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تذبذباً واضحاً خلال الفترة (1995-2000)، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (2-1) الآتي:

الجدول رقم (2-1): يمثل معدل نمو الناتج المحلي خلال الفترة (1995-2000)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل نمو الناتج المحلي	3.8	3.8	1.3	5.1	3.3	2.4

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات: **حوصلة احصائية (1962-2011)**، مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع، الجزائر، 2013.

من خلال الجدول رقم (2-1) نلاحظ تراجع معدلات النمو حيث انخفضت بمقدار 1% بين سنتي (1999-2000)، حيث تراجع إلى 2.4% سنة 2000 ويعتبر هذا المعدل غير كاف لتلبية حاجات السكان المستعجلة لاسيما في مجال الشغل والسكن والمرافق الاجتماعية وظروف المعيشة [1]، كما يعتبر هذا المعدل ليس بإمكانه تحريك الطاقات الكامنة والمعطلة، والأمر الأكثر خطورة هو الانخفاض الشديد في نسبة مساهمة القطاع الصناعي خارج المحروقات في هذا المعدل، فرغم الإجراءات التحفيزية المصاحبة لقانون الاستثمار لسنة 1993، إلا أن الاستثمارات المحلية والأجنبية خارج قطاع المحروقات لم تعرف تطوراً ملحوظاً خلال هذه الفترة وذلك لعدة أسباب وعراقيل، مما زاد في تعميق أزمة سوق العمل بالإضافة إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية [2].

[1]– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000**، ص 259.

[2]– مُحَّد سعودي: **أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2007، ص 160.

ب. ارتفاع حجم البطالة: شهدت الفترة ما قبل برنامج الإنعاش الاقتصادي ارتفاعاً متزايداً من سنة إلى أخرى في معدلات البطالة، حيث بدأ ارتفاع معدلات البطالة مع الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر سنة 1986، إذ ارتفع معدل البطالة من 9.7 % سنة 1985 إلى 21.4 % سنة 1987، أي بزيادة قدرها 11.7 %، ثم عرفت هذه النسبة تطوراً منتظماً ابتداءً من سنة 1990 إلى أن وصلت إلى أعلى معدل لها سنة 2000 إذ بلغت 29.8%، ويعود ذلك إلى غلق معظم المؤسسات الاقتصادية العمومية والتي ترتب عنها تسريح الآلاف من العمال وأدى إلى زيادة الفئة العاطلة، بالإضافة إلى الوضع الأمني الذي عاشته الجزائر خلال هذه الفترة التي أدت إلى خراب وتدمير مباني ومؤسسات وطرقات .... إلخ قدرت بـ 30 مليار دولار [1]، وانجر عن هذه الحالة تقلص قيمة دخول استثمارات أجنبية إلى الجزائر في هذه الفترة، والتي قدرت بـ 60 مليون دولار أمريكي خارج المحروقات، بينما تلقت تونس خلال نفس الفترة 3 مليار دولار، وتلقت المغرب 20.8 مليار دولار، كما انخفضت الاستثمارات العمومية خارج قطاع المحروقات كنتيجة لتلك الوضعية حيث سجلت الجزائر سنة 1999 حجماً شاملاً من الاستثمارات قدره 530 مليون دولار من بينها 500 مليون دولار في مجال المحروقات والبقية في قطاع الصيدلة [2].

وما زاد من خطورة مشكلة البطالة خلال تلك الفترة أن أكثر من 80% من البطالين لا تتجاوز أعمارهم 30 سنة، وزيادة بطالة أصحاب الشهادات من التعليم العالي، إذ بلغ عددهم 80000 في سنة 1996 وحوالي 100000 سنة 1998 [3]، وأمام هذه الوضعية وفي ظل تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية بادرت الحكومة إلى تطبيق البرنامج الذي كان من بين أهدافه الرئيسية تقليص نسبة البطالة.

ج. ارتفاع نسبة الفقر وانخفاض المستوى المعيشي للسكان: حيث بلغ معدل الفقر أعلى نسبة له سنة 1995 حيث وصل إلى 14.1% من مجموع السكان، وهو ما يعادل 3986000 فقيراً بعدما كان لا يتجاوز نسبة 8.1% سنة 1986.

ويفسر هذا الارتفاع بالآثار التي خلفتها الأزمة الاقتصادية سنة 1986 على مختلف القطاعات الاقتصادية مما أدى إلى انخفاض الدخل الفردي بنسب كبيرة، وكذلك الإصلاحات الاقتصادية المدعومة وما تضمنته من إجراءات أدت إلى تحرير أسعار المنتجات وتقليص الدعم الحكومي للمنتجات الغذائية الأساسية، وتدهور القدرة الشرائية نتيجة للتخفيضات المتتالية لسعر الصرف للدينار الجزائري.

إضافة إلى ذلك فإن ارتفاع الفقر يعود إلى الأزمة الأمنية خلال التسعينيات التي كان لها أثر كبير على حياة السكان والظروف المعيشية.

---

[1]- عبد الصمد سعودي: **تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2015، ص 211.

[2]- نفس المرجع السابق: ص 211.

[3]- جريبب أم الحسن: **حديث مع عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري**، موفم للنشر، الجزائر، ص 103.

وقد سجل معدل الفقر انخفاضاً طفيفاً خلال الفترة (1995-2000)، إذ بلغ 12.1% سنة 2000 بعدما كان يساوي 14.1% عام 1995 [1]، ورغم هذا الانخفاض الطفيف في معدلات الفقر إلا أنه يعتبر من أهم الدوافع للحكومة الجزائرية بمباشرة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي من أجل التخفيف من هذه الظاهرة.

د. الاستقرار في المؤشرات الاقتصادية الكلية خاصة الخارجية منها: حيث عرفت نسبة خدمة المديونية سنة 2000 انخفاضاً ملموساً عما كانت عليه سنة 1998، حيث بلغت 19.8% بالنسبة لمجموع إيرادات الصادرات، بعد أن كانت 47.5%، فضلاً عن الاستقرار الذي تشهده التوازنات المالية الكلية والمتزامن مع تحسن ملحوظ في كل من حجم المديونية «25.261 مليار دولار سنة 2000» احتياطي الصرف «11.9 مليار دولار أميركي» ورصيد ميزان المدفوعات 7.57 مليار دولار لنفس السنة»، مع بقاء معدلات التضخم أقل من نسبة 1% «0.3 % سنة 2000».

هـ. التنبؤ بوفرة مالية: وفرة مالية بدأت تظهر بوادرها مع بداية القرن العشرين، حيث بلغ رصيد الميزانية العامة 400 مليار دج، وصاحب هذه الوفرة المالية ضعف شديد لمعدلات النمو خارج المحروقات بـ 2.2% سنة 2000، فضلاً عن الوضعية الاجتماعية الصعبة للمواطنين.

ثانياً– مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2004):

يعتبر هذا البرنامج من منظور متخذي القرار في الجزائر أداة من أدوات السياسات الاقتصادية والمتمثلة في سياسة الإنفاق العام، وهو متمثل أساساً في دفع عجلة النمو الاقتصادي بالجزائر، مركزاً على المشاريع الاقتصادية والداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية، وجاءت ملامح هذا البرنامج في الجزائر من خلال برنامج رئيس الجمهورية الانتخابي، ثم ظهر كمحور ثالث في برنامج حكومي وكهدف استراتيجي لتحسين مستوى معيشة المواطنين وتعميم التطور الاقتصادي والتوزيع العادل لثمار النمو.

كما أنه يدفع بالأنشطة الاقتصادية عبر كل التراب الوطني وعلى وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرماناً كما ترمي تلك الأنشطة إلى توفير مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية [2].

وقد أقر هذا البرنامج في أفريل 2001 وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة (2001-2004) بنسب متفاوتة، وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج، أي ما يقارب 7 مليار دولار، وهو يعتبر برنامجاً ضخماً قياساً باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والمقدر بـ 11.9 مليار دولار.

ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي: [3]

- ❖ تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وفك العزلة عن المناطق النائية؛

---

[1]– نبيل بوفليح: **آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2005، ص 97.

[2]– Services du chef du government: **Le plan de la relance économique 2001 - 2004**, les composantes du programme, P4.

[3]– عبد الصمد سعودي: نفس المرجع السابق، ص 213.

- ❖ إصلاح وتوسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطويرها؛
- ❖ تطوير المنشآت الصحية؛
- ❖ تحسين ظروف تمدرس التلاميذ وإعادة تأهيل المرافق الاجتماعية؛
- ❖ تطوير المنشآت والمرافق الجوارية؛
- ❖ توسيع شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية؛
- ❖ توفير مناصب العمل والتقليل من البطالة المرتفعة؛
- ❖ تخفيض أزمة السكن بتوجيه جزء كبير من هذه الأموال إلى هذا القطاع؛
- ❖ تنمية القطاع الزراعي من أجل التخفيض من التبعية بالاعتماد على إصلاح الأراضي بالجنوب.

2-1- خصائص ومداخل البرنامج:

☑ يتبنى هذا البرنامج النظرة الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال [1]، إذ أنه في حالة الركود الاقتصادي وبافتراض حالة عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار يؤدي إلى زيادة العرض الكلي ورفع مستوى التشغيل، مما ينتج عنه رفع معدل النمو الاقتصادي وتقليص حجم البطالة وهذا في ظل النتائج المترتبة عن فترة الإصلاحات الهيكلية، والتي وإن كانت قد نجحت في ضبط وتحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، فإنها لم تتمكن من تحفيز معدل النمو الاقتصادي للارتفاع، ولا يعد هذا البرنامج تنصلاً من الإصلاحات التي لا بد من إجرائها على الاقتصاد الجزائري، وإنما هو إجراء مرافق يسمح بتعميق هذه الإصلاحات تحت ظروف أكثر ملاءمة؛

☑ نجاح هذا البرنامج مرهون بتطبيق إصلاحات اقتصادية، تتضمن إصلاح القطاع المصرفي والقطاع المالي وقطاع الطاقة والمناجم والكهرباء والمواصلات السلكية واللاسلكية والقطاع الاقتصادي العام والإدارة الجبائية وتنظيم الاستثمار وإجراءاته؛

☑ توجيه النفقات الاستثمارية إلى القطاعات ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي ومن أهمها الأشغال العمومية، الصحة، التعليم، الفلاحة وغيرها من القطاعات ذات الأثر المزدوج، فمن جهة تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال الطلب التي تحدثه العمليات الاستثمارية المخصصة لها، ومن جهة أخرى فإن عمليات الإنشاء أو التحسين لهذه المنشآت من شأنها أن تحسن من الخدمات المقدمة للأفراد وبالتالي تحسين ظروف الحياة لهم.

2-2- المعطيات التي بني عليها البرنامج:

تبنت الحكومة برنامج الإنعاش الاقتصادي بغلاف مالي كبير والذي قدر بـ 07 مليار دولار وفقاً للمعطيات التالية: [2]

---

[1]- نبيل بوفليح: **آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية**، نفس المرجع السابق، ص 95.

[2]- محمد سعودي: نفس المرجع السابق، ص 160.

- ☒ عدم تضرر التوازنات المالية، حيث أن حاجات التمويل من الخزينة العمومية لعامي 2002 و2003 لن تتسبب في مشاكل أساسية بالنسبة للتمويل، إذ يمكن ضمان تغطيتها بتعبئة القروض الخارجية التنازلية وتحسين مدخولات الجباية العامة وتدخلات الخزينة في الأسواق النقدية والمالية عند الحاجة؛
- ☒ تخفيض الديون الخارجية، حيث كان تنوي الحكومة تقليصها إلى حدود 22 مليار سنة 2004، في حين أن خدمات الديون تنزل إلى أقل من 20% من إيرادات الصادرات؛
- ☒ العمل على تحقيق معدلات نمو تتراوح بين 5% و6% مع تخفيض كبير لمعدلات البطالة، فضلاً عن العمل على تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية، بتخفيض نسبة الفقر في الجزائر وكذا الرفع من سقف السكنات الموجهة للأفراد؛
- ☒ عدم الخوف من ارتفاع معدلات التضخم، والتي بقيت أقل من 10 %، وذلك نظراً لكون الاقتصاد يعرف تعطيلاً واضحاً وكبيراً للطاقات الإنتاجية؛
- ☒ يمكن تكييف وتحجيم البرنامج وفقاً للظروف السائدة، حيث أن البرنامج أعد وفقاً للقدرات الحقيقية التمويلية للجزائر، وتم الشروع فعلياً في تنفيذ البرنامج من خلال التكفل بالشطر الأول للبرنامج ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001 [1].

2-3- استراتيجية البرنامج والسياسات المصاحبة له:

❖ **استراتيجية برنامج الإنعاش الاقتصادي:**

إن برامج التعديل الهيكلي المطبقة من أجل استرجاع توازن الاقتصاد الكلي أدت إلى تقليص في المستوى المعيشي للسكان، وهذه البرامج المتمثلة في الإصلاحات المؤسسية والهيكلية كان هدفها هو تمكين الاقتصاد الوطني من الاندماج في الاقتصاد العالمي [2]، لكن نتائج هذه الأخيرة كان لها آثار غير مرغوبة فيها على مستوى معيشة السكان، كما أنها لم تؤدي إلى تحسين أداء إنتاجية الهياكل الاقتصادية، وبالتالي ركزت الحكومة على العمل وفقاً لتكييف مسار عملية الإصلاح لتشمل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وتحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية لتصبح المصدر الرئيسي للثروة.

وهكذا فإن الحكومة توصلت إلى نتيجة تقضي بأنه دون تحضير فضاء اقتصادي، ودون تعزيز قدرات الإنتاج المحلية وإنعاشها، ودون تعبئة الادخار المحلي، ودون خلق القدرة الشرائية، فإن إقامة استراتيجية للإنعاش الاقتصادي قائمه على الإصلاحات العامة لإطار التسيير وإصلاحات هياكل الاقتصاد الوطني قد تصطدم بعراقيل سريعة في

[1] – قانون رقم 01-12 المؤرخ في 27 ربيع الثاني 1422 هـ الموافق لـ 19 جويلية 2001 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 38، الصادرة بتاريخ 21 جويلية 2001.

[2] – ساعو باية: نفس المرجع السابق، ص 135.

التطبيق، بل تزيد من حدة تفكك الاقتصاد الجزائري على المستوى الجغرافي والاجتماعي، وعليه من الضروري القيام بعمل واسع النطاق لتصحيح آثار التفكيك وتهيئة بلادنا إلى إنعاش أفضل [1].

وتقوم هذه الاستراتيجية على تحفيز كبير من طرف الدولة عن طريق إنعاش الطلب لإنعاش الاقتصاد، وتقليص نسبة البطالة ودعم الإنتاج الوطني، معتمدة على مداخيل المحروقات بصفة أساسية.

❖ **السياسات المصاحبة للبرنامج:** إن تطبيق الإنعاش الاقتصادي قد يتطلب تجنيد موارد هامة، ومن أجل إنجازه وبأقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية وجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية التي سوف تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة، وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والأحكام المالية والموضحة في الجدول رقم (2-2) التالي:

الجدول رقم (2-2): السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	1	0.7		2
صندوق التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0.03	0.05	-	-	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

Source: Programme de soutien à la relance économique à court et moyen termes 2001/2004, P 03.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (2-2) أن الحكومة سعت إلى تحقيق أهداف البرنامج من خلال التطرق إلى تغيرات وسياسات مرافقة للبرنامج، أي تخصيص موارد مالية رمت إلى تشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسة والإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال، بالإضافة إلى جعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي والشراكة مع الاتحاد الأوروبي والوصول للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

2-4- مضمون البرنامج:

نتيجة التحسن لبعض المتغيرات الاقتصادية أعلنت الحكومة سنة 2001 الشروع في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، وهو في جوهره برنامج الإنعاش الاجتماعي.

وقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي أولي مقدر بـ 525 مليار دينار جزائري ما يعادل 7 مليار دولار، خصص أساساً لدعم نفقات التجهيز، ويمكن ملاحظة التوزيع السنوي لمخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجدول رقم (2-3) الآتي:

[1]- Le plan de relance économique, La strategie de relance, P2.

الجدول رقم (2-3): التوزيع الزمني لمخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)

السنوات	المبالغ المالية (مليار دج)	نسبة المبالغ %
2001	205.40	39.10
2002	185.90	35.41
2003	113.20	21.56
2004	20.50	3.90
المجموع	**525**	**100**

المصدر: رئاسة الحكومة: **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)**.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (2-3) أن المخصصات الموزعة تركزت في السنتين الأوليتين من فترة تنفيذ البرنامج، وهذا يعكس رغبة الدولة في تسريع وتسيير الإنفاق خلال أقصر مدة ممكنة ومن ثم استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر لتحقيق أكبر منفعة للاقتصاد المحلي، سواء من ناحية معدلات النمو الاقتصادي وإنشاء مناصب العمل والتطوير من ناحية أخرى، كما توزعت تلك المبالغ المالية على عدد من المشاريع الخاصة بالبرنامج حسب القطاعات الاقتصادية التي استهدفها، وبلغ عدد المشاريع التي جاءت ضمن هذا البرنامج 15974 مشروعاً [1].

كما يتمحور توزيع رخصة البرنامج الكلية على مختلف القطاعات الرئيسية والذي يتوزع حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف المجالات، وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية كما يوضحه الجدول رقم (2-4) الآتي:

الجدول رقم (2-4): مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)

الوحدة: مليار دج

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (المبالغ)	المجموع (النسب)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**525.0**	**100**

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001**، الدورة العامة 20، ص 139.

ما يتم ملاحظته من خلال الجدول رقم (2-4) هو استحواذ قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بنسبة 40.10 % من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، وهذا دليل على عزم الدولة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع خلال السنوات السابقة، نتيجة ما خلفه الوضع الأمني من خراب وتوقف الاستثمارات، كما يلاحظ

[1] – للايضاح أكثر انظر الملحق رقم (09).

كذلك تمركز قطاع التنمية المحلية والبشرية في هذا البرنامج على المرتبة الثانية بنسبة 38.8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وذلك راجع لتدارك التأخر في مشاريع الصحة والتعليم الذي كان ناتجاً عن تقليص الإنفاق العام في فترة التسعينيات من القرن العشرين، كما توزع باقي اعتمادات البرنامج على القطاعات الأخرى منها دعم الإصلاحات وكذلك دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، وفيما يلي تحليل كل قطاع وفقا لتوزع الغلاف المالي للبرنامج:

أ. الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية:

إن تخصيص أكبر نسبة من المخصصات المالية للبرنامج لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية يرجع إلى رغبة الدولة في تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع خلال السنوات السابقة، والذي يرجع إلى الوضعية الصعبة التي عانت منها الجزائر خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين، أين كانت في حالة عجز مالي أجبرت الدولة على الحد من إنفاقها العام بشكل كبير، كما أن الاستثمار في هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية العامة والخاصة من خلال تهيئة المناخ المناسب لنشاطها، مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة.

كما يساهم الاستثمار في هذا المجال إلى توفير الظروف الملائمة للاستثمار وبالتالي رفع معدلات الاستثمار المحلية والأجنبية [1]، ويعتبر هذا القطاع مولد لمناصب شغل بصفته كثيف اليد العاملة وبالتالي سيساهم في تقليص معدلات البطالة.

وقد قسمت مخصصات هذا القطاع على مدار أربعة سنوات موزعة على ثلاثة جوانب رئيسية، كما يبينه الجدول رقم (2-5) التالي:

[1] – وليد عبد الحميد عايب: **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2010، ص 230.

الجدول رقم (2-5): توزيع المبالغ المالية المخصصة لقطاع الأشغال الكبرى من برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

الوحدة: مليار دينار

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
تجهيزات الهياكل:	60.5	53	29.4	-	142.9
– منشآت الري.	5.4	15.8	10.1	-	31.3
– منشآت السكك الحديدية	9.7	28.9	16	-	54.6
– أشغال عمومية	33.7	8.3	3.3	-	45.3
1- منشآت الطرق	24.5	5.8	0.6	-	30.9
2- منشآت بحرية	7	1.5	-	-	8.5
3- منشآت الطيران	2.2	1	2.7	-	5.9
– اتصالات	10	-	-	-	10
– تهيئة مدينة بوقزول	1.7	-	-	-	1.7
تنمية المناطق الريفية:	13.1	13.2	5.7	-	32
– فلاحة	1.7	3.2	4.2	-	9.1
– بيئة	3.6	1	1.5	-	6.1
– طاقة	7.8	9	-	-	16.8
السكن والعمران:	27.1	4	2.5	2	35.6
– السكن الحضري والريفي	25.1	-	-	-	25.1
– تهيئة الأحياء السكنية	2	4	2.5	2	10.5
المجموع	100.7	70.2	37.6	2	210.5

المصدر: رئاسة الحكومة: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-5) أن أكبر نسبة من المخصصات المالية لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية خصصت لقطاع التجهيزات الهيكلية، ويرجع أهمية هذا القطاع في تحسين النشاط الاقتصادي من خلال تدعيمها لنشاط القطاع الخاص ومن ثم توفير وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار والإنتاج، ويساهم في خلق مناصب عمل مباشرة وأخرى غير مباشرة بشكل كبير يتولد عنها دخول جديدة لصالح الاقتصاد من خلال مساهمتها في زيادة الطلب الكلي، ويحتوي على عدة مشاريع ترمي لترقية الإطار المعيشي للمواطنين والمتمثلة في:

- المنشآت القاعدية للري والتي ترمي لتوفير المياه الصالحة للشرب ومياه السقي وغيرها من المشاريع التي تستهدف تحسين إطار حياة المواطنين؛
- المنشآت القاعدية للسكك الحديدية والتي تستهدف بالدرجة الأولى فك العزلة عن العديد من المناطق.

كما يلاحظ أن قطاع الأشغال العمومية خصص له من هذا البرنامج ما يقارب 45.3 مليار دج وهو يختص بالمنشآت القاعدية المتعلقة بالنقل البري (الطرق) والموانئ والمطارات، والتي ترمي لتسهيل نقل السلع والأشخاص واندماج بعض المناطق عبر التراب الوطني.

كما وزعت باقي الاعتمادات على المجالات الأخرى من بينها تنمية المناطق الريفية والذي يهدف من خلاله إلى تحقيق التوازن الجهوي، كما تجدر الإشارة إلى الاهتمام بمجال ترقية السكن من خلال إنجاز 20 ألف وحدة سكنية في إطار صيغة البيع بالايجار مما يسمح بخلق مناصب شغل جديدة، ويشجع إنشاء مؤسسات جديدة في قطاع البناء.

ويهدف برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية إلى توفير حوالي 148800 منصب عمل، منها 146000 منصب عمل مؤقت و102800 منصب عمل دائم، ذلك من إجمالي 850000 منصب عمل [1]، يهدف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيقها خلال الفترة (2001-2004).

ب- التنمية المحلية والبشرية: إن ترابط الجانب الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع دفع بالدولة إلى إرفاق التدابير والإجراءات الخاصة بتحسين وتيرة النشاط الاقتصادي بإجراءات أخرى كفيلة بخلق ديناميكية تنموية على المستوى المحلي، تشمل مختلف النقاط الأساسية للجانب الاجتماعي لأفراد المجتمع، وعلى هذا الأساس جاء برنامج التنمية المحلية والبشرية مشكلاً ما نسبته 38.8 % من إجمالي قيمة المخطط بمبلغ 204.2 مليار دج، كما سيؤدي دعم الموارد البشرية إلى رفع معدل التنمية البشرية، وبالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع وتوزعت مخصصات هذا القطاع على ثلاثة فروع رئيسية وهي:

- **برنامج التنمية المحلية:** خصص لهذا البرنامج مبلغ بمقدار 97 مليار دج وهو يهدف إلى تشجيع التنمية على المستوى المحلي وبالتالي المحافظة على التوازنات الجهوية، التي من شأنها دعم الاستقرار على المستوى الكلي وذلك بحكم تنوع واختلاف ظروف وخصائص كل منطقة من مناطق الوطن، والهدف من ذلك هو العمل على تحسين الإطار المعيشي للأفراد، وذلك يتجلى في الاستثمار في المجالات التي لها صلة مباشرة بالحياة اليومية للمواطنين وكذا تأهيل المناطق النائية والمعزولة، وتتمحور العمليات المدرجة ضمن هذا البرنامج في ما يلي:

- مخططات البلدية للتنمية (PCD) والموجهة في غالبها إلى تشجيع التنمية المحلية من خلال التوزيع المتوازن للتجهيزات والنشاطات، وقد بلغت تكاليف هذه المخططات أكبر نسبة في مخصصات برنامج التنمية المحلية بمقدار 33.5 مليار دينار [2].
- المشاريع المتعلقة بإصلاح شبكات المياه الصالحة للشرب وشبكات التطهير؛
- المشاريع المتعلقة بإصلاح الطرق البلدية والولائية؛
- المنشآت القاعدية الإدارية؛

[1]- عبد الكريم بودخدخ: **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، ص 198.

[2]- للتوضيح أكثر انظر الملحق رقم (10).

- المنشآت القاعدية المتعلقة بالبريد والمواصلات، والتي تشجع على عودة الاستقرار، خاصة في المناطق المتضررة من الإرهاب؛
- حماية البيئة والمحيط.

وكان ينتظر من هذا البرنامج استحداث حوالي 50750 منصب عمل، منها 9900 منصب عمل دائم خلال الفترة (2001- 2004).

- **برنامج التشغيل والحماية الاجتماعية:** يهدف هذا البرنامج إلى دعم الجهود الرامية إلى الحد من ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع معدلات الفقر، حيث خصص له مبلغ 17 مليار دج موجهة بالأساس إلى تمويل المشاريع ذات المنفعة العمومية وذات الكثافة العمالية، وكذا تأطير سوق العمل عن طريق تطوير الوكالة الوطنية للتشغيل قصد زيادة حجم العمالة من جهة، ومن جهة أخرى للتكفل بفئة المعاقين والعجزة والمحرومين بمنحهم منح وتحويلات اجتماعية قصد الحد من التفاوت في الدخول بين فئات المجتمع، إن هذه البرامج من شأنها أن تسمح بعرض إضافي لـ 70000 منصب شغل دائم بالنسبة إلى تلك الفترة بتكلفة قدرها (7 ملايير دج)، أما فيما يتعلق بنشاطات التضامن اتجاه السكان الأكثر ضعفاً فقد تم تخصيص (3 ملايير دج)، وأعيد الاعتبار للمؤسسات المتخصصة (3 ملايير دج)، واكتساب 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة (0.7 مليار دج)، وأخيراً (03) ملايير ترمي إلى تأطير سوق العمل [1].
- **برنامج تنمية الموارد البشرية:** هدف هذا البرنامج الذي خصص له حوالي 90.2 مليار دج إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية، والتي تنعكس مباشرة على المستوى المعيشي للسكان، وذلك بتطوير المستوى التعليمي والصحي مع الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة وترقية عنصر المعرفة لدى أفراد المجتمع، والعمل على زيادة المؤسسات التعليمية والجامعات والهياكل الرياضية والثقافية، وتتوزع المبالغ المخصصة بالمشاريع المدرجة ضمن برنامج تنمية الموارد البشرية كما يوضحه الجدول رقم (2-6) التالي:

الجدول رقم (2-6): الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الموارد البشرية في الجزائر (2001-2004) الوحدة: مليار دج

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
التربية الوطنية	10	9.5	7.45	-	26.95
التكوين المهني	4.4	3.1	2.1	-	9.5
التعليم العالي والبحث العلمي	18	9.4	6.58	-	33.98
الصحة والسكان	2.8	4.65	0.35	-	7.8
الشباب والرياضة	1.425	2.25	-	-	3.67
الثقافة والاتصال	4.5	-	-	3.5	8
الشؤون الدينية	0.15	1	-	-	1.15
المجموع	**39.4**	**29.9**	**17.34**	**3.5**	**90.2**

المصدر: رئاسة الحكومة: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

[1] – Plan de la reliance économique: **les composantes du programme**, Septembre 2001 à Décembre 2003, P 9.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-6) أن أكبر نسبة مالية مخصصة ضمن هذا القطاع هي للتعليم العالي والبحث العلمي، ويرجع ذلك إلى تلبية التدفقات الكبيرة الناتجة عند كل دخول جامعي، كما يلاحظ أنه تم اختيار هذه المشاريع وفقاً لانعكاسها المباشر على حاجيات السكان، وكان يتوقع استحداث حوالي 13680 منصب عمل [1]، موزعة على القطاعات التي شملها هذا البرنامج.

ج- الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري: من خلال ملاحظة الجدول رقم (2-4) يبرز أن هذا القطاع خصص له نسبة 12.4% من إجمالي المبلغ لبرنامج الإنعاش الاقتصادي وذلك بمقدار 65.4 مليار دج، وهي مقسمة بين اعتمادات مالية مخصصة لقطاع الفلاحة بقيمة 55.9 مليار دج، و9.5 مليار دج مخصصة لقطاع الصيد البحري والموارد المائية.

- **قطاع الفلاحة:** يرجع اهتمام برنامج الإنعاش الاقتصادي بهذا القطاع لتعزيز ديناميكية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، ويهدف هذا البرنامج إلى توسيع الإنتاج الفلاحي وترقية الصادرات، إضافة إلى تحقيق الاستقرار لسكان الريف والمساهمة في محاربة الفقر والتهميش الذي يعرفه الوسط الريفي.

وقد سجل المبلغ المخصص لهذا القطاع والمقدر بـ 55.9 مليار دج بعنوان عدة صناديق خصصت أكبر حصة منه لفائدة الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDR) بغلاف مالي قدره 53.4 مليار دج، يعني بنسبة 95.5% من المبلغ المخصص للقطاع الفلاحي، كما هو موضح في الجدول رقم (2-7) الآتي:

الجدول رقم (2-7): توزيع الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الفلاحة في الجزائر (2001-2004)

الوحدة: مليار دج

السنوات / العمليات	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصندوق الوطني للضبط	7.5	15.1	18.8	12	53.4
الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية	0.07	0.07	0.07	0	02
صندوق ضمان المخاطر الفلاحية	0	1.14	1.14	0	2.28
المجموع	7.57	16.31	20.01	12	55.9

المصدر: رئاسة الحكومة: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

- **قطاع الصيد البحري والموارد المائية:** إن اهتمام برنامج الإنعاش الاقتصادي بإدراج هذا القطاع ضمن محاوره يرمي إلى خلق مناصب شغل دائمة (مباشرة وغير مباشرة) وتحسين القدرة الشرائية، وكذلك الحفاظ على البيئة وتحديث الحضيرة السمكية وتطوير الصيد البحري، كما أن امتلاك الجزائر لواجهة بحرية تمتد على طول 1200 كلم تجعل من هذا القطاع مورداً هاماً للثروة ومبرراً للاهتمام به من أجل زيادة الإنتاج وتشجيع الصادرات خارج المحروقات، وقد تم برمجة عدة مشاريع لترقية هذا القطاع من بينها مشاريع لدعم النشاطات

[1]- عبد الكريم بودخدخ: نفس المرجع السابق، ص 203.

المنتجة، وتطوير الصيد البحري، التصليح والصيانة، توفير أجهزة الحفظ والتبريد والنقل والجدول رقم (2-8) أدناه يلخص المبالغ المخصصة لهذا القطاع وتكلفة المشاريع.

الجدول رقم (2-8): الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الصيد البحري والموارد المائية (2001-2004)

الوحدة: مليار دج

البرامج	المحتوى المادي	التكلفة المالية
الصيد الساحلي	تحديث 300 وحدة	**1**
الصيد التقليدي	تحديث 750 وحدة	**0.8**
السواحل الحوضية	تهيئة 29 موقع	**0.3**
الصيد في الأعماق المائية	إنشاء 168 وحدة	**1.9**
تربية الأسماك		**0.8**
تدعيم وسائل الإنتاج		**2.7**
التكفل بالإنتاج السمكي		**2.6**
مسح ديون الصيادين		**0.2**
إنشاء مؤسسة القرض السمكي		**0.5**
المجموع		**9.5**

المصدر: رئاسة الحكومة: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

د- دعم الإصلاحات: قدر المبلغ المخصص لهذا القطاع بـ 45 مليار دج على امتداد 4 سنوات، وهو يمثل 8.6% من المبلغ الكلي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، ويهدف إلى إعادة هيكلة وتحسين المناخ الاقتصادي الذي تعمل ضمنه المؤسسة وذلك من خلال توفير الظروف المناسبة ودعم المؤسسات الوطنية الإنتاجية وترقية القدرة التنافسية لها، بالإضافة إلى تطوير الإدارة الضريبية من أجل رفع الحصيلة الجبائية للدولة ومحاربة الغش والتهرب الضريبي، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (2-9) التالي:

الجدول رقم (2-9): الاعتمادات المالية المرافقة للبرنامج (2001-2004)

الوحدة: مليار دج

العمليات	2001	2002	2003	2004
تحديث الإدارة الجبائية	0.2	2.5	7.5	9.8
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4
صندوق تطوير التنافسية الصناعية	0.3	1	0.7	-
نماذج التقدير	0.03	0.05	-	-
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2

المصدر: رئاسة الحكومة: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)

جاء الإعلان عن هذا البرنامج التنموي في إطار ما يسمى سياسة دعم النمو، والتي تعتبر سياسة مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي، والهدف منها هو وضع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو، وبالتالي التقليص من ظاهرة البطالة وتضييق فجوة الفقر عن طريق إنشاء مناصب الشغل في مختلف القطاعات، بمعنى الوصول إلى مستوى توفير القيمة المضاعفة من خلال الناتج والإنتاجية.

أولاً– أهم المعطيات والتنبؤات التي بني عليها البرنامج:

إن القائمين على البرنامج، اعتمدوا في تسطيرهم لأهداف البرنامج على أمرين هامين: [1]

- العمل على توفير تواصل بين الأهداف المسطرة حالياً وبين ما تم تسطيره سابقاً، لجعلها جزء من استراتيجية واضحة ومتكاملة، مما يسهل ضمان تحقيقها؛
- أن التنبؤات التي تضمنها البرنامج بنيت أساساً على المعطيات والمؤشرات الاقتصادية المتنوعة التي عرفتها سنة 2004، وهي بذلك قد شكلت محركاً ومنطلقاً رئيسياً للبرنامج.

ومن هنا فإنه سيعتمد البحث على توضيح مختلف هذه المعطيات، من أجل إعطاء صورة واضحة للمؤشرات التي من خلالها تم إطلاق هذا البرنامج، وهي كما يلي: [2]

- **وضعية اقتصادية جد إيجابية:** تمثلت في الارتفاع المتواصل لمعدل النمو، فبعد أن كان لا يتجاوز نسبة 2.1 % سنة 2002 فقد بلغ سنة 2004 نسبة 5.1 %، وانخفاض معدلات التضخم؛
- **التنبؤ بوفرة مالية:** نظراً للارتفاع المستمر لأسعار البترول على المدى المتوسط نتيجة لبروز بوادر اختلال بين العرض والطلب العالميين، فضلاً عن مختلف الاضطرابات السياسية التي تشهدها الساحة الدولية، وهو ما انعكس إيجاباً على ميزان المدفوعات، وحجم المديونية الداخلية والخارجية، وكذا ارتفاع التحصيلات المالية للدولة، وارتفاع الجباية العادية بفضل الانتعاش الاقتصادي، مما أدى إلى ظهور بوادر وفرة مالية، وهو ما ستتطرق إليه الدراسة فيما يلي:

أ. **الارتفاع الحاصل في الإيرادات الجبائية:** إن التحصيلات الجبائية التي شهدتها سنة 2000 – سواء كانت بترولية أو عادية – تعتبر سابقة من نوعها، حيث لم تشهدها الجزائر منذ الاستقلال، وهو ما شكل دافعاً قوياً، لدى الحكومة للشروع في تطبيق برنامج دعم النمو، هذا في ظل دراسات تنبؤية، تؤكد على بقاء هذه النسبة عند هذا المستوى بل وارتفاعها.

ب. **احتياطات مالية لدى الصندوق الوطني لضبط الموارد:** أنشئ صندوق ضبط الموارد بناء على قانون المالية التكميلي لسنة 2000، وهو هيئة تابعة للخزينة العمومية، وتتمثل أهم إيراداته في المبالغ المالية الناجمة عن الفارق بين تقديرات الجباية البترولية المحددة في قانون المالية وما تم تحصيله فعلاً، وحددت مهمته أساساً في

[1]– مُحَّد سعودي: نفس المرجع السابق، ص ص 188-194.

[2]– نفس المرجع السابق: ص 236.

امتصاص الفوائض المالية السنوية لميزانية الدولة [1]، وتعتبر الاحتياطات التي يحويها الصندوق من أهم العوامل المساعدة على الشروع في تنفيذ مختلف البرامج التنموية، وأهمها برنامج دعم النمو، حيث عرفت سنتي (2003-2004) زيادة كبيرة في حجم هذه الاحتياطات، بفضل الارتفاع الحاصل في الإيرادات البترولية نتيجة لارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية (لتوضيح تطور احتياطات الصندوق منذ سنة إنشائه إلى غاية سنة 2004 انظر للملحق رقم 11).

ج. **التحسن الملحوظ في المداخيل غير الجبائية**: تتنوع المداخيل غير الجبائية بالنسبة للدولة، وأهمها مداخيل الأملاك العمومية، وكذا المداخيل الناتجة عن أرباح القطاع الاقتصادي العمومي، والذي يعتبر أكبر مساهم فيها، حيث وإن عدنا إلى سنة 2004 نجد أن هذه المداخيل تجاوزت 140 مليار دينار، موزعة على مختلف الفروع (مثل: أرباح شركة سوناطراك 85 مليار دينار، أرباح بنك الجزائر 30 مليار دينار، أرباح القطاع الصناعي 15 مليار دينار، أرباح شركة سونلغاز 03 مليار دينار، أرباح قطاع البنوك 1.1 مليار دينار، أرباح قطاعات التأمين 0.3 مليار دينار أرباح الوكالة الوطنية للاتصالات 14.4 مليار دينار).

ثانياً– أهداف البرنامج:

كما سطر هذا البرنامج في إطار استخدام نفس الأدوات التي استخدمت في البرامج السابقة وأهمها الإنفاق الحكومي الاستثماري، وكذا تجنب العديد من السلبيات التي ميزت ما سبقه من برامج من شأنها إعطاء المزيد من الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، وقد سطر البرنامج أهدافاً واضحة يمكن تلخيصها فيما يلي: [2]

- العمل على اتباع أنجع السبل للقضاء على آفة الفقر، وذلك من خلال تخفيض معدلات البطالة وتحسين مستوى معيشة الأفراد وظروف حياتهم، وإرساء آليات حقيقية لتجسيد التنمية البشرية؛
- العمل على رفع معدلات النمو إلى حدود تفوق ما تم تحقيقه في الفترة السابقة (2001 - 2004)؛
- العمل على تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف أقاليم الوطن، خاصة الريفية منها والمتضررة من آفة الإرهاب؛
- استكمال الإطار التحفيزي والاستثمار: ويكون ذلك عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار، وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي؛
- مواكبة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي، سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي أو البنكي؛
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية؛

[1]– نبيل بوفليح: **صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص 239.

[2]– مصالح الوزير الأول: **ملحق بيان السياسة العامة**، الجزائر، 16 أكتوبر 2010، ص 5.

- ♦ تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة، قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة؛
- ♦ تحديث وتوسيع الخدمات العامة: حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين سياسياً واقتصادياً أثر بالسلب على حجم ونوعية الخدمات العامة المقدمة للمجتمع، وهذا ما يجعل ضرورة الإسراع في تحديثها وتوسيعها قصد تحسين المستوى المعيشي للأفراد من جهة، ومن جهة أخرى كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني؛
- ♦ تحسين مستوى معيشة الأفراد: وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب التعليمي أو الصحي أو الأمني؛
- ♦ تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية: وذلك راجع للدور الذي تلعبه كل من الموارد البشرية والبنى التحتية في النشاط الاقتصادي، فالموارد البشرية تعد من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، فعملية تطويرها المتواصل يجنب الندرة فيها عن طريق رفع وترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام جداً في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج [1].

ثالثاً– مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009):

من أجل تحقيق الأهداف السابقة والتي تعتبر مكملة لإنجازات البرنامج السابق فقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي بلغ في شكله الأصلي 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دولار، كما شهد هذا البرنامج منذ انطلاقه في 08 أفريل 2005 إلى اختتامه في 31 ديسمبر 2009 ميزانيات إضافية وبرامج جديدة سمحت بها الإيرادات الجيدة للخزينة، وقد تضمنت ما يلي: [2]

- ✓ برنامجاً تكميلياً خاصاً لفائدة ولايات الجنوب، صودق عليه في مجلس الوزراء في شهر جانفي 2006 بمبلغ 177 مليار دج، وذلك من أجل فك العزلة عن الجنوب وفك الضغط عن الشمال، وهذا ما يؤكد أهمية السياسة التنموية التي قامت بها السلطات من أجل إعادة التوازن الديمغرافي عبر مختلف مناطق الوطن؛
- ✓ برنامجاً تكميلياً خاصاً لفائدة ولايات الهضاب العليا صودق عليه في مجلس الوزراء في شهر فيفري 2006 بمبلغ 693 مليار دج؛
- ✓ برنامجاً تكميلياً من 270.000 وحدة سكنية لامتصاص السكنات الهشة، صودق عليه في مجلس الوزراء بمبلغ 800 مليار دج؛

[1]– عرض وزير المالية لمشروع الأمر المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني، السنة الرابعة رقم 169، 19 أكتوبر 2005، ص 7.

[2]– زكرياء مسعودي: **سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية منذ 2001**، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو والاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، مارس 2013، ص 10.

✓ 200 مليار دج من البرامج التكميلية المحلية التي أعلن عنها بمناسبة زيارات العمل التي قام بها رئيس الجمهورية عبر 16 ولاية خلال السنوات (2005–2006).

كما أن البنك الدولي يرى أن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي برنامجاً غير مسبوق في تاريخ الجزائر، حيث أضيف له بعد إقراره البرامج التكميلية السابقة الذكر والموارد المتبقية من برنامج الإنعاش الاقتصادي، والصناديق الإضافية والمقدرة بـ 1191 مليار دج، التحويلات الخاصة بالحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج [1].

ولقد تم توزيع الأغلفة المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو في شكله الأصلي على ستة برامج فرعية، وهي كما يوضحه الجدول رقم (2-10) الآتي:

الجدول رقم (2-10): يمثل التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

الوحدة: مليار دج

القطاع	المبلغ	النسبة (%)
1- برنامج تحسين ظروف المعيشة للسكان:	**1908.5**	
– السكن.	555	
– التربية، التعليم العالي، التكوين المهني.	399.5	
– البرامج البلدية للتنمية.	200	45.5
– تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية.	250	
– تزويد السكان بالماء، الكهرباء والغاز.	192.5	
– باقي القطاعات	311.5	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	**1703.1**	
– قطاع الأشغال العمومية والنقل.	1300	
– قطاع المياه.	393	40.5
– قطاع التهيئة العمرانية.	10.15	
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية:	**337.2**	
– الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.	312	
– الصناعة وترقية الاستثمار.	18	8
– السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف.	7.2	
4- برنامج تطوير الخدمة العمومية:	**203.9**	
– العدالة والداخلية.	99	
– المالية والتجارة وباقي الادارات العمومية.	88.6	4.8
– البريد والتكنولوجيا الحديثة للاتصال.	16.3	
5- برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال	**50**	1.2
المجـــــــــمـــــــــوع	**4202.7**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، الوزير الأول www.premier-ministere.gov.dz ، اطلع عليه يوم: 15-03-2014.

[1] - World Bank: **Apublic expenditurerview**, Report N 36270, Vol 1, 2007, P 03.

من خلال بيانات الجدول رقم (2-10) نلاحظ أن التوزيع القطاعي للأغلفة المالية المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة (2005-2009) أكبر نسبة والمقدرة بـ 45.5% هي مخصصة لبرنامج تحسين ظروف المعيشة للسكان، وهذا يعكس اهتمام السلطات بهذا الجانب الاجتماعي وماله من دور في تطوير الأداء الاقتصادي، كما استحوذ البرنامج الخاص لتطوير الهياكل القاعدية بنسبة 40.5%، وباقي الغلاف المالي وزع بين البرامج الأخرى.

ومن خلال ملاحظة بيانات الجدول رقم (2-10) يمكن تحليل أهم العناصر التي تضمنها برنامج دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009) وهي كالآتي: [1]

- **برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:** يعكس استفادة هذا البرنامج من المبلغ المخصص له والمقدر بـ 1908.5 مليار دج بنسبة 45.5% من إجمالي البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو يعتبر مكمل لما جاء في محور التنمية المحلية والبشرية التي جاء بها برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004)، وقد وزعت مبالغ هذا البرنامج على عدة قطاعات منها قطاع السكن والذي استحوذ على النصيب الأكبر والذي خصص له ما نسبته 17.19% من إجمالي رخصة البرنامج التكميلي لدعم النمو، ويعتبر هذا القطاع حساس خاصة في ظل التزايد المستمر في عدد السكان وأزمة السكن التي تسعى الدولة في التخفيف منها من خلال مختلف الصيغ السكانية المبرمجة.

كما استحوذ قطاع التربية وقطاع التعليم العالي وقطاع التكوين المهني على غلاف مالي قدر بـ 399.5 مليار دج بنسبة 11.38%، وتعتبر هذه النسبة مهمة وتبين مجهودات الدولة في تطوير هذه القطاعات الحساسة التي تعتبر الركيزة الأساسية التي يبنى عليها المجتمع، كما أن هذا القطاع يؤسس لتطوير مدخلات سوق العمل من عمال مؤهلين، تتطابق مؤهلاتهم وخبرتهم العلمية مع متطلبات سوق العمل العصرية.

- **برنامج تطوير الهياكل القاعدية:** استفاد هذا البرنامج من مبلغ قدره 1703.1 مليار دج، ما يمثل نسبة 40.5% من إجمالي البرنامج التكميلي لدعم النمو، وتبين هذه النسبة الأهمية التي توليها السلطات لهذا القطاع وقطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية وذلك لأهمية دوره في دعم الاستثمار، وبالتالي الإنتاج والشغل وقد تم توزيع هذا الغلاف المالي على عدة قطاعات، منها: قطاع الأشغال العمومية والنقل والذي استحوذ على أكبر مبلغ في هذا البرنامج والمقدر بـ 1300 مليار دج، حيث نجد أن من أبرز المشاريع التي ركزت عليها السلطات في هذا القطاع هو مشروع القرن الخاص بالطريق السيار (شرق –غرب)، كما استحوذ قطاع المياه (السدود والتحويلات) على مبلغ مالي مخصص قدر بـ 393 مليار دج، وخصص لقطاع التهيئة العمرانية مبلغ مالي مقدر بـ 10.5 مليار دج.

[1] - صالحي ناجية ومخناش فتيحة: **أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014)**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي (2001-2014)، جامعة سطيف 1، الجزائر، 11-12 مارس 2013، ص 5.

- **برنامج دعم التنمية الاقتصادية:** خصص لهذا البرنامج مبلغ مالي يقدر بـ 337.2 مليار دج وذلك بنسبة 8% من إجمالي المبالغ المالية المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وتم توزيع هذا المبلغ على عدة قطاعات منها قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والذي استفاد من مبلغ مالي يقدر بـ 300 مليار دج، ويعكس هذا المبلغ حرص الدولة على النهوض بهذا القطاع نحو الأفضل خاصة بعد رجوع الأمن والاستقرار ورجوع المواطنين لخدمة أراضيهم الفلاحية، حيث سعت الدولة إلى تطوير هذا القطاع من خلال القروض الموجهة وتوفير الظروف والتسهيلات المناسبة، كما خصص لقطاع الصناعة وترقية الاستثمار مبلغ مقدر بـ 18 مليار دج بنسبة 0.42 % وهي نسبة ضعيفة جداً مقارنة بالقطاعات الأخرى، مع أن هذا القطاع يعتبر حساس يمس الجانب الصناعي بدرجة كبيرة من حيث خلق مؤسسات جديدة وتوسيع أخرى، بالإضافة أنه يساهم في توفير مناصب شغل جديدة.

كما تم تخصيص مبلغ مالي مقدر بـ 12 مليار دج بهدف تطوير قطاع الصيد البحري والاستفادة الأكثر من الثروات البحرية وزيادة تنويع الدخل.

- **برنامج تطوير الخدمة العمومية:** استفاد هذا البرنامج من مبلغ مقدر بـ 203.9 مليار دج، وذلك ما نسبته 4.8% من إجمالي مبالغ البرنامج، الذي يهدف لتحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية، وقد استهدف هذا البرنامج عدة قطاعات من بينها قطاع العدالة، وقد تضمن البرنامج إنشاء 14 مجلساً قضائياً وكذلك 34 محكمة و51 مؤسسة عقابية، وذلك راجع لما يمثله هذا القطاع من زيادة في الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين والضمان للأفراد والمؤسسات، كما اهتم البرنامج بقطاع الداخلية من خلال تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية، كذلك تطرق هذا البرنامج إلى تحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق التجارية بشكل رئيسي، من خلال إنجاز مخابر واقتناء تجهيزات لمراقبة النوعية وإنجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود وعصرنة الإدارة المالية في قطاع الجمارك والضرائب [1].
- **برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال:** استفاد هذا القطاع من 50 مليار دج ما يعادل نسبة 1.2% من البرنامج التكميلي لدعم النمو، وذلك من أجل فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية، وكذا رقمنة 61 محطة أرضية [2].

كما تضمن البرنامج برامج إضافية أخرى خلال فترة تنفيذه (2005-2009) ومن بين هذه البرامج نجد برنامج خاص بالجنوب وبرنامج آخر بالهضاب العليا، وقد تم اعتماد هذين البرنامجين خلال الفترة (2006-2007) بقيمة إجمالية 1100 مليار دج، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي: [3]

[1]- صالحي ناجية ومخناش فتيحة: نفس المرجع السابق، ص 6.

[2]- سعودي عبد الصمد: نفس المرجع السابق، ص 236.

[3]- وسيلة دموش: نفس المرجع السابق، ص 45.

- **برنامج تنمية الجنوب:** يعنى هذا البرنامج الذي تم إعداده وفقاً لتعليمات رئيس الجمهورية الولايات التالية: أدرار، الأغواط، بسكرة، بشار، تمنراست، ورقلة، إيليزي، الوادي وغرداية، وقد تم تخصيص غلاف مالي قدره 432 مليار دج أهم محاوره هي:
  - **تحسين مستوى المعيشة:** خصص له أزيد من 296 مليار دج وقد شمل عدة مشاريع منها إنجاز 60 ألف مسكن، ربط البيوت بالغاز الطبيعي، وفيما يخص الصحة فقد تم تخصيص أزيد من 15 مليار دج لبناء تسعة مستشفيات ومؤسستين استشفائيتين، إضافة إلى مبالغ لتنمية البلديات وتعزيز منظومات التشغيل؛
  - **التنمية الاقتصادية:** وقد تم رصد مبلغ قيمته 74 مليار دج موجه للمشاريع التالية: تعزيز وتطوير شبكة الطرقات، مبالغ لقطاع النقل والفلاحة، تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية والسياحة، تخفيض نسب فوائد القروض المصرفية الموجهة للاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والفلاحة.
- **البرنامج التكميلي لتنمية الهضاب العليا:** وقد تم التخصيص لهذا البرنامج غلاف مالي معتبر قدره 668 مليار دج بين سنتي (2006-2009)، ويعتبر البرنامج التكميلي لتنمية ولايات الهضاب العليا، شأنه شأن البرنامج المقرر لولايات الجنوب، يأخذ في الحسبان الخصوصيات الجغرافية، ويأتي ليعزز المساواة من حيث التنمية لصالح الساكنات المحلية [1].

والحاصل هو أن البرنامجين لولايات الجنوب والهضاب العليا يهدفان بمراعاة الكثافة السكانية إلى تعزيز المساواة بين المواطنين، ليس من حيث الاستفادة من الجهود التنموية العمومية فحسب، بل وكذلك إلى إعداد مناطق فسيحة من التراب الوطني لكي تستقطب الاستثمار وتعزز القدرات الاقتصادية للبلاد ولفائدة الأمة برمتها.

المطلب الثالث: تحليل مضمون برنامج توطيد النمو (2010-2014) وبرنامج الاستثمارات العمومية (2015-2019):

ستتطرق الدراسة إلى مضمون كل من البرنامج (2010-2014) والبرنامج (2015-2019)، والتطرق إلى أهم الأهداف التي كان يطمح إليها كل برنامج.

1- مضمون برنامج توطيد النمو (2010- 2014) وأهم أهدافه:

هو استراتيجية تكاملية مع البرامج السابقة، هدف إلى تحديث الاقتصاد وخلق توازن بخصوص التجهيزات العمومية والاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطن، وهو يدخل في إطار ديناميكية التنمية الوطنية المباشر فيها بداية سنة 2000، وهو لا يتضمن تحديد المشاريع ومنح الموارد الضرورية لتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بل يشكل أيضاً القاعدة والمحرك لرؤية وسياسة تنموية محددتين من قبل رئيس الدولة [2].

[1] – www.elMouradia.dz/arbe/infos/actuolite/hautplateaux.html , 04/05/2017.

[2] - Service de première ministère, annexe a la déclaration de politique générale, 16 Octobre 2010, P P 42-45.

وقد صادق مجلس الوزراء في الجزائر بتاريخ 14 ماي 2010 على برنامج توطيد النمو خلال الفترة (2010-2014)، ورصدت ضمن هذا البرنامج مبالغ مالية هامة بلغت 286 مليار دولار، وهو ما يمثل 21214 مليار دينار، وهو يشمل: [1]

1. برنامجاً جارياً إلى نهاية 2009، بمبلغ 9680 مليار دينار (يعادل 130 مليار دولار)؛
2. وبرنامجاً جديداً بمبلغ 11534 مليار دينار (أي 155 مليار دولار).

❖ **أهداف البرنامج:**

يهدف البرنامج الخماسي للتنمية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها: [2]

- القضاء على البطالة في الاقتصاد الوطني من خلال استحداث 3 ملايين منصب شغل؛
- دعم التنمية البشرية والتي تعتبر ركيزة الأساسية للبرنامج الخماسي للتنمية وذلك من تزويد الاقتصاد بالموارد البشرية المؤهلة؛
- فك العزلة عن المناطق النائية وتحسين مستوياتهم وظروف معيشتهم؛
- تحسين المستوى الصحي للسكان وإعطاء دفعة قوية للقطاع الصحي؛
- دعم الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية ومواصلة تحسين الخدمة العمومية؛
- مواصلة الجهود الرامية لتحسين التزود المياه الصالحة للشرب واستكمال المشاريع الجارية؛
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني؛
- النهوض بالاقتصاد المعرفي، وذلك من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطني وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودعم وتطوير البحث العلمي؛
- النهوض بالتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال؛
- تطوير مناخ الاستثمار وذلك من خلال تحسين إطار الاستثمار ومحيطه؛
- تطوير المحيط الإداري والقانوني والقضائي والمالي للمؤسسة؛
- مواصلة التجنيد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي؛
- تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية؛
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

ومن أجل عقلنة الإنفاق الحكومي في ظل هذا البرنامج فإن السلطات الجزائرية قامت بوضع مجموعة من الترتيبات لضمان عدم المساس بالأملاك العامة وعدم تبذير المال العام، وذلك من خلال: [3]

[1]- مصالح الوزير الأول: ملحق بيان السياسة العامة، نفس المرجع السابق، ص 38.

[2]- بيان اجتماع مجلس الوزراء: برنامج التنمية الخماسي، 2010-2014.

[3]- بوعشة مبارك: نفس المرجع السابق، ص ص 17-18.

- لا يمكن تنفيذ أي مشروع معتمد ما لم تنتهي الدراسات التكنواقتصادية ومالم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه، عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دج، يجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية.
- كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تتبين ضرورية يجب أن تكون مسبوقة بشطب مشاريع بمبلغ معاد من مدونة القطاع المعني.
- تعبئة الوعاءات العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الخصبة.
- تسريع إجراءات الصفقات، وكذا احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية.
- تدعيم أدوات الدراسة والإنجاز.

❖ مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014):

وزعت المبالغ المخصصة لهذا البرنامج على ستة قطاعات، وارتكزت بنسبة كبيرة على قطاع التنمية البشرية 49.5 % من مجموع المبالغ المخصصة، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (2-11) الآتي:

الجدول رقم (2-11): برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

القطاعات	المبالغ المالية (مليار دج)	النسب (%)
1- التنمية البشرية: وتضم التربية الوطنية والتعليم العالي والسكن والصحة والمياه، والتضامن والشؤون الدينية، والرياضة والمجاهدين والتجارة ... الخ.	10122	49.5
2- المنشآت القاعدية الأساسية: وتضم الأشغال العمومية: الطرقات، الموانئ، المطارات، والنقل: السكك الحديدية، المحطات، المطارات، وتهيئة الإقليم: المدن الجديدة.	6448	31.5
3- تحسين وتطوير الخدمات العمومية: وتضم: العدالة، المالية، التجارة، العمل.	1666	8.16
4- التنمية الاقتصادية: وتضم: الملاحة والصيد البحري، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية.	1566	7.7
5- الحد من البطالة (توفير مناصب شغل).	360	1.8
6- البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال.	250	1.2
المجـــــــمـــــــوع	**21214**	**100**

المصدر: بيان اجتماع مجلس الوزراء: برنامج التنمية الخماسي، 2010-2014.

من خلال ملاحظة بيانات الجدول رقم (2-11) نجد أن مشروعات التنمية البشرية حضيت بالأولوية بهذا البرنامج بنسبة بلغت 49.5% من إجمالي مخصصات البرنامج، والتي قدرت بـ 10122 مليار دج ويليها قطاع البنى التحتية بنسبة 31.5%، في المقابل نجد ضعف قيمة المبالغ المخصصة لقطاع التشغيل والتكنولوجيا التي لم تجاوز 3 % لكل منهما، ويمكن الايضاح أكثر لتلك البرامج فيما يلي:

أ. **برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:** استفاد هذا البرنامج من غلاف مالي يصل إلى 9903 مليار دج ما يمثل نسبة 45.42% من إجمالي البرنامج وهي الحصة الأوفر، ويرجع ذلك للاهتمام الذي توليه السلطات لرفاهية السكان في ظل احترام قواعد العدالة الاجتماعية، كما ينبثق أيضاً من ضرورة تعزيز التماسك الوطني المستعاد على إثر مأساة وطنية، وأيضاً من خلال تزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية لتنميتها الاقتصادية [1]، من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره والتكفل الطبي وتحسين ظروف السكن وتزويده بالمياه والموارد الطاقوية، كما تضاف قطاعات الشبيبة والرياضة والإتصال والشؤون الدينية والتضامن الوطني والمجاهدين، ولقد وضعت الدولة ما قيمته 8857 مليار دج ذات صلة بالتنمية البشرية.

ب. **قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية:** يقدر المبلغ المخصص لهذا القطاع 8400 مليار دج ما يمثل نسبة 38.52% من إجمالي البرنامج، ويهتم هذا القطاع بصيانة الشبكة الهامة للطرقات، بالإضافة إلى زيادة وتحديث شبكة الطرق الوطنية وتحسين حركة المرور وإتمام شبكة الطريق السيار شرق – غرب واستكمال ربطها بـ 830 كلم من الطرق، وإنجاز خطوط أساسية جديدة للنقل بالسكك الحديدية، كما شهد النقل البحري عمليات توسعة وعصرنة في هذا المجال، بالإضافة إلى توسعة المطارات وعصرنتها وذلك بهدف تعزيز قدرات النقل الجوي.

ج. **برنامج دعم التنمية الاقتصادية:** ركز البرنامج من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية والتي سخر لها ما يقارب 1566 مليار دج بنسبة 7.7% من إجمالي الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وتم توزيع الغلاف المالي لهذا البرنامج على عدة قطاعات من بينها قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، والتي استفادت من غلاف مالي ما قيمته 1000 مليار دج، ويرمي هذا الدعم إلى الاستمرار على الأثر التحفيزي لتسعيرات جمع القمح والشعير والبقول والحليب لفائدة المنتجين، بالإضافة إلى دعم تنمية النشاطات الزراعية من خلال إعانات مالية تتراوح بين 20% و30% [2]، كما تم تخصيص 150 مليار دج لدعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم إنشاء مناطق صناعية وبرمجة 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة لتدعيم تأهيلها وإعطائها الدعم العمومي من خلال تسيير قروض وصلت إلى 300 مليار دج لنفس الغرض، كما خصص للقطاع الصناعي العمومي أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل تحديث شبكة مصانع الإسمنت والمجمع الطبي صيدال وإعادة التأهيل المالي للمؤسسات التي توجد في وضعية صعبة بالإضافة إلى تحديث جل المؤسسات العمومية للصناعة الميكانيكية [3].

---

[1]– مصالح الوزير الأول: ملحق بيان السياسة العامة، نفس المرجع السابق، ص ص 48-49.

[2]– عابد بشيكر: **أثر برامج التنمية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الدول النامية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2017، ص 180.

[3]– نفس المرجع السابق، ص 180.

د. **تأطير سوق العمل والحد من البطالة:** استفاد قطاع التشغيل من 360 مليار دج من القيمة المالية الإجمالية للبرنامج لتأطير سوق العمل ومرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة، وتمويل آليات إنشاء مناصب التشغيل، وستضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف العمومي التي نتجت عن تنفيذ هذا البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي، كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء ثلاثة ملايين منصب شغل خلال الخمسة سنوات التي يمتد فيها البرنامج الخماسي (2010-2014)، وبالنسبة إلى المبلغ المالي المخصص لمكافحة البطالة وزيادة فرص التشغيل (360 مليار دج) فيوزع على برامج مدعمة للتشغيل واستحداث مناصب شغل منها: [1]

- 150 مليار دج موجهة لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني في إطار برامج التكوين والتأهيل؛
- 80 مليار دينار لدعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة؛
- 130 مليار موجهة لتراتيب التشغيل المؤقت.

هـ. **تطوير البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال:** يخصص البرنامج الخماسي لتوطيد النمو (2010-2014) ما يقارب 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية.

❖ **أهم الأسباب التي أدت إلى تبني هذا البرنامج:**

وقد أثار هذا البرنامج من حيث عبئه المالي على الخزينة العمومية عدة تساؤلات، ولكن توضح ذلك من خلال ثلاث دواعي موضوعية، وهي كالآتي: [2]

- السبب الموضوعي الأول: في أن أي برنامج للتنمية يعتبر امتداداً للبرنامج السابق تحت تسمية البرنامج الجاري، حيث أن برنامج دعم النمو في حد ذاته كان يتضمن 1216 مليار دج؛
- السبب الموضوعي الثاني: أن البرنامج الخماسي دعم النمو(2005-2009) ومنذ انطلاقه في 08 أفريل 2005 إلى غاية اختتامه في 31 ديسمبر 2009 قد شهد عمليات توسعة جوهرية سمحت بها الإيرادات الجيدة للخزينة والتي تضمنت أكثر من أربعة برامج تكميلية لفائدة كل جهات الوطن (الجنوب، الهضاب العليا، السكن الهش، برامج التنمية المحلية)؛

[1] – مصالح الوزير الأول: بيان السياسة العامة، مرجع سابق، الملحق رقم 03 قوائم برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للفترة من 2010 إلى 2014.

[2] – Service de première ministère, Op-Cit, P P 38-39.

- السبب الموضوعي الثالث: يتمثل في أن البرنامج الجاري حتى 2009 قد خلف العديد من المشاريع التي تأخر تسليمها لأسباب عديدة، أهمها: ارتفاع المواد الأساسية الداخلة في الإنجاز كمواد البناء وخاصة (الاسمنت) والتي تسببت في إعادة تقييم 815 مليار دج برسم سنة 2010.

2- برنامج الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2015-2019):

يعتبر هذا البرنامج مكملاً للبرامج السابقة، وقد بدأ تنفيذه بداية من سنة 2015 برنامجاً خماسياً بعنوان برنامج توطيد النمو (2015-2019)، رصد له غلاف مالي إجمالي قدر بحوالي 22100 مليار دج (282 مليار دولار)، لتمويل المشاريع التنموية المختلفة للخماسي القادم.

وتتمثل أهداف هذا البرنامج فيما يلي: [1]

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية، من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز ... الخ؛ وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة.
- بلوغ نمو قوي للناتج المحلي الخام، بمستوى نمو سنوي قدره 7% مع حلول سنة 2019 [2].
- إيلاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، وذلك من خلال: [3]
  - التعجيل بالإصلاحات في مجال تشجيع الاستثمار في القطاعات والفروع البديلة للاستيراد وتثمين الموارد الطبيعية؛
  - توجيه جهود التحفيز والتمويل نحو القطاعات ذات الأولوية (الفلاحة والسياحة والطاقات البديلة والصناعة والرقمنة)؛
  - جعل المساعي التحفيزية للقطاع الصناعي مشروطة بأهداف تحسين الإنتاج وتقليص الاستيراد وترقية التصدير.
- استحداث مناصب الشغل، ومواصلة جهود مكافحة البطالة، وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل؛
- إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

وقد أدى استمرار تدهور أسعار النفط إلى حالة من الاضطراب في الاقتصاد الجزائري ومصدر أزمة ظهرت تجلياتها على المستوى المالي خاصة على مستوى المالية العمومية، ولعل أبرز مؤشراتها: [4]

- تفاقم عجز الموازنة العمومية؛

[1]- بوابة الوزير الأول: البيان المتوج لأشغال لقاء الثلاثية ليوم الخميس 2014/09/18.

[2]- مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، بوابة الوزير الأول، ماي 2014، ص ص 10-15.

[3]- الوزير الأول: تعليمة بخصوص تدابير تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد، 2014.

[4]- عبد المجيد قدي: **الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والإرتهان للنفط**، دار هومة، الجزائر، 2016، ص 385.

- تراجع حجم إدخارات صندوق ضبط الموارد؛
- تراجع مستويات الإنفاق الاستثماري الحكومي؛
- ارتفاع مستوى عجز الحساب الجاري؛
- التدهور المستمر في قيمة الدينار.

ونظراً للوضع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر بسبب انخفاض أسعار النفط دعى إلى ضرورة التحلي بسلوك صارم وشجاع خاصة في مجال النفقات العامة، نظراً لبروز جوانب عدة لهشاشة الاقتصاد الجزائري بسبب الوفرة المالية التي كانت في الفترات السابقة، والتي من بينها: [1]

- اقتصار النفط على أداء الوظيفة المالية الطاقوية دون الوظيفة الإنتاجية؛
- ضخامة القطاع الموازي، مما يجعل السياسات الاقتصادية غير فعالة لعدم قدرتها على الإنتقال إلى هذا القطاع.

وقد كان لهذا الواقع ارتدادات على عدة مستويات منها:

- عيش المواطن الجزائري في مستويات تفوق دخله وأدائه؛
- عدم قدرة الخزينة العمومية على الاستمرار في تمويل ودعم الاستثمار العمومي، وانعكاسات ذلك على القدرة في استيعاب العمالة؛
- ولادة بؤر للفساد والتبذير؛
- عدم القدرة على الاستمرار في المحافظة على السلم الاجتماعي بشكل مستدام؛
- صعوبة استقرار واستشراف المؤشرات الاقتصادية الكلية.

لهذا دعت السلطات العليا في البلاد إلى تجميد العمل ببرنامج توطيد النمو (2015-2019) والذي سخرت له الدولة ما يقارب 286 مليار دولار وذلك بداية من 31-12-2016، كما تم تجميد عدة مشاريع مبرمجة في إطار هذا البرنامج وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قـــدره 300 مليار دج [2]، الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال الفترة المتبقية (2019/2017)، وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق، كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى، وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي كانت يطمح لها البرنامج، خاصة منها ما هو متعلق بالنمو والتشغيل.

[1]- نفس المرجع السابق، ص 386.

[2]- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية، قانون المالية لسنة 2017، المادة 119، العدد 77، 29-12-2016، ص 50.

المطلب الرابع: بعض التحديات والمشاكل التي واجهت تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1994-2016)

وبعد التطرق إلى أهم برامج الإصلاحات الاقتصادية المنفذة خلال الفترة (1994-1998) والبرامج المنفذة خلال الفترة (2001-2016) يمكن استنتاج بعض المشكلات التي واجهت تنفيذ هذه البرامج، والتي نوجز بعضها فيما يلي:

1. أسفر تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف الهيئات الدولية في الجزائر عن ظهور تكاليف اجتماعية كبيرة، وهذا نتيجة تشدد المنظمات الدولية في فرض شروطها بخصوص منح المساعدات من جهة، وبروز بعض الظروف الدولية غير المساعدة كتقلب أسعار النفط وتدهور شروط التبادل التجاري من جهة أخرى [1]، وسيأتي إبراز أهم الآثار المترتبة على تنفيذ هذه البرامج وبصفة خاصة على جانب التشغيل في الفصل الرابع.

2. ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي: وهذا ما أدى إلى ضعف فعالية أثر المضاعف، حيث تشير بعض الدراسات أن كل زيادة في الطلب الاستهلاكي بسبب زيادة المداخيل الناتجة عن تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية، تقابلها في المتوسط زيادة في الاستيراد تفوق 80 %، أي أن كل دينار إضافي في الاستهلاك يتسرب منه للخارج 80 سنتيماً لاستيراد السلع والخدمات، والباقي 20 سنتيماً فقط توظف لشراء السلع والخدمات المحلية، وهذا ما يضعف أثر فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل النشاط الاقتصادي [2]، وأدى إلى ارتفاع حجم الواردات بنسبة كبيرة وصلت إلى 392.79 % (ما يقارب أربعة أضعاف) خلال فترة (2001-2016).

3. زيادة ظاهرة الفساد المالي والإداري: يشير مؤشر الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية أن الجزائر من أكثر الدول فساداً، وبصفة خاصة خلال تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة على سياسة الانعاش الاقتصادي، وهذا ما يوضحه بيانات الجدول (2-12) التالي:

الجدول رقم (2-12): تطور مؤشر الفساد في الجزائر

السنوات	2003	2004	2005	2006	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الرتبة	88	97	97	84	92	111	105	112	105	94	100	88	108
مؤشر الفساد	2.6	2.7	2.8	3.1	3.2	2.8	2.9	2.9	2.9	3.6	3.6	3.6	3.4
عدد الدول	133	145	158	163	180	180	178	178	182	177	175	168	176

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مجموعة تقارير منظمة الشفافية الدولية.

يتبين لنا من خلال قراءتنا للجدول رقم (2-12) تفاقم مستمر لمستوى ظاهرة الفساد في الجزائر، مما انعكس على وضعية البلد التنموية، مثلما أشارت له الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد ممثلة منظمة الشفافية في الجزائر،

[1] – عبد المجيد قدي: **الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والارتهان للنفط**، نفس المرجع السابق، ص 36.

[2] – محمد مسعي: نفس المرجع السابق، ص 115.

وأضافت الجمعية أنه وللسنة الـ 14 على التوالي تدرج الجزائر في قائمة الدول الأكثر فساداً [1]، كما يشير تقرير البنك الدولي عن أوضاع الحوكمة، والذي يعتمد على مدى تورط السياسين والبرلمانين والقضاة وموظفي الحكومة ومسؤولي الضرائب والجمارك في قضايا الرشوة والفساد أن الجزائر بيئة تنمي مظاهر الفساد [2].

وقد أوضح البنك الدولي أن ضعف المؤسسات العامة في الدولة وغياب الشفافية في الإدارة العامة وضعف الحد من المسؤولين الفاسدين ... الخ، كلها أسباب أدت إلى تزايد الفساد في الجزائر [3].

4. الارتفاع الكبير للمخصصات الاستثمارية: ويبرز ذلك من خلال ارتفاع حجم الإنفاق العام خلال فترة تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 2001، حيث وصلت قيمة المخصصات لثلاث برامج من (2001-2014) حوالي 538 مليار دولار، وإذا أضفنا برنامج الاستثمارات العمومية (2015-2019) التي تقدر بـ 286 مليار دولار، ليكون المجموع الكلي لحجم المخصصات كأقل تقدير 800 مليار دولار، ويعتبر هذا مبلغ كبير، ويؤكد رسم السلطات لوصفة استعجالية لأجل تفعيل الطلب لإحتواء آثار السياسات الانكماشية وتحقيق الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وهذا وفقاً للنظرية الكينزية [4]، ولكن وفقاً لهذه المقاربه يمكن طرح السؤال التالي: هل أدت هذه السياسة إلى تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى؟، وهذا ما ستجيب عليه الدراسة في المبحث الموالي.

5. ارتفاع تكاليف المشاريع المقامة: إن محدودية قدرات مكاتب الدراسات في مجال دراسة جدوى المشاريع المقامة وتقدير تكاليفها الحقيقية بسبب وجود العدد الكبير من المشاريع ضمن برامج متعددة، بالإضافة إلى ضغوط القيود المتعلقة بإجراءات التقاول للشروع في عملية الإنجاز والقيد بالمدة الزمانية أدى إلى المبالغة في تقدير قيمة تلك المشاريع وتجاوزها أحياناً للمتوسطات العالمية والإقليمية المماثلة، فتكلفة إنجاز واحد كيلو متر من الطرق السيارة ذات الإتجاهين تصل إلى متوسط يتراوح بين 1 إلى 3 مليون أورو في كل من إسبانيا، البرتغال، الدنمارك والسويد، وتبلغ تلك التكلفة في فرنسا وألمانيا حوالي 4 إلى 6 مليون أورو، وبلغت تكلفة الطريق السيار المغربي مراكش /أغادير التي تعبر جبال الأطلس الكبير حوالي 7.2 مليون دولار، في حين تجاوزت تكلفة الكلم بالنسبة للطريق الجزائري شرق غرب 10 مليون دولار، وهذا يعني أنه أعلى من المتوسط العالمي بمعدل يتراوح بين 30 إلى 50 % [5].

6. ارتفاع حجم الاستثمارات المتبقية: إن الحجوم الكبيرة للاستثمارات العامة قد تجاوزت الطاقة الإستيعابية الوطنية لتلك الاستثمارات سواء على مستوى التنفيذ أو الإنجاز أو على مستوى الارتباط التكاملي بالجهاز الإنتاجي المحلي،

---

[1]- مُحَّد خميستي بن رجم: **الفساد المالي والإداري في الجزائر: أسبابه، أثاره واستراتيجيات مكافحته**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد: 13، العدد: 40، 2016، ص 84.

[2]- سارة بوسعيود وعقون شارف: **واقع الفساد في الجزائر واليات مكافحته**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الخامس، العدد الأول، جوان 2018، ص 315.

[3]- نفس المرجع السابق، ص 315.

[4]- مسعود ميهوب: نفس المرجع السابق، ص 165.

[5]- صالح صالحي: نفس المرجع السابق، ص ص 19-20.

وكذا بالموارد والمدخلات المتاحة محلياً لإنجاز هذه المشاريع، وهو الأمر الذي أكدته مسودة مشروع البرنامج الخماسي (2010-2014)، والتي أرجعت أسباب التأخر في إنجاز العديد من المشاريع إلى:

- محدودية قدرات الإنجاز؛
- محدودية مكاتب الدراسات والمتابعة؛
- محدودية الآليات المتعلقة بالصفقات؛
- تزايد عمليات إعادة التقييم، بسبب ارتفاع أسعار المدخلات وعدم اكتمال الدراسات المتعلقة بالمشاريع.

وهذا يبين مخاطر تجاوز الطاقة الإستيعابية وعدم وجود خطة مرسومة لاحتواء التأثيرات الخاصة بمدخلات ومخرجات المشاريع المبرمجة.

إن تجاوز الطاقة الاستيعابية المحلية جعل الحكومة غير قادرة على تنفيذ المشاريع المبرمجة سواء ضمن مخطط دعم الإنعاش (2001-2004)، حيث بلغت قيمة المشاريع المتأخرة حوالي 1071 مليار دج (ما يقارب 14 مليار دولار)، أو المخطط الخماسي الأول (2005-2009) والتي تجاوزت فيها قيمة المشاريع المتأخرة حوالي 130 مليار دولار، أو تلك التي تخص المخطط الخماسي الثاني (2010 -2014) والتي تجاوزت فيها المشاريع المتبقية كل المشاريع التي تخص البرامج السابقة.

7. تعدد البرامج الاستثمارية العامة: حازت الفترة (2001-2014) على العديد من المشاريع التكميلية الجهوية كتلك الخاصة بالجنوب والهضاب، والسكن غير الملائم والبرامج التكميلية المحلية، بالإضافة إلى الاستثمارات الإنتاجية خاصة المتعلقة بالشركة الوطنية سوناطراك بفروعها المختلفة خصوصاً للفترة (2010-2016) والتي تجاوزت عتبة 70 مليار دولار، هذا الوضع الذي جعل من الصعوبة بمكان معرفة المخصصات الاستثمارية العامة الحقيقية، وصعوبة أكبر في متابعتها وتقييمها ومعرفة حجم البرامج الجديدة.

8. عدم وجود خطط سنوية تفصيلية دقيقة ومرنة: حيث يتم على أساسها تقدير الإمكانيات الحقيقية للإنجاز، وربط المخصصات الاستثمارية بالقدرات الواقعية والمدة الزمنية التي تتطلبها عمليات الإنجاز في إطار مراعاة المواصفات الفنية والهندسية، والتقيد بمعايير الجودة والإتقان.

المبحث الثالث: تقييم فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وفق متغيرات مربع كالدور خلال الفترة (1994-2016)

تسعى الدراسة في هذا المبحث إلى تقييم فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1994-2016)، وذلك من خلال إبراز مدى تقدمها في تحقيق الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية، أو ما يسمى بـ: أقطاب مربع كالدور السحري، حيث اعتمدت الدراسة في رسم المربع لكل فترة من فترات البرامج، عن طريق برنامج: (Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor)، وإبراز مدى مثوليتها، واقترابها من نموذج مربع كالدور السحري.

المطلب الأول: الإطار النظري لمربع كالدور السحري

سيتطرق الباحث في هذا المطلب إلى الإطار النظري لمربع كالدور وعناصره، وكذا تحديد أهدافه.

1- مفهوم مربع كالدور السحري وعناصره:

تؤكد معظم الدراسات الاقتصادية على أن هدف أي سياسة اقتصادية هو تحقيق الرفاهية العامة، إلا أن هذه الأخيرة تختلف من دولة إلى أخرى لاختلاف الدول فيما بينها واختلاف طبيعة النظم الاقتصادية بها، وبالرغم من ذلك فإن هذا لا يمنع من وجود أهداف مشتركة بين السياسات الاقتصادية الكلية يكاد يتفق عليها معظم الاقتصاديين ويمكن تلخيصها في أربعة أهداف تعرف بـ: المربع السحري لكالدور [1].

تم تصميم المربع السحري من طرف الاقتصادي الإنجليزي نيكولاس كالدور سنة 1960، والذي يسمح بتحقيق الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية لبلد ما في آن واحد، ويسمى بالمربع السحري، لأن تحقيق هذه الأهداف مجتمعة يعتبر أمراً صعباً جداً [2].

والمربع السحري هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي القياس يحتوي على الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية وهي:

1-1- تحقيق النمو الاقتصادي: يعرف النمو الاقتصادي على أنه: عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة بفترة تسبقها في الأجلين القصير والمتوسط [3]؛ كما يمكن تعريفه على أنه توسيع قدرات الدولة في إنتاج السلع والخدمات التي يريدها المجتمع [4]، ويعبر النمو على أنه: "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي" [5]، ويتعلق النمو الاقتصادي بارتفاع

---

[1]- دلال بن شيخة: **تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2012-2013، جامعة الجزائر، ص 125.

[2] - Richesse et finance.com, le carré magique de Nicholas kaldor.

[3] - Eric Bousserelle: **Dinamique économique-Croissance, crises, cycles**, Gualion éditeur, Paris, 200, P30.

[4]- Meenakshi Sundara Rajan: **Impact of Economic Reforms on Economic Issues: A Study of Ethiopia**, African Development Bank, 2005, P 141.

[5]- مُحَّد بوعزة وصالح براح: **أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2009**، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات، تم الاطلاع عليه يوم 2017/05/24.

مستمر للإنتاج والمداخيل، وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو الاقتصادي، وحسب كالدور فإنه يشترط أن يكون معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل النمو السكاني [1]، ومعنى ذلك أن يترتب على النمو الاقتصادي زيادة في الدخل الفردي الحقيقي، وهذه الزيادة التي تحدث ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون حقيقية وهذا من خلال استبعاد أثر التغير في قيمة النقود، أي استبعاد أثر التضخم.

ولكي يتحقق النمو الاقتصادي في أي بلد لابد من توفر ثلاث مكونات أساسية وهي: [2]

- **تراكم رأس المال**: ويشتمل هذا العنصر على استثمارات جديدة في الأرض والمعدات المادية والموارد البشرية، ويعتبر الإدخار السبيل الأمثل لتوفير رؤوس الأموال الممولة لمختلف أنواع الاستثمارات؛
- **النمو السكاني (العمل)**: يرتبط الأثر الإيجابي للنمو السكاني بالأثر الاقتصادي من خلال زيادة قوة العمل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج من جهة، وزيادة حجم الأسواق وسهولة تحفيز الطلب الاستهلاكي المؤدي إلى تحفيز الطلب الاستثماري من جهة أخرى، غير أن لهذا العامل أثر سلبي على النمو الاقتصادي في حالة وجود فائض في عرض العمل، وذلك من خلال محدودية الدخل؛
- **التقدم التكنولوجي**: وهو السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان.

ويمكن التمييز بين نوعين من النمو الاقتصادي وهما:

- **النمو الاقتصادي التوسعي**: يتمثل في كون نمو الدخل يعادل نمو السكان، وعليه فإن الدخل الفردي ساكن؛
- **النمو الاقتصادي المكثف**: في هذا الصنف يفوق نمو الدخل الوطني نمو السكان، وبالتالي فإن الدخل الفردي يتزايد وعند التحول من النمو الموسع إلى النمو المكثف نبلغ نقطة الإنطلاق، وذلك ما يعبر عن تحسن في ظروف المجتمع.

1-2- البحث عن التشغيل الكامل: يعني التشغيل الكامل زيادة حجم العمالة وتحقيق أقصى مستوى من التوظيف والعمل على تحقيق أدنى حجم من البطالة، كما أن مفهوم التشغيل الكامل يشير إلى الاستخدام الكامل لكل عوامل الإنتاج والتي يعد عنصر العمل من أهمها، ولكن تحقيق التشغيل الكامل يبقى هدفاً نظرياً من الصعب الوصول إليه على الصعيد التطبيقي وينصرف البحث عن رفع مستويات التشغيل على صعيد الموارد البشرية، حيث تعمل على رفع مستوى التشغيل إلى أعلى المستويات والتخفيض من البطالة لما لها من آثار سيئة على الاقتصاد الوطني، أما على صعيد الموارد المادية حيث تعمل على استخدام جميع الطاقات المتاحة في المجتمع وتوزيعها بالشكل الأمثل على مختلف القطاعات الإنتاجية بما يحقق أعلى إنتاجية ممكنة لعناصر الإنتاج [3].

---

[1]– صلاح الدين كروش: **البحث عن مثولية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2015-2016، ص 615.

[2]– بنين بغداد: **تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية تحليلية لمجموعة من الدول النامية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2016، ص 173.

[3]– مُحَمَّد كريم قروف ومُحَمَّد الطاهر سعودي: **السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاساتها على الاداء الاقتصادي**، متاح على الرابط التالي: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=64669 ، تاريخ الزيارة 11-07-2017، ص 314.

1-3- التحكم في التضخم: يعتبر التضخم واحداً من أهم مؤشرات الوضع الاقتصادي والمؤثرة فيه، والذي يعبر عنه بالارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار، ويرى " كالدور " من الأفضل أن يتم الحصول على معدل تضخم مناسب للاقتصاد وأن لا يكون مرتفعاً جداً، الذي سوف يضر بالمستهلك، وبالتالي للطلب الكلي ومن ثم الإنتاج والنمو الاقتصادي [1]، وقد أظهرت الدراسات التجريبية أن معدلات التضخم أعلى من العتبة [2] تضر بالنمو الاقتصادي [3]، حيث أن عدم التحكم فيه يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، وبالتالي فقدان الثقة من طرف الأعوان الاقتصاديين في السياسة الاقتصادية [4]، ويمكن استخدام مصطلح التضخم لوصف عدد من الحالات المختلفة مثل: [5]

- الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار؛
- ارتفاع الدخول النقدية؛
- ارتفاع التكاليف؛
- الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

1-4- البحث عن التوازن الخارجي: والذي يتمثل في توازن ميزان المدفوعات، إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقع الاقتصاد الوطني اتجاه باقي الاقتصادات، حيث يؤدي الاختلال في ميزان المدفوعات الذي يعبر في الغالب عن زيادة مديونية البلاد " حالة العجز " مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها [6]، أما الفائض فيعني العيش في مستوى معيشي أقل من إمكانيات هذه الدولة، ولذلك تسعى كل الدول إلى تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها، ويعبر عن التوازن الخارجي في شكل مربع كالدور كنسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

2- تمثيل مربع كالدور ومدى أمثلية أهدافه:

إن تمثيل المربع السحري لكالدور يكون من خلال رسم معلم متعامد ومتجانس، ذي أربعة مؤشرات وهي: معدل التضخم، معدل البطالة، معدل النمو ورصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي (التوازن الخارجي).

وعليه، تبعاً لخصائص المربع يمكننا قياس أثر السياسات الاقتصادية وهذا بربط مختلف المحاور المكونة له مع بعضها البعض، فإذا كان معدل النمو الاقتصادي مرتفعاً، وكان هناك استقرار في المستوى العام للأسعار، وإذا كانت

---

[1] - Kouider Boutaleb: **La Problématique de L'efficacité des politiques économiques dans les P.V.D: le cas de l'Algérie**, colloque international sur Les politiques en Algérie: réalités et perspectives, Tlemcen 29/30 Novembre 2004, P 02.

[2] – عتبة التضخم: هي نقطة إنعطاف التي يكون بعدها نمو الناتج ليس أمثلا.

[3] – علي يوسفات: **عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2012، ص 68.

[4] – زكرياء مسعودي: **تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد: 06، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، جوان 2017، ص 218.

[5] – معهد الدراسات المصرفية: **التضخم الاقتصادي**، نشرة إضاءات، السلسلة الخامسة، العدد 03، الكويت، أكتوبر 2012، ص 2.

[6] – وليد عبد الحميد عايب: **الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، ص ص 85-89.

هناك بطالة منخفضة، مع وجود رصيد ميزان المدفوعات موجباً فإن واجهة المربع توحي بأمثلية سير الاقتصاد الوطني، وتبين مدى فعالية السياسة الاقتصادية المتبعة، ويمكن تمثيل رسم مربع كالدور السحري كالتالي:

الشكل رقم (2-1): شكل مربع كالدور السحري

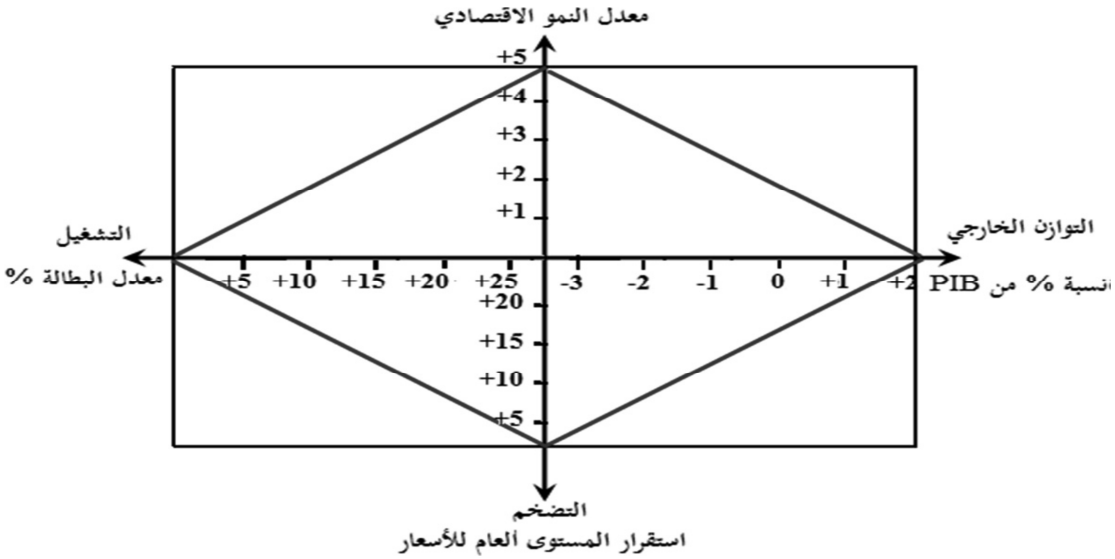

المصدر: مُحَّد راتول وصلاح الدين كروش: **تقييم فعاليات السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000 -2010**، نفس المرجع السابق، ص 92.

نجد في رؤوس محاور المربع السحري وضعية الأمثلية التالية: [1]

- ☑ معدل النمو الاقتصادي في حدود 5 % ؛
- ☑ معدل البطالة يساوي 0 %؛
- ☑ معدل التضخم يساوي 0 %؛
- ☑ التوازن الخارجي (رصيد ميزان المدفوعات / الناتج المحلي الإجمالي) تساوي 2 %.

ومن ثم، فإن الوصل بين القمم الأربع يشكل المربع السحري لكالدور، بحيث كلما اتجهت هذه القمم إلى داخل المربع السحري على طول المحاور أصبح الوضع الاقتصادي أكثر صعوبة، وهو بالتالي يمثل لنا الوضعية الاقتصادية للبلد على امتداد سنوات مختلفة من خلال امتداد قمم المربع واتساع مساحته.

إن تحقيق نتائج مثالية لمجموع الأهداف الأربعة السابقة مجتمعة ليس بالأمر الهين نتيجة للتعارض الموجود بينها [2]، فالبحث عن النمو الاقتصادي يرفع من مستوى التشغيل (قانون أوكن)، وقد يكون هناك احتمال ارتفاع معدلات التضخم في حالة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، كما أن ارتفاع الدخل الوطني يرفع الواردات وبالتالي احتمال عجز خارجي، كما أن ارتفاع الواردات يزيد من احتمالية زيادة التضخم المستورد (فالعلاقة ككل تحددها مرونة الجهاز الإنتاجي).

---

[1]- مُحَّد راتول وصلاح الدين كروش: **تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق مربع كالدور السحري في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد: 66، ربيع 2014، ص 93.

[2]- نفس المرجع السابق، ص 93.

كذلك هناك صعوبة بالنسبة لتحقيق التشغيل الكامل وتوازن ميزان المدفوعات، فزيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة وزيادة القدرة التنافسية بالمقارنة مع الدول الأخرى، وبزيادة الصادرات تحدث زيادة في كل من الدخل والعمالة، إلا أن ذلك سيؤدي إلى زيادة الميل للاستيراد واحتمال ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، وهكذا يمكن أن يؤدي التوظيف الكامل إلى رفع مستويات الأسعار وزيادة حجم الواردات ونقص حجم الصادرات وبالتالي التأثير سلباً على وضعية ميزان المدفوعات [1].

ويكون الأداء الاقتصادي جيداً كلما اتسعت مساحة شكل المربع [2]، أي معدل نمو اقتصادي مرتفع مع معدل بطالة منخفض، ومعدل التضخم منخفض وتحقيق توازن خارجي (نسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي مرتفعة).

وقد استخدمت الدراسة في تقييم فعالية برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية من خلال حساب متوسط كل مؤشر أو متغير من متغيرات مربع كالدور السحري خلال كل فترة من فترات برامج الإصلاحات الاقتصادية.

المطلب الثاني: تقييم فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية من خلال متغيرات مربع كالدور السحري خلال الفترة (1994-2000)

عرف الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة تدهور كبير في جل مؤشرات مربع كالدور باستثناء معدلات التضخم التي عرفت تحسناً، وهذا ما يبرزه الشكل رقم (2-2) أدناه:

الشكل رقم (2-2): تطور مؤشرات أقطاب مربع كالدور في الجزائر للفترة (1994-2000)

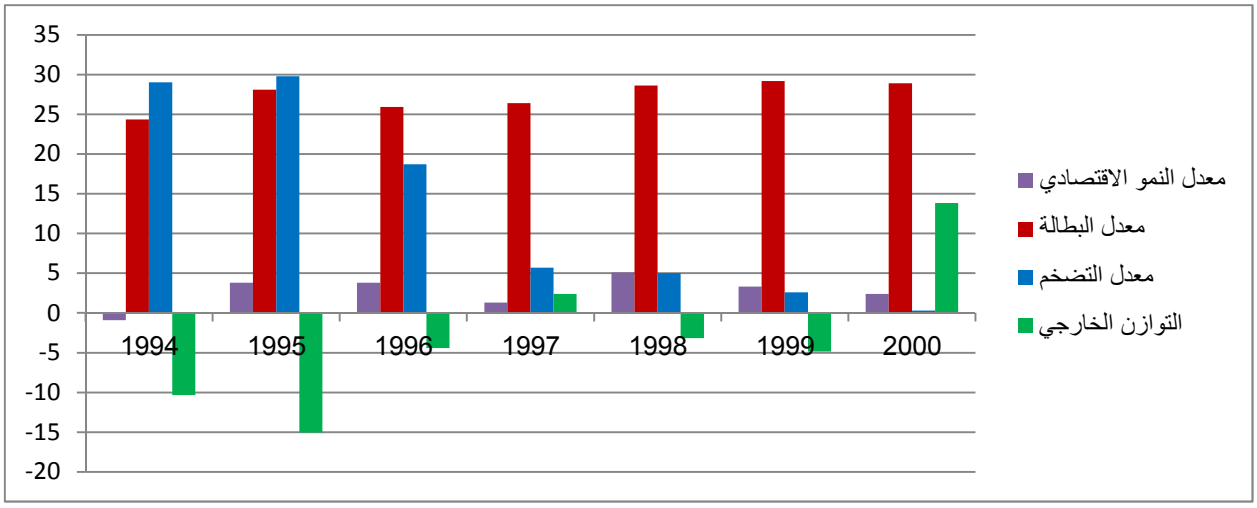

المصدر : – من مخرجات برنامج EXCEL بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (12).

من خلال ملاحظة الشكل رقم (2-2) يتبن أن معدلات التضخم عرفت انخفاضاً مستمراً خلال هذه الفترة في مقابل استمرار ارتفاع في معدلات البطالة وزيادة نسبة العجز الخارجي وتسجيل معدلات النمو نسب ضعيفة وسالبة

[1] – عبد المجيد قدي: **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، نفس المرجع السابق، ص 52.

[2] – أحمد الضيف: **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015، ص 208.

مثل سنة 1994، ويمكن إبراز مدى فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية خلال هذه الفترة في تحقيق الوضعية المثلى لمربع كالدور السحري، أي تحقيق استقرار اقتصادي، من خلال الشكل رقم (2-3) التالي:

الشكل رقم (2-3): تطبيق مربع كالدور بالجزائر للفترة (1994-2000)

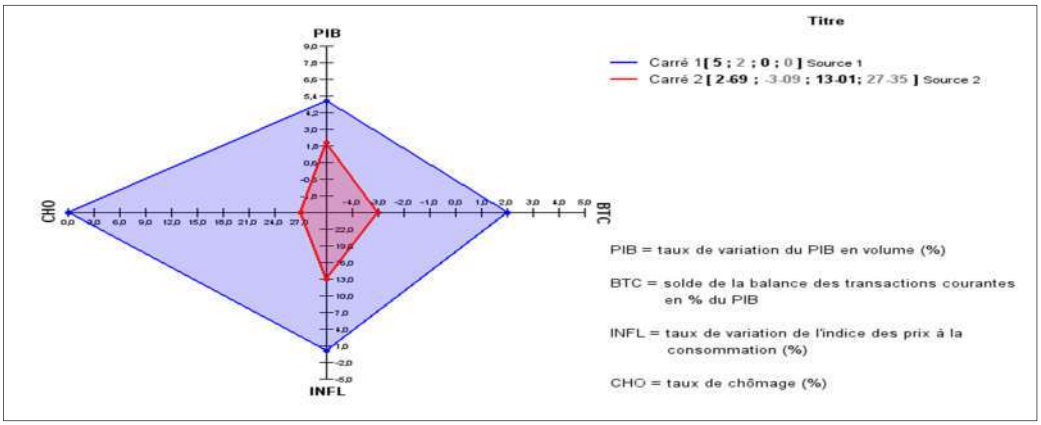

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (12) وتطبيقها في برنامج:
Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor.

من خلال الشكل رقم (2-3) والذي يمثل تطبيق مربع كالدور بالجزائر للفترة (1994-2000) نلاحظ أنه **بعيد جداً** عن مؤشرات أمثلية مربع كالدور السحري، حيث سجل متوسط **معدل النمو الاقتصادي** خلال هذه الفترة بـ 2.69 % وهي نتيجة بعيدة عن مؤشر الأمثلية بالرغم من تحسن معدلات النمو الاقتصادي، حيث انتقلت من 0.9- % سنة 1994 إلى 5.1 % سنة 1998، وهذا راجع لتحسن أداء القطاعات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات، منها القطاع الفلاحي الذي سجل نمو بـ 11.4 % وكذا القطاع الصناعي بنسبة نمو 5.6% [1]، ولكن في المقابل نلاحظ تراجع معدلات النمو خلال سنتي (1999-2000)، حيث وصلت إلى 3.2% و2.2% على الترتيب، بالرغم من ارتفاع أسعار البترول خلال نفس الفترة، حيث وصل سعر البرميل إلى 20 دولار بعدما كان 13 دولار سنة 1998.

كما يلاحظ من خلال الشكل رقم (2-3) انجذابه إلى اليسار في مؤشر **معدلات البطالة**، مسجلاً معدل 27.25 % كمتوسط لهذه الفترة، وهذه النتيجة بعيدة جداً على مؤشر الأمثلية، ويرجع ذلك لارتفاع معدل البطالة من 24.36% سنة 1994 إلى حدود 29.77% سنة 1999، وهذا راجع إلى تأثر الاقتصاد الوطني ببرامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف المؤسسات الدولية، والتي تؤكد على انسحاب الدولة من تعيين الخريجين وتخفيض معدلات الإنفاق العام، بالإضافة إلى خوصصة المؤسسات العمومية وتسريح العمال، حيث صرحت وزارة العمل في 11 ماي 1998 أن عدد المناصب المفقودة قدرت بحوالي 637188 منصب شغل [2].

كما سجلت **معدلات التضخم** 13.01% كمتوسط خلال هذه الفترة، وهذه النتيجة بعيدة على مؤشر الأمثلية، بالرغم من التحسن الذي شهده المعدل من سنة إلى أخرى، حيث تراجع من 29% سنة 1994 إلى

[1] – حوصلة إحصائية (1963-2014)، متاحة على موقع الديوان الوطني للإحصاء، www.ons.dz .

[2] – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **تقرير حول تطور أجهزة التشغيل**، مصالح رئيس الحكومة، ص 25.

0.3% سنة 2000، ويعتبر هذا المعدل الأخير الأدنى منذ الاستقلال، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى الإجراءات المتخذة والسياسة المالية الانكماشية والسياسة النقدية التقييدية في إطار برامج الإصلاحات المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي كانت ترمي إلى تقليص معدلات التضخم وكبح نمو الكتلة النقدية والعمل على تخفيض معدل الإنفاق العام والتحكم في عجز الموازنة العامة وإدارة الكتلة النقدية ورفع معدلات أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية، واللجوء إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، بالإضافة إلى العمل على زيادة احتياطات الصرف لدعم قيمة العملة الوطنية [1].

كما يلاحظ من الشكل أن مؤشر التوازن الخارجي انجذب تدريجياً نحو اليمين **مسجلاً عجزاً بنسبة 3.09 %**، وقد شهدت سنة 1995 أكبر نسبة عجز لهذه الفترة، وذلك راجع إلى ارتفاع أقساط المديونية إلى 33.65 مليار دولار سنة 1996 بعد أن كانت تساوي 25.27 مليار دولار 1993 [2]، وكذلك لانخفاض سعر الصرف الحقيقي مما أدى إلى ارتفاع قيمة الواردات.

كما سجل هذا المؤشر تذبذباً بداية من سنة 1997، حيث تم تسجيل خلال هذه السنة فائضاً بنسبة 1.16 %، وهذا راجع إلى ارتفاع حجم الصادرات البترولية بمقدار 176.3 برميل يومياً [3]، مما أدى إلى نمو قطاع المحروقات بنسبة 3.5%، وفي المقابل سجل هذا المؤشر عجزاً خلال سنة 1998 بنسبة 1.74 %، وذلك راجع إلى ارتفاع حجم الواردات وخاصة التموين الصناعي فارتفع من 11.89 مليار دينار جزائري إلى 13.81 مليار دينار جزائري، بسبب ارتفاع معدل النمو المحقق عن طريق القطاعات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات وبصفة خاصة القطاع الصناعي، كما سجل في سنة 2000 فائضاً بنسبة 7.57% متأثراً بارتفاع أسعار البترول فوق عتبة 28 دولار للبرميل مما أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات من حدود 12.32 مليار دولار سنة 1999 إلى 21.65 مليار دولار سنة 2000، ولهذا تحول العجز المسجل سنة 1998 إلى فائض مقدر بـ 0.02 مليار دولار سنة 1999 ثم 8.93 مليار دولار سنة 2000 [4]، وكنتيجة لتراجع معدلات النمو بنسبة 1% خلال الفترة (1999-2000) تراجعت حجم الواردات كنتيجة لتراجع أداء القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات.

---

[1]- أحمد نصير: **أثر السياسات الاقتصادية الكلية على تنمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014، ص 299.

[2]- وليد عبد الحميد: نفس المرجع السابق، ص 248.

[3]- ميهوب مسعود وبركان يوسف: نفس المرجع السابق، ص 21.

[4]- ميهوب مسعود: نفس المرجع السابق، ص 155.

المطلب الثالث: تحليل فعالية برنامجي الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال مربع كالدور السحري

ستتطرق الدراسة إلى تحليل فعالية برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وكذا البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، من خلال استعراض تطور مؤشرات مربع كالدور خلال فترات هذه البرامج.

أولاً– تحليل فعالية برنامج الإنعاش الاقتصادي في تحقيق أمثلية مربع كالدور السحري:

عرفت الوضعية الاقتصادية خلال هذه الفترة تحسناً في مؤشرات الاقتصادية لمربع كالدور باستثناء معدلات التضخم التي زادت مقارنة بفترة البرامج السابقة، وهذا راجع لسياسة الإنعاش الاقتصادي المتبناة من طرف السلطات الوطنية، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (2-4) أدناه:

الشكل رقم (2-4): تطور مؤشرات أقطاب مربع كالدور في الجزائر للفترة (2001-2004)

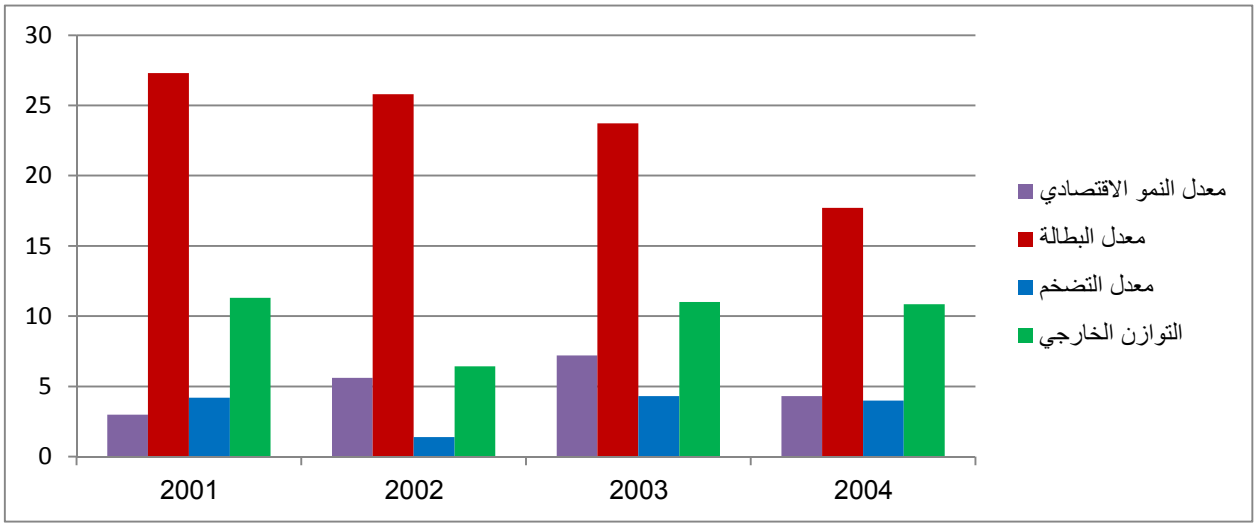

المصدر: من مخرجات برنامج EXCEL بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (12).

من خلال حساب متوسط المؤشرات الأربع لمربع كالدور ووصل تلك المؤشرات ببعضها البعض ينتج لنا الشكل رقم (2-5) المبين أدناه:

الشكل رقم (2-5): تطبيق مربع كالدور بالجزائر للفترة (2001-2004)

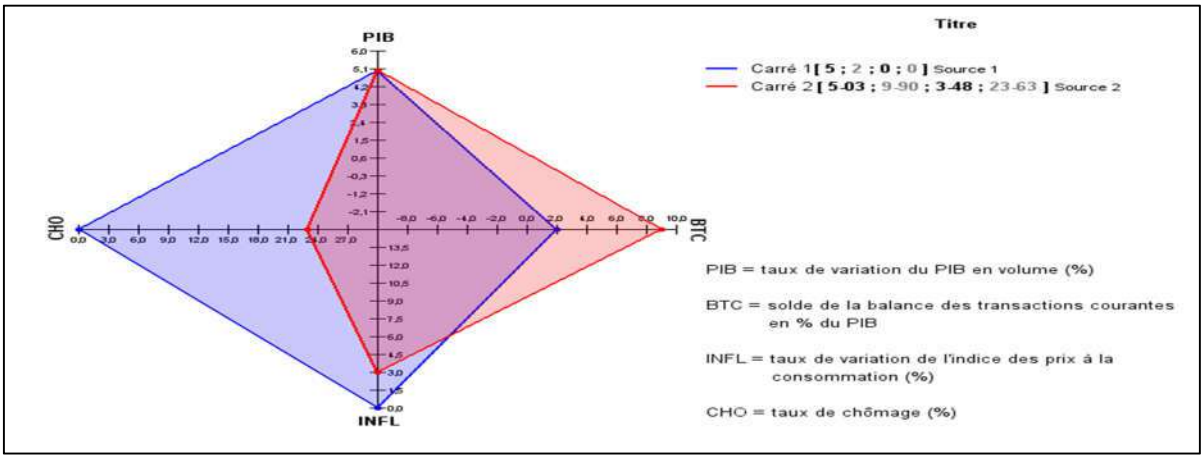

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (12) وتطبيقها في برنامج:
Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor.

من خلال ملاحظة شكل تطبيق مربع كالدور يتضح أن هذه الفترة (2001-2004) عرفت تحسناً في مستوى الوضعية الاقتصادية مقارنة بفترة البرامج السابقة (1994-2000)، ويبرز ذلك من خلال اقتراب شكل تطبيق المربع من شكل مثولية مربع كالدور، حيث يلاحظ من الشكل تحسن في **مؤشر التوازن الخارجي** من خلال اتساع شكل المربع جهة اليمين، حيث وصل إلى حدود 9.9 % وهذه النسبة هي أكبر من نسبة المثوليه لشكل مربع كالدور، ويرجع سبب ارتفاعه إلى ارتفاع قيمة الصادرات بسبب ارتفاع أسعار البترول التي وصلت إلى38.7 دولار للبرميل سنة 2004 بعدما كانت في حدود 24.8 دولار للبرميل سنة 2001، مما أدى إلى ارتفاع صادرات المحروقات من 18.53 مليار دولار سنة 2001 إلى 31.55 مليار دولار سنة 2004، علماً أن هذه الأخيرة تمثل 97.9% سنة 2004 من مجموع الصادرات [1].

كما عرف **معدل النمو الاقتصادي** تحسناً حيث وصل إلى حدود 5.03% كنسبة متوسطة لهذه الفترة، وتعتبر هذه النسبة متناسبة مع النسبة المثولية لشكل مربع كالدور، حيث انتقل المعدل من 2.1% سنة 2001 إلى 7.2% سنة 2003، ويرجع ذلك إلى تحسن في معدلات نمو قطاع المحروقات التي وصلت إلى 8.8% سنة 2003 بعدما كانت تعاني معدلات سالبة 1.6- % سنة 2001، وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول خلال نفس الفترة.

كما تحسنت **معدلات البطالة** حيث وصلت إلى حدود 23.63 %، وهي النسبة الأقل المحققة خلال الفترة السابقة، حيث انخفض معدل البطالة خلال فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي بـ 10 نقاط مئوية، منتقلاً من معدل 27.3% سنة 2001 إلى 17.7% سنة 2004، ويرجع سبب ذلك إلى إطلاق عدة مشاريع مدرجة في إطار هذا البرنامج مما أدى إلى توفير مزيد من عدد مناصب الشغل، وبصفة خاصة في قطاع الأشغال العمومية الذي عرف تطوراً في معدل نمو استقطابه لليد المشتغلة من 2.8% سنة 2001 إلى 31.84% سنة 2004 [2]،كما ساهم قطاع الخدمات (الإدارة، النقل، مواصلات وتجارة) بنسبة كبيرة تقدر بـ 53.30% من نسبة إجمالي التشغيل سنة 2004 [3]، نتيجة ظروف العمل التي يوفرها مقارنة ببقية القطاعات.

كما يلاحظ انكماش الشكل للأسفل لأن **معدلات التضخم** عاودت للارتفاع مجدداً، والذي بلغ 4.2% سنة 2001 مقارنة بسنة 2000 والتي بلغ فيها معدل التضخم أدنى مستوياته فبلغ 0.3%، ويرجع سبب ارتفاعه كنتيجة لانخفاض سعر الصرف على الواردات وارتفاع نفقات الدولة في إطار هذا البرنامج [4] وارتفاع كتلة الأجور من خلال زيادة معدلات التوظيف واستحداث مناصب شغل في إطار برامج التشغيل المختلفة.

---

[1]- بنك الجزائر: **التقرير السنوي للتطور الاقتصادي النقدي بالجزائر**، 2005، ص 176.

[2]- أحمد الضيف: نفس المرجع السابق، ص 179.

[3]- للتفصيل أكثر انظر الملحق رقم (13).

[4]- عمار عماري ومحامدي وليد: **آثار الاستثمارات العمومية على الاداء الاقتصادي في الجزائر**، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي بعنوان: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف01، الجزائر، 11-12 مارس 2013، ص 14.

ثانياً– تحليل أداء برنامج دعم النمو (2005-2009) من خلال مربع كالدور السحري:

من خلال ملاحظة الشكل (2-6) نجد أن هناك تحسناً في مؤشرات مربع كالدور في هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة (2001-2004) وخاصة في مؤشر البطالة ومؤشر التوازن الخارجي.

الشكل رقم (2-6): تطور مؤشرات أقطاب مربع كالدور في الجزائر للفترة (2005-2009)

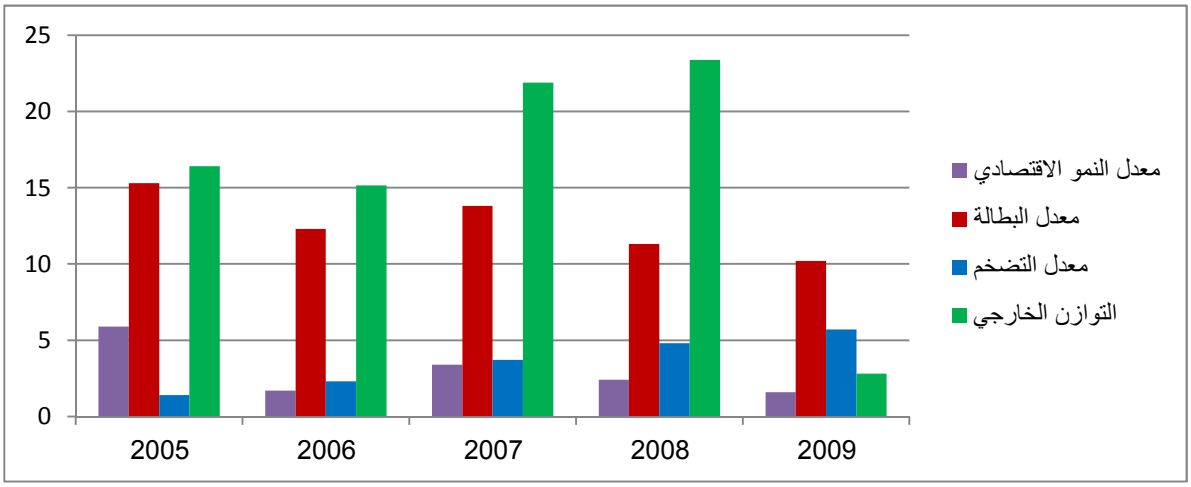

المصدر: من مخرجات برنامج EXCEL بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (12).

من خلال حساب متوسط الفترة لكل مؤشر وتطبيقه في شكل مربع كالدور فسينتج المربع كما هو الموضح في الشكل رقم (2-7) أدناه.

الشكل رقم (2-7): تطبيق مربع كالدور بالجزائر لفترة (2005-2009)

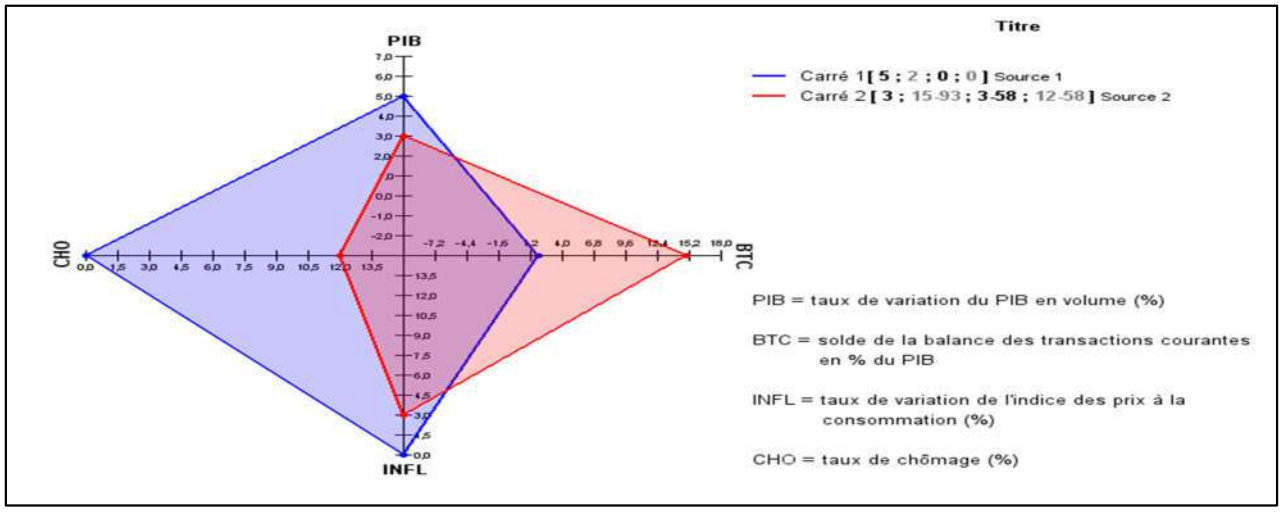

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (12) وتطبيقها في برنامج:
Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor.

يبرز من الشكل رقم (2-7) اقتراب شكل المربع للفترة (2005-2009) من مثولية شكل مربع كالدور، مما يبين تحسن في بعض مؤشراته ويعكس ذلك تحسن الوضعية الاقتصادية خلال فترة برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009).

كما نلاحظ تحسن في **مؤشر البطالة** من خلال اتساع المربع جهة اليسار (معدل البطالة)، حيث يشير الشكل (2-11) إلى وصول هذا المؤشر إلى حدود 12.58%، حيث انخفض معدل البطالة من 15.3% سنة 2005 إلى 10.2% سنة 2009، وذلك لزيادة مناصب الشغل المستحدثة من خلال البرامج والأجهزة الداعمة للتشغيل والاستثمارات العمومية المولدة للشغل، حيث تم استحداث ما يقارب 5031692 منصب شغل خلال فترة هذا البرنامج [1].

كما نلاحظ أن التحسن في **مؤشر التوازن الخارجي** متواصل حيث وصل إلى نسبة 15.92% خلال هذه الفترة وهذا راجع إلى تحسن في أسعار البترول والذي انعكس في ارتفاع قيمة الصادرات، حيث انتقلت قيمة الصادرات من 46.37 مليار دولار سنة 2005 إلى 78.59 مليار دولار سنة 2008، وقد عرفت سنة 2009 انخفاضاً في مجموع قيمة الصادرات بحوالي 33.41 مليار دولار بعد أن كانت في حدود 78.59 مليار دولار سنة 2008، ويرجع ذلك إلى الأزمة العالمية التي وقعت سنة 2008 مما أدى إلى انخفاض أسعار البترول من 99.9 دولار سنة 2008 إلى 62.2 دولار سنة 2009.

كما يلاحظ من خلال شكل تطبيق مربع كالدور انخفاض متوسط **معدلات النمو الاقتصادي** مقارنة بالفترة السابقة، حيث انخفضت بمقدار 2.03 نقاط مئوية، إذ وصلت إلى حدود 3% خلال الفترة (2005-2009)، حيث انخفض من 5.9 % سنة 2005 إلى 1.6 % سنة 2009، ويرجع سبب ذلك إلى انخفاض معدل نمو قطاع المحروقات الذي انخفض من 5.8 % سنة 2005 إلى 3.2- % سنة 2008، وإلى 0.8- % سنة 2009 [2]، بالرغم من تحسن معدل نمو خارج قطاع المحروقات الذي ارتفع من 4.7% سنة 2005 إلى 9 % سنة 2009، كما ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي من 7% سنة 2008 إلى 10% سنة 2009، وارتفعت مساهمة قطاع الصناعة من 5% سنة 2008 إلى 6.2 % سنة 2009، وارتفعت مساهمة قطاع الخدمات من 10.3% إلى 12.9% سنة 2009.

أما فيما يخص معدلات التضخم فقد استقرت عند حدود معدل 3.58 %، حيث ارتفع سنتي 2007 و2008 بمعدل 3.7% و4.8 على التوالي، ويرجع هذا الارتفاع إلى الزيادات في الكتلة الأجرية خصوصاً في 2008 بنسبة 24.19%، وارتفاع التضخم المستورد حيث ارتفعت أسعار السلع الغذائية المستوردة لاسيما أسعار المنتجات الفلاحية بنسبة 37.5 % [3]، كما أن ارتفاع معدل التضخم إلى 6.4 % سنة 2009 يرجع إلى الأزمة المالية العالمية، إذ أدت هذه الأخيرة إلى ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار، ما تسبب في ارتفاع أسعار السلع المستوردة، علماً أن 60 % من واردات الجزائر تتم بهذه العملة باعتبار الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للجزائر [4].

---

[1] - Services Du Premier ministre: **Annexe A La Déclaration De Politique Générale**, 16 Octobre 2010, P86.

[2] – بنك الجزائر: **التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي بالجزائر**، 2010، ص 161.

[3] - Banque d'Algérie: **Rapport 2008, Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Juin 2009, P 42.

[4] – فضيل رايس: **تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)**، بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، شتاء–ربيع 2013، ص 205.

المطلب الرابع: تحليل فعالية برنامجي توطيد النمو والاستثمارات العمومية من خلال مربع كالدور السحري

ستتطرق الدراسة إلى تحليل فعالية برنامج توطيد النمو (2010-2014) وكذا برنامج الاستثمارات العمومية (2015-2019)، من خلال استعراض تطور مؤشرات مربع كالدور خلال هذه الفترة.

أولاً– تحليل فعالية برنامج توطيد النمو (2010-2014) من خلال مربع كالدور السحري:

من خلال ملاحظة الشكل رقم (2-8) يبرز لنا استقرار في مستوى مؤشرات مربع كالدور خلال فترة برنامج توطيد النمو (2010-2014).

الشكل رقم (2-8): تطور مؤشرات مربع كالدور في الجزائر للفترة (2010-2014)

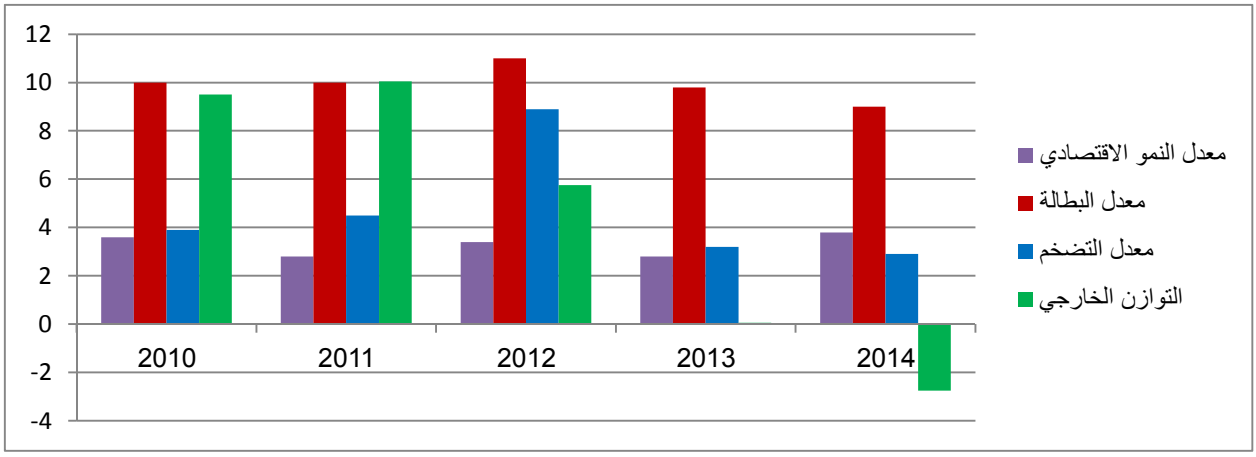

المصدر: من مخرجات برنامج EXCEL بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (12).

ومن خلال حساب متوسط الفترة لكل مؤشر والتطبيق في شكل مربع كالدور فسينتج المربع كما هو الموضح في الشكل رقم (2-9) أدناه.

الشكل رقم (2-9): تطبيق مربع كالدور بالجزائر للفترة (2010-2014)

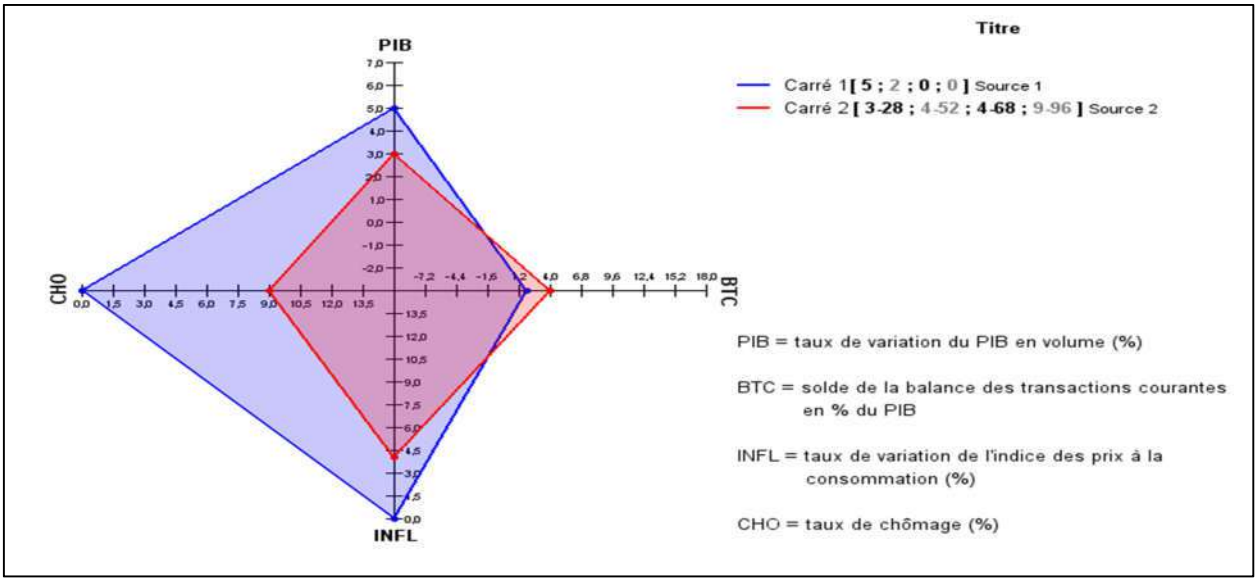

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (12) وتطبيقها في برنامج:
Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor.

من خلال ملاحظة شكل تطبيق مربع كالدور بالجزائر خلال الفترة (2010-2014) يتضح استقرار في مستوى المؤشرات الأربع لشكل مربع كالدور، وهذا ما يدل على استقرار الوضعية الاقتصادية خلال فترة تنفيذ البرنامج.

حيث يبرز الشكل رقم (2-9) اتساعه جهة اليسار (نسبة البطالة) مما يدل على تحسن في متوسط هذا المؤشر مقارنة بالبرنامج السابق، وذلك راجع للإجراءات التي اتخذت في إطار هذا البرنامج من أجل دعم وإنشاء المؤسسات المصغرة، كما تم تخصيص غلاف مالي كنسبة من الغلاف الإجمالي للبرنامج والمقدرة بـ 350 مليار دج وهذا من أجل الوصول إلى الهدف المنشود وهو محاولة إنشاء ثلاثة ملايين منصب شغل، ويمكن ارجاع استمرار استقرار هذا المعدل عند حدود 10% رغم زيادة الانفاق الاستثماري في إطار هذا البرنامج، ويرجع ذلك إلى تشبع القطاعات التي اقتصر عليها استيعاب نسبة كبيرة من اليد العاملة خلال فترات تنفيذ البرامج السابقة وهي قطاع رأس المال الاجتماعي المتمثلة في قطاع الخدمات وقطاع البناء والأشغال العمومية، حيث انخفضت نسبة تطور مستويات التشغيل في قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 5.74% خلال (2013-2014)، وانخفضت نسبة تطور التشغيل في قطاع الخدمات إلى نسبة سالبة ومقدرة بـ 3.49 % سنة 2014 [1].

كما يتضح كذلك من الشكل تراجع فائض مؤشر التوازن الخارجي، مما نتج عنه انكماش شكل المربع من جهة اليمين مقارنة بالشكل رقم (2-7)، مما يدل على تراجع هذا المؤشر مقارنة بالبرنامج السابق (2005-2009) والمقدرة بـ: 11.40%، وهذا راجع إلى التراجع المحسوس في مداخيل النفط بحوالي 13.3 مليار دولار خلال الفترة (2011-2014) بانخفاض بلغ معدله 10.22%، بالمقابل ارتفاع فاتورة الاستيراد بأكثر من 20 مليار دولار ما يمثل زيادة بنسبة 20 % خلال فترة تنفيذ البرنامج (2010-2014)، وذلك رغم التدابير الحكومية التي كان هدفها تقليص فاتورة الاستيراد، وكبح نفوذ المستوردين من خلال فرض التعامل بالقرض المستندي في عمليات استيراد المنتجات النهائية [2].

كما يلاحظ تحسن طفيف في متوسط معدلات النمو الاقتصادي، حيث وصلت إلى حدود 3.28% خلال فترة (2010-2014)، وبالرغم من ذلك فقد شهد هذا المعدل انخفاض من 3.6% سنة 2010 إلى 2.8% سنة 2013، ويرجع ذلك إلى تراجع أسعار المحروقات وتقلص الطلب العالمي على الطاقة مما أدى إلى انخفاض نمو قطاع المحروقات بسبب الأزمة المالية العالمية سنة 2008، حيث سجل قطاع المحروقات مستويات سلبية من النمو على طول الفترة (2010-2013) بمعدل سنوي قدره 3- %.

كما يلاحظ من الشكل رقم (2-8) تحسن في معدل النمو الاقتصادي سنة 2014، وهذا راجع إلى النمو في القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات منها قطاع الصناعة وقطاع الفلاحة ... الخ [3].

---

[1]- بنك الجزائر: **التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي بالجزائر**، 2014، ص 162.

[2]- ضياء مجيد الموسوي: **الاقتصاد الجزائري في مواجهة أزمة تهاوي أسعار الطاقة 2014 وإلى غير رجعة**، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2015، ص 33.

[3]- للتوضيح أكثر انظر الملحق رقم (14).

ويبرز من خلال الشكل (2-9) زيادة في متوسط معدل التضخم خلال هذه الفترة، حيث وصل إلى حدود 4.68 %، حيث ارتفع المعدل من 3.9 % سنة 2010 إلى 8.9 % سنة 2012، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها: [1]

- النمو القوي للكتلة النقدية؛
- الزيادة المعتبرة للأجور؛
- أسواق ضعيفة التنافسية، بل احتكارية، لإعادة بيع المنتجات الفلاحية المستوردة على حالها؛
- مرونة الاستيراد المرتفع للطلب على السلع الاستهلاكية الصناعية وانتقال التضخم الآتي من البلدان الموردة والمتزايد بقوة؛
- ارتفاع أسعار المواد الغذائية، والتي سببها الاختلالات التي تشهدها الأسواق الوطنية (المنتجات الفلاحية والمصنعة)، حيث يتم تحديد الأسعار على أساس الوضعية المهيمنة أو المضاربة.

كما سجل المعدل تراجعاً خلال سنتي 2013 و2014 إذ بلغ 3.2 % و2.9% على التوالي، وذلك بسبب سياسة حماية القدرة الشرائية للمواطنين من خلال دعم أسعار المنتجات والخدمات الأساسية، وكذا تراجع نسبة الاقتطاعات من صندوق ضبط الإيرادات، حيث انخفضت نسبة الاقتطاعات من 62.53 % سنة 2012 إلى 56.06 % سنة 2013 و53.46% سنة 2014، وبهذا نقول أن صندوق ضبط الإيرادات قد وفر على بنك الجزائر الجهد الإضافي من أجل التعامل مع هذه المبالغ على المستوى المحلي الذي كان سيزيد الأمر تعقيداً خاصة في ظل الفوائد الهيكلية التي تشهدها الساحة النقدية، وبذلك كان لصندوق ضبط الموارد وظيفة تحييد هذه النسب من المبالغ ومنعها من الولوج إلى الساحة النقدية، الأمر الذي ساعد على التحكم النسبي لظاهرة التضخم خصوصاً من ناحية عرض النقود [2].

ثانياً– تحليل فعالية برنامج الاستثمارات العمومية (2015-2016) من خلال أقطاب مربع كالدور السحري

من خلال الشكل رقم (2-10) نلاحظ تراجع وضعية الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة، وذلك من خلال اختلال وتراجع في مؤشرات مربع كالدور خصوصاً مؤشر التوازن الخارجي.

[1]- وكالة الأنباء الجزائرية: **محافظ بنك الجزائر: التضخم خلال السداسي الأول 2012 هو تضخم "داخلي"**، انظر على الرابط التالي:
Date of view: 23/08/2018.https://www.djazairess.com/aps/262057

[2]– عبد الحميد قجاتي: **دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017، ص 263.

الشكل رقم (2-10): تطور مؤشرات مربع كالدور في الجزائر للفترة (2015-2016)

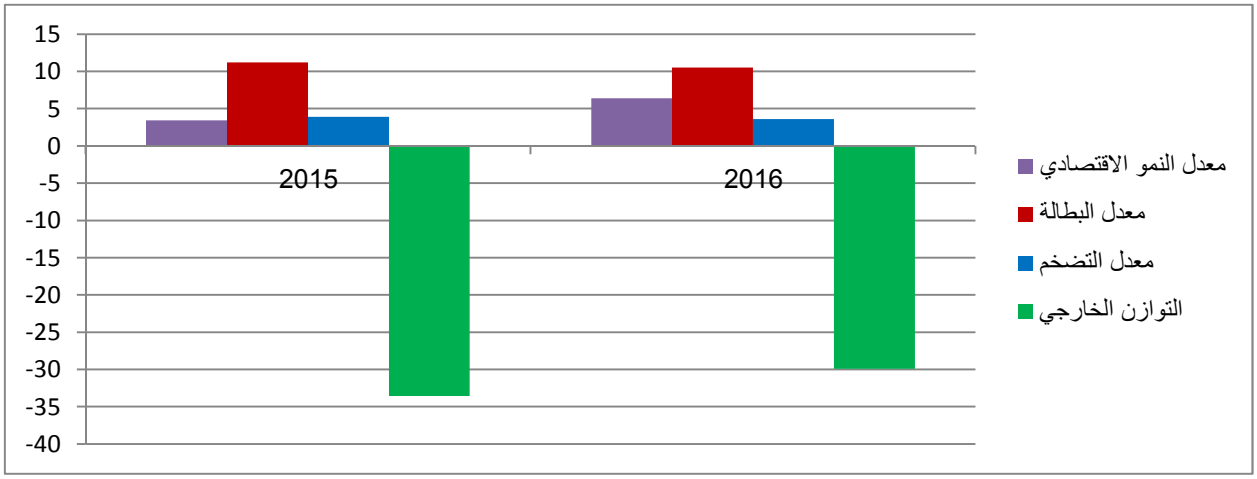

المصدر: من مخرجات برنامج EXCEL بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (12).

ومن خلال حساب متوسط الفترة لكل مؤشر والتطبيق في شكل مربع كالدور، فسينتج المربع كما هو الموضح في الشكل رقم (2-11) أدناه.

الشكل رقم (2-11): تطبيق مربع كالدور بالجزائر لفترة (2015-2016)

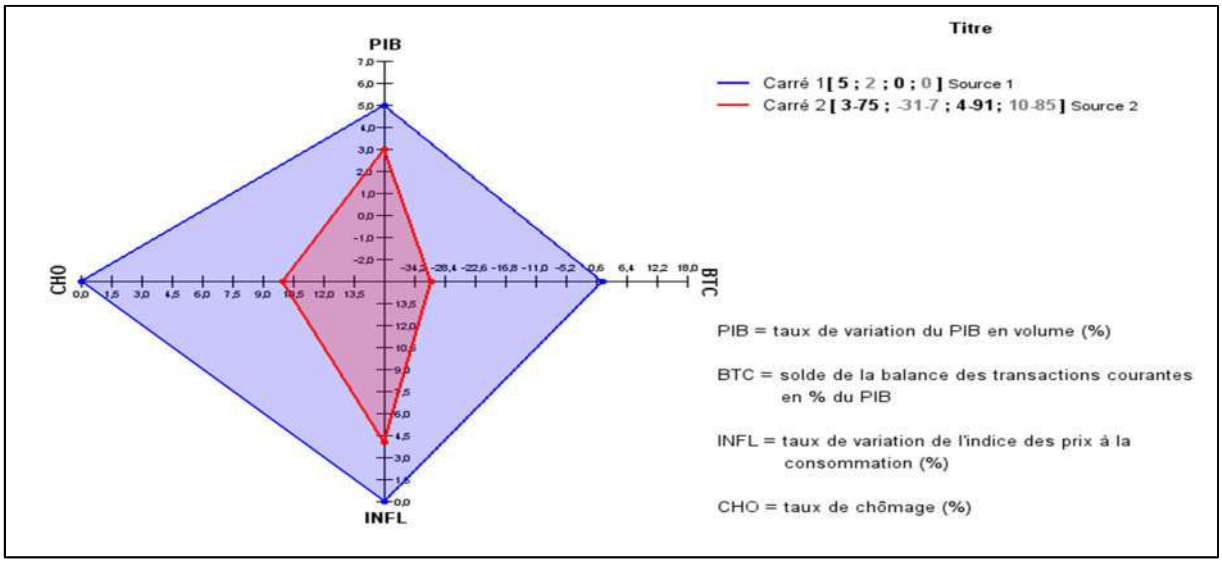

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (12) وتطبيقها في برنامج:
Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor.

من خلال الشكل رقم (2-11) الممثل لتطبيق مربع كالدور للفترة (2015-2016) يتضح تراجع الأداء الاقتصادي في إطار برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة، فالشكل يبرز انكماش المربع في جهة اليمين مما يوضح تراجع كبير في مؤشر التوازن الخارجي بنسبة عجز قدرها (31.75- %)، وذلك بسبب تواصل انخفاض أسعار البترول بنسبة 47.1 %، منتقلاً من 100.2 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 53.1 دولار للبرميل سنة 2015، مما أدى إلى تراجع الإيرادات الكلية للصادرات بنسبة 42.5 % إلى غاية 2015، وفي المقابل نلاحظ تراجع قيمة الواردات حيث بلغت 52.65 مليار دولار سنة 2015 مقابل 59.67 مليار دولار سنة 2014 أي انخفاض بـ

11.8% [1]،كما استمرت احتياطات البلاد من النقد الأجنبي في التراجع حيث وصلت إلى 172.6 مليار دولار بنهاية عام 2015، ما يعادل 28 شهراً من الواردات السلعية مقارنة مع 193 مليار دولار نهاية النصف الأول من عام 2014 التي كانت تعادل 40 شهراً من الواردات [2].

ولكن في المقابل نلاحظ تراجع في عجز رصيد ميزان المدفوعات، منتقلاً من (33.58- %) سنة 2015 إلى 29.91- % سنة 2016، بالرغم من تواصل انخفاض أسعار البترول، ووصولها إلى 44.28 دولار للبرميل سنة 2016 [3]، ويرجع ذلك إلى الانخفاض المسجل في مستوى الواردات بقيمة 3.21 مليار دولار، منتقلاً من 52.65 مليار دولار سنة 2015 إلى 49.44 مليار دولار سنة 2016، وهذا نتيجة التدابير المرافقة التي اتخذتها السلطات في ترشيد الاستيراد والحفاظ على التوازنات الخارجية، من بينها تقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على عدة منتجات منها السيارات والإسمنت، كما قام بنك الجزائر بتخفيض قيمة الدينار بنسبة 25% مقابل الدولار الأمريكي و6.7 % مقابل اليورو، والغرض من وراء ذلك هو تعويض خسارة الميزانية من الجباية النفطية بغرض إحداث توازن في ميزانية الدولة، وذلك من خلال توفير مبالغ أكبر بعد تحويل الإيرادات بالدولار إلى الدينار والحد من الطلب على الواردات برفع قيمتها بالعملة المحلية، وتقليل الضغوط على الاحتياطيات الدولية [4]، وتجدر الإشارة إلى أن عمليات التخفيض الإداري لسعر العملة المحلية لم يعد يؤثر بالشكل الملائم لتخفيض حجم الواردات، وبالتالي أصبحت الحكومة مضطرة بالتدخل بعدة إجراءات مرافقة، حيث تم تخفيض حجم الاستيراد وبصفة خاصة السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية والتي انخفضت بمقدار 2603 مليون دولار بين سنتي (2015-2016) [5]، وتسعى السلطات الوطنية من خلال تبني النموذج التنموي الجديد إلى إعادة الدور القوي والحاسم للدينار في معالجة هذه الاختلالات وذلك من خلال تنويع الاقتصاد وتحسين قدرته على المنافسة.

كما يشير شكل المربع إلى زيادة في متوسط معدلات التضخم حيث وصل إلى حدود 5.1% خلال فترة (2015-2016)، ويعود ارتفاع التضخم إلى التوسع في الكتلة النقدية (M2) بنسبة 0.13% سنة 2015 و1.76% سنة 2016 [6]، والزيادة في أسعار المواد الغذائية على عكس السنوات السابقة، وكذا انحراف أسعار المواد المعملية والتضخم في أسعار الخدمات، حيث انتقل معدل التضخم من 4.4% سنة 2015 إلى 5.8% سنة 2016.

---

[1]– محمد لكصاسي: **التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية**، مداخلة مقدمة لأعضاء مجلس الأمة، أفريل 2017، ص 7.

[2]– بوريش أحمد وبيبي وليد: **تقييم فعالية السياسة المالية في ظل تداعيات الأزمة البترولية وانعكاساتها على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، يوم دراسي تحت عنوان: فعالية السياسة المالية في ظل أزمة انخفاض أسعار البترول وضرورة التحول نحو ترشيد استخدام الموارد، الجامعة الملحقة بمغنية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 19 أفريل 2016.

[3] -The OPEC Annual Statistical Bulletin, 52nd edition, 2017, P 98.

[4]– عبد الحميد مريغت: **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، دراسة تحليلية**، جامعة جيجل، متاح على الرابط:
http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2015/12/pdf ، تاريخ الزيارة: 14-06-2017، ص 5.

[5]– انظر الملحق رقم (15).

[6]– محمد لكصاسي: نفس المرجع السابق، ص 13.

كما يلاحظ من خلال الشكل رقم (2-11) استقرار معدلات النمو الاقتصادي، حيث وصلت إلى حدود 3.75% خلال الفترة (2015-2016)، وذلك رغم انخفاضه سنة 2016 ووصوله إلى نسبة 4.4 % بعد أن كان يساوي 5.8% سنة 2015، وذلك راجع لانخفاض حاد في أسعار البترول مقارنة بالفترة السابقة، فتراجع السعر من 100.2 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 44.28 دولار للبرميل سنة 2016، هذه الوضعية أدت إلى تراجع نمو إيرادات قطاع المحروقات والتي تعتبر مداخيل هذا القطاع كمكون رئيسي للناتج المحلي الاجمالي وممول لميزانية الدولة.

أما في الجهة المقابلة من الشكل نجد أن معدلات البطالة عرفت استقراراً وهذا راجع إلى التحفيزات الضريبية والإدارية لإنشاء المؤسسات الصغيرة من طرف آليات تمويل وتشغيل الشباب، كما أنه يتوقع أن تنخفض معدلات التشغيل بسبب الإجراءات المتخذة في إطار سياسة ترشيد النفقات وتجميد معظم المشاريع في قطاع البنية القاعدية والأشغال العمومية التي لم تنطلق بعد في إطار برنامج توطيد النمو (2015-2019)، وهذا القطاع يعتبر أكبر قطاع مولد للتشغيل، وللإشارة فقد جمد هذا البرنامج وفتح في إطار برنامج آخر المسمى ببرنامج الاستثمارات العمومية (2017-2019)، متصفاً بانخفاض في حجم الإنفاق العام المخصص له والمقدر 300 ألف مليار دينار [1]، وهذا مؤشر بالتنبؤ لانخفاض تدخل الدولة في تعيين موظفين وتوفير التشغيل، وسيأتي التفصيل أكثر في هذه النقطة من خلال الفصل الموالي.

ثالثاً– أهم خصائص مؤشرات مربع كالدور السحري خلال الفترة (1994-2016):

ستقوم الدراسة بعد عرض وتحليل أداء كل برنامج على حدى بتقييم توجهات المؤشرات والمتمثلة في متغيرات مربع كالدور والمنبثقة كآثار لبرامج الإصلاحات الاقتصادية، سواء الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، أو برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة وفق سياسة الإنعاش.

كما أظهرت الدراسة في تقييمها لفعالية هذه البرامج على مستوى التوازن الداخلي والخارجي والمتمثلة في مؤشرات مربع كالدور أن هناك اختلاف في فعالية كل برنامج على تلك المؤشرات، ولكن في المقابل أوضحت الدراسة مدى ارتباط تطور الأثر على المؤشرات بشكل كبير بالتطور الحاصل في قطاع المحروقات بصفة خاصة، حيث أبرز البحث من خلال رسم تطبيق لشكل المربع أن مساحة المربع تتشكل سواء بالانكماش أو بالاتساع والاقتراب من مثولية شكل مربع كالدور السحري مرتبطة بالتطورات الحاصلة في هذا القطاع.

واتضح من خلال تتبع تطور المؤشرات الأربع خلال فترة الدراسة (1994-2016) أن أفضل فترة لفعالية برامج الاصلاحات الاقتصادية هي فترتي تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو (2010-2014)، وذلك من خلال تحقيق نمو موجب للمؤشرات الأربع، واتساع لمساحة شكل المربع واقترابه من مثولية شكل مربع كالدور، ولكن في المقابل نلاحظ من خلال تحليل فعالية كل برنامج محدودية هذه الآثار بالمقارنة مع الموارد المالية المخصصة التي تم إنفاقها خلال كل برنامج، وخاصة تلك البرامج المنتهجة وفق سياسة

[1]– الجريدة الرسمية، المرسوم رقم 17-11 الصادر بتاريخ 15-01-2017.

الإنعاش الاقتصادي، ويرجع السبب إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي الذي لم يستجب للتغيرات في الطلب الكلي نتيجة التوسع في الإنفاق العام.

وستعرض الدراسة أهم الخصائص التي تميزت بها هذه المؤشرات الأربعة خلال فترة تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية (1994-2016):

- **النمو الاقتصادي:** إن الاهتمام بتطور معدل النمو الاقتصادي لا يعتبر هدفاً في حد ذاته إذا لم يؤدي إلى تحسين حالة السكان وإشباع حاجاتهم المتعددة، ويعني ذلك تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للسكان، وبرامج الإصلاحات الاقتصادية تهدف إلى إرساء دائم لمعدل النمو الاقتصادي متناسب مع مثولية هذا المؤشر والمقدرة بـ: 5 %.

وبالرغم من تحقيق معدلات نمو موجبة خلال فترة الدراسة، إلا أنه يبقى الإشكال مطروح حول: مدى نجاعة تلك البرامج في جعل هذا النمو مستدام مبني على تنويع اقتصادي قادر على رفع الكفاءة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وفق نمط يحقق التوازن القطاعي؟، فمن خلال قياس درجة التنويع الاقتصادي لهرفندل هيرشمان (Herfidal-hirshman) الذي يحدد لنا درجة التنويع الاقتصادي في أي اقتصاد من خلال المعادلة التالية: [1]

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}(xi/x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث: H.H : مؤشر هرفندل – هيرشمان، يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوعاً كاملاً (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة)، ويأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع صفراً، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزاً في قطاع واحد فقط.

Xi: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i ؛

X: الناتج المحلي الإجمالي PIB ؛

N: عدد مكونات الناتج أي عدد القطاعات التي يكون منها التركيب الهيكلي المدروس.

ومن خلال تطبيق مقياس هرفندل – هيرشمان على الاقتصاد الجزائري نجد درجة التنويع في الاقتصاد الجزائري، إذ نلاحظ أنه يقترب من التنويع الاقتصادي، حيث انتقل المؤشر من 0.240 سنة 2006 إلى 0.150 سنة 2016، وذلك راجع لانخفاض نمو قطاع المحروقات بسبب الانخفاض المتتالي لأسعار النفط وكذا انتعاش مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما توضحه بيانات الجدول رقم (2-13) التالي أكثر.

الجدول رقم (2-13): قيمة مؤشر هرفندل – هيرشمان للاقتصاد الجزائري (2006-2016)

السنوات	2006	2009	2013	2014	2015	2016
المؤشر H.H	0.240	0.133	0.170	0.168	0.147	0.150

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تطبيق المعادلة.

[1] – عبد الصمد سعودي: نفس المرجع السابق، ص 253.

حيث بقي خلال فترة تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية (1994-2016) اختلال هيكلي للقطاعات المساهمة للناتج المحلي الإجمالي، فنجد أن القطاعات الإنتاجية وفي مقدمتها القطاع الصناعي لا يساهم إلا بنسبة تراوحت بين 4.6% و 8% كأكبر نسبة خلال فترة الدراسة، وتبقى هذه نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني هي المساهمة المتذبذبة والضعيفة نسبياً للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة، فضلاً عن كون التنمية الصناعية تعد في الغالب المظهر الأول والمميز للنمو الاقتصادي إضافة إلى اعتبارها محفز القطاعات الأخرى ومصدراً للرقي التقني والتكنولوجي من خلال نشرها للابتكار والإبداع [1]، ومنه فقد نتج عن فترة تنفيذ برامج الاصلاحات الاقتصادية نمواً هشاً وظرفياً وغير مستديم، وذلك راجع لارتباطه بسعر البترول في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وعدم مواكبته للتغيرات الحاصلة في الطلب الكلي، واستمرار الاختلال الهيكلي في مساهمة القطاعات الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى نمو توسعي باتجاه القطاعات غير إنتاجية، والتي لم ترفع القدرات الإنتاجية الوطنية بالشكل الذي يضمن المحافظة على استمرارية وبلوغ معدلات نمو موجبة والمحافظة على مستوى معين من الإنتاج خارج قطاع المحروقات.

- **معدل التضخم**: بالمقارنة بين معدلات التضخم المحققة خلال فترة برامج الإصلاحات المدعومة في فترة التسعينيات والتي قاربت أدنى معدل خلال فترة الدراسة، فقد قدر معدل التضخم سنة 2000 بـ 0.34%، والذي جاء نتيجة اتباع سياسة مالية انكماشية وسياسة نقدية صارمة وفقاً لشروط صندوق النقد الدولي في تلك الفترة، ولكن ابتداء من 2001 إلى غاية الفترة الحالية عادت معدلات التضخم للارتفاع من جديد، ويمكن ارجاع ذلك إلى التوسع في مكونات الإنفاق الكلي الخام، حيث يعتبر التوسع في مكونات الإنفاق العام وبصفة خاصة نفقات التسيير والتي تضم كتلة الرواتب والأجور والتحويلات الاجتماعية ... إلخ [2] من العوامل المسببة لارتفاع معدل التضخم، فارتفاع كتلة الرواتب والأجور خلال فترة تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية (2001-2016) والتي ترجع في الأساس إلى رغبة الدولة في الرفع من الحد الأدنى المضمون للأجور، وكذلك تغيير شبكة الأجور وسياسة التوظيف الاحتوائي لأزمات البطالة، التي تعتمد على مقاربة اجتماعية أكثر منها اقتصادية مما أدى إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، حيث أن طلبهم محدد بواسطة الأجور التي يتقاضونها ويؤثر بشكل بالغ على الطلب الكلي، ويولد ضغوط تضخمية مصاحبة بارتفاع عام في الأسعار في ظل تفاقم عجز الموازنة الناتجة عن ارتفاع الإنفاق وانخفاض الإيرادات، فهذا الخلل ناتج عن ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي الوطني ومحدوديته.

- **معدل البطالة**: من خلال ملاحظة بيانات معدلات البطالة التي تبرز انخفاضها من 30% سنة 1999 إلى 10.5 % سنة 2016، وبالرغم من تحسن هذا المؤشر إلا أن توفير المناصب يبقى مرتبط بتدخل الدولة باستخدام الفوائد المحققة في قطاع المحروقات مما يجعل هذه المعدلات ظرفية وغير مستدامة، وسيأتي التفصيل في هذه النقطة في الفصل الرابع.

[1] – محمد كريم قروف ومحمد الطاهر سعودي: نفس المرجع السابق، ص 330.

[2] – انظر الملحق رقم (16).

- **مؤشر التوزان الخارجي:** بالرغم من تحقيق هذا المؤشر فائضاً في بعض السنوات كما وضحت الدراسة سابقاً، ولكن بعد تحليل تطور هذا المؤشر اتضح أنه مرتبط بشكل كبير بالتطور لأسعار البترول.

فاتباع السياسة الكينزية التوسعية المدعمة للطلب الكلي التي كان من المفروض أن تنعكس على تفعيل الآلة الإنتاجية المحلية وزيادة الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد، ولكن الملاحظ لنتائج هيكل الميزان التجاري يجزم لمحدودية هذه السياسة ونقص فعاليتها، وذلك من خلال زيادة وتزايد حجم الواردات بشكل كبير ما يسمى بتسرب الإيرادات للقطاع الخارجي، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (2-12) أدناه، حيث ارتفع حجم الواردات بقيمة 50.188 مليار دولار خلال الفترة (2001-2016)، حيث ارتفعت الواردات الاستهلاكية (منها الغذائية) من حدود 3.7 مليار دولار سنة 2001 إلى أكثر من 20 مليار دولار مع نهاية سنة 2014 [1]، وذلك راجع إلى تحرير التجارة الخارجية وعدم وضع ضوابط ترشيدية للواردات وعدم قدرة المنتجات المحلية على المنافسة، وبالتالي التأثير السلبي على الاقتصاد الوطني.

الشكل رقم (2-12): التأثير السلبي والعكسي للنظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن

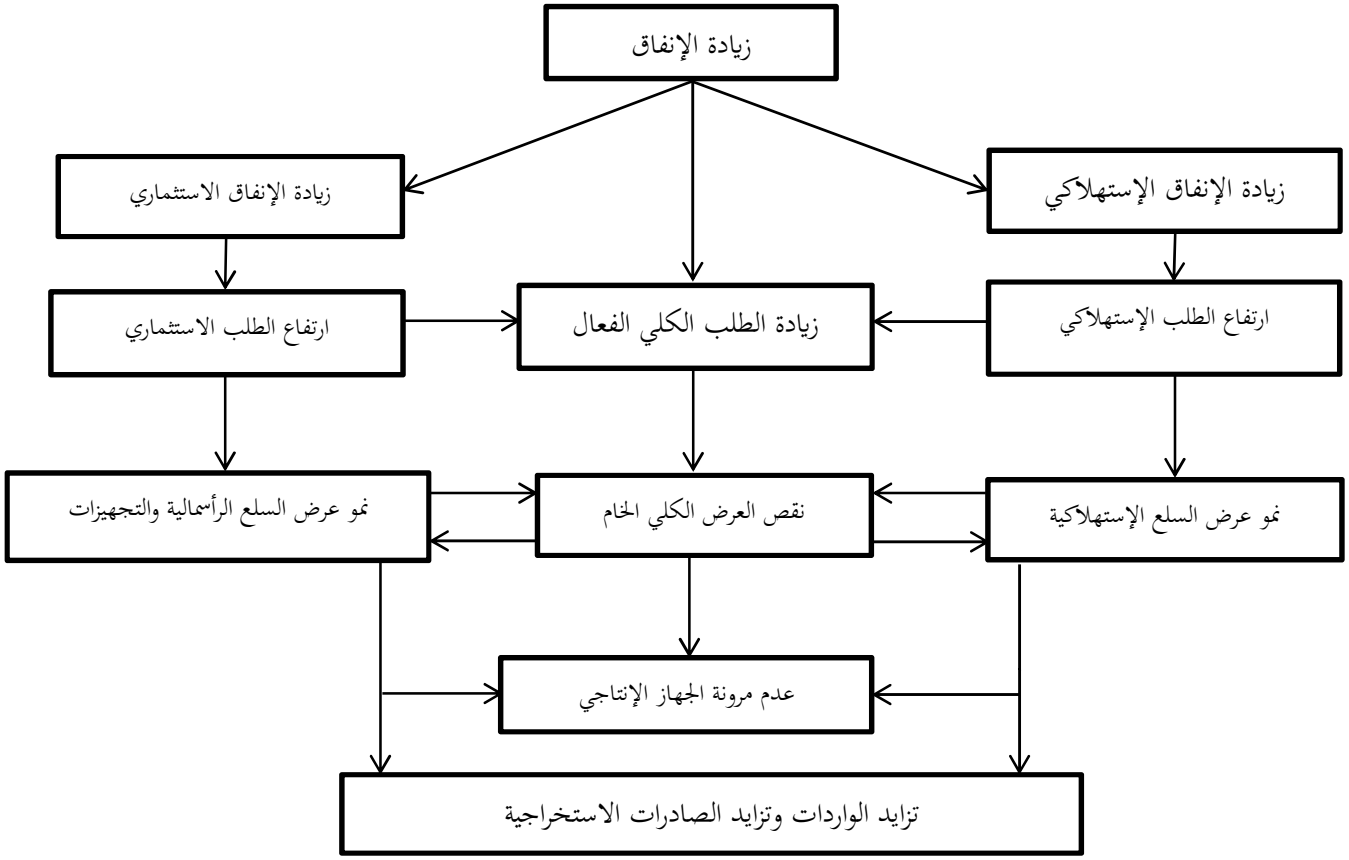

المصدر: صالح صالحي: **تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن للفترة (2001-2014)**، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي " تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) "، المنعقد بجامعة سطيف يومي 11 و12 مارس 2013، ص 30.

[1] – للتفصيل أكثر، انظر الملحق رقم (15).

كما كان من المفترض أن يؤدي حجم الاستثمارات العامة المبرمجة خلال هذه البرامج فرصة يمكن تثمينها كاستراتيجية لتطوير القطاعات الإنتاجية والفروع والأنشطة المرتبطة بها عن طريق القطاع الخاص والعام والشراكة والتعاون مع القطاع الخاص الأجنبي في المجالات الأساسية للاقتصاد الوطني، الذي يؤدي إلى تخفيض الاختلالات الهيكلية ورفع درجات التنويع الاقتصادي، ويلاحظ استمرار الاختلال الهيكلي للاقتصاد الوطني حيث بقي قطاع المحروقات هو السائد في تطور الصادرات، وهذا ما يبرزه الجدول رقم (2-14) التالي:

الجدول رقم (2-14): تطور التركيب الهيكلي للصادرات في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)

الوحدة: مليون دولار

السنوات / الفروع	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات الإجمالية	1909	2447	4633	6585	45186	72883	73981	74000	80000	35138	29668
الصادرات خارج المحروقات	560	470	740	980	766	1221	/	/	/	2057	1781

المصدر: – تقرير بنك الجزائر: تقرير 2010-2011 .

– تقرير بنك الجزائر: **النشرة الاحصائية الثلاثية**، رقم 37، مارس 2017، ص 28.

من خلال هذه البيانات تمثل صادرات النفط أكثر من 97 %، وهو ما يعني استمرار جمود نمو الصادرات خارج المحروقات، فبالرغم من تطور إنشاء وتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تستطع زيادة النمو في نسبة الصادرات خارج المحروقات.

ورغم وصول معدل انفتاح الاقتصاد الجزائري إلى نسبة تجاوزت 71 % [1] كنتيجة لزيادة نسبة الصادرات الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ولكن في المقابل نجد أن النسبة العالبة من الصادرات هي لقطاع المحروقات، وهذا ما استدعى ملاحظة معدل الانفتاح خارج قطاع المحروقات والذي لم يتجاوز 40 %، مما يعني أن الاقتصاد الوطني ضمن الدول الأقل انفتاحاً، وهذا راجع للاستمرار ضعف القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني،كما تكمن الخطورة أكثر في تزايد حجم الواردات من 9.482 مليار دولار سنة 2001 إلى 46.727 مليار دولار سنة 2016، أي الزيادة بنسبة 392.79% (ما يقارب أربعة أضعاف) والتي ترجع إلى زيادة نسبة الواردات الاستهلاكية (المواد الغذائية والاستهلاكية)، والتي بلغت 35.31% سنة 2016، وذلك بسبب ارتفاع الطلب الداخلي للأسر وعجز الجهاز الإنتاجي على تلبيتها.

[1] – انظر الملحق رقم (17).

خلاصة الفصل الثاني:

حاولت الدراسة في هذا الفصل التطرق إلى تطور برامج الإصلاحات الاقتصادية منذ الاستقلال إلى غاية 2016، وكما هو معروف فقد اختارت السلطات العليا في الجزائر بعد الاستقلال النظام الاشتراكي كمنهج للتسيير، وجسد ذلك من خلال عدة مخططات تنموية، كان فيها القطاع العام هو قائد التنمية، ولكن خلال فترة الثمانينيات من القرن العشرين ومع بروز أزمة تراجع أسعار النفط سنة 1986 باشرت السلطات في تبني جملة من الإصلاحات الذاتية التي لم ترتقي إلى تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي آنذاك، مما ألزم السلطات اللجوء إلى طلب مساعدة الهيئات المالية الدولية، ومنه الدخول في برنامج التثبيت الاقتصادي وكذا برنامج التعديل الهيكلي، التي تم تنفيذهما في إطار سياسة انكماشية وفقاً لتوصيات صندوق النقد والبنك الدوليين، والتي كانت مكلفة من الناحية الاجتماعية.

ومع تحسن الوضعية المالية للاقتصاد الجزائري بداية من سنة 2000 نتيجة للارتفاعات المحققة لأسعار البترول دفعت السلطات إلى إقرار برامج إصلاحات اقتصادية، أخذت بعين الاعتبار الآثار السلبية التي خلفتها الإصلاحات الاقتصادية في الفترة السابقة، وترتكز على مقاربة سياسة توسعية، أو ما يسمى بـ: سياسة الإنعاش الاقتصادي، التي تعتمد في مصدرها على النظرية الكينزية في تفعيل الطلب الكلي الفعال، المنوط به خلق عرض مساوٍ له.

ولكن ما يلاحظ أن هذه البرامج رغم ضخامة الأموال المنفقة التي خصصت لها إلا أن السياسة الاقتصادية في الجزائر بقيت مرهونة بالتغير في قطاع المحروقات، وعمقت الاختلالات التي كانت موجودة، حيث واجه تنفيذ هذه البرامج عدة تحديات ومشاكل منها زيادة بؤر الفساد وضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وضعف فعالية المضاعف، ويمكن إبراز أهم النتائج لهذه البرامج من خلال متغيرات الاستقرار الكلي، أو ما يسمى بأقطاب مربع كالدور خلال الفترة محل الدراسة كما يلي:

- ☑ بالنسبة للنمو الاقتصادي: بالرغم من تطوره في بعض فترات تنفيذ البرامج إلا أنه بقي هشاً وظرفياً، وذلك نظراً للاختلالات الواقعة في مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتمد بشكلٍ كبيرٍ على قطاع المحروقات؛
- ☑ بالنسبة لمعدلات البطالة: بالرغم من مساهمة برامج الإصلاحات الاقتصادية في تخفيض معدلات البطالة إلى حدود 10 %، ولكن يبقى السؤال المطروح: ما هي طبيعة مناصب العمل الموفرة؟ وما هي أهم الفئات المستفيدة من هذه المناصب؟ كل هذه الأسئلة ستجيب عنها الدراسة في الفصل الرابع؛
- ☑ بالنسبة لمعدلات التضخم: اتسمت معدلات التضخم خلال فترة تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية بالتذبذب، وهذا راجع إلى الإجراءات والسياسات الاقتصادية المعتمدة في كل برنامج من برامج الإصلاحات الاقتصادية؛
- ☑ أما بالنسبة للتوازن الخارجي: تبقى وضعية هذا المؤشر مرتبطة بالتغيرات الحاصلة في قطاع المحروقات، وهذا راجع لأن نسبة صادرات قطاع المحروقات تمثل 97 % من إجمالي الصادرات، والاعتماد الكبير على الواردات في تغطية الطلب المتزايد في السوق المحلية، والتي عجزت الآلة الإنتاجية المحلية عن تغطيتها.

الفصل الثالث:

تحليل هيكل سياسة التشغيل وتطوره في الجزائر خلال الفترة (1994-2016)

تمهيد:

تحاول الدراسة من خلال هذا الفصل إلى تحليل تطور هيكل سياسة التشغيل خلال الفترة (1994-2016)، وذلك بالتطرق إلى هيكل سوق العمل في الجزائر من خلال تشخيص هيكل القوى المشتغلة وكذا هيكل القوى العاطلة، وهذا لأجل إبراز أهم الاختلالات الهيكيلة لسوق العمل في الجزائر.

كما ستتناول الدراسة تطور أداء أجهزة وبرامج سياسة التشغيل، سواء برامج العمل المأجور وكذا برامج دعم المبادرات الذاتية ومدى فعاليتها في توفير مناصب شغل لائقة تتناسب مع متطلبات سوق العمل، وذلك من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: تحليل اتجاهات هيكل القوى العاملة بسوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1994-2016)، وذلك من خلال التطرق إلى تطور هيكل القوى العاطلة من عدة نواحي لتشخيصها، منها: العمر والمستوى التعليمي ... الخ، وإبراز تطور القوى المشتغلة، سواء في السوق الرسمية أو السوق غير الرسمية.

أما المبحث الثاني فتطرق إلى تطور اتجاهات التشغيل من خلال البرامج والأجهزة الخاصة بسياسة التشغيل في الجزائر، وذلك من خلال إبراز تطور مناصب الشغل المستحدثة في إطار كل من برامج العمل المأجور وبرامج المبادرات الذاتية.

المبحث الأول: تحليل اتجاهات هيكل القوى العاملة بسوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1994-2016)

يعتبر سوق العمل المؤسسة المنظمة التي يتم فيها عرض العمل والطلب عليه، وتعمل بعض أقسامه وفقاً للتشريعيات والنصوص القانونية وقيود محددة (سوق العمل المنظمة أو الرسمية)، في حين تعمل أقسام منه بشكل غير منظم ومخفي (سوق العمل غير الرسمية)، سيتطرق هذا المبحث إلى تطور الفئة النشطة وإبراز هيكلها وبصفة خاصة تطورها من ناحية فئات العمر.

المطلب الأول: تطور النمو السكاني والفئة النشطة في الجزائر

ستتناول الدراسة في هذا المطلب تطور النمو السكاني والفئة النشطة في الجزائر، وذلك من خلال التطرق إلى تطور تركيبة السكان والفئة النشطة من الناحية العمرية.

أولاً– تطور عدد السكان ونموه في الجزائر:

تندرج سياسة التحكم في عدد السكان ضمن المخططات وبرامج التنمية الاقتصادية الدائمة، حيث يمثل النمو الاقتصادي المستمر ضمان مستوى معيشي مقبول حاضراً ومستقبلاً، ويعتبر السكان المخزون الأساسي لليد العاملة، ومنه يعتبر المورد البشري أهم الموارد الاقتصادية، ويؤثر معدل النمو السكاني على سوق العمل، حيث ان ارتفاع هذا الأخير يؤدي إلى فائض في عارضي العمل مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة.

1- تطور معدلات نمو عدد السكان:

عرف عدد السكان بالجزائر بداية من ثمانينيات القرن العشرين تطوراً مستمراً، وتهدف السياسة الديمغرافية في الجزائر إلى تخفيض معدل النمو السكاني ليصل إلى 1 % سنة 2025 [1]، ويمكن إبراز تطور معدلات نمو السكان من خلال الشكل رقم (3-1) الآتي:

الشكل رقم (3-1): يبين تطور معدل النمو السكاني خلال الفترة (1986-2016)

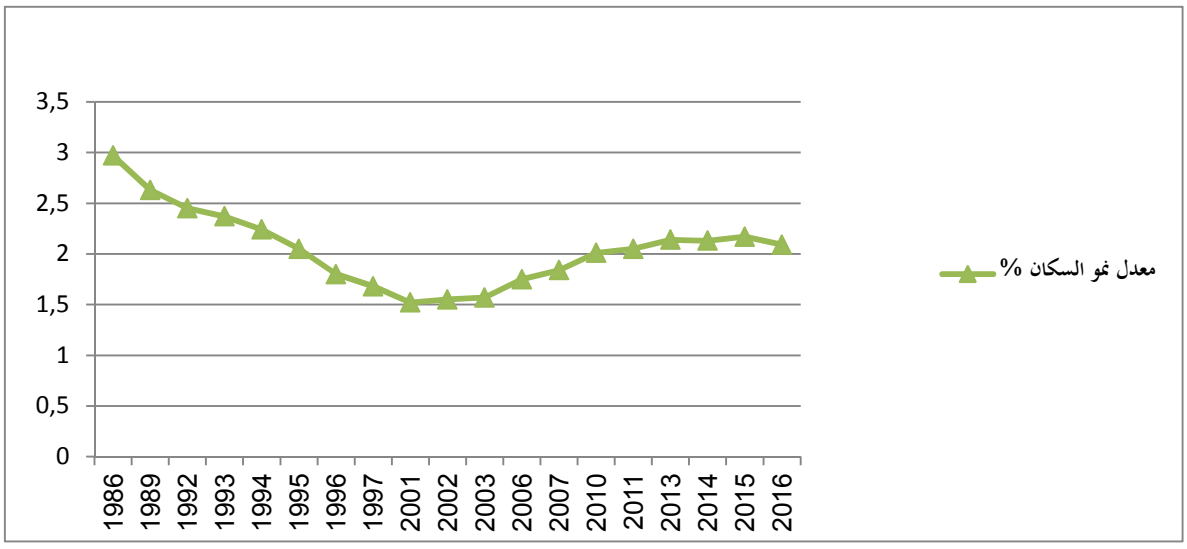

المصدر: من مخرجات برنامج إيكسال (Excel) بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (18).

[1] – سعدية قصاب: **اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر 1990-2004**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2006، ص 55.

من خلال الشكل رقم (3-1) نلاحظ أن الإحصائيات تشير إلى انخفاض معدل النمو السكاني، حيث انخفض إلى 1.52 % بداية من سنة 2001 بعد أن كان 3 % سنة 1986، وهو الهدف التي كانت تسعى إليه السياسة الديمغرافية في الجزائر، ويمكن حصر أهم العوامل التي ساهمت في انخفاض معدل النمو السكاني في الظروف الاجتماعية والأمنية الصعبة التي مرت بها الجزائر خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين، ولكن ما يلاحظ كذلك هو ارتفاع هذا المعدل بداية من 2010 ووصوله 2.01 % و2.17 % سنة 2015، ويرجع ذلك إلى تحسن المستوى المعيشي مقارنة بالفترة السابقة.

2- تطور تركيبة السكان:

تتطرق الدراسة لهذه الخاصية من أجل معرفة الفئات الغالبة على تركيبة السكان، وهذا نظراً لأهمية ذلك في التخفيف من الضغط على سوق العمل، ويفسر هذا المقياس هرم الأعمار، وغالباً ما يميز الديمغرافيون بين ثلاث فئات أساسية للأعمار: [1]

- (0-14) وهي فترة التكوين والإعداد؛
- (15-64) وهي فترة النشاط الاقتصادي وممارسة الأعمال؛
- (65 فأكثر) وهي فترة المتقاعدين والعجزة.

وتعتبر الفئتان الأولى والثالثة عالة على الفئة الثانية، ويمكن إبراز تطور الفئات العمرية للسكان من خلال الجدول رقم (3-1) أدناه.

الجدول رقم (3-1): تطور متوسط السكان حسب الفئات العمرية

الوحدة: نسبة مئوية

الفئة	1989-1980	1999-1990	2013-2000	2015-2014
0-14 سنة	45.56	43.10	29.15	28.40
15-64 سنة	51.15	56.39	66.40	66.40
أكثر من 65 سنة	3.28	3.42	4.43	5.20

المصدر: حنان بقاط: **محددات سوق العمل في الجزائر للفترة الممتدة بين 1980-2014 دراسة تحليلية قياسية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص 102.

من خلال ملاحظة بيانات الجدول رقم (3-1) أعلاه يبرز أن المجتمع الجزائري مجتمع فتي، فالفئة (15-64 سنة) تشكل أغلب القوى العاملة، حيث انتقلت نسبتها من 51.15% خلال فترة الثمانينيات من القرن العشرين لتصل إلى نسبة 66.40% في 2015، وهذا ما يسبب ضغط على سوق العمل من خلال تزايد عارضي العمل، ومنه يجب أن تخطط سياسات التشغيل لأجل استهداف هذه الفئة والاستغلال الأمثل للقوى الإنتاجية المتاحة.

[1]- حنان بقاط: **محددات سوق العمل في الجزائر للفترة الممتدة بين 1980-2014 دراسة تحليلية قياسية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص 102.

كما يلاحظ من بيانات الجدول رقم (3-1) أن الفئة العمرية (0-14 سنة) هي في تناقص مستمر، حيث بلغت نسبتها في فترة الثمانينيات من القرن العشرين 45.56% وانخفضت إلى 28.40% في الفترة (2014-2015)، ويرجع سبب ذلك إلى السياسة التي اتبعتها الدولة لتنظيم النسل، وارتفاع الوعي الحضاري للمرأة من خلال تحسن مستواها التعليمي وخروجها للبحث عن وظيفة في سوق العمل، بالإضافة إلى تأخر سن الزواج بالنسبة للجنسين، سواء لأسباب اقتصادية كتراجع القدرة الشرائية للمواطن أو أسباب اجتماعية على رأسها أزمة السكن [1].

أما الفئة الأكبر من 65 سنة فهي تمثل النسبة الأقل من إجمالي السكان، وقد عرفت ارتفاعاً طفيفاً حيث انتقلت من 3.28% خلال فترة الثمانينيات من القرن العشرين إلى 5.20% خلال فترة (2014-2015)، في حين تزايدت الفئة النشطة (15-64 سنة) خلال نفس الفترات.

ثانياً– تطور الفئة النشطة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016):

تشكل نسبة السكان النشطين مؤشراً اقتصادياً مهماً، حيث تمثل حجم السكان الذين من المتوقع أن يساهموا في إنتاج السلع والخدمات أو نسبة السكان في سن العمل، وعليه فإن لارتفاع (أو لانخفاض) هذه النسبة انعكاسات إيجابية (أو سلبية) تبعاً لاتجاه النسبة ومدى مرونة الجهاز الإنتاجي في تغطيتها، ويمكن ملاحظة تطور الفئة النشطة في الجزائر من خلال الشكل رقم (3-2) الآتي:

الشكل رقم (3-2): تطور حجم السكان والفئة النشطة

الوحدة: مليون فرد

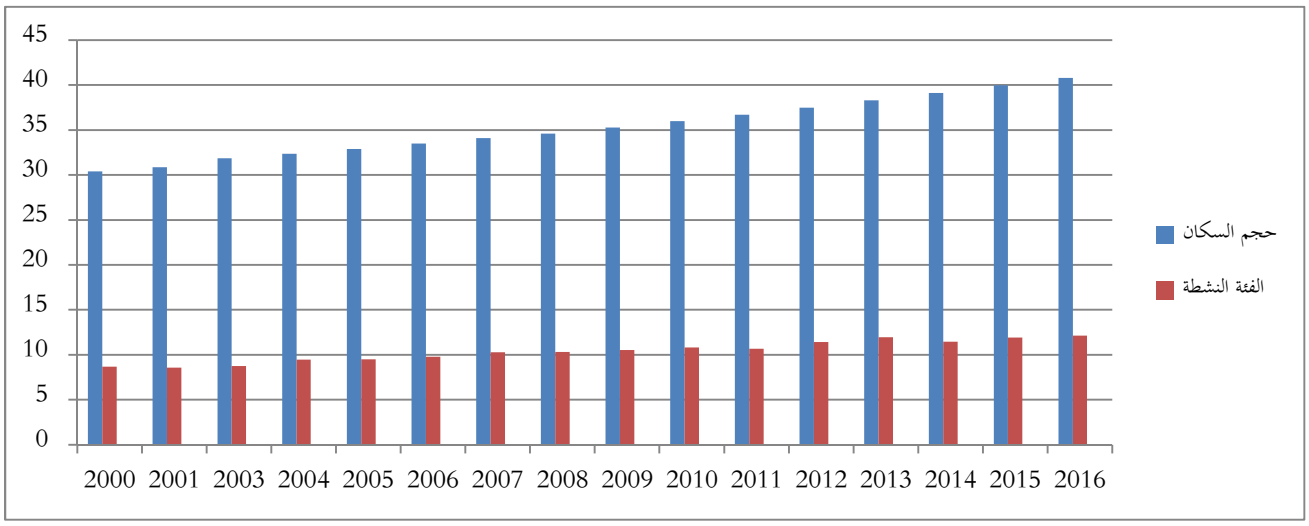

المصدر : من مخرجات برنامج إيكسال (Excel) بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (19).

نلاحظ من الشكل رقم (3-2) أعلاه أن الفئة النشطة والتي تمثل نسبة السكان في سن العمل ويصرحون بأنهم يزاولون عمل أو يبحثون عنه هي في تزايد، حيث ارتفعت بمقدار 3426000 فرد خلال فترة (2000-2016)، وهذا راجع إلى الزيادة في نسب نمو السكان، ويدل ارتفاع حجم الفئة النشطة على انخفاض نسبة الإعالة الخام [2] في

[1]– حنان بقاط: **محددات سوق العمل في الجزائر للفترة الممتدة بين (1980-2014) دراسة تحليلية قياسية**، ص 102.

[2]– نسبة الإعالة : هي عدد الأفراد الذين هم أقل من سن العمل أو فوق سن العمل (فوق 60 سنة) المتكفل بهم شخص في سن العمل.

الجزائر والتي بلغت 46.7% سنة 2010 وارتفعت قليلاً سنة 2013 لتصل إلى 47.9% مقابل نسب مرتفعة في فترة التسعينيات من القرن العشرين، حيث وصلت سنة 1990 إلى 88.8% [1]، أي تراجع هذه النسبة إلى أكثر من نصف القيمة، ويعبر ذلك عن انخفاض عبء الإعالة الذي كان واقعاً على كل شخص في سن العمل، وبالتالي انخفاض إنفاقهم، وزيادة الادخار أكثر.

وما يتوقع من خلال الزيادة في حجم الفئة النشطة ارتفاع معدل عرض العمل الذي يتطلب من السلطات توفير مناصب لتغطية هذه الزيادة، وفي حالة عجز الاقتصاد الوطني عن توفير مناصب شغل إضافية فإن ذلك سيؤدي إلى تفاقم حجم البطالة وزيادة الطاقات العاطلة ومدة البحث عن عمل.

ويعتبر معدل النشاط الذي هو في حدود 40% خلال الدراسة [2] أقل من متوسط معدل النشاط للمنطقة العربية [3]، وما يميز الفئة النشطة في الجزائر هو زيادة فئة الشباب، وهذا ما يبينه الشكل رقم (3-3) الآتي:

الشكل رقم (3-3): تطور الفئة النشطة وفقاً للعمر

الوحدة: نسبة مئوية

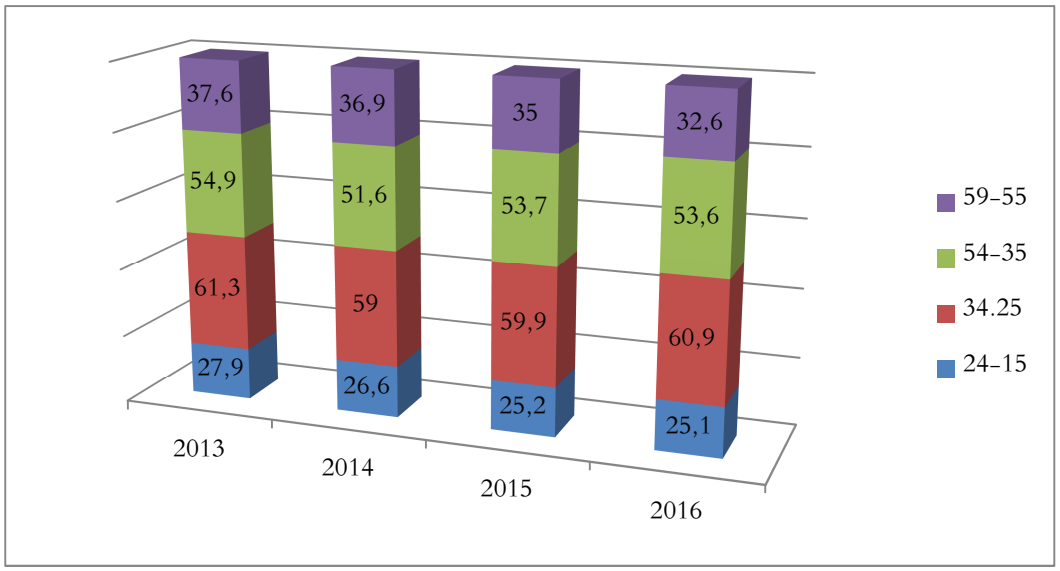

المصدر: من مخرجات إيكسال (Excel) بالاعتماد على بيانات الموقع: www.ons.dz ، تاريخ الاطلاع: 17-06-2017.

يلاحظ من خلال قراءة البيانات الموضحة في الشكل رقم (3-3) أن قوى العمل في الجزائر يغلب عليها الطابع الشبابي، حيث تمثل الفئة العمرية (25 إلى 34 سنة) نسبة 60.59% من إجمالي قوى العمل في الجزائر سنة 2016، وهي نسبة عالية وطاقة بشرية كبيرة، ويعتبر تغلب الفئة الشبابية بقوى العمل محدداً أساسياً لعرض العمل ورسم سياسة التشغيل، ويرجع سبب ارتفاع هذه النسبة إلى ارتفاع نسبة السكان للفئة (15-64 سنة)كما بينت الدراسة قبل هذا،

[1] – محمد صالي: **النمو الديمغرافي وخصائص سوق العمل**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 17 ، ديسمبر 2014 ص 130.

[2] – للتفصيل أكثر أنظر الملحق رقم (18).

[3] – منظمة العمل العربية: **الكتاب الإحصائي لسنة 2013**، ص 22، متاح على موقع المنظمة: http://alolabor.org/ .

حيث تمثل هذه القوى الشبابية فرصة لزيادة الإنتاج الوطني، وتتحول إلى تهديد للأمن الاجتماعي في حالة عدم التوازن بين عرض العمل والطلب عليه.

وكذلك ما يميز سوق العمل في الجزائر هو أن نسبة الوافدين الجدد لسوق العمل للفئة (15-24 سنة) والتي تقدر نسبتها كمتوسط للفترة (2013-2016) بـ 25 %، وهذا ما يزيد الضغط على الطاقة الاستيعابية لسوق العمل من سنة لأخرى.

المطلب الثاني: تطور هيكل القوى العاطلة في الجزائر خلال الفترة (1994-2016)

للوقوف على حجم القوى العاطلة سيتم التطرق خلال هذه الدراسة إلى إبراز تطورها وفقاً لمعيار العمر والمستوى التعليمي، وكذلك حسب المنطقة.

أولاً– تطور حجم البطالة ومعدلاتها:

عرفت معدلات البطالة وحجمها مستويات مختلفة خلال فترة الدراسة، ويمكن ملاحظة تطور حجم البطالة ومعدلاتها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-2): يمثل تطور الفئة العاطلة (1994-2016)

الوحدة: الآلاف

السنوات	حجم البطالة	معدل البطالة (%)	تطور حجم البطالين	السنوات	حجم البطالة	معدل البطالة (%)	تطور حجم البطالين
1994	1660000	24.36	/	**2006**	1240842	12.3	/
1995	2125000	28.1	465000	**2007**	1374663	13.8	133821
1996	2186000	25.98	61000	**2008**	1169000	11.3	-205663
1997	2049000	26.41	137000-	**2010**	1076000	10.2	4000
1999	2510000	29.2	461000	**2011**	1062000	10.0	-14000
2000	2510863	28.8	863	**2012**	1253000	11.0	191000
2001	2339450	27.3	171413-	**2013**	1175000	9.8	-78000
2003	2060270	23.7	279180-	**2014**	1214000	10.6	39000
2004	1671535	17.7	388735-	**2015**	1198000	11.2	-16000
2005	1448286	15.3	223249-	**2016**	1272000	10.5	74000

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات: **حوصلة احصائية 1962-2011**، الفصل 2، التشغيل، الجزائر، ص 64.

– الديوان الوطني للإحصائيات: متاح على الموقع التالي: http://www.ons.dz/-Emploi-et-chomage-.html ، تاريخ الإطلاع: 29-06-2017.

يلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (3-2) أن تطور حجم البطالة ومعدلاتها عرفت ثلاث فترات، وهي:

– مرحلة التسعينيات من القرن العشرين **(1994-1999)** والتي اتسمت بارتفاع حجم البطالة بمقدار 850000 بطال خلال هذه الفترة، حيث انتقل حجم البطالة من 1660000 بطال سنة 1994 بمعدل يقدر بـ 24.36 % إلى 2510000 بطال سنة 1999 بمعدل 29.2 %، وذلك راجع لعدة أسباب منها: الإجراءات المتخذة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم من طرف صندوق النقد والبنك الدولي، والذي تضمن عدة إجراءات وسياسات ساهمت بطريقة مباشرة وغير مباشرة في زيادة حجم البطالة، ومنها برنامج الخوصصة،

وحل بعض مؤسسات القطاع العام، مما تسبب في تسريح العمال بصفة إجبارية أو طوعية، هذا فضلاً عن الإجراءات الانكماشية التي مست السياسات الاقتصادية بشقيها المالية والنقدية.

- المرحلة الممتدة خلال الفترة **(2000-2009)**: فقد عرفت هذه الفترة انخفاضاً كبيراً في حجم البطالة، مقدر بـ 1438863 بطال، مما أدى إلى انخفاض معدل البطالة بـ 18.7 نقطة مئوية، وهذا راجع إلى السياسات والإجراءات المنتهجة في إطار برامج الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة على سياسة الإنعاش الاقتصادي وتفعيل الأجهزة الخاصة بسياسة التشغيل لتوفير الآلاف من مناصب الشغل؛ ولكن ما يمكن ملاحظته أن سنة 2007 عرفت ارتفاعاً في معدل البطالة، وهذا راجع إلى أن الطبيعة المؤقتة للعمل وأن نسبة كبيرة من العمالة تشكل وظائف مؤقتة وهذا ما ستبرزه الدراسة في هيكل المشتغلين.
- المرحلة الممتدة خلال الفترة **(2010-2016)**: فقد عرفت هذه الفترة استقراراً في معدلات البطالة عند حدود 10 %، ففي سنة 2010 بلغ معدل البطالة 10 %، وفي سنة 2016 بلغت 10.5 %، وهذا مما يدل على تشبع القطاعات الاقتصادية الموفرة للتشغيل وأهم قطاع الخدمات والتجارة، وهذا ما سوف تبرزه الدراسة في النقطة الموالية.

ولكي نشخص جوهر هذا الانخفاض في معدلات البطالة يستدعي ذلك التعرف على أهم الفئات العمرية التي مازالت تعاني من مشكل البطالة، وكذلك التطرق إلى هيكلة حجم البطالة وفقاً لمستويات التعليم، للتعرف على مدى استجابة مخرجات الجامعة لمتطلبات سوق العمل، وهذا ما ستتناوله الدراسة في النقاط الموالية مع التعرض لمعايير أخرى لإعطاء صورة شاملة على حجم البطالة وهيكلتها بالجزائر.

ثانياً– تطور البطالة حسب معيار العمر:

الهدف من دراسة هيكل البطالة وفقاً لمعيار العمر هو إبراز الفئات العمرية الأكثر تضرراً من مشكلة البطالة، لأن انتشار البطالة وخاصة بين فئة الشباب تعتبر نقطة ضعف في السياسة الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة وتعيق الجهود التنموية، والشكل الآتي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-4): تطور البطالة وفقاً للفئات العمرية (2000-2016)

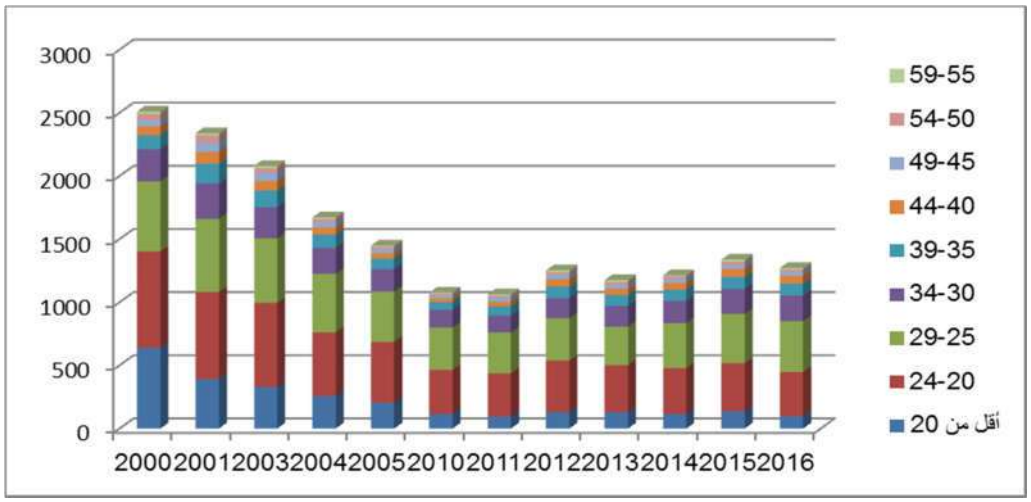

المصدر: من مخرجات إيكسال (Excel) بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (20).

من خلال ملاحظة الشكل يتأكد لنا تمركز مشكلة البطالة لدى فئة الشباب الأقل من 35 سنة، ويرجع ذلك في الأساس إلى التركيبة الفتية للمجتمع الجزائري الذي يتميز بأغلبية الشباب في الفئة النشطة، حيث تصدر الشباب الذين هم في الفئة العمرية (20-25 سنة) المرتبة الأولى، والتي تضم الطلبة الجامعيين والمتمدرسين مما يؤجل دخولهم كعارضين للعمل في سوق الشغل، كما أن استمرار ارتفاع نسبة البطالة لدى الفئة العمرية (25-30 سنة) هو لدليل على استمرار الاختلالات الهيكلية بين مدخلات سوق العمل ومخرجات المنظومة الجامعية والتعليمية، وهذا ما يدعونا إلى التساؤل على مدى فعالية الآليات والبرامج التي سطرتها السلطات من أجل التخفيف من حدة البطالة وخاصة التي تمس مثل هذه الفئات الشابة، والتي تتميز بأن معظمها من فئة الجامعيين، وهذا ماستبرزه الدراسة في النقطة الموالية.

ثالثًا– تطور معدل البطالة حسب المستوى التعليمي وحاملي الشهادات:

تعتبر دراسة تطور نسبة البطالة وفقاً للمستوى التعليمي مؤشر مهم لإبراز مدى التلاؤم والتطابق بين مخرجات النظام التعليمي ومدخلات سوق العمل، ومن خلال ملاحظة الشكل رقم (3-5) يلفت الانتباه أن معدلات البطالة مرتفعة عند المتسربين في الطور التعليم المتوسط، وهذه النتيجة سببها قلة الخبرة العلمية لهذه الفئة وقلة المناصب المعروضة المتأقلمة معها، ولكن بالتمعن أكثر في معدلات بطالة هذه الفئة يلاحظ انخفاضها من سنة إلى أخرى، حيث أنها تتراوح بين 47.1% سنة 2011 و38.7% سنة 2016، وهذا راجع لاهتمام السلطات بهذه الفئة وإدراج مناصب شغل في إطار برامج وأجهزة دعم وتشغيل الشباب، كما مست البطالة مست فئات أخرى، من بينها فئة المتوسط والإبتدائي بنسب أقل، ويرجع سبب ذلك إلى زيادة نسبة الرسوب والتسرب المدرسي في تلك السن، ولتوضيح ذلك أكثر يمكن الاستعانة بالشكل أدناه.

الشكل رقم (3-5): تطور معدل البطالة حسب المستوى التعليمي

الوحدة: %

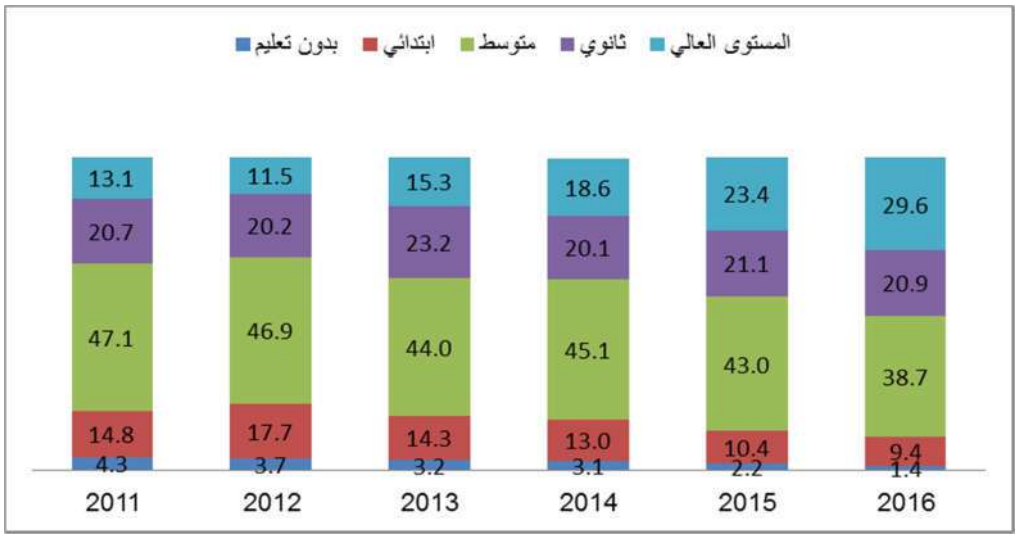

المصدر: من مخرجات برنامج إيكسال (Excel) اعتماداً على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، متاح على الموقع التالي: http://www.ons.dz/-Emploi-et-chomage-.html ، تاريخ الاطلاع: 28-06-2017.

ما يلفت الانتباه من خلال التمعن في الشكل هو زيادة معدلات البطالة لدى فئة الجامعيين، حيث زادت بالضعف وأكثر، فارتفعت من 13.1% سنة 2011 إلى 29.6% سنة 2016، وهذه المعدلات تعطي صورة عن وضعية محرجة لسوق العمل بالجزائر، حيث أصبحت الشهادة الجامعية لا تمثل صمام أمان من مشكلة البطالة، ويرجع بعض الخبراء إلى أن ارتفاع البطالة لدى خريجي الجامعات إلى:

- الزيادة الكبيرة لعدد الخريجين في الجامعات مقارنة بعدد فرص الشغل الشاغرة، حيث تشير الإحصائيات إلى أنه تم تخريج أكثر من مليون طالب (1085022 طالب) منذ بداية التجربة الإصلاحية لسنة 2004 إلى غاية 2010، وهو أكبر مما تم تخريجه خلال 42 سنة، حيث تم تخريج منذ 1962 إلى غاية 2004 بالضبط 844200 متخرج [1].
- تمركز لأكثر من نصف المتخرجين في عائلة العلوم الإنسانية والاجتماعية واللغات، حيث تشير الإحصائيات أن نسبة المتخرجين من عائلة العلوم الاجتماعية والإنسانية واللغات كانت وما زالت تمثل النسبة العليا في التعداد الكلي للمتخرجين، حيث نجدها خلال السنة الجامعية (1999-2000) تفوق 55 %، وتتزايد لتصل إلى حدود 70 % بعد 10 سنوات، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (3-6) التالي:

الشكل رقم (3-6): تطور تعداد حملة شهادة التدرج وفق عائلة التخصصات

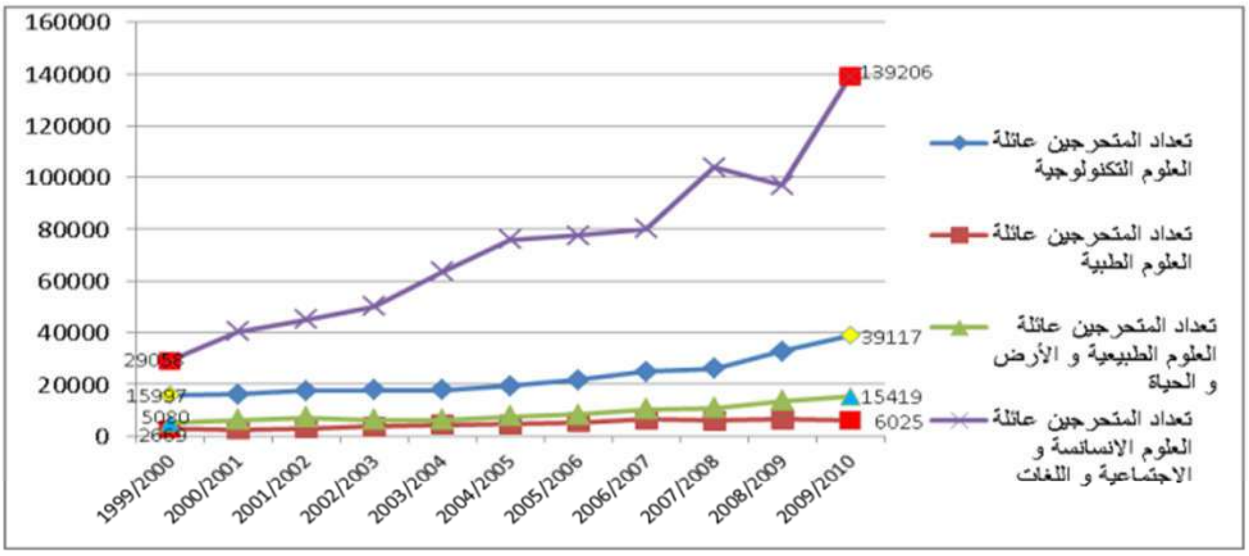

المصدر: مهدي قلو: **تقدير الحاجات من اليد العاملة المؤهلة وفق نماذج الحاجة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع: الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014/2013، ص 103.

وهذا مما أدى إلى عدم تأقلم التكوين الذي حصلوا عليه أو التخصصات التي درسوها مع متطلبات سوق العمل، وزيادة نسبة البطالة لدى تخصصات عائلة العلوم الإنسانية والاجتماعية واللغات، والجدول رقم (3-3) التالي يوضح ذلك:

[1] – مهدي قلو: **تقدير الحاجات من اليد العاملة المؤهلة وفق نماذج الحاجة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، فرع: الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014/2013، ص 102.

الجدول رقم (3-3): يمثل معدل البطالة حسب التخصصات لسنة 2013

الوحدة: نسبة مئوية

التخصص	علـــــوم التربية	أدب وفنون	علـوم اجتماعيـة، تجارة وحقوق	علوم	الهندســـة والصناعة	الفلاحـة والطـب البيطري	الصـحة والحمايـة الاجتماعية	تخصصات أخرى
المعدل	7.2	14.7	14.3	16.1	9.8	19.8	3.2	22.6

المصدر: Le rapport national d'Algerie: **Objectifs du millénaire pour le développement (2000-2015)**, Juin 2016, P P 67-68.

من خلال معطيات الجدول رقم (3-3) يتضح أن البطالة مست بنسب متفاوتة كل أصحاب الشهادات، منها شهادات تخصص الفلاحة والطب البيطري وشهادات تخصص علوم، وكذا العلوم الاجتماعية والإنسانية والحقوق، وهذا مما يعطي صورة على أن نوعية التكوين لم تشهد التطابق الفعلي مع هذه المناصب المطلوبة في سوق العمل، حيث يرجع ذلك إلى أن سياسة التوجيه الجامعي ارتكزت على مقاربة كمية في التكوين دون التقيد أكثر بخصوصيات سوق العمل لإحداث التوازن خاصة بالنسبة للمتخرجين الجامعيين.

رابعاً– تطور نسبة العاطلين حسب المنطقة:

يكتسب هذا المؤشر دوراً هاماً في رسم البرامج الاستثمارية التي هدفها خلق مناصب شغل وتمركزها عبر المناطق لأجل معالجة مشكل البطالة بهذه المناطق وتحقيق التوازن الجهوي الذي يعتبر هدفاً أساسياً للبرامج التنموية المنفذة حالياً، ويمكن إبراز تمركز نسبة البطالة بين منطقتي الحضر والريف من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-7): تطور نسبة العاطلين حسب المنطقة (2000-2016)

الوحدة: نسبة مئوية

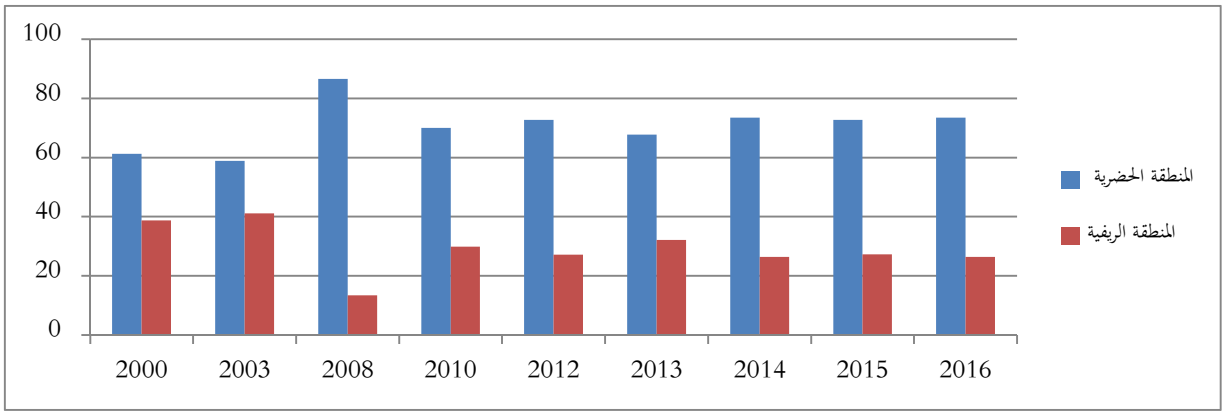

المصدر: من مخرجات برنامج إيكسال (Excel) اعتماداً على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، متاح على الموقع التالي: http://www.ons.dz/-Emploi-et-chomage-.html ، تاريخ الاطلاع: 28-06-2017 (انظر الملحق رقم 21).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3-7) أعلاه أن نسبة العاطلين عن العمل في المنطقة الحضرية هي أكبر من نسبة العاطلين في المنطقة الريفية، وهذه النتيجة سببها عدم التوازن في نسبة السكان بين الريف والحضر ومعاناة بعض السكان من موجات العنف التي أجبرت السكان على مغادرة سكناهم والتوجه نحو المدن، وتراوحت نسبة البطالة في الحضر بين 61.25% سنة 2000 و73.50% سنة 2016، بينما تراوحت نسبة البطالة في الريف بين 38.75% سنة 2000 و26.40% سنة 2016، ومن خلال الشكل نلاحظ انخفاض في نسب البطالة لمنطقة الريف لسنة

2008 حيث وصلت إلى 13.43%، وهذا راجع إلى انخفاض الفئة النشطة بهذه المنطقة، حيث انخفضت من 3276997 شخص إلى 1554000 شخص، وهذا سببه النزوح الريفي نحو المدن مما أدى إلى تفاقم البطالة بالحضر في نفس السنة ووصلت إلى 86.57%.

كما يمكن ملاحظة حدة البطالة في كل منطقة وذلك من خلال حساب نسبة البطالة كنسبة من قوى العمل الخاصة بكل منطقة، بدلاً من نسبة البطالة من إجمالي قوى العمل المتعطلة في الوسطين معاً [1]، فالبيانات تشير إلى تقارب بين نسب البطالة في كلا المنطقتين، حيث تراوحت نسب البطالة في الحضر بين 30.49% سنة 2000 و11.33% سنة 2016، وتراوحت نسبها في الريف بين 28.71% سنة 2000 إلى 8.7% سنة 2016 [2]، ويرجع التقارب بين هذين النسبتين إلى تحفيز السلطات للاستثمار في هذه المناطق، وإعطاء امتيازات وتحفيزات الاستثمار بها، وتنفيذ المخطط الوطني للفلاحة والذي حفز على الاستثمار في المجال الفلاحي بهذه المناطق، وكذلك إعطاء السلطات برامج خاصة منها (برنامج تنمية الجنوب) والذي نفذ في إطار برنامج دعم النمو (2005-2009) وضم الكثير من المشاريع الكبرى الخاصة بهذه المناطق.

وتنقسم البطالة في الريف من خلال ملاحظة أسباب انتشارها إلى ثلاثة أقسام: [3]

- قسم متعطل تعطلاً موسمياً، نظراً لاعتماد الفلاحة الجزائرية على الأمطار المتساقطة مع قلة الاعتماد على الري (السقي)؛
- قسم متعطل تعطلاً سافراً وكاملاً (ظاهراً وبارزاً)؛
- قسم متعطل تعطلاً مقنّعاً (خفياً)، كان من المفروض تشغيله خارج القطاع الفلاحي.

أما التعطل الذي يسود القوى العاملة في المدن الجزائرية يمكن تقسيمه إلى أقسام عدة، أهمها:

- قسم متعطل تعطلاً سافراً وكاملاً (بطالة سافرة وبارزة)؛
- قسم متعطل تعطلاً مقنعاً (خفياً)، (بطالة مقنعة)؛
- قسم متعطل تعطلاً هيكلياً (بطالة هيكلية).

[1]- حنان بقاط: **محددات سوق العمل في الجزائر للفترة الممتدة بين 1980-2014 دراسة تحليلية قياسية**، نفس المرجع السابق، ص 123.

[2]- للتفصيل أكثر انظر الملحق رقم (21).

[3]- فارس شلالي: **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة بالجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص 63.

المطلب الثالث: تطور هيكل القوى المشتغلة في الجزائر خلال الفترة (1994-2016)

سيتم دراسة هيكل القوى المشتغلة من عدة جوانب ومؤشرات، ولكن سيختصر البحث دراسة أهم التغيرات الحاصلة على مستوى هيكل هذه الفئة من خلال إبراز تطورها وفقاً لمعيار النوع (أنثى وذكر) وكذا توزع هذه القوى على مستوى النشاط الاقتصادي.

1- تطور القوى المشتغلة ومعدلاتها:

تميزت فترة التسعينيات من القرن العشرين بانخفاض في معدلات التشغيل، وذلك راجع لخصائص الظرف الاقتصادي والاجتماعي في تلك المرحلة والتي كانت تتميز بانخفاض إيرادات الدولة، نتيجة الآثار التي خلفتها الازمة النفطية 1986، وكذلك انخفاض حجم الاستثمارات نتيجة الوضع الأمني التي كانت تتميز به تلك المرحلة (العشرية السوداء)، وكذا تسريح العمال المشتغلين نتيجة برنامج الخوصصة المفروض من طرف صندوق النقد الدولي في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، ولكن مع بداية سنة 2000 عرف حجم التشغيل تطوراً وارتفاع في عدد المناصب، وهذا ما يبرزه بيانات الجدول رقم (3-4) أدناه.

الجدول رقم (3-4): تطور القوى المشتغلة ومعدل التشغيل خلال الفترة (1994-2016)

السنوات	حجم التشغيل	نسبة التشغيل (%)	تطور المناصب المستحدثة	السنوات	حجم التشغيل	نسبة التشغيل (%)	تطور المناصب المستحدثة
1994	4325000	15.72	--	**2007**	8594000	35.3	-274804
1995	4505000	16.05	180000	**2008**	9186000	37	592000
1996	4641000	16.24	136000	**2009**	9472000	37.2	286000
1997	5708000	19.65	1067000	**2010**	9736000	37.6	264000
1999	6073000	20.58	365000	**2011**	9599000	36	-137000
2000	5428192	20.31	-644808	**2012**	10175000	37.4	576000
2001	6228771	29.8	800579	**2013**	10789000	39	614000
2003	6684057	30.4	455286	**2014**	10239000	36.4	-550000
2004	7798412	34.7	1114355	**2015**	10595000	26.5	356000
2005	8044221	34.7	245809	**2016**	10845000	26.58	250000
2006	8868804	37.2	824583				

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، متاح على الموقع التالي: http://www.ons.dz/-Emploi-et-chomage-.html ، تاريخ الاطلاع: 28-06-2017.

من خلال ملاحظة بيانات الجدول رقم (3-4) يظهر إنتعاش في معدلات التشغيل عبر مرحلتين، حيث عرفت المرحلة الأولى (1994-1999) ارتفاعاً طفيفاً بمقدار 05 نقاط مئوية، فانتقل من 15.72% سنة 1994 إلى 20.58 % سنة 1999، وهذا نظراً لإدخال برامج تشغيل مؤقتة (مثل: برنامج منحة الأنشطة ذات المنفعة العامة IAIG)، وذلك في إطار السياسات الاجتماعية لبرامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف صندوق النقد والبنك الدوليين.

كما عرفت معدلات التشغيل خلال الفترة (2000-2013) إنتعاشاً كبيراً، حيث ارتفعت بمقدار 18.69 نقطة مئوية خلال هذه الفترة، محققة زيادة في توفير مناصب الشغل بعدد 5360808 منصب شغل، وهذا راجع لتحسن الظروف الاقتصادية وتطور ايرادات الدولة نتيجة الوفرة المالية المحققة بارتفاع أسعار البترول، والتي أدت إلى تبني السلطات لبرامج إصلاحات اقتصادية معتمدة على سياسة الإنعاش الاقتصادي التي تركز على بعث دفعة قوية من الاستثمارات العمومية، مما أدى إلى خلق وتوفير مناصب شغل واعتماد الدولة لبرامج تشغيل تساعد على إدماج الشباب في عالم الشغل.

ولكن في المقابل نلاحظ من بيانات الجدول خلال الفترة (2014-2016) أن معدلات التشغيل انخفضت بمقدار 10 نقاط مئوية، حيث تراجعت من 36.4 % سنة 2014 إلى 26.58 % سنة 2016، ويمكن إرجاع ذلك إلى الوضعية الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الوطني، بسبب انخفاض أسعار النفط، والدخول في سياسة ترشيد النفقات والتقليل من توفير مناصب الشغل سواء القطاع العمومي أو في أجهزة وبرامج التشغيل.

ويبقى السؤال مطروحاً على أهم القطاعات الاقتصادية المشغلة للقوى العاملة، وتمركز القوى المشتغلة وفقاً لفئات العمر والمستوى التعليمي، لأن ذلك يعتبر مهماً لاستقرارية وضعية التشغيل بسوق العمل في الجزائر، وهذا ما ستبرزه الدراسة في النقاط الموالية.

2- تطور حجم المشتغلين وفقاً لفئات العمر:

الهدف من دراسة القوى المشتغلة وفقاً لفئات العمر هو محاولة معرفة تمركز المشتغلين وفقاً لأعمارهم، وعليه يوضح الشكل التالي تطور القوى المشتغلة وفقاً للفئات العمرية:

الشكل رقم (3-8): يوضح تطور حجم المشتغلين وفقاً لفئات العمر (2000-2016)

الوحدة: نسبة مئوية

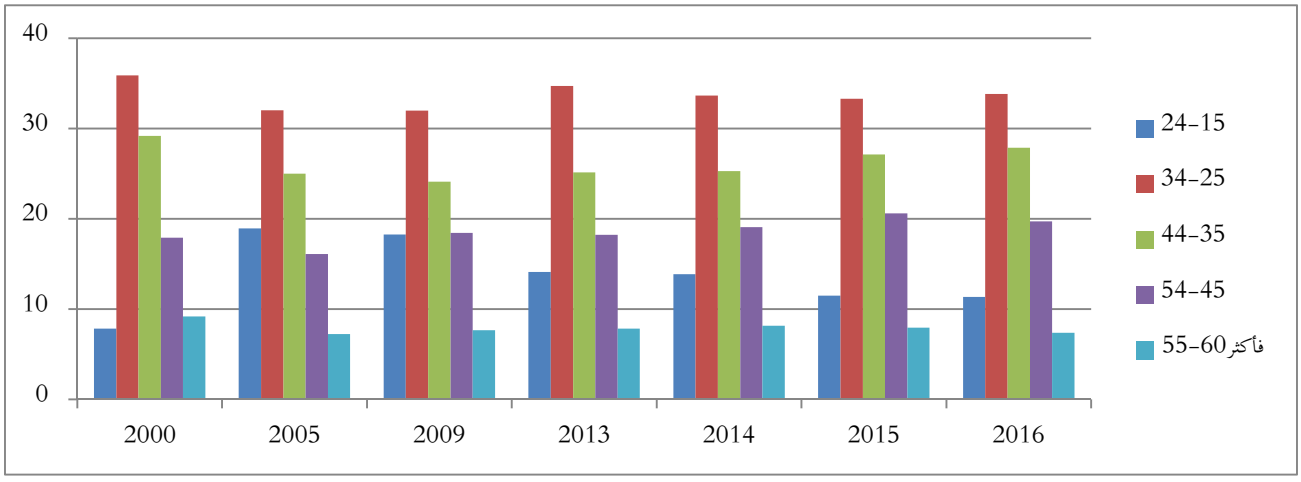

المصدر: : من مخرجات برنامج إيكسال (Excel) بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (19).

يلاحظ من خلال الشكل رقم (3-8) أن أغلب القوى المشتغلة هي من فئة الشباب، حيث تصدرت الفئة (25-34 سنة) [1] المركز الأول، وتراوحت نسبتها بين 32% إلى 35.87% خلال الفترة (2000-2016)، وهذه

[1]- تم دمج الفئات العمرية في فئات تضم 10 سنوات لكل فئة بدل 05 سنوات.

نتيجة حتمية راجعة للتركيبة الفتية لحجم السكان، وكذا توافق هذا الفئ العمرية مع العمر والسن المشروطة في معظم البرامج التشغيلية أما المركز الثاني فكان للفئة (35-44 سنة) بنسبة تتراوح بين 25% و 29% خلال نفس الفترة، كما يمكن ارجاع تمركز القوى المشتغلة في تلك الفئات وبصفة خاصة الفئة (25-34 سنة) إلى طول مدة البحث عن عمل والتي تتجاوز سنتين فما فوق، وكذلك أداء الخدمة الوطنية للفئة التي أقل من 25 سنة بالإضافة إلى مجانية التعليم في كلا الأطوار الثانوي والجامعي والذي يتمركز في الفئة العمرية (15-24 سنة)، والتي تعبر عن تأجيل دخول سوق العمل لهؤلاء الفئة وزيادة القوى العاملة المنتمية لهذه الفئة.

كما نلاحظ أن الفئة (15-19 سنة) هي أقل نسبة المشتغلين، والتي لم تتجاوز نسبتها 7% خلال الفترة (2000-2016)، وهذا راجع إلى مواصلة الدراسة والتعلم المدرسي لهذه لفئة، كما يلاحظ أن هذه الفئة هي في انخفاض مستمر حيث انخفضت من 6.30% سنة 2000 إلى 2% سنة 2016 [1]، وهذا راجع إلى انخفاض التسرب المدرسي خلال فترة الدراسة والذي يمكن إرجاعه إلى الإصلاحات في النظام التربوي، كما يلاحظ من الشكل رقم (3-8) كذلك انخفاض في نسبة المشتغلين المنتمين لفئتي (45-54 سنة) و (55 -60 فأكثر) ويرجع السبب في ذلك إلى إمكانية الاستفادة من التقاعد المسبق بعد سن 45 سنة بالنسبة للنساء و50 سنة بالنسبة للرجال، وهذا مما أدى إلى انسحاب فئة كبيرة من المشتغلين في سن متقدمة من العمر، حيث يشير تقرير الديوان الوطني للإحصاء حول النشاط الاقتصادي والبطالة لسنة 2014 أن أسباب انسحاب صنف الذكور من سوق العمل المنتمين لفئة (55-59 سنة) يعود إلى التقاعد المسبق بنسبة 52.7%، ولأسباب شخصية 20.4% ولأسباب صحية 11.8%، بينما 10.7% على إثر نهاية التعاقد أو التسريح من العمل، أما النساء فيرجع سبب تركهن لمناصبهن إلى التقاعد بنسبة 30.2% و21.5% لأسباب عائلية و18.4% لأسباب شخصية و14.5% نتيجة انتهاء فترة التعاقد مع المؤسسة، أو نتيجة التسريح من العمل و10.6% لأسباب صحية [2].

وما يلاحظ كذلك أن الفئة العمرية (60 سنة فما فوق) نسبتها في انخفاض مستمر حيث انخفضت من 4.54% سنة 2000 إلى 2.7% سنة 2016، ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة المغادرين لسوق العمل بسبب سن قانون التقاعد النسبي [3]، والتقاعد دون شرط السن [4]، والذي بدأ تنفيذه من سنة 1997 [5].

3- تطور القوى المشتغلة وفقاً للنوع:

من خلال الجدول رقم (3-5) أدناه تبرز لنا الدراسة أن النسبة المشتغلة الأكبر هي من فئة الذكور وهذا راجع لزيادة الفئة النشطة من جنس الذكور أكثر من الإناث، وكذلك أن معظم المناصب المستحدثة أو الموفرة تتأقلم أكثر

---

[1]- للتفصيل أكثر أنظر الملحق رقم (19).

[2]- حنان بقاط: **محددات سوق العمل في الجزائر للفترة الممتدة بين 1980-2014 دراسة تحليلية قياسية**، نفس المرجع السابق، ص 106.

[3]- التقاعد النسبي يشترط في هذا النوع من التقاعد بلوغ سن 50 سنة بالنسبة للرجل و20 سنة عمل على الأقل، وبالنسبة للمرأة يخفض السن إلى 45 سنة ومدة العمل 15 سنة.

[4]- التقاعد دون شرط السن ويشترط فيه استيفاء على الأقل 32 سنة من العمل والتأمين مهما كان عمر العامل.

[5]- الأمر رقم 97-13 المؤرخ في 31 ماي 1997 .

مع الذكور أكثر من الإناث في اطار برامج الإصلاحات الاقتصادية، وبصفة خاصة في القطاعات المولدة للشغل مثل قطاع الأشغال العمومية، بالإضافة إلى أسباب اجتماعية أخرى تحد من مشاركة المرأة في القوى المشتغلة وبصفة خاصة في المناطق الريفية، وهذا ما يبرزه الجدول رقم (3-5) التالي:

الجدول رقم (3-5): القوى المشتغلة وفقاً للنوع في الفترة (1997-2016)

الوحدة : بالآلاف

السنوات	1997	2000	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2015	2016
الذكور	4819	5383	6439	7372	7718	8262	8393	8517	8660	8933
النسبة	84.42	87.10	82.57	83.12	84.39	84.86	82.53	83.62	81.75	82.37
الإناث	889	797	1359	1497	1428	1474	1777	1668	1934	1912
النسبة	15.58	12.9	17.43	16.88	15.61	15.14	17.47	16.38	18.25	17.63

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، متاح على الموقع التالي: http://www.ons.dz/-Emploi-et-chomage-.html ، تاريخ الاطلاع: 15-06-2017.

من خلال بيانات الجدول رقم (3-5) نجد أن حجم المشتغلين من فئة الإناث في تزايد، حيث انتقلت نسبتهم من 12.9% سنة 2000 إلى ما يقارب 19% سنة 2016، وهذا راجع لاقتحام المرأة المشتغلة بعض القطاعات وبصفة خاصة الاجتماعية منها (تربية – صحة ...)، حيث أشارت أحد التقارير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2015 أن المرأة تمثل: 50.2% في قطاع التربية و52% في قطاع الصحة و36.2% من الأساتذة الجامعيين و31.5% من عدد القضاة، كما استفادت المرأة من إنشاء مؤسسات مصغرة عن طريق وكالة القرض المصغر بنسبة تفوق 62.3% [1]، كما كرس الدستور الجزائري دخول المرأة بنسبة 30% من مجموع النواب البرلمانيين، واكتسابها لبعض الحقائب الوزارية في الحكومات المتعاقبة.

4- تطور القوى المشتغلة وفقاً للمستوى التعليمي:

نتيجة لانتشار الوعي والثقافة بين أفراد المجتمع نجد أن النسبة الأكبر من القوى المشتغلة هي من فئة المتعلمين، ولكن على اختلاف مستوياتهم بنسب متفاوتة وهذا ما يظهره الجدول رقم (3-6) التالي:

الجدول رقم (3-6): تطور نسبة التشغيل لأصحاب مستوى التعليم العالي خلال فترة 2010-2016

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة التشغيل %	39.6	43.9	46.7	49.1	46.0	46.1	44.0

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات: متاحة على الموقع التالي: www.ons.dz ، تاريخ الاطلاع: 04-07-2017.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (3-6) أعلاه ارتفاع طفيف في نسبة المشتغلين بالمستوى الجامعي، حيث انتقلت نسبة تشغيل هذه الفئة من 39.6% سنة 2010 إلى 44.0% سنة 2016، ولكن تبقى هذه النسبة متدنية بالنظر إلى الحجم الكبير لمخرجات الجامعة كل سنة، وتؤكد هذه الملاحظة الاختلال الهيكلي بين مخرجات الجامعة

[1] -Le rapport national d'Algerie: **Objectifs du millénaire pour le développement (2000-2015)**, Juin 2016, P P 67-68.

ومتطلبات سوق العمل، ولكن يجب طرح السؤال حول طبيعة المناصب الموفرة لهذه الفئة: هل هي مناصب تتلاءم مع المستوى التعليمي لهذه الفئة أم لا؟، وهل هي مناصب دائمة أم ظرفية؟، وهذا ما ستوضحه الدراسة في تحليل انعكاسات برامج الإصلاحات الاقتصادية على وضعية سياسة التشغيل في الفصل الرابع من هذه الدراسة.

5- تطور القوى المشتغلة وفقاً للقطاع القانوني وطبيعة النشاط الاقتصادي:

الهدف من دراسة تطور القوى المشتغلة وفقا للقطاع القانوني هو إبراز مدى استجابة هذه القطاعات لعروض العمل واستنتاج نوع القطاعات المستحدثة لمناصب الشغل، حيث ستتطرق الدراسة إلى تحليل تطور القوى المشتغلة في كل من القطاع العام والقطاع الخاص والمختلط، فمعظم الدراسات الاقتصادية تشير إلى أهمية هذا القطاع الأخير في توفير مناصب عمل لائقة إلى جانب القطاع العام، ويمكن إبراز مساهمة هذين القطاعين في التشغيل من خلال بيانات الجدول رقم (3-7):

الجدول رقم (3-7): يبين تطور القوى المشتغلة وفقاً للقطاع القانوني (1992-2016)

الوحدة: بالآلاف

السنة	1992	1997	2001	2003	2004	2005	2007
القطاع العام	3164	2934	2560	2658	2678	2964	2987
%	63.61	50.45	41.09	39.76	34.34	36.84	34.75
القطاع الخاص/ مختلط	1810	2881	3669	4026	5120	5080	5607
النسبة %	36.38	49.54	58.90	60.23	65.65	63.15	65.24
المجموع	4974	5815	6229	6684	7798	8044	8594
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القطاع العام	3346	3743	4354	4440	4100	4455	4355
النسبة%	34.36	39.40	42.81	41.15	40.04	42.05	40.15
القطاع الخاص/ مختلط	6390	5756	5816	6348	6139	6139	6490
النسبة %	65.63	60.59	57.18	58.84	59.95	57.94	59.84
المجموع	9736	9499	10170	10788	10239	10594	10845

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات: متاحة على الموقع التالي: www.ons.dz ، تاريخ الاطلاع: 30-06-2017.

من خلال ملاحظة بيانات الجدول رقم (3-7) يتبين أن هناك تحول في تطور مساهمة كلا من القطاع العام والخاص في التشغيل، حيث شهدت فترة التسعينيات من القرن العشرين مساهمة أكبر للقطاع العام في التشغيل وصلت نسبته 63.61% سنة 1992، وهذا راجع لعدة أسباب، أهمها: الظروف الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية المتأزمة منذ 1990 التي لم تكن مشجعة على الاستثمار، وهذا ماجعل القطاع الخاص يتريث من الولوج في ممارسة نشاطات استثمارية تساهم في تنويع مداخيل الاقتصاد الوطني [1]، كما تبرز بيانات الجدول أن مساهمة القطاع الخاص ارتفعت من 36.38 % سنة 1992 إلى 49.54 % سنة 1997، وهذا راجع إلى صدور مراسيم تحفيزية لهذا النوع من

[1]- رشيد زرواتي ومهدي عوارم: نفس المرجع السابق، ص 110.

الاستثمار، وأهمها المرسوم القانوني رقم 93/12 المتعلق بترقية الاستثمار، وكذا تطبيق إجراءات الخوصصة في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي المبرم مع الهيئات المالية الدولية.

كما يلاحظ من خلال الجدول أن القطاع الخاص أصبح أكثر استيعاباً للقوى العاملة من القطاع العام بداية من سنة 2001، حيث يوفر أكثر من 50 % من مناصب العمل، وهذا راجع للسياسات المعتمدة من طرف الدولة في تحفيز هذا القطاع لتشغيل عدد أكبر من اليد العاملة، ويرجع السبب في ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في استحداث مناصب شغل هو محاولة السلطات الوطنية توفير مناخ مناسب لترقية نشاط هذا القطاع، وذلك من خلال إرساء قوانين استثمار تسهل وتحفز عملية إنشاء وتمويل مثل هذه المؤسسات، منها: القانون التوجيهي رقم: (01/18) الصادر في 12 ديسمبر 2001 الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر تحديد وضبط إجراءات التسهيل الإداري التي يمكن تطبيقها [1]، وكذلك صدور الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار في سنة 2003 وقانون الاستثمار لسنة 2006 ليوسع دائرة الامتيازات الممنوحة لهذا القطاع، كما أن هذه الفترة (2001-2014) شهدت تطوراً في تمويل المؤسسات الخاصة، حيث وصل نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2014 إلى 36.35% بعد أن كان 19.3% سنة 2001 [2].

كما ساهمت تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة على سياسة الإنعاش الاقتصادي التي تهدف إلى تحفيز وإنتعاش اقتصادي جديد من خلال وضع استراتيجية تسمح بانطلاق عملية تنمية مستدامة، والأخذ بعين الاعتبار منح الأفراد الوسائل التي تمكنهم من خلق الثروة، وتشجيع الفرص التي من شأنها خلق مناصب عمل دائمة.

ولكن في المقابل نجد أن هذه النسب ضعيفة مقارنة بالدول الأخرى التي يعتبر فيها القطاع الخاص الرافد الأول للتنمية في البلاد،كما تبرز البيانات التذبذب في مساهمة القطاع الخاص في التشغيل، وهذا راجع إلى أن القطاع الخاص في الجزائر بصفتها دولة ريعية فهو ينتظر الخدمات والطلبات من الدولة لكي ينشط، وهذه الأخيرة مرتبطة بأسعار النفط.

6- تطور القوى المشتغلة لطبيعة النشاط الاقتصادي:

إلى جانب هذا المعيار يمكن إبراز توزيع القوى المشتغلة حسب طبيعة قطاع النشاط الاقتصادي، والتي يمكن توضيحها في بيانات الجدول رقم (3-8) أدناه:

[1]- حنان بقاط: **محددات سوق العمل في الجزائر للفترة الممتدة بين (1980-2014) دراسة تحليلية قياسية**، نفس المرجع السابق، ص 117.

[2]- طهراوي دومة علي: نفس المرجع السابق، ص 247.

الجدول رقم (3-8): تطور القوى المشتغلة لطبيعة النشاط الاقتصادي (1994-2016)

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	الفلاحة	الصناعة	بناء وأشغال عمومية	تجارة وخدمات	السنوات	الفلاحة	الصناعة	بناء وأشغال عمومية	تجارة وخدمات
1994	23.65	12.20	15.42	48.71	**2007**	13.62	11.96	17.73	56.68
1995	24.06	11.52	15.04	49.36	**2008**	13.69	12.48	17.22	56.61
1996	24.86	10.81	15.19	49.12	**2009**	13.11	12.61	18.14	56.14
1997	15.5	10.20	10.30	64	**2010**	11.67	13.73	19.37	55.23
2000	14.12	13.37	9.99	62.52	**2011**	10.77	14.24	16.62	58.37
2001	21.06	13.82	10.44	54.68	**2012**	8.97	13.13	16.35	61.55
2002	26.33	9.23	15.75	48.70	**2013**	10.58	13.04	16.60	59.78
2003	21.13	12.03	11.97	54.88	**2014**	8.8	12.6	17.8	60.8
2004	20.73	13.60	12.41	53.25	**2015**	8.7	13	16.8	61.6
2005	17.17	13.16	15.07	54.61	**2016**	8	13.50	17.50	61
2006	18.15	14.25	14.18	53.42					

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات: **حوصلة إحصائية (1962-2011)**، مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع، الجزائر، 2013.

- Office national statistique: Activate, emploi et chômage, Alger, septembre 2013. 2014.2015.2016.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-8) هيمنة قطاع التجارة والخدمات الذي يشغل أكثر من نصف اليد العاملة خلال فترة الدراسة (1994-2016)، وهذا يرجع إلى الخاصية التي تمتاز بها الاقتصاديات الريعية بحيث يكون فيها توظيف عوائد النفط بتضخيم الجهاز الإداري الحكومي، مما يسبب ازدياد ملحوظ في حجم العمل في القطاعات غير المنتجة وارتفاع الإنفاق الاستهلاكي غير الضروري الناجم عن ازدياد النفقات الحكومية [1]، أما باقي القطاعات الأخرى فقد شهدت تذبذباً في نسبة استيعابها لليد العاملة، حيث شهدت فترة التسعينيات من القرن العشرين نسبة القطاع الفلاحي في استيعاب المناصب العمل أكبر من نسبة قطاعي الصناعة والبناء والأشغال العمومية، واستناداً إلى حساب متوسط نسبة المشتغلين لكل قطاع فقد استحوذ قطاع الأشغال العمومية لنسبة أكبر في توفير مناصب الشغل، ثم قطاع الفلاحة وقطاع الصناعة بدرجة أقل خلال فترة الدراسة، وفيما يلي تحليل تطور القوى المشتغلة لكل قطاع:

1.6- قطاع التجارة والخدمات: وهو يحتوي على خدمات الإدارة (الخدمات غير السوقية) وكذا التجارة والنقل وخدمات أخرى (خدمات سوقية)، وقد استحوذ هذا القطاع على أكثر من نصف المشتغلين وصل إلى نسبة 61 % سنة 2016، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب منها:

1- أن معظم المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي مُولت عن طريق أجهزة التمويل الخاصة بسياسة التشغيل كان النصيب الأكبر منها في قطاع الخدمات، فمثلاً في وكالة (ANSEJ) كان النصيب الأكبر للمشاريع الممولة سنة 2011 بنسبة 68 % [2]، وهذا ما سوف توضحه الدراسة في المبحث الموالي لهذا الفصل؛

[1]- لحسن دردوري ونبيل بن عامر: **تشخيص لقوى العمل في الاقتصاد الجزائري**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011.

[2]- موقع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، متاح على الرابط التالي: www.ansej.dz ، تاريخ الاطلاع: 2017/05/14.

2- أن معظم المناصب المستحدثة في إطار برامج التشغيل – منها: برنامج الإدماج المهني والبرامج المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية – متمركزة بنسبة كبيرة في القطاع الإداري؛

3- أن زيادة النفقات المترتبة عن تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (2001-2016) قد أدت إلى زيادة كبيرة في الواردات، مما أدى إلى تنشيط قطاع التجارة في السوق المحلية؛

4- تفضيل الأفراد العمل في الإدارة، نظراً لتأقلم مؤهلاتهم أكثر مع هذا القطاع وبصفة خاصة العنصر النسوي، الذي دخل بنسبة كبيرة في قطاع التربية والصحة والقضاء ... الخ.

لكن في المقابل نجد أن هذا القطاع يساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 29.6 % و45.8 % خلال الفترة (2001-2016)، وهذا ما يعطي صورة على انتشار البطالة المقنعة داخل هذا القطاع، وبصفة خاصة الجانب الإداري منه، كما أن استمرار ارتفاع المشتغلين في هذا القطاع تطرح إشكالية فيما يخص زيادة توفير مناصب شغل للداخلين الجدد في سوق العمل بعد أن وصل هذا القطاع إلى مرحلة التشبع.

2.6- قطاع البناء والأشغال العمومية: يكتسي هذا القطاع طابعاً استراتيجياً في مجال التنمية الاقتصادية، ويعتبر الدور المنوط بهذا القطاع ينم عن إرادة الدولة في وضع أسس لاستراتيجية وطنية لتنمية تتميز بالديمومة، وذلك من خلال: [1]

1- المساهمة الفعالة في النمو واستحداث مناصب الشغل؛

2- الآثار الناجمة عن الاستثمارات المبرمجة والتي من شأنها دفع عجلة التنمية وتأثيرها على قطاعات أخرى.

وطبقاً لذلك فإن هذا القطاع قد ساهم في إجمالي التشغيل بنسب مستقرة تقريباً عند حدود 10% و19.32% خلال الفترة (1994-2016)، وتعتبر هذه النسب أقل من المتوقع بالمقارنة مع عدد المشاريع الكبرى المبرمجة وبصفة خاصة خلال فترة برامج الإصلاحات الاقتصادية (2001-2014)، والمبالغ المخصصة في إطار ذلك، حيث وصلت الحصص المالية لهذا القطاع خلال تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية في نفس الفترة إلى ما يقارب 8361.6 مليار دينار أي بنسبة 35% من مجموع المبالغ المخصصة لهذه البرامج [2]، ويمكن إرجاع أسباب تدني مستويات التشغيل في القطاع إلى تضخم الأموال المخصصة للمشاريع الناتجة عن إعادة التقييم وتجاوز برمجة مشاريع تفوق الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، حيث تشير تقارير من طرف وزارة الأشغال العمومية تم الكشف عنها سنة 2008 عن عمليات إعادة التقييم للمشاريع المعتمدة في برامج دعم النمو تفوق 50 مليار دولار والتأخر في إنجاز العديد من المشاريع الاستراتيجية، فضلاً عن ذلك سجل أمام عجز المؤسسات الوطنية استحواذ الشركات الأجنبية على معظم الصفقات والمشاريع الخاصة بالهياكل القاعدية وتهميش الوطنية منها حتى على مستوى المناولة [3]، وبصفة خاصة الشركات الصينية والتي تقوم بجلب اليد العاملة الصينية معها من أجل المشاريع الخاصة بالبناء والتشييد بالجزائر، حيث تؤكد

[1] – وزارة الأشغال العمومية: **السياسة الحكومية في مجال الأشغال العمومية**، سبتمبر 2015، ص 2.

[2] – هذا المبلغ تم احتسابه من طرف الباحث من خلال جمع مخصصات القطاع لكل برنامج.

[3] – وزارة الأشغال العمومية: نفس المرجع السابق، ص 7.

الإحصائيات أن من بين أكثر من 50000 عامل أجنبي بالجزائر حاملين لتراخيص العمل محلياً، تحتل اليد العاملة الصينية الصدارة في ترتيب العمالة الجنبية بالجزائر بـ: 21962 عامل سنة 2010، أي ما يقارب 43.27 % من مجموع العمال الأجانب المزاولين العمل بالجزائر [1].

3.6- قطاع الفلاحة أو الزراعة: يلاحظ من خلال الجدول رقم (3-8) والموضح في الشكل رقم (3-11) أن اليد المشتغلة في قطاع الفلاحة هي في تناقص، حيث شهدت فترة التسعينيات من القرن العشرين تطوراً ملحوظاً في نسب التشغيل بهذا القطاع، فقد انتقلت من 23.65% سنة 1994 إلى 24.06% و 24.86% سنتي 1995 و1996، ويرجع سبب ذلك إلى إصدار قانون جديد في 1995 القاضي بإعادة بعض الأراضي المؤممة إلى مالكيها، لأجل تنمية فعالة لهذا القطاع، وشمل القانون أيضاً إجراءات تهدف لدعم الاستغلال الزراعي وتوفير الشروط المحركة للإنتاج الزراعي، إلى جانب تطوير الصيد البحري وترقيته، وتحسين وسائل الصيد، وتوسيع وتهيئة موارد الصيد وتوزيع الاستثمار الخاص لهذا القطاع، كما تم في سنة 1996 صدور تشريعات عديدة تضمن حق التملك للأرض وتأجيرها تكريساً للتوجه السياسي والاقتصادي الجديد للبلاد نحو اقتصاد السوق [2].

وفي المقابل نلاحظ أن الفترة (2001- 2016) شهدت تذبذباً في نسب التشغيل بهذا القطاع، حيث انخفضت من 21% سنة 2001 إلى 8% سنة 2016، ويرجع ذلك لتأثر هذا القطاع بالتقلبات التي يشهدها من سنة إلى أخرى والظروف المناخية، وقد عرف القطاع أوج نشاطه خلال (2003-2006)، حيث كان يشغل ما يقارب من 17 % إلى 21 % من إجمالي التشغيل، وذلك نظراً لاستجابة سوق العمل للإصلاحات الزراعية التي شهدتها الفترة والتسهيلات التي منحتها الدولة للفلاحين وصغار المستثمرين، منها: المخطط الوطني للفلاحة والتنمية الريفية وكذا برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أدى إلى توظيف وتشغيل كثير من اليد العاملة، ولكن هذا النشاط للقطاع لم يستمر وبدأ القطاع يشهد انخفاض في استحداث مناصب العمل، وهذا ما يؤكد على أن سياسات الدولة في تطوير ودعم هذا القطاع مازالت تحتاج إلى فعالية وكفاءة أكبر للنهوض بالقطاع خاصة في ظل المقومات التي يمتاز بها هذا القطاع في الجزائر .

4.6- قطاع الصناعة: يشمل قطاع الصناعة ما يلي: الصناعات الاستخراجية والمتمثلة في: استخراج النفط والغاز وخامات المعادن والخامات غير المعدنية، وكذا الصناعات التحويلية والتي تشمل: الصناعات الكهربائية والإلكترونية، والغذائية ومواد البناء والنسيج .... إلخ، ويعتبر هذا القطاع ذو أهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة، وهذا باعتبار أن قطاع الصناعة يضمن القيمة المضافة ويساعد على تأمين الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وتشغيل الأيادي العاملة وتأمين فرص عمل للأجيال المقبلة [3].

---

[1]- هاجر دماش: **الاستثمارات الصينية وخلق العمل بالجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: سياسات التشغيل وتقليل البطالة في الجزائر، جامعة الشاذلي بن جديد بالطارف، الجزائر، 22 و23 نوفمبر 2017، ص 13.

[2]- بقاط حنان، نفس المرجع السابق، ص 111.

[3]- مصطفى بودرامة والطيب قصاص: **المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر**، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 12، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، 2017، ص ص 197-198.

ومن خلال ملاحظة بيانات الجدول رقم (3-8) والموضحة في الشكل رقم (3-11) فقد عرفت نسبة التشغيل في هذا القطاع انخفاضاً مستمراً خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين، فبعد أن كانت نسبة التشغيل 12.20 % سنة 1994 وصلت إلى 10.20 % سنة 1997، وهذا راجع إلى تنفيذ إجراءات برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف الهيئات المالية الدولية، التي نتج عنها تسريح العمل والإحالات على التقاعد المسبق وخصخصة وحل العديد من المؤسسات الوطنية.

ومع تتبع تطور نسب التشغيل في هذا القطاع نجد أنها لا تتجاوز 15 % من إجمالي اليد العاملة وهذا إلى غاية سنة 2016، وفي المقابل نجد قطاع الصناعة بدون قطاع المحروقات لا يساهم إلا في حدود 8% خلال الفترة (2001-2016) [1]، علماً أن الحكومة في إطار الاستراتيجية والتخطيط الصناعي هدفها الوصول إلى مساهمة الصناعة بـ 10 % في الناتج المحلي الخام في غضون 2020، وهو هدف صعب التحقق حيث يتطلب من جهة تضاعف الإنتاج الصناعي، ومن جهة أخرى عدم وجود المناخ الذي يسمح بالوصول إلى ذلك، وأن النمو الصناعي مرتبط بمؤشر إنتاج الصناعة التحويلية وقدرته على إنتاج منتجات تتميز بارتفاع جودتها [2].

ويرجع ضعف القطاع الصناعي في الجزائر إلى ضعف القطاع الصناعي العمومي من جهة، وإلى سيطرة القطاع الخاص الأجنبي على هذا القطاع، خاصة في قطاع المحروقات الذي لا يشغل إلا اليد العاملة الماهرة والجديرة والمؤهلة من جهة أخرى، كما أنه يعتمد أكثر على كثافة رأس المال والتقنية المتطورة، ووجود عدة مشاكل في القطاع منها مشاكل متعلقة بمستلزمات والمدخلات وكذا نقص التمويل وارتفاع التكاليف، ومشاكل أخرى تتعلق بالتسويق والخبرة الفنية وغياب التنظيم والتخطيط الصناعي ومشكل العقار الصناعي [3].

المطلب الرابع: تطور القوى المشتغلة في سوق العمل غير الرسمية في الجزائر

ستتطرق الدراسة في هذا المطلب إلى تطور القوى المشتغلة في سوق العمل غير الرسمية في الجزائر، وذلك من خلال عرض مفهوم القطاع غير الرسمي وتطور القوى المشتغلة فيه.

أولاً– مفهوم القطاع غير الرسمي وأسباب ظهوره في الجزائر:

تتطرق الدراسة في هذا الإطار إلى عرض أهم التعاريف لهذا القطاع وخصائصه، وتناول أهم الأسباب والعوامل التي أدت إلى ظهوره وتطوره.

1- مفهوم القطاع غير الرسمي:

يعرف مكتب العمل الدولي هذا القطاع على أنه: " مجمل النشاطات الصغيرة المستغلة بواسطة عمال أجراء وغير أجراء، والتي تمارس خاصة بمستوى تنظيمي وتكنولوجي ضعيف، ويكمن هدفها في توفير مناصب شغل ومداخيل لأولئك الذين يعملون بها، كما أن هذه النشاطات تمارس بدون الموافقة الرسمية للسلطات ولا تخضع لمراقبة الآليات

[1]– انظر الملحق رقم (13).

[2]– مصطفى بودرامة والطيب قصاص: نفس المرجع السابق، ص 202.

[3]– نفس المرجع السابق، ص ص 204-205.

الإدارية المكلفة بفرض احترام التشريعات في المجال الضريبي والأجور الدنيا، والأدوات المشابهة الأخرى المتعلقة بالقضايا الجبائية وظروف العمل " [1].

ويعرف في أدبيات صندوق النقد الدولي الاقتصاد غير الرسمي كالآتي: " يسمى اقتصاد الظل بالاقتصاد الخفي، أو الاقتصاد غير الرسمي، أو الاقتصاد الموازي، وهو لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط بل يشمل أيضاً أشكال الدخل التي لا يبلغ عنها والمتحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة، سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة " [2].

ويعرفه الديوان الوطني للإحصاء بأنه: " ذلك النشاط الذي يعتبر قطاعاً خارجاً عن القانون والذي تغيب فيه استخدام الدفاتر المحاسبية، كما يكون فيه رقم الأعمال محدود بالاضافة إلى عدد العاملين ".

ومن خلال هذه التعريفات يمكن اعتبار كل نشاط نشاطاً غير رسمي إذا توفرت فيه على الأقل المعايير السبعة الآتية [3]: سهولة دخول السوق – استعمال الموارد المحلية – الملكية العائلية للمؤسسة – نشاطات على نطاق صغير – التكنولوجيا ذات الكثافة العليا للعمل – التكوين المكتسب خارج النظام المدرسي – أسواق ذات المنافسة غير المنظمة.

2- أسباب ظهور القطاع غير الرسمي في الجزائر:

لقد تميز سوق الشغل بالجزائر منذ النصف الثاني للثمانينيات من القرن العشرين إلى غاية 1999 بارتفاع كبير في نسبة البطالة وصلت في بعض السنوات إلى أكثر من 30%، فالأزمة الاقتصادية التي عاشتها خلال هذه الفترة قد أدت إلى بروز اختلالات كبيرة في سوق الشغل، بحيث تقلصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل، إضافة لما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية كسياسة الخوصصة، كل هذه الاختلالات في سوق الشغل أدت إلى ظهور أنشطة غير رسمية وغير قانونية، وغير منظمة ولا تخضع لرقابة الدولة، تدرج فيما يسمى بـ: القطاع غير الرسمي (Secteurinformel)، والذي يشغل عشرات الآلاف من العمال [4].

وتعود أسباب ظهور القطاع غير الرسمي في الجزائر إلى عدة عوامل من بينها: عوامل اقتصادية واجتماعية، نذكر أهمها فيما يلي: [5]

- عبء برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي وتفشي ظاهرة البطالة؛

---

[1]– ثورية بلقايد ومبارك بن زاير: **البطالة والقطاع غير الرسمي في الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، العدد: 06، سبتمبر 2016، ص 122.

[2]– رشيدة حمودة: **إستراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين تجربتي الجزائر ومصر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، التخصص: الإدارة الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة سطيف، الجزائر، 2012، ص 12.

[3]– علي بودلال: **تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر «مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي»**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2007، ص 16.

[4]– علي طهراوي دومة ومسعود كسرى: **أثر القطاع غير الرسمي على سوق الشغل بالجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 12، جامعة الجزائر3، 2014، ص 56.

[5]– ثورية بلقايد ومبارك بن زاير: نفس المرجع السابق، ص 128.

- البيروقراطية وتعقد الإجراءات الإدارية: تؤدي البيروقراطية وتعقد الإجراءات الإدارية إلى نفور العون الاقتصادي والمستثمر من العمل بالقطاع الرسمي نظراً لطول مدة الانتظار والتكاليف الإضافية، حيث تشير الدراسة التي نشرها البنك الدولي سنة 2011 حول ممارسة أنشطة الأعمال والتي صنفت الجزائر فيما يتعلق بشروط البدء في النشاط التجاري في الرتبة 105 من مجموع 183 دولة، والترتيب 15 من مجموع 20 دولة عربية معنية بالدراسة، حيث قدر عدد الإجراءات اللازمة بـ 14 إجراء، تستغرق 24 يوماً لإتمامها، كما أن غياب الشفافية في العمليات التجارية، مشكلة العقار الصناعي، غياب قواعد البناء التجاري وغيرها تؤدي إلى تنامي الأنشطة غير الرسمية، وهذا بسبب صعوبة العمل بالقطاع الرسمي؛
- استفحال الفقر وتدني مستوى المعيشة؛
- ثقل الضرائب والنفقات الاجتماعية: يعتبران من أهم العوامل التي أدت إلى تنامي ظاهرة القطاع غير الرسمي، حيث أنه كلما كان الفارق كبير بين تكلفة اليد العاملة والعائد أو الربح الصافي بعد طرح الضرائب كلما أدى ذلك إلى التوجه نحو القطاع غير الرسمي سواء بالتهرب الضريبي أو بممارسة نشاطات أخرى غير رسمية؛
- الأجور والدخول: ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية مراجعة قيمة الدينار وتحرير الأسعار في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة المعيشة التي لم تتوقف عن الصعود (بسبب التضخم)، وبين قدرتهم الشرائية (المداخيل)، حيث يبحث الأفراد سواء بطالون أو مشتغلون عن دخول إضافية في أنشطة غير رسمية، لذلك يعتبر انخفاض مستوى الدخل من الأسباب التي أدت إلى تطور القطاع غير الرسمي في الجزائر؛
- القوانين والتنظيمات العمومية: تعتبر القيود الحكومية المفروضة على النشاط الاقتصادي للأفراد أحد أسباب ظهور القطاع غير الرسمي [1]؛
- ضعف الحوكمة: والتي تجسدت في ممارسات الفساد، وكذا غياب ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، هذا كله يلعب دور كبير ومحفز لنشوء القطاع غير رسمي [2].

ثانياً– مراحل تطور القطاع غير الرسمي في الجزائر:

مر ظهور القطاع غير الرسمي في الجزائر بعدة مراحل، حيث كان أول ظهور له على شكل أسواق سوداء منذ الاستقلال إلى غاية فترة السبعينيات من القرن العشرين، وكان لحدوث الأزمة الاقتصادية في الثمانينيات من القرن العشرين ودخول الجزائر في اقتصاد السوق انعكاسات سلبية من الناحية الاجتماعية، وبصفة خاصة على معدلات البطالة، ومنه يمكن القول أن هذا القطاع لم يظهر تلقائياً، بل تمخض على جملة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر خلال تلك الفترة، وفيما يلي تعرض الدراسة أهم هذه المراحل.

[1]– نفس المرجع السابق: ص 128.

[2]– سليم عثماني: **عوامل ظهور القطاع غير رسمي الذي أصبح شبه مهيمن**، مجلة قضايا الإصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، الولايات المتحدة الأمريكية، ص 3.

المرحلة الأولى– مرحلة ظهور القطاع غير الرسمي (1962-1985):

تبنت الجزائر في هذه الفترة النظام الاشتراكي الذي كان يتميز باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، بالإضافة إلى أن الأسعار كانت محددة إدارياً ومدعمة من قبل الخزينة العمومية.

كما تميزت هذه الفترة أيضاً بانخفاض نسبة البطالة، فقد كان أغلبية الأفراد يعملون في مؤسسات وقطاعات عمومية التي شيدتها الجزائر آنذاك، لذا فإن معظم الأنشطة غير الرسمية كانت تمارس من قبل النساء، الأطفال، الشيوخ والمعوقين والجدول رقم (3-9) الآتي يبين تطور الدخل الخفي خلال هذه المرحلة:

الجدول رقم (3-9): يمثل نسبة الدخل الخفي من الناتج الداخلي الخام

السنوات	1970	1980	1985
الدخل الخفي	6829.009	44604.417	62192.582
نسبة الدخل الخفي من الناتج الداخلي الخام (% من PIB)	28	27	21

المصدر: ملاك قارة: **إشكالية الاقتصاد غير رسمي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 2010، ص 155.

من خلال الجدول رقم (3-9) يمكن ملاحظة أن نسبة الدخل الخفي من الناتج الداخلي الخام هي تفوق 20%، حيث وصلت النسبة إلى 28% سنة 1970 وانخفضت إلى 21% سنة 1985، وهذا راجع إلى استحداث مناصب شغل في كافة القطاعات، منها: قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الصناعة وقطاع الوظيف العمومي حيث تم التحكم وفرض توازنات في سوق العمل.

المرحلة الثانية– مرحلة استفحال القطاع غير الرسمي (1986-1998):

عرف الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة فترة عدم الاستقرار مما نتج عنه انتشار وزيادة في القطاع غير الرسمي، حيث أدت الأزمة البترولية سنة 1986 ودخول الجزائر في اقتصاد السوق إلى زيادة معدلات البطالة واتساع رقعة الأنشطة غير الرسمية، وتميزت هذه الفترة بإجراءات وأحداث غذت انتشار الاقتصاد غير الرسمي، من بينها: [1]

- كبح ونقص الاستثمارات العمومية أدى إلى تأخير الأنشطة الاقتصادية، وهو الأمر الذي ينعكس سلباً على سوق العمل؛
- إعادة هيكلة كل من قطاع الزراعة والصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية كان له الأثر الأكبر على اتساع القطاع الخاص؛
- سياسة التخلي عن الاستثمار أدت إلى تقليص مناصب الشغل خاصة الشغل الدائم، وأدت إلى ضخ حجم كبير من الشباب للبحث في سوق العمل.

[1]– سعدية قصاب: نفس المرجع السابق، ص 262.

وأهم ما ميز الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة هو ارتفاع معدل البطالة نتيجة ضياع مناصب العمل للقطاع العام وارتفاع كبير في أسعار السلع والخدمات نتيجة رفع الدعم، وانتقال شريحة كبيرة من الطبقة المتوسطة إلى الطبقة الفقيرة كنتيجة لانخفاض الدخل المتاح للعائلات، مما أدى إلى ارتفاع حجم الدخل من هذا القطاع، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (3-10) الآتي:

الجدول رقم (3-10): نسبة الدخل الخفي من الناتج المحلي الخام

السنوات	1988	1990	1995	1998
نسبة الدخل الخفي من الناتج المحلي الخام (% من PIB)	19.5	25.4	25	32.9

المصدر: علي بودلال: **مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر (أسباب وحلول)**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 37، ربيع 2008.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (3-10) تصاعد نسبة الدخل الخفي إلى الناتج المحلي الخام، وهذا راجع إلى ارتفاع معدلات البطالة نتيجة الإصلاحات التي قامت بها السلطات من بينها إعادة الهيكلة سنة 1989، وكذلك الخضوع لشروط إعادة الجدولة التي اجبرت عليها الجزائر من طرف صندوق النقد الدولي (الخوصصة – تحرير الأسعار – تحرير التجارة الخارجية وتخفيض العملة الوطنية).

المرحلة الثالثة– توسع مجالات القطاع غير الرسمي (1998-2015):

من خلال البيانات الموجودة في الجدول رقم (3-11) نلاحظ اتساع حجم القطاع غير الرسمي خلال الفترة (1998-2015)، حيث وصلت نسبته إلى 49.2 % خلال سنة 2015، وهذا راجع إلى عدة أسباب منها المذكورة سابقاً التي عملت على زيادة واتساع حجمه، والجدول رقم (3-11) يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-11): يمثل نسبة القطاع غير رسمي خلال الفترة (2000-2015)

السنة	النسبة %	السنة	النسبة %
2000	34.1	**2010**	28.3
2004	36.6	**2011**	28.1
2005	38.4	**2013**	33.2
2006	34.2	**2014**	41.2
2009	32	**2015**	49.2

المصدر: علي طهراوي دومة ومسعود كسرى: نفس المرجع السابق، ص 61. وبلقايد ثورية وبن زاير مبارك: نفس المرجع السابق، ص 133.

من خلال ملاحظة بيانات الجدول رقم (3-11) يبرز الارتفاع الملحوظ في حجم الاقتصاد غير الرسمي، حيث انتقل من 34.1 % سنة 2000 إلى 49.2 % سنة 2015، بالرغم من تحسن وضعية الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة وتميزه بالخصائص التالية: [1]

- تسجيل ارتفاع محسوس في معدل النمو الاقتصادي، حيث انتقل من 2.4% سنة 2000 إلى 3.8% سنة 2014؛

[1]– ملاك قارة: **إشكالية الاقتصاد غير رسمي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع: الاقتصاد المالي، جامعة منتوري قسنطينة، 2010، ص 38.

- انخفاض في معدلات التضخم والبطالة مقارنة بفترة التسعينيات من القرن العشرين؛
- مراجعة نظام الأجور الذي سمح بتحسين مداخيل العائلات وتحسين مستوى الاستهلاك؛
- تشجيع السلطات على التشغيل الذاتي من خلال إقامة مشاريع فردية في شكل مؤسسات مصغرة تمول عن طريق القروض وبرامج تشغيل الشباب.

وهذا ما يدعو إلى استنتاج أن أسباب زيادة رقعة الاقتصاد غير الرسمي وانتشار الأنشطة غير الرسمية هي متعددة، ولعل أهم أسبابها: الانفتاح الاقتصادي بالتحول السريع إلى اقتصاد السوق، مما أثر على السلوك الاجتماعي، وطبيعة مناصب العمل الموفرة، ومع تقلص قدرة القطاعات الرسمية في استيعاب فائض القوى العاملة اتجهت إلى القطاع غير الرسمي، وقد أدت سياسات التدخل الحكومي في أسواق السلع وعوامل الإنتاج والصرف الأجنبي إلى نشوء أسواق موازية للأسواق الرسمية، وذلك من خلال التأثيرات التي مارستها على هيكل الطلب والعرض والأسعار في الأسواق الرسمية، كما أن جمود النظام الضريبي وعجزه عن مواجهة التطورات الاجتماعية والاقتصادية من ناحية، وارتفاع معدلات الاقتطاع الضريبي للأسعار الحدية لضرائب الدخل من ناحية ثانية، وفي ظل ضعف العقوبات وتواضع إمكانيات الإدارة المراقبة، كل ذلك توفير حوافز قوية لممارسة أنشطة غير رسمية لأجل التهرب والغش الضريبي [1]، كما يمكن ارجاع اتساع رقعة القطاع غير الرسمي إلى المرونة الموجودة فيه وخضوعه لأهداف وطموحات جديدة للمؤسسات أو الأفراد، من بينها تعظيم الربح مع تفادي دفع التكاليف الاجتماعية والرسوم الجبائية وشبه الجبائية الثقيلة.

وبالتطرق إلى توزع الأنشطة غير الرسمية على مختلف القطاعات الاقتصادية تبرز الإحصائيات الموجودة أن أكثر الأنشطة الممارسة بصفة غير رسمية تتعلق بقطاع التجارة (التجزئة والجملة) بالإضافة إلى قطاع الخدمات، وأن أكثر هذه النشاطات تعتبر غير إنتاجية وغير موفرة للثروة حسب تقرير الكناس 2005، ثم تليها غيرها من القطاعات والأنشطة الحرفية [2]، وهذا ما يبرزه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-12): تطور القطاع غير الرسمي حسب فروع النشاط الاقتصادي

السنة	1995	2000	2005
الصناعة	14.5	-	-
التجارة	34.3	16.3	35
الخدمات	30.5	-	-
البناء والأشغال العمومية	20.6	57.3	-

المصدر: عبد القادر بلعربي: **الجزائر بين البطالة والقطاع غير الرسمي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010، ص 17.

[1] – طهراوي دومة علي و كسرى مسعود: نفس المرجع السابق، ص 61 .

[2] – علي بودلال: **القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري، دراسة تحليلية تقييمية**، متاح على الرابط:
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/bouhothaqtisadiah65aliboudalal.pdf ، تاريخ الاطلاع: 03-06-2017.

ثالثاً– تطور التشغيل في القطاع غير الرسمي وهيكلته:

يمثل سوق العمل غير الرسمية السوق الثاني للعمل ويخص الفئة الأقل مهارة ويتميز بالحركية والمرونة وبالافتقار للحماية الاجتماعية، كما أن زيادة نسبة العمالة فيه تشير إلى غياب قوانين العمل [1].

1- تطور حجم التشغيل في القطاع غير الرسمي:

يعتبر القطاع غير الرسمي مورداً لا يستهان به من حيث العوائد والمداخل التي يحققها فيقول لوتيي (Lautier): "حتى ولو لم يكن القطاع غير الرسمي موجوداً لكانت الدولة مجبرة على أن توجده، وذلك لقدرته على مواجهة البطالة وإبطال مفعول الفقر، كما أنه يعتبر مركز تجربة ومحطة اكتساب خبرات لشريحة معتبرة من المجتمع، وبالرغم من الإنتاجية الضعيفة التي ينفرد بها هذا القطاع إلا أن قدرته على امتصاص الحجم الكبير من العمالة تبقى فريدة من نوعها، وهي تزداد اتساعاً كلما سمح القطاع الرسمي بذلك " [2]، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (3-13) الآتي:

الجدول رقم (3-13): تطور التشغيل في القطاع غير الرسمي

السنة	نسبة العمالة في القطاع غير الرسمي %	السنة	نسبة العمالة في القطاع غير الرسمي %
1995	17.1	2007	43.8
1998	18.9	2008	44.1
1999	19.3	2009	44.6
2001	33.5	2010	45.6
2003	35.8	2011	40.7
2004	41.5	2012	37.7
2005	41.3	2013	37.4
2006	45.0	2014	37.7

المصدر:- وسيلة دموش: نفس المرجع السابق، ص 139.

- Rafik Bouklia Hassan: **Labour Market and Economic Growth in Algeria**, university Oran and CREAD ALGERIA, March 2007, P 13.

من خلال ملاحظة بيانات الجدول رقم (3-13) يتضح أنه خلال الفترة (1995-2010) شهدت نسبة العمالة في هذا القطاع ارتفاعاً كبيراً بنسبة زيادة تقدر بـ 28.5%، حيث انتقلت نسبة العمالة في هذا القطاع من 17.1% سنة 1995 إلى 45.6% سنة 2010، وهذا راجع إلى توفر البيئة المناسبة لتطور هذا القطاع وتوسع رقعة النشاطات غير رسمية، ولعل أهمها: عدم قدرة القطاعات الرسمية على استيعاب فائض القوى العاملة التي تتميز بالخاصية الشبابية وضعف مرونة سوق العمل، وزيادة التوظيف عن طريق عقود التشغيل وبرامج الإدماج المهني المؤقتة وانخفاض مستوى أجورها.

كما تبرز بيانات الجدول انخفاض طفيف في نسبة العمالة لهذا القطاع، حيث انخفضت بنسبة 7.9% خلال الفترة (2011-2014)، وهذا راجع للتحفيزات منها الجبائية التي وضعتها السلطات لمحاولة إدماج هذا القطاع في

[1] -Fatiha Talahite: **Algeria Female Employment in Transition Eight Mediterranean social and poliyical Research Meeting**, Florence – Montecatini, 21-25 March 2007, P 21.

[2]– ثورية بلقايد ومبارك بن زاير: نفس المرجع السابق، ص 130.

السوق الرسمية، إلا أن النسبة التي وصلت إليها والتي تساوي 37.7% سنة 2014 تعتبر نسبة مرتفعة بما أن مداخيل هذه الفئة هي تسرب من الدائرة الاقتصادية [1]، كما أن توسع هذا القطاع سيؤثر على مصداقية دلالات المعطيات الإحصائية وآليات سياسة التشغيل للتحكم أكثر في سوق العمل، وبالرغم من ذلك كله إلا أن هذا القطاع ساهم بشكل كبير في تغطية نسبة كبيرة من القوى العاطلة، وهذا ما يبرز أهمية العمل على إدماجه في السوق الرسمية.

2- واقع التشغيل في القطاع غير الرسمي في مختلف القطاعات والفئات العمرية:

من خلال بعض الدراسات والتحقيقات سنعرض بعض الأرقام والنسب التي تترجم واقع التشغيل غير الرسمي في مختلف القطاعات ومدى مساهمته في توفير مناصب العمل، ويمكن إبراز ذلك فيما يلي: [2]

يعتبر القطاع الزراعي رافداً مهماً للأنشطة غير الرسمية بنسبة كبيرة، ثم يليه قطاع البناء ثم قطاع التجارة والأنشطة المرتبطة به ثم قطاع النقل، كما تبين بعض التقارير لسنة 2001 أن هناك 41% من عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير مسجلين ضمن قائمة الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي، كما أن 24.4% من أصحاب المؤسسات ينشطون بشكل غير رسمي، حيث يبلغ عدد المؤسسات الممارسة لمثل هذه النشاطات 159000 مؤسسة وكل واحدة منها توظف على الأقل خمسة عمال [3].

وكشفت التحقيقات أن العمل في السوق الموازية لم يعد مقتصراً على المهن الثانوية البسيطة، بل امتد إلى التخصصات التي تتطلب تكويناً عالياً، فأصبح سوق العمل غير الرسمي يستوعب أطباء الأسنان، والمهندسين المعماريين والمهندسين في الإعلام الآلي والمحامين والخبراء المحاسبين والأساتذة والمختصين في الصحة، وتؤكد الأرقام نفسها أن عدداً كبيراً من عمال القطاع الموازي ونسبة كبيرة من العمال المؤقتين غير مصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي، بسبب هشاشة الوظائف التي يشغلونها، وعدم ديمومتها، وتواضع عائدها المادي، ويعرف القطاع التجاري أكبر نسبة من النشاطات الموازية، حيث تشير دراسات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي إلى أن عدد التجار المسجلين من طرف المركز الوطني للسجل التجاري قد بلغ 626800 فرد، وحوالي 278300 فرد من هؤلاء يؤدون أقساطهم وهو ما يعادل نسبة 44 %، كما أن عمليات المراقبة المنجزة من طرف وزارة التجارة لسنة 2000 قد سمحت بالتعرف على أكثر من 700 سوق تجزئة غير رسمي يعمل فيه أكثر من 100 ألف فرد، أي ما يعادل نسبة 14 % من التجار المسجلين في السجل التجاري، هذا التحقيق يوضح بأن ما نسبته 60% من النشاطات التجارية غير رسمية [4].

أما توزيع العاملين في القطاع غير الرسمي من حيث الفئات العمرية 20% تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة، و 25% تتراوح أعمارهم بين 25-29 سنة، أي أن: 45 % من العاملين في القطاع غير الرسمي ينتمون للفئة العمرية

[1]- وسيلة دموش: نفس المرجع السابق ، ص 271.

[2]- طهراوي دومة علي وكسرى مسعود: نفس المرجع السابق، ص 63.

[3]- نفس المرجع السابق: ص ص 63-64.

[4]- علي بودلال: **القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري**، مجلة بحوث اقتصادية ، العدد 65، 2014، ص 10.

29-15 سنة، ويعني هذا تقريباً أن نصف العمالة في القطاع غير الرسمي هم من فئة الشباب الذي لم يتجاوز سن 30 سنة، ويعكس هذا المشاكل التي تواجه الشباب عند دخول سوق العمل الرسمي من حيث التعليم والتكوين والتأهيل، لأن هذا القطاع يضم شريحة معتبرة من المجتمع أقل تعلماً، حيث نجد أن 79.8% من هذه الفئة لا يتجاوز تعليمها الطور المتوسط [1].

من خلال ما سبق، يتضح أن القطاع غير الرسمي في الجزائر يحتل حيزاً هاماً، سواءً من ناحية مساهمته في التشغيل والحد من البطالة، أو من حيث الوظائف التي يؤديها والفوائد المرتبطة بوجوده، والتي يمكن حصرها فيما يلي: [2]

- أكثر سرعة واستجابة للتغيرات التي تحدث في ظروف السوق؛
- قطاع أكثر ديناميكية ومرونة لسهولة الالتحاق به؛
- يقوم بخفض الفوارق في الدخول؛
- يساعد صانعي السياسة على تبني عملية التعديل الهيكلي المطلوبة.

ومن خلال التمعن في الآثار التي يتركها هذا القطاع ككل يتوقع استمرار العوامل التي تغذي توسعه، والسلطات تسعى إلى احتواء وإدماج هذا القطاع في القطاع الرسمي وإعطائه مزيداً من الإهتمام والرعاية، والمبادرة في اتخاذ خطوات كفيلة بتطوير وتنظيم وحماية العاملين فيه، وذلك من خلال رسم سياسات في عدة قطاعات وخاصة في القطاع التجاري الذي يعتبر المستوعب الأكبر للأنشطة غير الرسمية، فنجد أن السلطات أدرجت عدة إجراءات لأجل تعزيز تدخلها وتنظيمها لهذا القطاع، والتي من بينها: [3]

- تعزيز آلية التشاور مع القطاعات المؤسساتية المعنية حول إشكالية النشاطات الاقتصادية والتجارية غير الشرعية؛
- توفير الوسائل اللازمة لإدماج المتدخلين غير الشرعيين في المجال الرسمي وضمان أفضل سياسة للضبط، وذلك من خلال إنجاز الهياكل التجارية (أسواق الجملة والأسواق الداخلية والأسواق المحلية).

[1]- دحماني محمد ادريوش: **اشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحليل**، نفس المرجع السابق، ص 207.

[2]- علي بودلال: **القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري** ، نفس المرجع السابق، ص 23.

[3]- وزارة التجارة: **السياسة الحكومية في مجال التجارة**، سبتمبر 2015، متاح على الموقع التالي:

http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/ ، تاريخ الاطلاع: 14-07-2017، ص 3.

المبحث الثاني: تطور اتجاهات التشغيل من خلال البرامج والأجهزة الخاصة بسياسة التشغيل في الجزائر

بغرض مواجهة تدهور سوق العمل وزيادة مستوى التشغيل والتخفيف من حدة البطالة قامت السلطات الوطنية الجزائرية باستحداث أجهزة وبرامج لتفعيل سياسة التشغيل ومحاولة تعديل اختلالات سوق العمل، والتي يمكن إبراز تطورها في النقاط الموالية.

المطلب الأول: تطور سياسة التشغيل في إطار برامج دعم الشغل المأجور في الجزائر

بنيت سياسات التشغيل على ركيزتين أساسيتين هما: دعم وتنمية المبادرات الذاتية (المقاولاتية)، ودعم الشغل المأجور [1].

وستبرز الدراسة في هذا المطلب تطور برامج دعم الشغل المأجور إلى البرامج المسيرة من الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) والمتمثلة في برنامج الإدماج المهني وكذا برنامج العقود المدعمة، كما ستتطرق إلى البرامج المسيرة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية.

أولاً– تطور سياسة التشغيل في إطار برامج الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM):

ستتطرق الدراسة إلى التعريف بالوكالة وتطور البرامج الخاصة بها، بالإضافة إلى تطور حصيلة التوظيف وذلك خلال فترة الدراسة.

1- تعريف ونشأة الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM):

تأسست هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-259 بتاريخ 08 سبتمبر 1990، وهي بداية عشرية الإصلاحات في الجزائر على كل المستويات ناهيك عن عالم الشغل، وجاءت هذه الهيئة عوضاً عن الديوان الوطني لليد العاملة (**ONAMO**) [2]، وهي تحت وصاية وزارة العمل والضمان الاجتماعي.

فالشروع في الانتقال إلى نظام اقتصادي يعتمد على قوانين السوق استلزم هيئة مؤسساتية لسوق العمل تلعب دور الوسيط بين عارضي العمل والطالبين له، وهي المهمة الأساسية التي لم يكن يؤديها الديوان الوطني لليد العاملة، وذلك عن طريق المعرفة الدقيقة لسوق العمل من ناحية العرض (اليد العاملة النشيطة) والطلب على العمل (مختلف المؤسسات الاقتصادية الخاصة والعمومية)، فالتنسيق بينهما عن طريق هذه الوكالة يؤدي إلى تعديل سوق العمل وتسويتها في الأمد البعيد.

وتتمثل مهام وأهداف الوكالة الوطنية للتشغيل في تنظيم وتوفير وتطوير سوق العمل الوطنية واليد العاملة، والتأكد من أن لكل طالب عمل أو مستخدم خدمة توظيف فعالة وذات طابع شخصي، ويمكن اختصارها فيما يلي: [3]

---

[1]– علي جيلالي ومنصور بن عمارة: **دراسة تقييمية لمدى فعالية سياسات التشغيل في الحد من مشكل البطالة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: سياسات التشغيل والتقليل من البطالة، جامعة الشاذلي بن جديد بالطارف، الجزائر، 2016، ص 07.

[2]– هي هيئة عمومية ذات طابع إداري وبدأت تعمل إلا في سنة 1972، ويتكون من 140 مكتب لليد العاملة موزعة على التراب الوطني وتابعة كلياً للدولة.

[3]– الوكالة الوطنية للتشغيل، متاح على الرابط: http://www.anem.dz/ar/pages/mission-et-objectifs-de-l-anem-ar.html ، تاريخ الاطلاع: 26-07-2017.

- تنظيم معرفة وضعية السوق الوطنية للتشغيل واليد العاملة وتطورها؛
- جمع عروض وطلبات العمل وربطها فيما بينها؛
- متابعة تطور اليد العاملة الأجنبية بالجزائر؛
- ضمان تطبيق التدابير الناجمة عن الاتفاقيات ولاسيما الاتفاقات الدولية في مجال التشغيل؛
- ضمان تطبيق تدابير الرقابة المنبثقة عن أحكام القانون رقم (19-04) المؤرخ في 13 ذو القعدة 1425 الموافق لـ 25 ديسمبر 2004 المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل فيما يخصها.

2- تطورات الطلب والعرض والتوظيف ومعدلات الرضا:

منذ انطلاق أشغال الوكالة في سوق العمل كمسير ووسيط فعال بين عارضي العمل وطالبيه لم تدخر جهداً من أجل توفير مناصب عمل للراغبين فيه من مختلف فئات المجتمع في حدود الإمكانيات المتاحة [1].

وفقاً للمؤشرات الثلاثة لسوق العمل (الطلب، العرض والتوظيف) قد عرف معدل الرضا خلال الفترة (2001-2016) انخفاضاً طفيفاً ولكن بنسب متفاوتة، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (3-14) التالي:

الجدول رقم (3-14): يمثل تطور معدل الرضا خلال الفترة (2000-2016)

السنة	طلبات العمل	التوظيف المحقق	معدل الرضا %[2]
2000	24533	22215	90.55
2004	73448	57198	77.87
2005	86067	64092	74.46
2006	132117	96850	73.30
2007	168950	125641	74.36
2008	213194	155272	72.83
2011	243706	184132	75.55
2012	236520	158045	66.82
2013	223451	138030	61.77
2015	811115	338121	41.68
2016	654460	370144	56.55

المصدر: - التقارير السنوية للوكالة الوطنية للتشغيل (2000-2013).

- موقع الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz - موقع الوكالة الوطنية للتشغيل www.anem.dz.

من خلال ملاحظة الجدول رقم (3-14) يتضح انخفاض معدلات الرضا من سنة لأخرى، حيث انخفض من 90 % سنة 2000 إلى معدل 41 % سنة 2016 مسجلاً انخفاضاً بأكثر من النصف، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع عدد طلبات العمل بمقدار 786582 طلب عمل بنسبة 97%، وفي المقابل ارتفاع نسبة التوظيف ولكن

[1]- زايد مراد وبن سالم محمد عبد الرؤوف: **دور سياسات التشغيل في القضاء على ظاهرة البطالة في الجزائر: دراسة حالة الوكالة الوطنية للتشغيل**، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، يومي 15-16 نوفمبر 2011 ، ص ص 10-12.

[2]- معدل الرضا = التوظيف المحقق / طلبات العمل.

بنسبة أقل من نسبة ارتفاع الطلبات، حيث ارتفع التوظيف بمقدار 315906 عملية توظيف، وذلك بنسبة 93% خلال نفس الفترة، وهذا راجع إلى إدخال خدمة التسجيل عبر الأنترنت والتي قربت أكثر بين العارضين للعمل والطالبين له حيث أصبحت معالجة عروض العمل وطنياً، وتتم عملية التوظيف في الوكالة عن طريق برنامج الإدماج المهني والذي يسير بالتنسيق مع مديريات التشغيل لكل ولاية (DAIP) وكذا عقود العمل المدعمة (**CTA**).

3- برامج التشغيل في إطار الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM):

تنقسم برامج التشغيل في إطار الوكالة الوطنية للتشغيل إلى: برنامج المساعدة على الإدماج المهني (DAIP) وعقود العمل المدعمة (CTA).

3-1- برنامج المساعدة على الإدماج المهني (DAIP):

اعتمد هذا البرنامج طبقاً للمرسوم التنفيذي رقم (129/08) المؤرخ في 19-04-2008، وهدفه هو إدماج شباب طالبي الشغل المبتدئين، وتشجيع كافة أشكال النشاطات والتدابير الرامية إلى ترقية الشغل لاسيما عبر برامج تكوين – تشغيل وتوظيف.

كما يهدف إلى أهداف فرعية أخرى من بينها: [1]

- تشجيع إدماج مهني للشباب؛
- محاربة البطالة بمنهجية اقتصادية؛
- تحسين معارف ومؤهلات اليد العاملة خلال فترة الإدماج، خاصة ما يتعلق بالمهن التي تعاني عجزاً في سوق الشغل؛
- تكييف فروع التكوين والتخصصات المطلوبة في سوق الشغل؛
- تشجيع تشغيل الشباب عن طريق برامج تكوين– تشغيل وتوظيف.

وفيما يخص عقد الإدماج فيقدر بـ: [2]

- سنة واحدة قابلة للتجديد في القطاع الاقتصادي؛
- ثلاث سنوات قابلة للتجديد في قطاع المؤسسات والإدارات العمومية، وفي الهيئات والمؤسسات العمومية ذات التسيير الخاص؛
- ستة أشهر قابلة للتجديد مرة واحدة بطلب من المستخدم بالنسبة للورشات ذات المنفعة العامة؛
- سنة واحدة غير قابلة للتجديد بالنسبة للتكوين لدى الحرفيين المعلمين.

[1]– موقع الوكالة الوطنية للتشغيل، متاح على الرابط: http://www.anem.dz/ar/pages/mission-et-objectifs-de-l-anem-ar.html ، تاريخ الاطلاع: 27-07-2017.

[2] – وسيلة دموش: نفس المرجع السابق، ص 101.

أما فيما يتعلق بالأجر فقد حدد كما يلي: [1]

- يتقاضى المستفيدون من عقد إدماج حاملي الشهادات أجرة شهرية مقدارها 15000 دينار جزائري بالنسبة لحاملي شهادات التعليم العالي و10000 دينار جزائري للتقنيين الساميين؛
- يتقاضى المستفيدون من عقد الإدماج المهني أجرة شهرية قيمتها 8000 دينار جزائري؛
- يستفيد الشباب المدمجون في إطار عقود تكوين – إدماج من:
  - منحة شهرية مبلغها 4000 دينار جزائري عندما يتابعون تربصاً تكوينياً لدى حرفيين معلمين؛
  - أجرة شهرية بمبلغ 12000 دينار جزائري يدفع كاملاً من ميزانية الدولة للمستفيدين عندما يتم إدماجهم في إطار إنجاز الورشات ذات المنفعة العمومية والتي تبادر بها القطاعات والجماعات المحلية.

كما أن هذا البرنامج يستهدف إدماج الشباب وبصفة خاصة طالبي العمل لأول مرة، وهم موزعين على ثلاثة فئات كالتالي: [2]

- ❖ الفئة الأولى: الشباب حاملي شهادات التعليم العالي، والتقنيين الساميين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني، وتكون صيغة العقد هي **عقود إدماج حاملي الشهادات** (**CID**)؛
- ❖ الفئة الثانية: الشباب خريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية، ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعو تربصاً مهنياً، وتكون صيغة العقد **هي عقود الإدماج المهني** (**CIP**)؛
- ❖ الفئة الثالثة: الشباب بدون تكوين ولا تأهيل، وتكون صيغة العقد **عقود التكوين والإدماج خاص للفئات غير المؤهلة** (**CFI**).

علاوة على هذه العقود ينص الجهاز على عقد التكوين للتشغيل مدته ستة (06) أشهر كحد أقصى، كما ينص على تنصيب الشباب للتكوين لدى حرفيين مؤطرين إلى جانب تدابير للحث على البحث عن التكوين المؤهل: [3]

1- بالنسبة للمؤسسات المصغرة المنشأة في إطار أجهزة دعم استحداث النشاطات يمكنها أن تستفيد من تخصيص مناصب لطالبي العمل لأول مرة؛

2- المؤسسات التي لم تبادر بتوظيف 25 % على الأقل من الشباب المستفيدين من عقود الإدماج لا يمكنها الاستفادة من تخصيص مناصب جديدة في إطار هذا الجهاز؛

3- المؤسسات التي حققت نسبة توظيف تفوق 25 % يمكنها الاستفادة من تخصيص إضافي في حدود 30 % من عدد العمال المشغلين بها.

وتقدر حصيلة التشغيل لهذا البرنامج منذ اعتماده سنة 2008 إلى غاية سنة 2014 بـ 1870248 منصب شغل، محققاً بذلك نسبة مساهمة في إجمالي التشغيل بـ 2.70 % خلال نفس الفترة، والجدول الآتي يبرز ذلك.

---

[1] – نفس المرجع السابق، 102.

[2] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 22 ، المؤرخ بتاريخ 30 أفريل 2008، ص 20.

[3] – موقع الوكالة الوطنية للتشغيل: www.anem.dz ، تاريخ الاطلاع: 2018/04/10

الجدول رقم (3-15): يمثل تطور المناصب المستحدثة في إطار جهاز الإدماج المهني DAIP

العقود / السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2016
(CID)	48002	89101	99691	269746	75671	43548	39745	29584
النسبة %	29.21	32.09	36.49	40.82	31.26	31.33	35.04	32،43
(CIP)	29721	75973	85114	226284	95333	43939	37566	22883
النسبة %	18.08	27.36	31.16	34.24	39.39	31.61	33.12	51،33
(CFI)	86573	112544	88336	164780	70989	51486	36106	15820
النسبة %	52.69	40.53	32.34	24.93	29.33	37.04	31.38	16،23
المجموع	164296	277618	273141	660810	241993	138973	113417	68287
نسبة تطور توفير المناصب %	8.87	14.84	14.60	35.32	12.93	7.43	6.06	52،3
نسبة المساهمة في التشغيل %	1.78	2.93	2.80	6.88	2.37	1.28	1.1	0.62

المصدر: C.N.E.S, **Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015**, P 192.

- إحصائيات 2016 تم احتسابها من طرف الطالب بناء على موقع الوكالة الوطنية للتشغيل www.anem.dz ، تاريخ الاطلاع: 2018/04/10.
- النسب المئوية من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول.

ومن خلال ملاحظة بيانات الجدول رقم (3-15) نجد أن حصيلة التشغيل لهذا البرنامج منذ اعتماده سنة 2008 إلى غاية 2016 تقدر بـ 1938535 منصب شغل في إطار برنامج الإدماج المهني، محققاً بذلك نسبة مساهمة في إجمالي التشغيل بـ 2.70 %، ومن خلال بيانات الجدول يتبين أن هذا الجهاز حقق أعلى نسبة في توفير مناصب الشغل سنة 2011 والمقدرة بـ 35.32%، محققة بذلك أكبر نسبة مساهمة لهذا البرنامج في إجمالي التشغيل والمقدرة بـ 6.88%، والتي يرجع سببها إلى إعادة اطلاق الإدماج المهني عن طريق القطاع الإداري العمومي الذي عرف ارتفاع كبير مقدر بـ 100% سنة 2011 مقارنة مع نسبة القطاع سنة 2010، كما تأقلمت هذه الإجراءات وبصفة خاصة مع أصحاب الشهادات، حيث نجد أن نسبة الإدماج بالنسبة لأصحاب الشهادات تصل إلى 40.82 % في سنة 2011.

كما يلاحظ من بيانات الجدول أن الفترة (2012-2016) شهدت نسبة التشغيل في إطار هذا البرنامج انخفاضاً مستمراً، حيث تقدر نسبة الانخفاض بـ 31.8 نقطة مئوية، أي انخفاض في عدد المناصب المستحدثة مقدر بـ 592523 منصب، ويرجع سبب ذلك إلى تقلب الأوضاع الاقتصادية في الجزائر مما أدى إلى تجميد الإدماج في القطاع الإداري، وهذا الأخير الذي يعتبر المصدر الغالب لمناصب الشغل المستحدثة في إطار هذا البرنامج، كما يمكن إرجاع سبب الانخفاض إلى استحداث آليات أخرى للإدماج المهني ومن بينها عقود العمل المدعم، والتي ستفصل الدراسة في هذا النوع في النقطة الموالية.

كما يلاحظ من خلال الجدول أن توفير المناصب في إطار أنواع العقود، تمركز في السنوات الأولى (2008-2009) من اعتماد البرنامج على توفير المناصب عن طريق عقود (CFI) بنسبة 52.96 % و40.53%، وهذا

لارتفاع نسبة البطالة في التعليم المتوسط والإبتدائي وبدون تأهيل، كما تم توضيحه في المبحث الأول من هذا الفصل، وبالمقابل تشبع الأجهزة والبرامج التي تستقبل هذه الفئات.

وقد تمركزت المناصب المستحدثة وفقاً لهذا البرنامج في القطاع الاقتصادي، وهذا ما يوضحه بيانات الجدول رقم (3-16) الآتي:

الجدول رقم (3-16): تطور المناصب المستحدثة وفقاً للقطاع

العقود / السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2016
إجمالي القطاع الاقتصادي	120450	210273	208159	301072	167123	113328	94142	59166
النسبة %	73.31	75.74	76.20	45.56	69.06	81.54	83.00	86.64
إجمالي القطاع الإداري	43846	67345	64982	359738	74870	25645	19275	9121
النسبة %	26.68	24.25	23.79	54.43	30.93	18.45	16.99	13.35
المجموع	164296	277618	273141	660810	241993	138973	113417	68287
النسبة %	8.87	14.84	14.60	35.32	12.93	7.43	6.06	3.52
نسبة المساهمة في التشغيل %	1.78	2.93	2.80	6.88	2.37	1.28	1.1	0.62

المصدر: C.N.E.S: **Rapport National sur le Dévloppement Humain 2013-2015**, P 192.

- إحصائيات 2016 تم احتسابها من طرف الطالب بناء على موقع الوكالة الوطنية للتشغيل www.anem.dz ، تاريخ الاطلاع: 2018/04/10.
- النسب المئوية من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول.

يوضح الجدول رقم (3-16) أعلاه تطور نسب عقود الإدماج المهني وفقاً للقطاعات، حيث تبين أن القطاع الاقتصادي هو من تصدر نسب كبيرة في استقبال عقود الإدماج المهني بشتى أشكاله، إلا في سنة 2011 كان القطاع الإداري هو المتصدر في نسبة الإدماج المهني، وهذا راجع إلى الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة بزيادة عدد المدمجين وبصفة خاصة الجامعيين، كما يلاحظ تحسن نسب الإدماج في القطاع الاقتصادي خلال الفترة (2012-2016)، وهذا يعتبر زيادة تدعيم جهاز الإدماج المهني وترقيته من خلال إمكانية توظيفهم بصفة دائمة.

3-2- عقود العمل المدعمة (CTA):

وهو إجراء جديد يضاف إلى جهاز المساعدة على الإدماج المهني يقوم على أساس تشغيل طالبي عمل مبتدئين، سواء مباشرة أو بعد انقضاء فترة الإدماج، أين تستفيد المؤسسات التي تقوم بتشغيل الشباب في إطار هذا العقد من مساهمة الدولة في أجرة المنصب سوى لحاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين الساميين أو خريجي التعليم الثانوي أو التكوين المهني، وكذا عديمي التكوين.

وللإشارة، فإن عقد العمل المدعم يتضمن مساهمة في تحمل أعباء الأجور للشباب طالبي العمل لأول مرة، والذين يتم توظيفهم في القطاع الاقتصادي وفق فترات متفاوتة لمدة ثلاث سنوات لحاملي الشهادات، سنتان بالنسبة

لعقد الإدماج المهني، وسنة بالنسبة لعقد تكوين إدماج، ويتم تمويل هذا البرنامج من طرف صندوق مساعدة تشغيل الشباب **(FAEJ)**، وذلك على أساس الأجر الوطني الأدنى المضمون **(SNMG)**، ويبرز الجدول رقم (3-17) أدناه حصيلة التشغيل في إطار هذا العقد.

الجدول رقم (3-17): عدد عقود العمل المدعمة المستحدثة في إطار برنامج (CTA) للوكالة الوطنية للتشغيل لسنتي 2016/2015

السنوات	عدد عقود CTA	نسبة مساهمته في استحداث التشغيل بالوكالة %
2015	39445	29.32
2016	35302	34.07

المصدر : موقع الوكالة الوطنية للتشغيل: التقرير الثلاثي (ديسمبر) 2016- 2015،، متاح على الموقع التالي: http://www.anem.dz/ar/ ، تاريخ الاطلاع: 16-08-2017.

– النسب المئوية من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هذا البرنامج خلال سنتين من الزمن حقق توفير مناصب لـ 35302 عامل، كما يلاحظ زيادة في الاقبال على مثل هذه العقود، حيث ارتفعت نسبة عدد العقود إلى إجمالي المناصب المستحدثة في إطار الوكالة، فارتفعت من 29.32 % سنة 2015 إلى 34.07% سنة 2016، ويرجع السبب في ذلك إلى التحفيزات الجبائية للمؤسسات التي تبرم هذه العقود، وكذا راجع لمستوى الأجر الذي يتقاضاه الموظف، وإمكانية إدماجه بصفة دائمة في منصبه في حالة وجود منصب شاغر، وقد كانت النسبة الأكبر من هذه العقود لأصحاب الشهادات (CID)، حيث يوضح الجدول رقم (3-18) أن نسبة عقود العمل المدعمة في إطار برنامج (CTA) لسنة 2016 لحاملي الشهادات تساوي 56.5 % من مجموع العقود في إطار هذا النوع.

الجدول رقم (3-18): تطور عقود العمل المدعمة المستحدثة في إطار برنامج (CTA)

CTA	2016	النسبة
CID	19843	% 56.5
CIP	12084	% 34.5
CFI	3175	% 09
المجموع	35302	% 100

المصدر: موقع الوكالة، متاح على الموقع التالي: http://www.anem.dz/ar/ ، تاريخ الاطلاع: 16-08-2018.

– تم حساب هذه المناصب من طرف الطالب بناء على التقارير الإحصائية للوكالة لكل ثلاثة أشهر.

ثانياً– تطور سياسة التشغيل في إطار برامج وكالة التنمية الاجتماعية (ADS):

وهي برامج موضوعة تحت مسؤولية وكالة التنمية الاجتماعية **(ADS)**، وسنتطرق إلى التعريف بالوكالة والبرامج الموضوعة تحت مسؤوليتها.

1- تعريف وكالة التنمية الاجتماعية (ADS): هي هيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، أنشأت سنة 1996 في ظل تطبيق مخطط إعادة الهيكلة بالجزائر، هدفها التخفيف من حدة نتائج هذا

المخطط على الفئات الاجتماعية الضعيفة وذلك بوضع تدابير وبرامج لمحاربة البطالة والفقر والتهميش، وعليه فإن المهام الأساسية للوكالة يمكن تلخيصها في: [1]

- ترقية واختيار وتمويل كل العمليات الموجهة للفئات الاجتماعية المحتاجة؛
- تمويل مشاريع لها منفعة اقتصادية واجتماعية تستعمل في إنجازها يد عاملة كثيفة؛، أي تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال في كل مشروع.

2- أهم برامج التشغيل في وكالة التنمية الاجتماعية:

تمول البرامج الاجتماعية المسيرة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية عن طريق الصندوق الاجتماعي للتنمية، وذلك بتغطية أنشطة اقتصادية كثيرة مصنفة في برامج تقوم بتنفيذها هذه المؤسسة التي أوكلت لها مهمة امتصاص البطالة في المجتمع الجزائري وفقاً للسياسة المقترحة من طرف السلطات الوصية، ومن هذه البرامج ما يلي: [2]

1.2- برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة من اليد العاملة (TUPHIMO):

يعتبر هذا البرنامج من بين البرامج المستحدثة لمناصب الشغل، وقد أنشأ في إطار الاستراتيجية الاجتماعية الجديدة التي تهدف بالتكفل بالفئات المتضررة من آثار إعادة الهيكلة الاقتصادية والسياسية للبلاد، ويعتبر برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة الذي يهدف أساساً إلى مكافحة البطالة من خلال إنجاز أشغال ذات منفعة عمومية قادرة على تسهيل بروز مؤسسات مصغرة قصد تحسين الهياكل القاعدية والخدمات العمومية على مستوى المناطق المحرومة، وكذا ترقية القطاع الخاص لاسيما من خلال المقاولة الصغرى وذلك باستعمال طرق جد مبسطة في مجال عقد الصفقات، فهذا البرنامج يعكس الإرادة القوية للابتعاد عن المساعدة المطلقة التي كانت توفرها الدولة في السابق، حيث أصبح يعتمد هذا البرنامج على المقاربة الاقتصادية في مجال مكافحة الفقر وعلى المعالجة الاقتصادية لظاهرة البطالة [3]، وقد أنشأ هذا الجهاز سنة 1997 ويتميز بنشاطات بسيطة لا تستدعي مستوى عالي من التقنية ولا معدات ضخمة، ويبقى عامل اليد أهم عامل، ويأخذ التقسيم الجغرافي بعين الاعتبار (المناطق التي تكون فيها البطالة مرتفعة) حيث يشترط أن تمثل كتلة الأجور 60 % من مجموع تكلفة المشروع [4].

ونجد أن هذا البرنامج من خلال مشاركته في برنامج الجزائر البيضاء سمح بترقيته، والذي يهدف إلى إحداث مناصب شغل مدمجة ونشاطات جوارية وصحية لفائدة المدن والأحياء، ويتولى تمويل هذا البرنامج الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي تشرف على تسييره وكالة التنمية الاجتماعية.

---

[1]- محمد قرقب: **تجربة الجزائر**، الندوة الإقليمية حول دور التوجيه والارشاد المهني في تشغيل الشباب، منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، طرابلس، 11- 13 جويلية 2005، ص 13.

[2]- سعدية قصاب: نفس المرجع السابق، ص 188.

[3]- وكالة التنمية الاجتماعية: **أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف**، مجلة أصداء، العدد الثالث، وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، الجزائر، أفريل 2017، ص 01.

[4]- حنان بقاط: **محددات سوق العمل في الجزائر للفترة الممتدة بين 1980-2014 – دراسة تحليلية قياسية**، نفس المرجع السابق، ص 88.

وتقدر حصيلة هذا البرنامج في توفير مناصب شغل بـ 75728 منصب شغل، وذلك من خلال 35945 ورشة منطلقة وموزعة على عدة قطاعات، والتي يمكن توضيحها في الجدول رقم (3-19) الآتي:

الجدول رقم (3-19): حصيلة إنجازات جهاز الأشغال ذات المنفعة العمومية للاستعمال المكثف لليد العاملة (1997-2016)

القطاع	مناصب العمل المستحدثة	نسبة مناصب العمل المستحدثة حسب القطاع	الورشات المنطلقة	نسبة الورشات المنطلقة حسب القطاع
الغابات	28016	%37	13387	%37
المجاري المائية	15578	%21	8759	%24
صيانة الطرقات	14916	%20	8978	%25
الصحة	3079	%04	1359	%04
الفلاحة	552	%01	159	%0
التعليم	4742	%06	1366	%04
التضامن	1301	%02	317	%01
الجماعات المحلية	7545	%10	1624	%05
المجموع	**75728**	**%100**	**35945**	**%100**

المصدر: وكالة التنمية الاجتماعية: **أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف**، مجلة أصداء، العدد الثالث، وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، الجزائر، أفريل 2017، ص 02.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-19) تمركز توفير مناصب الشغل في قطاع الغابات، حيث استحدث في هذا القطاع ما نسبته 37 % من إجمالي المناصب الموفرة في إطار هذا البرنامج، أي 28016 منصب شغل، من خلال عدد ورشات منطلقة مقدرة بـ 13387 ورشة، أي بنسبة 37 % من إجمالي المشاريع المخصصة، وهذا راجع إلى زيادة المشاريع المنجزة في إطار برنامج الجزائر البيضاء.

2.2- برنامج منحة الأنشطة ذات المنفعة العامة (IAIG):

تم الشروع في إنشاء الأنشطة العامة ذات المنفعة العامة بدعم من البنك العالمي منذ أكتوبر 1994 يدخل ضمن الإجراءات المحضرة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية (ADS)، موجهة للأسر التي لا تملك أي مصدر للدخل، وذلك عن طريق تقديم منحة أو تعويض يقدر بـ 3000 دج للبطالين مقابل القيام بأنشطة عمومية ذات منفعة عامة ولصالح البلديات، هذه المنحة يستفيد منها شخص واحد فقط من الأسرة.

وهذا البرنامج يوفر مناصب انتظار للوافدين الجدد لسوق العمل، وهذا لا ينفي الطابع التضامني للمناصب المنشأة في إطار هذا البرنامج [1]، علماً أن هذا البرنامج توقف سنة 2011، وادمج المستفيدين منه في برنامج النشاطات والإدماج الاجتماعي DAIS.

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **التقرير الوطني حول التنمية البشرية**، الجزائر، 2006، ص 84.

تم استحداث في إطار هذا البرنامج في الفترة الممتدة ما بين (2001-2011) ما يناهز عن 2336654 منصب شغل، مسجلاً مساهمة في إجمالي التشغيل بنسبة 2.58 % خلال نفس الفترة، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (3-20) الآتي:

الجدول رقم (3-20): تطور نسبة المناصب المستحدثة في إطار برنامج منحة الأنشطة ذات المنفعة العامة (IAIG)

السنوات	IAIG		
	إجمالي المناصب المستحدثة	النسبة من إجمالي المناصب المستحدثة %	نسبة المساهمة في التشغيل%
2001	132255	5.66	2.12
2002	155814	6.66	2.50
2003	180000	7.70	2.69
2004	180100	7.70	2.30
2005	185275	7.92	2.30
2006	217590	9.31	2.45
2007	252980	10.82	2.94
2008	261894	11.20	2.85
2009	255540	10.93	2.69
2010	254311	10.88	2.61
2011	260895	11.16	2.71
المجموع	**2336654**	**100**	**2.58**

المصدر: C.N.E.S: **Rapport National sur le Dévloppement Humain 2013-2015**, P 192.

– النسب المئوية من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول.

من خلال ملاحظة بيانات الجدول رقم (3-20) يتبين أن هذا البرنامج عرف تطوراً في نسبة استحداث مناصب الشغل، حيث ارتفعت بمقدار 128640 منصب شغل خلال الفترة (2001-2011)، أي بنسبة زيادة 97 %، علماً أن سنة 2011 عرفت أكبر نسبة في استحداث مناصب الشغل، بمقدار 11.16 % من إجمالي المناصب المستحدثة في إطار برنامج منحة الأنشطة ذات المنفعة العامة، ورغم الارتفاع الكبير في المناصب المستحدثة في هذا البرنامج فقد عرفت نسبة مساهمته في إجمالي التشغيل استقراراً خلال الفترة (2001-2011)، حيث كانت تتراوح النسبة بين 2.12 % و2.94 %.

3.2- جهاز النشاطات والإدماج الاجتماعي (DAIS):

يهدف هذا البرنامج إلى تشجيع عروض التشغيل، وإدماج البطالين البالغين من العمر 18 سنة إلى 59 سنة غير المؤهلين والباحثين عن شغل لأول مرة في سوق العمل، حيث يتم منح المترشحين المنتقين لدى مستخدمين عموميين وخواص لمدة 24 شهر قابلة للتجديد ثلاث مرات [1]، ويستفيد من قيمة 6000 دينار جزائري شهرياً لمدة سنتين قابلة للتجديد مرتين، الضمان الاجتماعي، إمكانية الاستفادة من التكوين والحصول على شهادة، والإجازة القانونية

[1]– منشورات وكالة التنمية الاجتماعية، الفرع الجهوي – تبسة، برامج وكالة التنمية الاجتماعية .

والإجازة السنوية؛ شهادة الإدماج في نهاية فترة الإدماج [1]، حيث تم توفير من خلال هذا الجهاز ما يقارب 2615671 منصب شغل، محققاً مساهمة في إجمالي التشغيل بنسبة 2.15 %خلال الفترة (2001-2014)، هذا ما يوضحه الجدول رقم (3-21) الآتي:

الجدول رقم (3-21): تطور نسبة مناصب الشغل المستحدثة في إطار جهاز النشاطات والإدماج الاجتماعي (DAIS)

السنوات	DAIS		
	إجمالي المناصب المستحدثة	النسبة من إجمالي المناصب المستحدثة %	نسبة المساهمة في إجمالي التشغيل %
2001	89000	3.40	1.42
2002	70500	2.69	1.13
2003	72500	2.77	1.08
2004	72500	2.77	0.92
2005	62581	2.39	0.77
2006	104408	3.99	1.17
2007	126266	4.82	1.46
2008	132484	5.06	1.44
2009	143414	5.48	1.51
2010	62161	2.37	0.63
2011	175588	6.71	1.82
2012	488609	18.68	4.80
2013	502842	19.22	4.66
2014	512818	19.60	5.00
المجموع	**2615671**	**100**	**2.15**

المصدر: C.N.E.S: **Rapport National sur le Dévloppement Humain 2013-2015**, P 192.

– النسب المئوية من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول.

من خلال ملاحظة بيانات الجدول رقم (3-21) فإن هذا الجهاز عرف تطوراً في نسبة توفير مناصب الشغل، فقد ارتفعت إلى 6.71% سنة 2011 ثم انتقلت إلى 19.60 % سنة 2014، ويرجع سبب ذلك إلى إدماج برنامج منحة الأنشطة ذات المنفعة العامة (IAIG) تحت مظلة جهاز النشاطات والإدماج الاجتماعي، وذلك بداية من 2011، كما عرفت نسبة مساهمة هذا البرنامج من إجمالي التشغيل تطوراً، حيث انتقلت من 1.42 % سنة 2001 إلى 5 % سنة 2014.

4.2- برنامج عقود ما قبل التشغيل في الجزائر (PID):

نتيجة لتزايد عدد خريجي الجامعات والمعاهد المتخصصة وقلة مناصب العمل سواء المؤقتة منها أو الدائمة ضمن مختلف مجالات الأنشطة الإدارية والاقتصادية، وللحد من ظاهرة البطالة لدى فئة حاملي الشهادات العليا وضعت

[1]– موقع وكالة التنمية الاجتماعية ، http://www.ads.dz/ ، تاريخ الاطلاع 17-08-2017.

الجزائر برنامج عقود ما قبل التشغيل والذي بدأ في شهر جويلية من سنة 1998 [1]، وقد جاء هذا البرنامج موجهاً لخريجي الجامعات والمعاهد العليا من التقنيين الساميين وبمقتضاه يتم توفير مناصب شغل لهؤلاء لمدة معينة، بعقد عمل قد يصل إلى العامين لدى المؤسسات العمومية والشركات الخاصة، يكون فيها الموظف مدرجاً ضمن قائمة الموظفين المتعاقدين لدى سجلات الجهة الموظفة، ويتقاضى أجراً محدوداً من صندوق خاص تموله الخزينة العمومية، وبعد انقضاء مدة العقد يقرر مسؤول الهيئة المستقبلة فيما إذا يحق للموظف المستفيد من هذا البرنامج تنصيبه بصفة دائمة أم لا، حسب الحاجة إليه [2]، ويتم الاستفادة من الأجر للمستفيد على حسب الشهادة المتحصل عليها: [3]

- حاملو شهادات التعليم العالي 10000 دج/الشهر؛
- التقنيون السامون 8000 دج/ الشهر.

ولقد أسفر هذا البرنامج عن إنشاء أكثر من **516074** منصب شغل، وذلك خلال الفترة (2001-2014) والجدول رقم (3-22) الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-22): يمثل عدد المناصب الموفرة في إطار برنامج الإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات (PID)

البرنامج	إجمالي المناصب المستحدثة	النسبة من إجمالي المناصب المستحدثة %
2001	6614	1.28
2002	4683	0.90
2003	4805	0.93
2004	52172	10.10
2005	48718	9.44
2006	41375	8.01
2007	62382	12.08
2008	57293	11.10
2009	14689	2.84
2010	48843	9.46
2011	46218	8.95
2012	34002	6.58
2013	46163	8.94
2014	48116	9.32
المجموع	**516074**	**100**

المصدر: – C.N.E.S: **Rapport National sur le Dévloppement Humain 2013-2015**, P 192.

– النسب المئوية من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول.

[1] – المرسوم 98 -402 المؤرخ في 02 ديسمبر 1998، "المتضمن الإدماج المهني لضمان الحاملين لشهادات التعليم العالي والمتهنين الساميين"، خريجي المعاهد الوطنية للتكوين، الجريدة الرسمية رقم 91 الصادرة بتاريخ 06 ديسمبر 1998.

[2] – نادية تازروتي: **البطالة في الجزائر الواقع والحلول**، ص 187.

[3] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 22، المؤرخ بتاريخ 30 أفريل 2008، المادة 2 والمادة 3، ص 20.

من خلال ملاحظة الجدول رقم (3-22) أعلاه يبرز تفاوت نسب توفير المناصب من سنة إلى أخرى، وقد شهدت سنتي (2007-2008) إقبالاً كبيراً من طرف الشباب في إطار هذا البرنامج، فقدرت النسبة لتوفير المناصب لسنة 2007 بـ 12.08% و11.10% سنة 2008، وهذا راجع إلى التحسن في المنحة بنسبة 25% بالنسبة لحاملي شهادات التعليم العالي و30% بالنسبة للتقنيين والتقني سامي وذلك وفقاً للمرسوم الصادر في تلك السنة، وما تجدر الإشارة إليه هنا هو الانخفاض المفاجئ في نسبة المناصب الموفرة في إطار هذا البرنامج وذلك بداية من 2009، حيث انخفضت النسبة إلى 2.84%، أي بمقدار 9% خلال سنة واحدة، وهذا راجع لإقبال الشباب بما فيهم حاملي الشهادات الجامعية على البرنامج الجديد، وهو برنامج الإدماج المهني (DAIP)، والذي اعتمد سنة 2008، وهنا تجدر الإشارة إلى عدم التكامل والازدواجية بين أجهزة الحكومة في تسيير قطاع التشغيل، حيث أن كلا البرنامجين موجه إلى نفس الفئات تقريباً.

وكتقييم لمساهمة برامج التشغيل المدرجة في إطار وكالة التنمية الاجتماعية خلال الفترة (2001-2014) في إجمالي التشغيل عرفت ارتفاعاً في نسبتها، حيث انتقلت من 3.82 % سنة 2001 إلى 5.82 % سنة 2014، وتعتبر هذه النسبة أكبر من نسبة مساهمة برامج الوكالة الوطنية للتشغيل في التشغيل الإجمالي، والمقدرة بـ 1.1 % سنة 2014، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (3-23) أدناه.

الجدول رقم (3-23):نسبة مساهمة الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية في التشغيل الكلي %

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
DAIS	1.42	1.13	1.08	0.92	0.77	1.17	1.46	1.44	1.51	0.63	1.82	4.80	4.66	5.00
PID	0.10	0.07	0.07	0.66	0.60	0.46	0.72	0.62	0.15	0.50	0.48	0.33	0.42	0.46
TupHimo	0.18	0.27	0.25	0.15	0.13	0.22	0.22	0.14	0.16	0.12	0.12	0.21	0.33	0.43
IAIG	2.12	2.5	2.69	2.30	2.30	2.45	2.94	2.85	2.69	2.61	2.71	/	/	/
المجموع	3.82	3.97	4.09	4.03	3.8	4.3	5.34	5.05	4.51	3.96	5.13	5.34	5.41	5.89

المصدر: حساب النسب من إعداد الطالب.

ولكن ما يؤخذ على مناصب الشغل الموفرة في إطار وكالة التنمية الاجتماعية هو أن النسبة الأكبر منها ذات طبيعة هشة، حيث تستحوذ مناصب برنامج منحة الأنشطة ذات المنفعة العامة (**IAIG**) نسبة تفوق 2% خلال الفترة (2001-2011)، وارتفعت هذه النسبة إلى 5 % سنة 2014 كنتيجة لإدماج مناصب (IAIG) في إطار جهاز النشاطات والإدماج الاجتماعي (**DAIS**)، وللعلم بأن العامل في إطار هذا البرنامج يتقاضى منحة 3000 دج شهرياً، ومنذ 2012 ارتفعت المنحة إلى 6000 دج.

رغم ارتفاع نسبة مساهمة المناصب الموفرة في إطار البرامج المسيرة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية في إجمالي التشغيل، حيث انتقلت من 3.82 % سنة 2001 إلى 5.89 % سنة 2014، إلا أن طبيعة المناصب الموفرة تبقى يغلب عليها الطابع الاجتماعي وهشة وظرفية وغير لائقة في أغلب الأحيان.

المطلب الثاني: تطور سياسة التشغيل في إطار أجهزة دعم وتنمية المبادرات المقاولاتية

لمواجهة المشاكل التي تعاني منها سوق العمل بالجزائر قامت السلطات العمومية بخطوات ميدانية لتوفير ديناميكية في سوق العمل، وذلك بإنشاء العديد من الأجهزة التي من شأنها تشجيع الأشخاص بدون شغل على توفير مناصب الشغل لأنفسهم ولغيرهم من خلال مختلف المؤسسات ومختلف الأنشطة، وأن تكون مسيرة من طرف أصحابها ومدعمة بنسب كبيرة من قبل خزينة الدولة، بالإضافة إلى المساهمة الشخصية ومن بين الأجهزة المشرفة على تنفيذ هذه البرامج ما يلي:

أولاً– تطور التشغيل في إطار جهاز الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC):

تم إنشاء هذا الجهاز بموجب القانون رقم 94-188 المؤرخ في 06 جوان 1994 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، كما يوضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي، ويهدف إلى حماية العمال المسرحين لأسباب اقتصادية حيث لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتعدى مدة التكفل المحسوبة ستة وثلاثين (36) شهراً، وهذا التعويض غير معفى من اقتطاع الضمان الاجتماعي، كما يساهم الصندوق في نطاق مهامه وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير استحداث أعمال لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم، ومن بين هذه الأعمال ما يلي: [1]

- **دفع تعويض التأمين:** أحدث في إطار المرسوم التشريعي رقم 11/94 المؤرخ في 26 ماي 1994 الذي ينص على قيام الصندوق بدفع تعويضات مالية لفائدة العمال المسرحين بصفة لا إرادية سواء من المؤسسات العمومية أو الخاصة؛
- **إجراء البحث عن الشغل:** أنشأ هذا الإجراء سنة 1998 وهو موجه لفائدة البطالين المسرحين الراغبين في إيجاد عمل مأجور، وهو إجراء يهدف إلى تحديد الانشغالات الذاتية والكفاءات المهنية للعامل المسرح، ويشارك في هذا الإجراء ما بين 12 و14 فرد يلتقون جماعياً ويومياً في دورة تكوينية مدتها ثلاثة أسابيع رفقة مستشار منشط مختص ملم بمعطيات سوق العمل، مهمته تفعيل عملية البحث عن الشغل؛
- **إجراء دعم العمل الحر:** وهو إجراء مخصص للعمال المسرحين الراغبين في الحصول أو إنشاء مشاريعهم الخاصة وذلك عبر مراكز دعم العمل الحر، ويهدف هذا الإجراء إلى مرافقة العمال المسرحين في إنشاء عمل مستقل بمساعدة فريق من المستشارين المنشطين المختصين في مجالات إعداد دراسات مسبقة للمشروع وتتواصل عملية دعم المستفيد ومتابعة نشاطاته طيلة سنة كاملة؛
- **إجراء التكوين بإعادة التأهيل:** يقترح الصندوق للمستفيدين من التأمين ضد البطالة بمتابعة تكوين لتحسين التشغيل من خلال: [2]

❖ تحسين مؤهلاتهم المهنية؛

[1]– ليلى بن عاشور: نفس المرجع السابق، ص ص 79-85.

[2]– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **مشروع التقرير حول تقويم أجهزة الشغل**، نفس المرجع السابق، ص 110.

❖ تطوير التكوين الموجه من خلال بيداغوجية ومحتوى مكيف مع مهاراتهم المهنية المكتسبة؛

❖ التعاون مع هياكل التكوين المهني لتشكيل مجموعة من المتربصين حسب فروع المهن وحسب الخاصيات الجهوية.

- **إجراء دعم المؤسسات المواجهة للصعوبات:** من بين الخدمات التي يقدمها الصندوق بصرف النظر عن مهامه الأساسية والمتمثلة في التعويض وإعادة الإدماج نجد خدمة مساعدة المؤسسات التي تعاني من صعوبات، ويكون ذلك عن طريق توفير مجموعة من الخدمات (تمويل واقتناء الخدمات التقنية والتجارية، تكوين مسيريها وعمالها، الوساطة مع الهيئات الشريكة لضمان القروض، خفض الفوائد ... إلخ).

كما كلف الصندوق (CNAC) بمهمة جديدة وفقاً للمرسوم الرئاسي رقم 514/03 المؤرخ في 06 ديسمبر 2003، تتمثل في دعم ومرافقة خلق النشاط من طرف العاطلين والمسرحين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 إلى 50 سنة [1].

1- كيفية التمويل: تقدر التكلفة الإجمالية للاستثمار بخمسة (5) ملايين دينار كحد أقصى، بينما الحد الأدنى للأموال الخاصة على مبلغ الاستثمار الخاص بالمشروع المقرر يحدد حسب المستويين الآتيين: [2]

- **المستوى الأول:** 5 % من المبلغ الإجمالي للاستثمار عندما يقل أو يساوي هذا الاستثمار عن مليوني دج.
- **المستوى الثاني:** 10 % من المبلغ الإجمالي للاستثمار عندما يزيد هذا الاستثمار عن مليوني دج ويقل أو يساوي عن خمسة ملايين دينار.

بينما يتغير مبلغ القروض غير المكافأة (دون فائدة والممنوحة من CNAC) بحسب كلفة استثمار إحداث النشاط ولا يمكن أن يتجاوز:

- 25 % من الكلفة الإجمالية للاستثمار عندما يقل أو يساوي هذا الاستثمار عن مليوني دينار.
- 20 % من الكلفة الإجمالية للاستثمار عندما يزيد هذا الاستثمار عن مليوني دينار ويقل أو يساوي عن خمسة ملايين دينار.

كما يمنح هذا القرض في الحالتين مرة واحدة عند انطلاق المشروع الذي ينجزه البطال أو البطالون أصحاب المشاريع، أما بالنسبة للمبالغ الممولة من طرف البنوك فلا يمكن أن تتجاوز 70% من المبلغ الإجمالي للاستثمار.

2- حصيلة استحداث مناصب الشغل:

تقدم البيانات الموضحة في الجدول رقم (3-24) عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)، والتي نلاحظ أنها في تزايد من سنة لأخرى، حيث ارتفع عددها من 1901 مشروع في سنة 2005 إلى 22706 مشروع سنة 2014، أي زيادة بمقدار 20805 مشروع، وهذا ما أدى إلى ارتفاع في عدد

[1]- مصطفى بلمقدم ومصطفى طويطي: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر**، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص 15.

[2]- نفس المرجع السابق، ص 11.

المناصب المستحدثة لهذه المشاريع، والتي ارتفعت من 5159 منصب شغل سنة 2005 إلى 56126 منصب شغل سنة 2014.

الجدول رقم (3-24): عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق والمناصب المستحدثة

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد المشاريع الممولة	13	1901	2236	2574	2429	4221
	%0.01	%1.51	%1.77	%2.04	%1.93	%3.35
المناصب المستحدثة	34	5159	6078	6949	5781	9574
	%0.01	%1.99	%2.35	%2.69	%2.23	%3.70
متوسط استحداث المناصب	2.61	2.71	2.71	2.69	2.37	2.26
نسبة المساهمة في اجمالي امناصب المستحدثة %	0.00305	2.09	0.73	/	0.97	3.34
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	
عدد المشاريع الممولة	7465	18490	34801	21412	22706	
	%5.93	%14.70	%27.68	%17.03	%18.06	
المناصب المستحدثة	15804	35953	59125	41786	56126	
	%6.12	%13.92	%22.90	%16.18	%21.73	
متوسط استحداث المناصب	2.11	1.94	1.69	1.95	2.47	
نسبة المساهمة في اجمالي امناصب المستحدثة %	5.98	/	10.26	6.80	/	

المصدر: وسيلة دموش: **السياسة المالية وسوق العمل في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة 2001-2014**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود مالية وبنوك، جامعة البليدة 2، 2018/2017، ص 213.

– النسب من حساب الطالب.

وما يمكن ملاحظته كذلك من خلال بيانات الجدول أن سنة 2012 شهدت ارتفاعاً كبيراً في عدد المشاريع وصلت إلى 34801 مشروع، أي بنسبة 27.68 % من مجموع المشاريع الممولة خلال الفترة (2004-2014)، محققة بذلك أعلى نسبة في التشغيل، حيث تم توفير خلال نفس السنة ما يقارب 59125 منصب شغل، أي بنسبة 22.90 % من مجموع المناصب المستحدثة خلال الفترة (2004-2014)، ويمكن إرجاع ذلك إلى التحفيزات التي وضعتها الحكومة للمؤسسات الممولة من خلال هذا الجهاز وذلك في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في مارس 2011.

كما يمكن أن نستخلص من بيانات الجدول رقم (3-24) أن متوسط استحداث المناصب لكل مشروع يتراوح بين منصبين وثلاثة مناصب [1]، ويعتبر هذا العدد قليل، ويمكن إرجاع ذلك إلى تمركز المشاريع الممولة في قطاع الخدمات (وبالأخص نقل البضائع) وهذا ما يوضحه بيانات الجدول رقم (3-25):

[1]– متوسط استحداث المناصب = عدد المناصب المستحدثة في السنة أ / عدد المشاريع الممولة في السنة أ .

الجدول رقم (3-25): نسبة تمويل الأنشطة في إطار CNAC

قطاع النشاط	النسبة %
فلاحة	9.78
صناعة تقليدية	5.37
بناء وأشغال عمومية	7.07
هيدروليك	0.53
صناعة	9.46
صيانة	0.47
صيد	0.49
أعمال حرة	0.50
خدمات	24.50
نقل السلع	33.62
نقل المسافرين	8.2
المجموع	**100**

المصدر: وسيلة دموش: **السياسة المالية وسوق العمل في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة 2001-2014**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود مالية وبنوك، جامعة البليدة 2، 2018/2017، ص 214.

ثانياً– الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ):

يمكن تعريف الوكالة على أنها هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، حيث تعمل هذه الوكالة تحت إشراف الوزير المكلف بالعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، إذ تعمل على الإدماج المهني للشباب وذلك عن طريق تمويل ودعم المؤسسات المصغرة المنشأة من طرفها [1].

وهي هيئة ذات طابع خاص أخذت من الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه كتسمية لها، حيث تم إنشاؤها بموجب الأمر رقم 14/96 المؤرخ في 24 جويلية 1996، وهذا الجهاز موجه للشباب البطال من أصحاب المبادرات للاستثمار في المؤسسة المصغرة، والذين يظهرون استعداداً وميولاً للعمل وتتراوح أعمارهم ما بين (19 و35 سنة)، ويمتلكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية في النشاط الذي يقترحونه، إلى جانب الاستعداد للمشاركة بمساهمة شخصية في تمويل المشروع، وباستثناء النشاطات التجارية فإن الجهاز يمول كل نشاطات الإنتاج والخدمات مع مراعاة عامل المردودية في المشروع بحجم استثماري قد يصل حتى 10 مليون دج، أما صيغة التمويل فإنها موزعة على قرض بدون فوائد من الوكالة وقرض بفوائد منخفضة من البنك ومساهمة شخصية من صاحب المبادرة تحدد وفقاً للمبلغ الإجمالي للمشروع [2].

[1]– المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، المتضمن تعديل القانون الأساسي للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الجريدة الرسمية، العدد 54.

[2]– محمد قرقب: نفس المرجع السابق، ص 15.

ومن أجل إدخال مرونة أكبر وزيادة تحفيز العاطلين للإقبال على عروض الوكالة فإنه تم اتخاذ عدة إجراءات في شهر مارس 2011 من خلال اجتماع مجلس الوزراء، وهذه الإجراءات لا تختلف عن التدابير التي اتخذت للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة سوى أن هذه الإجراءات خاصة بالفئة العمرية (19-35 سنة)، وتمول الوكالة المشاريع المقترحة لهذه الشريحة من الشباب، والممولة من قبل الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب، وذلك وفقاً للأشكال الآتية:

- **التمويل الثنائي**: بالإضافة إلى المبادرة الشخصية تمنح الوكالة قرضاً دون فوائد ويكون الاستثمار والإنشاء بتمويل ثنائي، وذلك وفق الجدول رقم (3-26) التالي:

الجدول رقم (3-26): الهيكل المالي للتمويل الثنائي وفق وكالة (ANSEJ)

مستوى التمويل	تكلفة المشروع الإجمالية	المساهمة الشخصية	القروض بدون فائدة- الوكالة-
المستوى الأول	أقل أو يساوي 5000.000 دج	% 71	% 29
المستوى الثاني	يفوق 5000.001 دج ولا يتجاوز 10.000000 دج	% 72	% 28

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، إنشاء المؤسسة بالتمويل الثنائي.

- **التمويل الثلاثي**: في هذه الصيغة يتدخل البنك كطرف ثالث في تمويل هذه الأموال المصغرة المتفاوتة حسب مناطق إنشاء المشروع وأهمية القطاع بالنسبة لإنشاء مناصب شغل دائمة، والتركيبة المالية للاستثمار الثلاثي، ويكون حسب قيمة الاستثمار كما في الجدول رقم (3-27) التالي:

الجدول رقم (3-27): يبين الهيكل المالي للتمويل الثلاثي وفق وكالة (ANSEJ)

مستوى التمويل	تكلفة المشروع الإجمالية	المساهمة الشخصية	القروض بدون فائدة	القرض البنكي
المستوى الأول	حتى 5000.000 دج	%1	%29	%70
المستوى الثاني	من 5000.001 دج إلى 10.000.000 دج	% 2	% 28	% 70

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، إنشاء المؤسسة بالتمويل الثنائي.

إضافة إلى خدمات التمويل تقوم الوكالة بالمهام التالية: [1]

- تشجيع كل الأشكال وتدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتوظيف الأولي.
- تتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المشاريع؛
- إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم؛
- إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لتمويل المشاريع وإنجازها واستغلالها؛

[1]- صالح صالحي: **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 3، العدد: 3، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2004، ص 33.

- تكفل جهات مختصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات، وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتحديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم.

ويمكن ملاحظة حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من خلال عرض تطور المشاريع الممولة والمناصب المستحدثة خلال الفترة (1996-2016)، وهذا ما يبرزه الجدول رقم (3-28) الآتي:

الجدول رقم (3-28): تطور المشاريع الممولة والمناصب المستحدثة خلال الفترة (1996-2016)

السنوات	إجمالي المشاريع الممولة		الوظائف المستحدثة من المشاريع الممولة		تطور الوظائف المستحدثة	نسبة المساهمة في اجمالي المناصب المستحدثة %	نسبة الوظائف المستحدثة في الفئة (19-34)
	العدد	النسبة	العدد	النسبة %			
1996-2000	32363	% 8.79	92116	10.48	-	////	-
2001	7279	%1.97	20152	2.29	-	2.51	2.53
2002	7087	%1.92	19631	2.23	-521	-	-
2003	5664	%1.54	14771	1.68	-4860	3.24	4.46
2004	6691	%1.81	19077	2.17	4306	1.71	1.82
2005	10549	%2.86	30376	3.45	11299	12.35	8.26
2006	8645	%2.35	24500	2.79	-5876	2.97	2.46
2007	8102	%2.20	22685	2.58	-1815	/	-7.38
2008	10634	%2.89	31418	3.57	8733	5.30	3.43
2009	20848	%5.66	57812	6.58	26394	20.21	7.10
2010	22641	%6.15	60132	6.84	2320	22.77	7.69
2011	42832	%11.64	92682	10.55	32550	/	/
2012	65812	%17.88	129203	14.71	36521	22.43	3.52
2013	43039	%11.69	96233	10.95	-32970	15.67	3.30
2014	40856	%11.10	93140	10.60	-3093	/	-3.69
2015	23676	%6.43	51570	5.87	-41570	14.48	5.70
2016	11262	%3.06	22766	2.59	-28804	9.10	8.12
المجموع	367980	%100	878264	100	-	-	-

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب www.ansej.org.dz ، تاريخ الاطلاع: 05-04-2018.

– النسب المئوية من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-28).

من خلال ملاحظة بيانات الجدول رقم (3-28) يتبين أن الوكالة قد مولت ما يساوي 367980 مشروع خلال الفترة (1996-2016)، محققة بذلك توفير مناصب شغل بـ 878264 منصب شغل خلال نفس الفترة، كما يبرز الجدول أن سنة 2012 شهدت أكبر عدد في تمويل المشاريع وصلت إلى 65812 مشروع، أي بنسبة 17.88 % من مجموع المشاريع، وقد ساهمت بذلك في توفير ما يساوي 129203 منصب شغل خلال هذه السنة أي بنسبة 14.71 % من مجموع المناصب، كما شهدت الفترة (2013-2016) انخفاضاً في عدد المشاريع الممولة وبصفة خاصة في سنتي 2015 و2016، وهذا راجع للوضع الاقتصادي في الجزائر بسبب انخفاض أسعار النفط، وكذلك توقف الوكالة على تمويل المشاريع التي تدخل ضمن قطاع الخدمات، والاهتمام أكثر بالقطاعات الأخرى مثل قطاعي الفلاحة والصناعة (انظر الجدول رقم (3-29)).

ويبرز الجدول رقم (3-28) كذلك تطور عدد الوظائف المستحدثة الناجمة عن إجمالي المشاريع الممولة، التي شهدت تقلص في عدد المناصب المستحدثة، منها سنوات 2003 و2006 وكذلك خلال الفترة (2013-2016)،

وهذا نتيجة لانخفاض عدد المشاريع الممولة خلال نفس السنوات، ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى أن تمويل هذه المشاريع مرتبط بطريقة غير مباشرة بتطور أسعار النفط، وكذا اخضاع تمويل هذه المشاريع للطابع الاجتماعي أكثر منه الطابع الاقتصادي.

كما يعرض الجدول نسبة مساهمة الوظائف المستحدثة من طرف هذا الجهاز لمجموع المشتغلين في الفئة (19-34 سنة) [1]، والتي لم تتجاوز كحد أقصى 8.26 % خلال الفترة (2001-2016)، وتعتبر هذه النسبة منخفضة بالمقارنة بالأموال المخصصة لتمويل هذه المشاريع، ويرجع سبب ذلك إلى انخفاض متوسط استحداث المناصب [2]، والتي تتراوح بين منصبين وثلاثة مناصب لكل مشروع، لأن المشاريع الممولة مرتكزة أكثر في قطاع الخدمات الذي لا يستحدث عمالة كبيرة مقارنة بقطاعات إنتاجية أخرى مثل الصناعة والفلاحة، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (3-29) التالي:

الجدول رقم (3-29): يمثل المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)

السنوات	1996-2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المجموع
الفلاحة والصيد	15171	3686	6705	8225	10487	6862	3479	54615
النسبة %	11	8.60	10.18	19.11	25.66	28.98	30.89	15
الحرف	21979	3559	5438	4900	4255	2170	320	42621
النسبة %	16	8.30	8.26	11.38	10.41	9.16	2.84	12
البناء والأشغال العمومية	9818	3672	4375	4347	5106	3838	1672	32828
النسبة %	7	8.57	6.64	7.74	12.49	16.21	14.84	9
الصناعة والصيانة	10807	2118	3301	3333	6614	4913	2720	33806
النسبة %	8	4.94	5.01	7.74	16.18	20.57	24.15	9
المهن الحرة	3648	569	826	1042	1450	1205	716	9456
النسبة %	3	1.32	1.25	2.42	3.54	5.08	6.35	3
خدمات	79080	29228	45167	21192	12944	4688	2355	194654
النسبة %	56	68.23	68.63	49.23	31.68	19.80	20.91	53
المجموع	**140503**	**42832**	**65812**	**43039**	**40856**	**23676**	**11262**	**367980**

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب www.ansej.org.dz ، تاريخ الاطلاع: 05-04-2017

– النسب المئوية من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول.

كما يلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (3-29) أعلاه، تمركز المشاريع الممولة في قطاع الخدمات، حيث تراوحت نسبتها بين 68.23 % سنة 2011 إلى 31.68 % سنة 2014، وهذا نظراً لإقبال الشباب البطال على مختلف الأنشطة التابعة لهذا القطاع، من بينها كراء السيارات، نقل البضائع، نقل المسافرين، نقل وتسليم على البارد...، وهنا لابد من الإشارة إلى أن هذا القطاع لا يوفر مناصب شغل بالمقارنة مع قطاعات إنتاجية رائدة مثل

[1] – تم احتساب هذه النسبة من طرف الطالب، والتركيز على هذه الفئة لأنها الفئة المستهدفة لهذا الجهاز.

[2] – متوسط استحداث المناصب = (عدد المناصب / عدد المشاريع).

الصناعة بأنواعها وكذا الزراعة والفلاحة، فهذه القطاعات تعمل على تنمية قطاعات أخرى، ومنه فهي توفر نسبة أكبر من اليد العاملة.

كما يبرز من الجدول أعلاه انخفاض في نسبة المشاريع الممولة حيث انخفضت إلى 4.95 % سنة 2016، وهذا راجع لتجميد بعض الأنشطة في ظل الوضع الاقتصادي الصعب الذي يمر به الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2015-2016)، بسبب استمرار انخفاض أسعار البترول، وهو ما أثر على تمويل مثل هذه المشاريع خاصة في ظل تشبع السوق منها، واعتماد إجراءات في إطار قانون المالية لسنة 2015، حيث أصبح المستثمر مجبر على اقتناء العتاد بكل الرسوم، لأنه سابقاً كان معفى من الرسم على القيمة المضافة.

ثالثاً– تطور التشغيل في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) في الجزائر:

ستتطرق الدراسة إلى تطور حصيلة التشغيل في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وذلك خلال فترة الدراسة.

1- تعريف ونشأة الوكالة:

يهدف إلى تعزيز قدرة الأفراد والسكان على الدعم الذاتي، من أجل تحقيق مستوى معيشي لائق وفرص عمل مجدية، وتنفيذ السياسة الاجتماعية الجديدة، التي هدفها الأساسي تخفيض التكاليف الاجتماعية لعملية الانتقال إلى اقتصاد السوق.

أنشئت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 14/04 المؤرخ في: 22 جانفي 2004 كهيئة ذات طابع خاص، مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم على توفير نشاطات لحسابهم الخاص، ويتضمن دور الوكالة [1] في تقديم الدعم والاستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المجسدة، والقرض المصغر عبارة عن قروض صغيرة قد تصل 500000 دج موجهة لفئة البطالين والمحتاجين الذين بلغوا سن 18 سنة فما فوق ويمتلكون تأهيلاً أو معارف في نشاط معين.

وبذلك فإن القرض المصغر موجه إلى فئات اجتماعية واسعة خصوصاً أصحاب الدخل المحدود، ليمكنهم من الاستفادة من تمويل لمبادراتهم، ومن بين الفئات الاجتماعية التي يقصدها البرنامج نجد المرأة الماكثة بالبيت، وذلك بمساعدتها على تطوير نشاط ببيتها يعود عليها وعلى عائلتها بالمنفعة.

2- صيغ التمويل:

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار جهاز القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل انطلاقاً من سلفة صغيرة من دون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100000 دج، وقد تصل إلى 250000 دج على مستوى ولايات الجنوب، إلى قروض معتبرة لا تتجاوز 1000000 دج موجهة لخلق نشاطات والتي تستدعي تركيباً مالياً مع إحدى البنوك، ويمكن توضيح أنماط التمويل في إطار هذه الوكالة من خلال الجدول رقم (3-30) الآتي:

[1]– محمد قرقب: نفس المرجع السابق، ص 17.

الجدول رقم (3-30): أنماط التمويل المتاحة في إطار القروض المصغرة

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	%0	-	%100	-
لا تتجاوز 250000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية على مستوى ولايات الجنوب	%0	-	%100	-
لا تتجاوز 1000000 دج	كل الأصناف	%1	%70	%29	%5 من النسبة التجارية مناطق خاصة (الجنوب والهضاب العليا)
	كل الأصناف	%1	%70	%29	%10 من النسبة التجارية (بقية المناطق)

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: www.angem.dz ، تاريخ الاطلاع: 26-07-2017.

وطبقاً للمرسوم الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها، فقد عدل وتمم المرسوم التنفيذي رقم 04 -15 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير 2004 بالمرسوم التنفيذي رقم 11-134 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1432 الموافق 22 مارس سنة 2011، وشروطه هي: [1]

- ✓ رفع سقف التمويل بالنسبة للتمويل الثنائي الخاص بشراء المواد الأولية من 30 ألف دينار جزائري إلى 100 ألف دينار جزائري وبدون فوائد؛
  - المساهمة الشخصية التي كانت 10% أصبحت تساوي (0) صفراً؛
  - فترة التأجيل أصبحت سنة بدلاً من ثلاثة (03) أشهر؛
  - فترة التسديد أصبحت أربع (04) سنوات.
- ✓ رفع سقف التمويل من 400 ألف دينار جزائري إلى مليون دينار جزائري بالنسبة لشراء عتاد صغير لإنشاء نشاط محدد.
  - المساهمة الشخصية أصبحت 1% (بدلاً من 3% إلى 5%)؛
  - فترة التسديد أصبحت ثلاث (03) سنوات بعدما كانت تتراوح ما بين 6 أشهر وسنة؛
  - قروض غير مكافأة، إلى غاية 95%.

3- حصيلة نشاط الوكالة:

لم ينطلق نشاط الوكالة فعلياً على أرض الواقع إلا في منتصف سنة 2005، ومنذ ذلك الوقت قدمت الوكالة قروضاً مصغرة بأنواعها المختلفة عبر كامل التراب الوطني، وفيما يلي الجدول رقم (3-31) الذي يوضح مجموعة أرقام تعكس نشاط الوكالة إلى غاية الثلاثي الأول من سنة 2017.

[1]- الجريدة الرسمية: العدد 14، المرسومين التنفيذيين رقم : 103/11 و104/11 المؤرخين في 06 مارس 2011.

الجدول رقم (3-31): عدد القروض الممنوحة خلال الفترة 2005– الثلاثي الأول 2017

قطاع النشاط	عدد القروض الممنوحة	النسبة %
الزراعة	112358	14.11
الصناعات الصغيرة	307667	38.64
البناء والاشغال العمومية	67766	8.51
الخدمات	165853	20.83
الصناعة التقليدية	138815	17.83
التجارة	3122	0.39
الصيد البحري	752	0.09
المجموع	796333	100

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: www.angem.dz ، تاريخ الاطلاع: 26-07-2017.

من خلال الجدول رقم (3-31) يقدر العدد الإجمالي للقروض الممنوحة خلال الفترة (2005- مارس2017) بـ: 796333 قرض، وتمركز توزيع القروض في الصناعة الصغيرة بنسبة كبيرة، وصلت 38.64 % خلال نفس الفترة ويرجع السبب في ذلك إلى إدخال أنشطة متعددة تدخل ضمن هذه القطاعات، والتي من بينها صناعة الخبز والحلويات وكذا صناعة الألبسة والأغطية المنزلية .... إلخ، ثم يليه قطاع الخدمات مثل الحلاقة والتجميل والأكلات السريعة والصناعة التقليدية بنسبة 20.83 % و17.43 % على الترتيب.

وكانت موزعة حسب الغرض الذي منحت من أجله حيث نجد: [1]

- عدد القروض الممنوحة لشراء المواد الأولية قدرت بـ 718401 قرض، أي بنسبة 90.21 %، والنسبة الباقية كانت موجهة لإنشاء المشاريع؛
- أن نسبة كبيرة من القروض منحت لفئة النساء بنسبة 62.44 %، وهم من فئة الشباب، أي في سن (18-29 سنة) وذلك بنسبة 36.86 %، ومن مستوى التعليم المتوسط.

4- رصيد الوظائف وحصيلة مناصب التشغيل المستحدثة في إطار الوكالة:

تمكنت الوكالة منذ إنشائها إلى بلوغ حصيلة الوظائف المستحدثة من طرفها إلى غاية الثلاثي الأول سنة 2017 تقدر بـ 1177978 وظيفة من خلال 796333 قرض، وهذا ما يبرزه الجدول رقم (3-32) أدناه:

[1]– موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: www.angem.dz ، تاريخ الاطلاع: 26-07-2017.

الجدول (3-32): رصيد الوظائف وحصيلة مناصب التشغيل المستحدثة في إطار الوكالة

السنوات	عدد الوظائف	نسبة التوظيف من إجمالي مناصب التشغيل المستحدثة بالوكالة	نسبة المساهمة في إجمالي التشغيل للفئة (19-64 سنة)
2005	4994	0.42	0.065
2006	33331	2.82	0.397
2007	25847	2.19	0.315
2008	63148	5.36	0.72
2009	91101	7.73	1.005
2010	77934	6.61	0.833
2011	161417	13.70	1.736
2012	219641	18.64	2.219
2013	166053	14.09	1.583
2014	176315	14.96	1.767
2015	126152	10.70	1.215
2016	32045	2.72	0.301
المجموع	**1177978**	**100**	**1.12**

المصدر: بيانات متاحة على موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: www.angem.dz ، تاريخ الاطلاع: 26-07-2017.

وبالنظر إلى رصيد الوظائف التي أنشأت في إطار الوكالة نجد أن نسبة مساهمة الوكالة في التوظيف الإجمالي هي 12. 1%، وهي تعتبر نسبة ضعيفة بالمقارنة مع عدد القروض الممنوحة، ويمكن ارجاع سبب ذلك إلى تمركز معظم القروض الممنوحة في الأنشطة غير مكثفة العمالة، مثل: الصناعات الصغيرة والخدمات.

المطلب الثالث: تطور التشغيل في إطار الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI) والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحاول الدراسة أن تبرز دور الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI) في توفير مناصب التشغيل، والتطرق إلى تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في خلق مناصب التشغيل.

أولاً– تطور التشغيل في إطار الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI):

تم استحداث هذه الوكالة كبديل لوكالة دعم وترقية ومتابعة الاستثمار (**APSI**)، وذلك في إطار الإصلاحات والتطورات التي شهدتها الوكالة لأجل التكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

1- ماهية الوكالة:

وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي تابعة مباشرة لرئيس الحكومة [1]، وتتكفل الوكالة بالمهام التالية: [2]

- تسجيل الاستثمارات ومتابعتها؛

[1]– حنان بقاط: **محددات سوق العمل في الجزائر للفترة بين 1980-2014** ، نفس المرجع السابق، ص 168.

[2]– موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: نفس المرجع السابق.

- ترقية الاستثمارات في الجزائر وفي الخارج؛
- ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية؛
- تسهيل ممارسة الأعمال، ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع؛
- دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم؛
- الإعلام والتحسيس في لقاءات الأعمال؛
- تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها.

وتعتمد عدة مزايا وتحفيزات للاستثمارات وذلك من خلال الإعفاءات والتخفيضات الضريبية، حسب تموقع النشاط وتأثيره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما المشاريع التي تكون لها أثر إيجابي على سوق العمل، حيث تستفيد المشاريع التي توفر أكثر من 100 منصب شغل دائم، من إعفاء جبائي يقدر بخمسة سنوات على مرحلة الاستغلال، إذا كانت منجزة في مناصب تستدعي التنمية، وبالنسبة للاستثمارات المنجزة في الشمال، تستفيد من 03 سنوات إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، وكذا الاعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAB)، وتخفيض بنسبة 50 % من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

2- إنجازات الوكالة:

لعبت الوكالة منذ نشأتها دوراً هاماً في زيادة المشاريع الاستثمارية حيث بلغ عدد المشاريع 63804 مشروع، بقيمة 12800834 مليون دينار جزائري، مما ساهم في توفير 1138412 منصب شغل خلال الفترة (2002-2016)، ويمكن ملاحظة إنجازات الوكالة في استحداث مناصب الشغل من خلال عدة معايير من بينها:

1.2- حسب قطاعات النشاط:

بخصوص الإحصائيات المعلن عنها من طرف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار حول عدد المناصب التي تم توفيرها خلال الفترة (2002-2016) حسب تقسيمات القطاعات فكانت كما يوضحها الجدول رقم (3-33) التالي:

الجدول رقم (3-33): عدد المشاريع الاستثمارية ومناصب الشغل المستحدثة من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI خلال الفترة (2002-2016) حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	النسبة من إجمالي عدد المشاريع الممولة %	مناصب الشغل المستحدثة	النسبة من إجمالي مناصب التشغيل المستحدثة بالوكالة %
الزراعة	1316	2.06	53445	4.69
البناء	11389	17.85	246138	21.62
الصناعة	11256	17.64	466382	40.97
الصحة	935	1.47	22478	1.97
النقل	31097	48.74	162976	14.32
السياحة	1018	1.6	62069	5.45
الخدمات	6786	10.64	116476	10.23
التجارة	2	0.00	4100	0.36
الاتصالات	5	0.1	4348	0.38
المجموع	63804	%100	1138412	%100

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: http://andi.dz/index.php/ar ، تاريخ الاطلاع: 17-08-2017.

- النسب المئوية من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-33) أعلاه مساهمة الوكالة في توفير مناصب الشغل قدرت بـ 1138412 منصب شغل، وذلك من خلال 63804 مشروع، ووفر كل مشروع كمتوسط 18 منصب شغل، حيث حظي قطاع النقل بإقبال كبير من طرف المقاولين والمستثمرين، فوصلت نسبة الاستثمارات المنجزة في هذا القطاع إلى 48.74%، وذلك راجع إلى الأموال الكبيرة التي رصدت له خلال برنامج توطيد النمو (2010-2014) وذلك من أجل:

- تحديث وتوسيع السكك الحديدية 30 مليار دولار؛
- تحسين النقل الحضري، سيما تحقيق إنجاز مشروع الترامواي عبر 14 مدينة، وتحديث النقل الجوي.

وما يجب الإشارة إليه هو أن هذا القطاع غير مستوعب وموفر للعمالة بشكل كبير مقارنة بقطاعات أخرى كقطاع الصناعة والبناء، حيث يبين من الجدول أن متوسط استحداث مناصب الشغل في قطاع النقل تقدر بـ 05 مناصب شغل في كل مشروع، وفي المقابل يلاحظ أن قطاع الصناعة يستحدث في المتوسط 41 منصب شغل في كل مشروع، مما جعل مساهمة هذا القطاع في التوظيف تقدر بـ 40.97 % خلال الفترة (2002-2016)، في حين أن قطاع النقل مساهم بنسبة 14.32 % فقط خلال نفس الفترة، علماً أن هذا القطاع الأخير برمجت به ما يقارب 50 % من مجموع المشاريع المنجزة في الوكالة.

2.2- حسب طبيعة الاستثمار:

من خلال الجدول رقم (3-34) أدناه يبرز أهمية الاستثمار الأجنبي كنوع من الاستثمارات المولدة لمناصب الشغل، حيث أن 822 مشروع، أي 01% من نسبة المشاريع المنجزة خلال الفترة (2002-2016)، مول سوق العمل بـ 119525 منصب شغل، أي بنسبة 10 % وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-34): نسبة الاستثمار المصرح بها خلال الفترة (2002-2016)

المشاريع	عدد المشاريع	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62982	% 99	1018887	% 90
الاستثمار الأجنبي	822	%1	119525	%10

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، متاح على الرابط:
http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395
تاريخ الاطلاع: 17-08-2017.

وما يجب أن نشير إليه في هذا الجدول هو أن الاستثمارات الأجنبية مولدة للشغل، حيث لو رفعت نسبة الاستثمارات الأجنبية من 1 % إلى 05 % لوصلت نسبة استحداث مناصب الشغل عن طريق هذا النوع من الاستثمارات إلى ما يقارب 50 % من إجمالي المناصب المستحدثة للشغل خلال الفترة (2002-2016).

ويمكن إرجاع ضعف اقبال المقاول الأجنبي رغم التحفيزات المهمة التي تقرها الوكالة إلى المناخ الاستثماري غير المحفز لزيادة هذا النوع من الاستثمار، حيث يتلقى الأجنبي جملة من العراقيل والصعوبات، من بينها: مشاكل العقار الصناعي وكذلك تعقد الإجراءات الإدارية، فحسب تقرير مناخ الأعمال للبنك الدولي سنة 2015 من أجل إنشاء مؤسسة على صاحب المشروع أن يستعمل 13 إجراءاً في مختلف العمليات في حدود 22 يوم [1]، كما احتلت الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية [2] مراتب ضعيفة عالمياً وعربياً، فاحتلت سنة 2014 مرتبة 146 عالمياً من أصل 180دولة، أما عربياً فقد تحصلت على المرتبة 14 من أصل 18 دولة، ولم يتحسن هذا المؤشر بل زاد سوءاً، فقد احتلت سنة 2017 مرتبة 172 عالمياً من أصل 180 دولة [3].

ثانياً– نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي التشغيل:

بعد التطرق إلى أهم الآليات المدعمة والمنشأة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ستتناول الدراسة فيما يلي مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة فرص العمل لفئة الشباب، وبالتالي ترقية سياسة التشغيل، وفقاً للقانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التمييز بين أشكال المؤسسات، وهي كما يوضحها الجدول رقم (3-35) التالي:

---

[1]– تقرير مناخ الأعمال للبنك الدولي 2015، متاح على الموقع : htpp//arabic.doingbusiness.org ، تاريخ الاطلاع: 07 مارس 2017.

[2]– مؤشر الحرية الاقتصادية: هو مؤشر يعطي نظرة على بعض الجوانب الخاصة بالحرية الاقتصادية التي يتم تقييمها بتفاعل البلد مع بقية العالم (مدى انفتاح الاقتصاد على الاستثمار العالمي أو التجارة) إلى جانب تركيزه على السياسات داخل البلد ما.

[3]– حسام غرادين ومسعودي زكرياء: **آليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 03، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2018، ص 105.

الجدول رقم (3-35): معايير التمييز بين حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموع الميزانية السنوية
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 9 عمال	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49 عامل	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250 عامل	من 200 مليون دج إلى 2 مليار دج	من 100 إلى 500 مليون دج

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001، المواد 5، 6، و7، الجريدة الرسمية رقم 77 المؤرخة في 15 ديسمبر 2001، ص ص 5-6.

1- تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب التشغيل المستحدثة:

تمكنت السلطات الوطنية من خلال الآليات التي تعمل على توجيه وتأطير ومراقبة وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها المشاتل وحاضنات الأعمال ومراكز التسهيل، والمجلس الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من تحقيق نمواً في عدد المؤسسات المنشأة، ومنه ارتفاع مساهمتها في التشغيل، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (3-36) التالي:

الجدول رقم (3-36): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل المستحدث خلال الفترة (2005-2016)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	342788	376767	410959	519526	625069	619072
النسبة من إجمالي عدد المؤسسات %	4.32	4.75	5.18	6.54	7.88	7.80
التشغيل المستحدث في م ص م	965112	1039603	1122129	1285859	1415079	1596308
النسبة من إجمالي المناصب %	4.84	5.22	5.63	6.45	7.10	8.01
السنوات	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
عدد المؤسسات ص والمتوسطة	659309	711832	777816	852053	1014075	1022621
النسبة من إجمالي عدد المؤسسات %	8.31	8.97	9.80	10.74	12.78	12.89
التشغيل المستحدث في م ص م	1724197	1776461	1915495	2157232	2371020	2540698
النسبة من إجمالي المناصب %	8.66	8.92	9.62	10.83	11.90	12.76

المصدر: Bulletins d'information économique: N° 4, 8, 12, 14, 16, 22, 26, 29, 30, ministère de l'industrie et des mines (sur le site : http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique).

من خلال ملاحظة بيانات الجدول رقم (3-36) يبرز بوضوح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 342788 مؤسسة سنة 2005 إلى 1022621 مؤسسة سنة 2016، أي بزيادة مقدرة بـ 679833 منشأة جديدة وبنسبة نمو 8.57%، محققة بذلك تطوراً في نسبة العمالة المستحدثة خلال نفس الفترة والمقدرة بـ 1575586 منصب شغل، أي بنسبة نمو 7.92%.

2- نصيب التشغيل المستحدث من خلال (م ص م) وفقاً لنوعها:

يلاحظ من خلال الجدول أدناه تطور في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتي انتقل عددها من 888829 مؤسسة سنة 2005 إلى 786989 مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنة 2016، ويبرز كذلك تطور عدد المؤسسات الخاصة بنسبة أكبر من عدد المؤسسات العمومية، حيث وصل عدد المؤسسات الخاصة 541147 مؤسسة، محققة بذلك مناصب شغل بعدد 1622845 منصب شغل، وهذا ما يظهره الجدول رقم (3-37) الآتي:

الجدول رقم (3-37): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل خلال الفترة (2005-2016)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد المؤسسات ص م الخاصة	245842	269806	293946	329013	455398	482892
عـــدد المشـــتغلين في م ص م الخاصة	888829	977942	1064983	1233073	1363444	1547525
عدد المؤسسات ص م العمومية	874	739	666	626	591	557
عـــدد المشـــتغلين في م ص م العمومية	76283	61661	57146	52786	51635	48783
السنوات	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
عدد المؤسسات ص م الخاصة	511856	550511	601583	656949	780339	786989
عـــدد المشـــتغلين في م ص م الخاصة	1676111	17280046	1869363	21106.65	2327293	2511674
عدد المؤسسات ص م العمومية	572	557	557	542	438	390
عـــدد المشـــتغلين في م ص م العمومية	48086	48415	46132	46567	43727	29024

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقاً من:

- موقع وزارة الصناعة والمناجم: تقارير متفرقة 2005-2016، على الرابط http://www.mdipi.gov.dz ، تاريخ الاطلاع 2017/07/08 .
- موقع الديوان الوطني للإحصائيات: http://www.ons.dz/-Emploi-et-chomage-.html ، تاريخ الاطلاع: 2017/07/10.

ومن خلال معاينة بيانات الجدول رقم (3-37) يظهر أن عدد المؤسسات الخاصة المنشأة في تطور وارتفاع مقارنة بعدد المؤسسات العمومية، وهذا راجع إلى الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الدولة بتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل الحصول على التمويل المناسب في إطار الأجهزة المكلفة بذلك، وكذا استفادت هذه المؤسسات – بغض النظر عن نوعها أو أهدافها أو القطاع المنتمية إليه – من تحفيزات جبائية أقرها المشرع الجزائري قصد تسهيل القيام بمختلف أنشطتها الاقتصادية، وتمكينها من توفير المزيد من مناصب العمل، حيث يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تستحوذ على الحصة الكبيرة من حجم العمالة، حيث حققت ارتفاعاً متواصلاً من 888829 منصب عمل، أي بنسبة 92.09 % من مجموع المناصب المستحدثة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2005 إلى 2511674 منصب عمل أي بنسبة 98.85 % سنة 2016، كما

يلاحظ في المقابل أن نسبة التشغيل في المؤسسات العمومية هي في تراجع من نسبة 7.90 % سنة 2005 إلى 2.15 % سنة 2014 ثم إلى 1.14 % سنة 2016، وهذا راجع إلى تبني مخطط ترشيد النفقات العمومية وخاصة في ظل انخفاض أسعار البترول.

ولكن ما يلاحظ أنه بالرغم من ارتفاع عدد المناصب المستحدثة في المؤسسات الخاصة إلا أن متوسط استحداث مناصب الشغل [1] بها بقي ضعيفاً محصوراً بين 03-04 عمال، وهذا راجع إلى أن نسبة كبيرة من المؤسسات المستحدثة هي في قطاعات غير مستوعبة لمناصب العمل بشكل كبير مثل قطاع النقل والخدمات، بينما نجد أن المؤسسات التي تنتمي للقطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي أو الزراعي والمعروف باستحداثه لمناصب عمل لا تمثل إلا نسبة قليلة، وهذا ما أبرزته الدراسه من خلال التطرق لأصناف المؤسسات الممولة في إطار الأجهزة المختصة منه (ANSEJ-CNAC)، وفي المقابل يلاحظ تزايد متوسط استحداث المناصب في المؤسسات العمومية وصلت إلى 87 منصب سنة 2005، وانتقلت إلى 100 منصب عمل سنة 2015، وهذا راجع إلى أن التوظيف في المؤسسات العمومية يخضع بالإضافة للاعتبارات الاقتصادية وكذا الاجتماعية بصفة خاصة.

ويوضح الجدول أدناه نسبة مساهمة التشغيل المستحدث في المؤسسات ص و م إلى التشغيل الكلي، حيث يتبين تطور هذه النسبة من 11.09% سنة 2005 إلى 23.42 % سنة 2016، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (3-38) الآتي:

الجدول رقم (3-38): يمثل تطور نسبة مساهمة التشغيل في م ص م في التشغيل الكلي

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
العمالة الوطنية	8044221	8868804	8594000	9186000	9472000	9736000
التشغيل المستحدث في م ص م	965112	1039603	1122129	1285859	1415079	1596308
نسبة المساهمة %	**11.99**	**11.72**	**13.99**	**13.99**	**14.93**	**16.39**
السنوات	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
العمالة الوطنية	9599000	10175000	10789000	10239000	10595000	10845000
التشغيل المستحدث في م ص م	1724197	1776461	1915495	2157232	2371020	2540698
%نسبة المساهمة	17.96	17.45	17.75	21.06	22.37	23.42

المصدر: 1- موقع الديوان الوطني للإحصائيات: http://www.ons.dz/ ، تاريخ الاطلاع: 2017/07/10.

2- تقارير من موقع وزارة الصناعة والمناجم: تقارير متفرقة 2005- 2016، على الرابط http://www.mdipi.gov.dz ، تاريخ الاطلاع 2017/07/08.

[1] – متوسط استحداث المناصب تساوي عدد المناصب على عدد المؤسسات في سنة معينة.

استناداً إلى بيانات الجدول رقم (3-38) أعلاه فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفرت مناصب تشغيل بما يقدر: 965112 منصب شغل سنة 2005، لترتفع إلى 2540698 منصب شغل سنة 2016، أي بتطور قدر بـ 1575586 منصب شغل، حيث ساهم ذلك في ارتفاع نسبة مساهمة المناصب المستحدثة عن طريق المؤسسات ص و م في القوى المشتغلة، والتي ارتفعت من 11.99% سنة 2005 إلى 23.42% سنة 2016.

ومن خلال ملاحظة الجدول رقم (3-38) يتبين أيضاً تطور نسبة مساهمة التشغيل المستحدث في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مجموع العمالة الوطنية، ولكن تبقى هذه النسبة ضعيفة خاصة إذا ما قورنت ببعض الدول الأخرى، والتي تصل فيها نسبة المساهمة إلى 42 % في تونس وتصل إلى 88 % في لبنان، وترجع ضعف هذه النسبة إلى أن 97.12% من المؤسسات تشغل أقل من 10 عمال، بينما نسبة 2.57 % من المؤسسات تشغل من (11-49) عامل و0.31% من المؤسسات تشغل (50-249) عامل [1].

[1] – زكرياء مسعودي و مريم مشري: **دور المؤسسات الصغيرة في معالجة مشكلة البطالة بالجزائر**، مداخلة ضمن يوم دراسي حول: المقاولاتية، المركز الجامعي أحمد زبانة بغليزان، الجزائر، 2017، ص 06.

خلاصة الفصل الثالث:

تطرقت الدراسة من خلال هذا الفصل إلى محاولة تقييم تطور هيكل سياسة التشغيل بالجزائر، وذلك من خلال تحليل أهم الخصائص التي ميزت الفئات المكونة لسوق العمل بالجزائر خلال فترة الدراسة، وخلصت إلى أن المجتمع الجزائري مجتمع شاب، حيث يشكل نسبتهم جزء كبير من مجموع السكان، وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف السلطات لتخفيض معدلات البطالة ووصولها إلى أقل من 10% خلال السنوات الأخيرة، إلا أنه في مقابل ذلك أبرزت الدراسة اختلالات في خصائص القوى العاطلة ومن أهمها:

- ارتفاع نسبة البطالة لدى فئة الشباب وبصفة خاصة لدى الفئة العمرية 24-34 سنة، التي تجاوزت نسبة 30 % خلال فترة الدراسة، علماً أن هذه الفئة تضم خريجي الجامعات والتكوين المهني، ويدل ذلك على استمرار الاختلالات الهيكلية بين مدخلات سوق العمل ومخرجات المنظومة التعليمية؛
- ارتفاع نسبة البطالة لدى حاملي الشهادات العليا من خريجي الجامعات، وهذا راجع لزيادة الكبيرة لعدد الخريجين في الجامعات الذي وصل عدهم أكثر من مليون طالب (1085022 طالب) منذ بداية التجربة الإصلاحية لسنة 2004 إلى غاية 2010، وهو أكبر مما تم تخريجه خلال 42 سنة، وكذا تمركز لأكثر من نصف المتخرجين في عائلة العلوم الإنسانية والاجتماعية واللغات.

ورغم زيادة عدد مناصب التشغيل خلال فترة الدراسة إلا أن هيكل فئة المشتغلين مازال يحتاج إلى تقويم وهذا نظراً للاختلالات الهيكيلة التي يعاني منها، من بينها:

- تمركز المشتغلين في القطاعات غير الإنتاجية وهي الإدارة والخدمات بنسبة كبيرة تفوق 50%، وهذا ما يعبر على انتشار البطالة المقنعة داخل هذه القطاعات إذا ما قورنت بالقيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي، في حين أبرزت الدراسة ضعف في نسب التشغيل بالقطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة، حيث لم تسجل تحسن في نسبة استيعاب القوى العاملة خلال فترة الدراسة؛
- زيادة تعداد المشتغلين في السوق غير الرسمية كنتيجة لزيادة حجم القطاع غير الرسمي، والذي وصل إلى 49.2% سنة 2015 بعد أن كان يساوي 24% سنة 1990.

وتعتبر نسبة مساهمة الأجهزة والبرامج الخاصة بسياسة التشغيل بالجزائر في إجمالي مناصب التشغيل المستحدثة دون مستوى التوقعات بالنظر لحجم المبالغ المخصصة وعدد المؤسسات المنشأة، ويرجع ذلك لهيكل وطبيعة المناصب المستحدثة، حيث تميزت أغلب مناصب الشغل المستحدثة في إطار برامج دعم الشغل المأجور بمناصب مؤقتة وغير لائقة، وتمركزها بنسبة كبيرة في القطاع الإداري أكثر من القطاع الاقتصادي، مما أدى إلى حالة تشبع هذا القطاع وظهور البطالة المقنعة.

كما تميزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستحدثة في إطار أجهزة دعم وتنمية المبادرات المقاولاتية بمتوسط استحداث المناصب ضعيف جداً لا يتجاوز ثلاثة مناصب في كل مؤسسة، وذلك راجع لتمركز المؤسسات الممولة من طرف هذه الأجهزة في قطاعات خدماتية، وبالأخص قطاع النقل.

الفصل الرابع:

تقييم انعكاسات برامج الإصلاحات الاقتصادية على سياسة التشغيل بالجزائر خلال الفترة (1994-2016)

تمهيد:

حاولت الدراسة من خلال هذا الفصل تقييم انعكاسات برامج الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (1994-2016)، والتي يمكن تقسيمها إلى برامج إصلاحات اقتصادية تم اللجوء إليها بدعم من المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) والتي امتدت من (1994-1998)، وبرامج برامج إصلاحات اقتصادية تعتمد على سياسة الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة المتبقية (2001-2016).

كما ستتطرق الدراسة إلى عرض وضعية سياسة التشغيل خلال الفترة (1967-1993) وذلك من خلال الوقوف على أهم الخصائص التي ميزت القوى المشتغلة خلال هذه الفترة، ومحاولة مقارنتها بوضعية سياسة التشغيل خلال فترة تنفيذ برامج الاصلاحات الاقتصادية (1994-2016)، ومنه كان تقسيم هذا الفصل كالآتي:

المبحث الأول: تقييم سياسات التشغيل في ظل مخططات وبرامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1967-1998)، والتي انقسمت إلى تقييم وضعية التشغيل خلال فترة المخططات التنموية (1967-1993)، وانعكاسات برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف الهيئات المالية الدولية على وضعية التشغيل خلال الفترة (1994-1998).

المبحث الثاني: تقييم انعكاسات برامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2001-2016) على وضعية التشغيل، وذلك من خلال عرض الأهداف المنتظرة للمناصب المستحدثة من تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية، ومقارنة ذلك مع النتائج المحققة فعلاً.

وفي **المبحث الثالث** سيتطرق الباحث إلى الدراسة القياسية لإبراز مدى تأثير برامج الإصلاحات الاقتصادية على سياسة التشغيل خلال الفترة (1980-2016).

المبحث الأول: تقييم سياسة التشغيل خلال فترة المخططات وبرامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (1967-1998)

سيتم من خلال هذا المبحث دراسة الآثار المستهدفة لبرامج الإصلاحات الاقتصادية على سياسة التشغيل، وذلك من خلال إبراز حجم مناصب العمل المنتظر استحداثها، ثم التطرق إلى تقييم انعكاسات هذه البرامج على سوق العمل من ناحية إبراز حجم المناصب التي استحدثت فعلاً سواء المؤقتة أو الدائمة وعرض أهم القطاعات الاقتصادية المستوعبة لمناصب العمل خلال فترة تنفيذ البرنامج.

المطلب الأول: وضعية سياسة التشغيل خلال فترة المخططات التنموية (1967-1994)

ستتطرق الدراسة إلى تحليل وضعية سياسة التشغيل خلال الفترة ما قبل برامج الإصلاحات الاقتصادية، أي الفترة (1967-1994)، وهذا لأجل تشخيص أهم المؤشرات المؤثرة على سياسة التشغيل في تلك الفترة.

أولاً– وضعية التشغيل خلال الفترة (1967-1969):

اختارت الجزائر عشية الاستقلال الوطني نموذجاً تنموياً بغية بناء قاعدة صناعية ثقيلة على التخلف الذي ورثته عن الفترة الاستعمارية الطويلة [1]، في هذه الفترة كان معدل البطالة كبيراً باعتبار أن كفتي الطلب والعرض كان من الصعب تحديد ملامح كل منهما، فالقوى العاملة لم تكن معروفة العدد أو البنية كما أن المؤسسات الاقتصادية وقطاع التوظيف، وإن وجدا فهما في وضع جد متدني، بالرغم من أن أرقام البطالة بدأت تتراجع تدريجياً عشية الاستقلال، وهذا ليس بفعل جدارة سياسة التشغيل التي انتهجت بل بسبب موجة هجرة الجزائريين إلى الخارج، والتي كانت نسبها جد مرتفعة خاصة في فئة الشباب [2]، كما أن سياسات إعادة التشييد التي خططت وارتكزت بمقتضاها سياسة التشغيل (في ظل المرحلة الاشتراكية) على البطالة المقنعة والرعاية الاجتماعية، أسهمت بشكل فعال في تخفيض أرقام البطالة وتعتيم اختلالات سوق العمل ولو مؤقتاً.

دعماً للتوجهات الرامية لتعديل اختلالات سوق العمل في الجزائر خلال تلك الفترة، وإضافة إلى معظم تلك السياسات الاستعجالية التي انتهجت، قامت الحكومة باطلاق أول خطة تنموية اقتصادية تنصب على التصنيع حيث أعطيت الأولوية للقطاع الصناعي بما فيه المحروقات نسبة 53.5 % من المبلغ المخصص للمخطط والمقدر بـ 11 مليار دولار، ويعتبر هذا المخطط متواضع من ناحية المبلغ المخصص للاستثمارات، كما أن نسبة الإنجاز للاستثمارات بلغت 82 % من إجمالي الاستثمارات المخططة بقيمة 9.24 مليار دولار، على أن يتم استثمار الباقي في المخططات القادمة [3]، وكنتيجة لذلك كانت مساهمة هذا المخطط في خلق مناصب شغل محدودة، حيث بلغت نسبة العمالة في

---

[1]– عبد الله بن عيدة: **التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية**، بحوث الندوة الفكرية، المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، 2005، ص 355.

[2]- Fatma Boufnik: **Travail et genre en Algérie, colloque international sur : Marché du travail et genre dans les pays de Maghreb : Spécificités، points communs et synergies avec l'Europe**, Organisée par l'université libre de Bruxelles (DULEA/Belgique), L'institut national de statistique et d'économie appliqué (INSEA/Maroc) et le groupe de recherche du CNRS (MAGE/France), le 11 - 12 avril 2003, RABAT,
(http://www.ulb.ac.be/soco/colloquerabat/papiers.htm).

[3]– للتفصيل أكثر انظر الملحق رقم (22).

سنة 1967 إلى 847000 عامل مقسمة بين القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي، وبلغت 995000 عامل سنة 1969، أي بمقدار زيادة 85000 عامل [1].

وبالنظر لسياسة التشغيل خلال هذه الفترة التي لا تتيح إمكانية تقييمها من الناحية الاقتصادية، باعتبارها فترة قصيرة المدى، كما أنها فترة تشييد وإعادة إعمار، إلا أنه يمكن القول بأن سياسة التشغيل التي انتهجت وضعت الملامح المبدئية والخطوط العريضة لسوق العمل في الجزائر المستقلة حديثاً.

ثانياً– وضعية التشغيل خلال المخطط الرباعي الأول والثاني (1970-1977):

عرف مستوى التشغيل خلال المخطط الرباعي الأول تزايداً في شتى المجالات وبزيادات متفاوتة حسب طبيعة القطاع، وقد كان القطاع الفلاحي الأكثر استيعاباً للأيادي العاملة، حيث بلغت النسبة المئوية لمناصب الشغل حوالي 41.9% إلى غاية سنة 1973 ثم يليه قطاع الإدارة بنسبة 16% من إجمالي المشتغلين، وما يلفت الانتباه رغم أن قطاع الصناعة رصد له مبالغ تقارب نصف الغلاف المالي للمخطط، إلا أنه لم ينعكس ذلك إيجاباً على التشغيل، حيث كانت نسبة مناصب الشغل المستحدثة في هذا القطاع 10.7% [2].

كما خصص للمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) مبلغ قدر بـ 110257 مليون دج، وهو ما يعادل 12 مرة الحجم الاستثماري التقديري من مخطط الثلاثي و4 مرات من المخطط الرباعي الأول، ويرجع سبب ارتفاع المبلغ المخصص لهذا المخطط نتيجة تزامنه مع ارتفاع أسعار البترول، فقد توسع إنتاج النفط بشكل كبير وانتقل إنتاج النفط الخام من 22.8 مليون طن في سنة 1963 إلى 63 مليون طن في سنة 1979، كما انتقل إنتاج الغاز الطبيعي من 300 ألف طن إلى 30 مليون طن في نفس الفترة [3]، ووزع الغلاف المالي لهذا المخطط على مستوى القطاعات الاقتصادية، حيث شهد القطاع الصناعي النصيب الأكبر من المبلغ المخصص بمقدار 48000 مليون دج بنسبة 43.53% من المبلغ المخصص ويليه قطاع المحروقات، أما قطاع الفلاحة ورغم أنه عرف تحسناً مقارنة بالمخطط السابق إلا أن نسبته لم تتجاوز 6% من مجموع الاستثمارات [4].

وفيما يخص حجم التشغيل خلال هذا المخطط تم استخدام ما يقارب 521330 عامل، في حين نجد أن من أهداف المخطط كانت تهدف إلى استخدام 458000 عامل، وهذا ما يظهر سلبيات هذا المخطط فهو لا يستند في التشغيل إلى مردودية العامل بقدر ما كان لتلبية الجانب الاجتماعي فقط، وكان القطاع الأكثر استقطاباً للعمال

[1]– للتفصيل أكثر انظر الملحق رقم (23).

[2]– للتوضيح انظر الملحق رقم (24).

[3]– عبد الله بن عيدة: **التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية**، مقال في بحوث الندوة الفكرية، المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط الجزائر، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، فيفري 1999، ص 356.

[4]– للتوضيح انظر الملحق (25).

هو قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 174000 عامل، حيث كانت أولويات هذا المخطط هو الاهتمام بالبنية التحتية والاجتماعية، لأن هذا القطاع الأخير مستوعب أكبر للعمالة حتى بدون تأهيل معين [1].

ثالثاً– وضعية التشغيل خلال المخطط الخماسي الأول والثاني (1980-1989):

تضمنت فترة الثمانينيات من القرن العشرين مخططين متوسطي المدة، حيث امتد المخطط الخماسي الأول من 1980 إلى 1984، أما المخطط الثاني امتد من 1985 إلى 1989، فخلال فترة المخطط الأول (1980-1984) سعت السلطات إلى إنعاش الاقتصاد بإعطائه اهتمام أكبر للقطاعات التي لم تعط لها الأولوية من قبل، من خلال إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وإصلاح النظام الجبائي، وتبني سياسة ديموغرافية تتماشى وحاجات البلد اقتصادياً واجتماعياً، ومن بين أهداف هذا المخطط ما يلي: [2]

- مواصلة بناء الاقتصاد الوطني وتعبئة الطاقات والكفاءات الوطنية؛
- الإنتاج الوطني هو مصدر تغطية الحاجات الأساسية للمواطنين في العشر سنوات الجارية؛
- ضمان دعم الاستغلال الاقتصادي للبلاد والتحكم في التوازنات والنسب العامة للاقتصاد.

ومن أجل تحقيق تلك الأهداف فقد خصص لهذا المخطط ما يقارب 560 مليار دج، وتم منح الأولوية للقطاع الصناعي فخصص له ما نسبته 38% من مجموع المبلغ المخصص للمخطط [3]، كما يلاحظ من خلال الاستثمارات المبرمجة في هذا المخطط أن معظمها استثمارات إنتاجية وهي تتوافق مع أهداف هذا المخطط، كما يلاحظ كذلك أن المخطط لم ينفذ بشكل كامل حيث تم تنفيذ ما يقارب 400.6 مليار دج، وبقيت 159.9 مليار دج من حجم الاستثمارات التقديرية المقررة ستنقل إلى المخططات المقبلة.

وقد تميزت هذه الفترة بتوفير المزيد من مناصب العمل وقد ساعدها في ذلك مجموعة من الظروف منها: توفر العملة الصعبة ومتابعة مجموعة من الاستثمارات، وانعكس هذا في عرض العمل الذي عرف ارتفاعاً محسوساً في مناصب الشغل الجديدة، وقد قدرت نسبة الزيادة بـ 26.5 % خلال الثلاث سنوات الأولى من المخطط، وفي المقابل بلغت الزيادة في الطلب على العمل بنسبة 37 % وخلال هذه الفترة تم دمج 415163 عامل من الطلب المسجل الذي وصل إلى 736874 طلب أي ما يعادل 56.3%، وبهذا تم تسجيل انخفاض في معدل البطالة الذي انتقل من 22% سنة 1978 إلى 8.7% سنة 1984 [4].

وعرفت الفترة (1985-1989) مخطط خماسي ثاني، رافقه وضعاً اقتصادياً صعباً من ارتفاع في معدلات التضخم وضعف معدل النمو وتدهور الميزان التجاري وارتفاع خدمة الدين، ومن بين أهداف هذا المخطط ما يلي: [5]

---

[1]– آيت عيسى عيسى: **سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010، ص 133.

[2]– محمد بلقاسم حسن بهلول: **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 10.

[3]– للتوضيح انظر الملحق رقم (26).

[4]– وسيلة دموش: نفس المرجع السابق، ص 42.

[5]– مدني بن شهرة: نفس المرجع السابق، ص 171.

- توجيه القطاع الفلاحي إلى توفير مناصب شغل وامتصاص الفائض المترتب عن تغيير سياسة التسيير الذاتي، وفائض العمالة المترتب عن تناقص الاستثمارات الجديدة الناجمة عن انخفاض ايرادات الجزائر؛
- دخول الاستثمار الخاص ضمن آليات المساهمة في التنمية الشاملة، وإعطائه أكثر حرية من ذي قبل؛
- العمل على تقليل الإنفاق وخفض مدة إنجاز البرامج الاستثمارية، والحد من اللجوء إلى القدرات الأجنبية العاملة في ميدان الإنجاز والخدمات والمراقبة؛
- إعطاء دور جديد للمؤسسات الاقتصادية العمومية من خلال إعطائها استقلالية أكثر، بحيث تتكفل بشؤونها بشكل مباشر وبصفة خاصة في شؤون المالية، وبعث روح المبادرة ودراسة سوق العمل من خلال احتياجاتها وعروض العمل، ولقد تجلى من خلال هذه الاستقلالية منح المؤسسات حرية اتخاذ القرارات والتكفل بأنشطتها ووضع الاستراتيجيات الخاصة بها فيما يتعلق بالمبادرة والمخاطرة بالأسلوب الذي يمكنها من تحقيق نتائج ايجابية تسمح لها بتغطية استهلاكاتها واستثماراتها [1].

ونظراً للظروف الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد خلال هذه الفترة فقد تم تقليص حجم الاستثمارات إلى 540 مليار دج كمبلغ مخصص لهذا المخطط [2]، ورصدت أكبر نسبة من الاستثمارات بقطاع الصناعة بمقدار 30 % من مجموع الاستثمارات المبرمجة في هذا المخطط، إلا أن مساهمته في التشغيل تراجعت بنسبة 15.27 % خلال الفترة (1986-1988) ويرجع ذلك لانخفاض نمو قطاع المحروقات بسبب الأزمة البترولية آنذاك [3]، فالمعطيات الاقتصادية لهذه المرحلة أثرت سلباً على سوق الشغل بالجزائر، فابتداء من 1985 وصل عدد مناصب الشغل المستحدثة إلى 74000 منصب سنة 1986، ثم تراجع هذا الرقم إلى 64000 بمنصب سنة 1987، ثم انخفض إلى 59000 منصب سنة 1989، وهذا يعكس في المقابل ازدياد عدد البطالين، حيث ارتفع عددهم من 435000 بطال سنة 1985 إلى 1150000 بطال سنة 1989، وبالتالي ارتفع معدل البطالة من 9.7% سنة 1985 إلى 18.1% سنة 1989 [4].

وكتقييم لتطور التشغيل خلال هذه الفترة بداية من سنة 1967 كانت سوق العمل تمتاز بخصائص منها: نمو سنوي لعدد السكان يقارب 4 % ووجود أكثر من 348000 بطال، وما يقارب 5% معدل نمو سنوي في الفئة العمرية ما بين 15-50 سنة، وزيادة بـ 6 % في حجم الفئة النشطة، وكان المنطق الغالب في هذه المرحلة على آلية التوظيف ليس لحساب اقتصادي بل لاعتبارات اجتماعية، فقد بلغ معدل النمو السنوي المصرح به للتشغيل خلال عشرة سنوات ما بين عامي (1967- 1977) حوالي 4.4%، وزعت بشكل شبه متّزن على كافة قطاعات الاقتصاد الوطني، فكان حوالي 328000 منصب جديد في قطاع البناء والأشغال العمومية، أي ما يمثل نسبة 30%،

[1] - Youcef Debboub: **Le nouveau mécanisme économique en Algérie**, OPU, Alger,1995, P 29.

[2] – للتوضيح انظر الملحق رقم (27).

[3] – للتوضيح انظر الملحق رقم (28).

[4] – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **تقرير حول الظرف الاقتصادي للسداسي الأول سنة 1998**، الدورة 12، نوفمبر 1998، ص 96.

و306000 في قطاع الصناعة بنسبة 28%، و23% في قطاع الوظيف العمومي، وما لا يقل عن 19% في قطاع الخدمات، أما النسبة الباقية من نمو التشغيل فكان يحتويها القطاع الفلاحي [1].

كما نتج عن الصدمة البترولية سنة 1986 تراجع الاستثمارات وانخفاض معدلات النمو، مما أدى إلى انخفاض محسوس في عدد مناصب الشغل، مما زاد الوضع خلال هذه الفترة صعوبة هو أن الجهات المانحة للقروض أوقفت تسهيلاتها للدولة الجزائرية وغيرها من الدول المدينة، وكلفت كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للتكفل بملفات هذه الدول بما فيها الجزائر، وأصبح الاقتراض الدولي وإعادة جدولة الديون مرهونين بمشروطية كل منهما على الوضع الاقتصادي للدولة، تلك الشروط مرتبطة بمدى تطبيق وصفات خبراء الصندوق والبنك العالمي لمفهوم التنمية المستدامة وسبل تحقيقها، والتي على رأسها يأتي: الانفتاح الاقتصادي [2]، والإصلاح الاقتصادي، بما فيها: الخوصصة، وكشف الوضع عن هشاشة سياسة التشغيل التي انتهجت قبل ذلك.

رابعاً– تطور حجم التشغيل خلال الفترة (1989-1993):

إن هذه المرحلة تدعى بنظام: التعديل الإداري، ويدعوها البعض بالمرحلة المبكرة والتي بدأت في الأصل منذ الثمانينيات من القرن العشرين، وشهدت تنفيذ العديد من الإصلاحات الإدارية والتدريجية لوضع الأسس المؤسسية لاقتصاد السوق [3].

وخلال هذه المرحلة كانت مشكلة البطالة قد تفاقمت إلى الحد الذي لابد فيه من التوقف على تنفيذ خطة التنمية السائدة واللجوء إلى اعتماد برنامج للتصحيح الاقتصادي، يركز بشكل رئيسي على إدخال إصلاحات سريعة على السياسة العامة للنمو الاقتصادي وإحداث تغيير في هيكل الاقتصاد الجزائري، حيث أزيلت معظم الحواجز التجارية وانخفض دور الدولة الذي كان عاملاً في التخصيص المباشر للموارد النادرة، وركزت الحكومة جهودها على مكافحة التضخم واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، لكن النمو كان ضعيفاً وفرص العمل كانت غير متاحة بالمقارنة مع الأعداد المتزايدة من الباحثين عن العمل، هذا العدد الكبير من الباحثين عن العمل التي أصبحت تعكس قاعدة سكانية فتية وواسعة، سرعان ما أفرزت زيادة كبيرة في قوة العمل في المراحل اللاحقة [4]، وهذا ما أثر سلباً على حجم التشغيل، حيث قدرت الزيادة في حجم التشغيل بـ 609550 منصب شغل خلال الفترة (1989-1993)، أي بنسبة زيادة 13 %، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (4-1) الآتي:

---

[1]– شريف بقة وعبد الرحمان العايب: **العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة – حالة الجزائر**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 04، جامعة بسكرة، ديسمبر 2008، ص 107.

[2] - Noureddine DJOUADI et Okba ABDELLAOUI: **Le développement durable dans les discours des institutions économiques mondiales (FMI، BM، OMC): essai critique**, Colloque international sur le: DEVELOPPEMENT DURABLE, PROJETS ET ENGAGEMENTS, Organisé par l'Université de BEJAIA (Algérie) et l'Université de Haute Alsace (France), 8-9 Novembre 2010 .

[3]- Mohamed Saïb MUSETTE et autres: **MARCHE DU TRAVAIL ET EMPLOI EN ALGERIE : Eléments pour une politique nationale de l'emploi, PROGRAMME «DES EMPLOIS EN AFRIQUE»**, Organisation Internationale du Travail, Bureau de l'OIT à Alger, Algérie, Octobre 2003, P 10.

[4]– يحي مليكة: **إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 ، 2007، ص 50.

الجدول رقم (4-1): تطور الحجم الإجمالي للتشغيل في الجزائر خلال الفترة (1989-1993)

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993
حجم التشغيل	4432050	4516360	4538300	4577520	5042000

المصدر: Office National Des Statistique**: Rétrospective Statistique 1970-1996,** Edition 1999, PP 22-24.

أما عن توزيع مناصب الشغل فقد احتلت الإدارة النصيب الأكبر مع الإشارة إلى تحسين أوضاع الشغل في القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة، بسبب الاهتمام الذي أولته الدولة لهذا القطاع من خلال دعم المستثمرات الفلاحية، استصلاح الأراضي، إنشاء التعاونيات، امتياز القرض ... الخ، وأصبح بذلك يشكل ما يقارب 20% في المتوسط من إجمالي التشغيل، وكان متوسط عدد إنشاء الوظائف الجديدة خلال هذه الفترة 29700 وظيفة جديدة للفترة (1984-1993) سجل فيه قطاع الصناعة 13000 وظيفة فقط، أي بنسبة 24 % في المتوسط، إذا ما أخذ بعين الاعتبار قطاع البناء والأشغال العمومية [1]، كما يلاحظ تطور نسبة التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية، حيث حافظ كل من قطاع الخدمات والإدارة على نفس النسبة تقريباً خلال الفترة (1989-1993)، بينما انخفضت نسبة التشغيل في باقي القطاعات وخاصة في قطاع الأشغال العمومية خلال نفس الفترة [2].

وكنتيجة لزيادة الفئة النشطة مقابل عروض عمل منخفضة أدى إلى وجود عدد كبير من القوى العاملة في حالة بطالة [3]، ويؤكد بعض المختصين أن العوامل الديموغرافية أو النمو السكاني الذي أورثته سنوات إعادة الإعمار والتشييد بعد الاستقلال باعتباره أحد أهم الأسباب وراء تراجع سياسة التشغيل خلال هذه الفترة، فمعدل النمو السكاني مرتفع جداً الذي لم ينحدر في متوسطه على معدل نمو 2.5 % خلال الفترة (1962- 1990)، وهو ما لم يسمح لعدد المناصب المستحدثة في سوق العمل بتغطية العدد الكبير لطالبي الشغل الجدد.

تشير البيانات المتاحة لهذه المرحلة أن عدد السكان في الجزائر ارتفع من حدود 12 مليون نسمة في عام 1966 إلى أكثر من 23 مليون 1987، وأن الغالبية هم من فئة الشباب وهذا ما يزيد من اتساع الهوة بين عرض العمل والطلب عليه، بالإضافة إلى ذلك نشير إلى أن الأزمة النفطية كان لها أثر سلبي ملموس على توازن سوق العمل، وهذا مما أدى إلى نقص الإيرادات العمومية، ومنه غياب الاستثمارات الجديدة.

ولكن ما يمكن ملاحظته أيضاً أن الحكومة التجأت من أجل إيجاد وضع مستقر في سوق العمل إلى التشغيل المؤقت وبأجور منخفضة، والذي كان من أهمها برنامج الشبكة الاجتماعية سنة 1992، من خلال تخصيص إعانات وتعويضات مالية تهدف إلى حماية وتدعيم الفئات الأكثر فقراً وتضرراً، نتيجة للقيود التي فرضتها طبيعة التوجه الانكماشي للاقتصاد في ظل مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، كما تضمنت هذه المرحلة عدة برامج خاصة بتشغيل الشباب، منها: برنامج الإدماج بإنشاء النشاطات، وكذلك برنامج الإدماج بالتكوين وبرنامج تشغيل الإجراء عن

[1]- حنان بقاط: **نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994**، نفس المرجع السابق، ص 63.

[2]- للتوضيح انظر الملحق رقم (29).

[3]- للتوضيح انظر الملحق رقم (30).

طريق المبادرات المحلية، والذي يعرف كذلك ببرنامج الإدماج عبر الوظائف المؤجرة، حيث خصص للشباب فوق سن 30 عاماً، ويتم إدماجهم في فترة ما بين 6 إلى 12 شهراً داخل الجماعات المحلية وفروع الخدمات العامة [1]، وقد ساهمت هذه البرامج بشكل فعّال في توفير صورة محسنة لوضعية سوق العمل لتلك الفترة ولو مؤقتاً، كما سمحت هذه البرامج للشباب باكتساب خبرة وكفاءات مهنية تمكنهم من توظيفهم في الهيئات المحلية، مقابل منح مقدمة من صندوق دعم تشغيل الشباب، بشرط أن يقوم رب العمل بإدماج نهائي لنسبة من مجموع المشغلين بهذه الصيغة، وظلت هذه النسبة متراوحة ما بين 3% و4% [2].

المطلب الثاني: انعكاسات برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف الهيئات المالية الدولية على مستوى التشغيل بالجزائر خلال الفترة (1994-1998)

نتيجة التزام الجزائر بتوصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والشروع في إعادة التوازنات والنهوض بمعدلات النمو، وتخفيض معدلات التضخم استطاعت أن تستفيد من قرض بـ 1.7 مليار دولار من أجل دعم الإصلاحات الهيكلية المبرمجة على المدى المتوسط ويتم التسديد على مدى عشر سنوات مع الإعفاء لمدة خمسة سنوات من الفائدة، وكان الهدف في هذه الفترة ليس البحث عن التشغيل الكامل الاجتماعي وإنما التشغيل الكامل الاقتصادي والذي يعني قبول مستوى معين من البطالة ونقص في التشغيل [3].

ولقد كانت لهذه الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) آثار على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية خاصة على مستوى التشغيل وتطوره، وسيتناول الباحث تحليل أهم الآثار لكل من برنامجي التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي على وضعية التشغيل في الجزائر خلال هذه الفترة (1994-1998).

أولاً– أثر سياسات برامج التثبيت الاقتصادي على وضعية التشغيل:

إن أهم السياسات الرئيسية لبرامج الاستقرار الاقتصادي هي السياسة المالية التي تهدف إلى الحد من عجز الميزانية العامة، وكذلك سياسة سعر الصرف التي تهدف إلى تخفيض قيمة العملة المحلية آلية للوصول إلى سعر صرف حقيقي، وستتناول الدراسة أثر هذه السياسات على التشغيل.

1. أثر السياسة المالية الانكماشية على وضعية التشغيل:

تهدف السياسة المالية في ظل برامج الإصلاحات المدعومة إلى الحد والتخفيف من عجز الميزانية بواسطة حفظ النفقات العامة، ويتم ذلك بتنفيذ مجموعة من السياسات الفرعية أهمها خفض الأجور، ووقف التوظيف في القطاعات

---

[1]– Matouk BELATTAF et Baya ARHAB: **Les dispositifs de lutte contre le chômage et d'insertion des jeunes et des femmes a marché du travail m état des lieux et perspectives à Bejaïa**, 3 éme Rencontres m jeune et sociétés en Europe et autour de la méditerranée «jeunes générations m continuités, discontinuités, ruptures?, Marseille/France, les 24-25 et 26 Octobre 2007, P 4.

[2]– نور الدين حامد وفلة عاشور: **تقييم أداء سياسة التشغيل في الجزائر**، ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول: سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمّد خيضر ببسكرة، الجزائر، يومي: 13 و14 أفريل 2011.

[3]- Mohamed MEDJKOUNE: **Ajustement structurel, emploi et chômage en Algérie**, Cahiers du CREAD, N° 46-47, 4ème trimestre 1998 et le 1er trimestre 1999, P 156.

الحكومية والإعانات الحكومية مع تحسين هيكل الضرائب ورفع أسعار الخدمات العمومية، ويتحدد مستوى التشغيل بمستوى الطلب الكلي، مع العلم أن النفقات العامة تعتبر جزءً من الطلب الكلي في الجزائر، وعليه فإن سياسة الإنفاق العام تؤثر على مستوى التشغيل والبطالة في الجزائر، وذلك من خلال تأثير نفقات التجهيز والتسيير، التي تؤثر بدورها على حجم العمالة من خلال المشروعات التي تقوم بها الحكومة، ومن خلال ملاحظة تطور الميزانية وكذا النفقات العامة [1] نجد أن قيمة عجز الميزانية قد انخفضت سواء من حيث قيمة الدينار الجارية أو قيمة الدينار الثابتة وهذا واضح مقارنة بسنة 1993، حيث أن العجز في الميزانية لم يعد يمثل سوى ما يزيد عن الثلث 38.4% في سنة 1997، هذا التحسن المسجل في عجز الميزانية أدى إلى تراجع معدلات نمو النفقات العامة الذي بلغ سنة 1995 (19.75%) ليصل إلى (8.08%) سنة 1998، وهذا دليل واضح على اتباع الجزائر لسياسة إنفاقية تقشفية خلال هذه الفترة.

ومن خلال ملاحظة البيانات الإحصائية في الجدول رقم (4-2) أدناه ندرك أن هناك علاقة طردية بين معدل نمو النفقات العامة ومعدل نمو التشغيل:

الجدول رقم (4-2): معدل نمو النفقات العامة ومستوى التشغيل والبطالة في الجزائر (1994-1998)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998
معدل نمو النفقات العامة	%21.78	%19.50	%15.48	%11.50	%8.08
معدل نمو التشغيل	/	%5.47	%3.48	%1.48	%0.16
معدل البطالة	%24.36	%28.10	%27.98	%26.41	%28.02

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الموقع www.ons.dz/emploi-chomage ، تاريخ الاطلاع: 2017/11/16.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4-2) أن هناك علاقة طردية بين معدل نمو التشغيل ومعدل نمو النفقات العامة، حيث أن انخفاض معدل نمو النفقات العامة من 19.50 % سنة 1995 إلى 8.08 % سنة 1998 أدى إلى انخفاض معدل نمو التشغيل من 5.47 % سنة 1995 إلى 0.16 % سنة 1998.

ولكون تأثير الإنفاق العام على مستوى التشغيل يكون من خلال تأثير كل من تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز [2]، فانخفاض معدل نمو نفقات التسيير كان ناتج عن انخفاض مكونات هذه النفقات، وذلك بنسب مختلفة حسب السياسة المنتهجة من طرف الحكومة، والذي يهمنا في هذا التحليل هو تطور معدل نمو نفقات المرتبات والأجور التي لها علاقة مباشرة بسوق الشغل (الوظيف العمومي)، فيلاحظ بأن تقلص نفقات التسيير كان بالاعتماد على ضغط نفقات المرتبات والأجور، وذلك استجابة إلى سياسة الأجور الحازمة وتجميد حجم الخدمة المدنية، ويمكن التخفيض من نمو نفقات الأجور والمرتبات بطريقتين: [3]

- الضغط على الأجر الأدنى الوطني المضمون (S.M.N.G)؛

[1]- انظر الملحقين رقم (31) و(32).

[2]- انظر الملحق رقم (33).

[3]- ضيف أحمد: نفس المرجع السابق، ص 149.

- تقليص عدد العمال في الوظيف العمومي.

ولصعوبة الضغط على الأجر الأدنى الوطني المضمون وذلك للاحتجاج المتوقع من طرف العمال ونقاباتهم فقد لجأت الحكومة خلال فترة التعديل الهيكلي إلى الضغط على حجم العمالة في الوظيف العمومي، وذلك بتقليص نموها خلال هذه الفترة، والجدول التالي يبين تطور اليد العاملة في القطاع الحكومي.

الجدول رقم (4-3): يمثل تطور القوى المشتغلة في القطاع الحكومي بالجزائر (1994- 1997)

الوحدة: مليون

السنوات	1994	1995	1996	1997
عدد العمال في القطاع الحكومي	1.211	1.292	1.326	1.317
معدل نمو لليد المشتغلة (%)	/	0.81	0.34	0.09 -

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الموقع www.ons.dz/emploi-chomage ، تاريخ الاطلاع: 2017/11/16.

يلاحظ من خلال الجدول أن معدل نمو اليد المشتغلة في القطاع الحكومي كان في تناقص مستمر ابتداء من الفترة (1994-1995)، ليصبح هذا المعدل سالباً (- 0.09%) وذلك لقيام الحكومة بتجميد مناصب العمل في القطاع الحكومي، بالإضافة إلى القيام بإجراءات التقاعد المسبق والشروع في تطبيق برنامج الخوصصة الذي أدى إلى تسريح عدد كبير من العمال، وهذا ما أدى في الأخير إلى تخفيض حجم العمالة في القطاع الحكومي في تلك الفترة.

وقد نتج عن هذه السياسة التقشفية للإنفاق العام المتخذة من طرف الحكومة خلال فترة التعديل الهيكلي تقليص نسبة العجز في الميزانية العامة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يبينه الجدول رقم (4-4) التالي:

الجدول رقم (4-4): تطور نسبة العجز في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1993-1999)

الوحدة : %

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
العجز / الناتج المحلي الإجمالي	8.7-	4.4-	1.4-	3.0	2.4	3.8-	0.5-

المصدر: كريم النشاشيبي وآخرون: **الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، دراسة خاصة للفترة (1993-1997)**، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.

- Banque d'Algérie: **Rapport annuel 2001**, Alger, 2002 pour les années 98, 99.

يتضح من خلال البيانات الإحصائية الموجودة في الجدول رقم (4-4) تراجع في نسبة العجز، حيث انتقل من (8.7%) سنة 1993 إلى النصف تقريباً سنة 1994، لينقلب الوضع من عجز إلى فائض خلال الفترة (1996-1997)، وتحول إلى عجز سنتي 1998 و1999، وتعتبر هذه النتائج في الحقيقة هي محصلة طبيعية للإجراءات التقشفية التي أدت إلى التقليص بشكل معتبر للإنفاق العام.

2. أثر تخفيض سعر الصرف على مستوى التشغيل:

إن التحكم في سعر صرف العملة من ناحية تخفيض سعر الصرف يعمل على زيادة الصادرات لخفض أسعارها وتقليل الواردات لزيادة أسعارها من جهة، وعلى الجانب الآخر فإن زيادة سعر الصرف يمكن أن يؤدي إلى تقليل الصادرات لزيادة أسعارها وزيادة الواردات لخفض أسعارها، مع مراعاة الأهمية النسبية للصادرات والواردات

والمدفوعات والمتحصلات بالعملة الأجنبية، وكذلك مدى مرونة الطلب الخارجي على سلع التصدير، ومدى توافر بدائل لها في الأسواق العالمية، وتؤكد الكثير من الدراسات التي استندت إلى العديد من تجارب البلدان النامية التي اتخذت من برنامج التصحيح الهيكلي سبيلاً للخروج من أزمتها أنها لم تحقق الأهداف المنتظرة وذلك نظراً لطبيعة العجز في هذه البلدان [1].

وقد أدى انخفاض سعر الصرف للدينار الجزائري في مواجهة العملات الأجنبية إلى زيادة كل من تكلفة الاستثمار وتكلفة الإنتاج، وذلك كله يحد من نمو الاستثمارات والتوسع فيها، ومن ثم عدم قدرة الاقتصاد على توفير المزيد من فرص العمل الجديدة.

حيث انخفضت قيمة الدينار بنسبة 7.3% في شهر مارس 1994 وبـ 40.17% في شهر أفريل من نفس السنة، حيث أن القيمة الحقيقية الفعلية لقيمة الدينار الجزائري انخفضت بنسبة 28.7% سنة 1994 و6% سنة 1995، وكان لهذا الانخفاض آثار ايجابية على الخزينة على حساب المؤسسات العمومية الاقتصادية، حيث أن الانخفاض في قيمة الدينار وصرامة الإنفاق أدى إلى تحسين رصيد الخزينة بشكل سريع ووفر لها يسراً مالياً نسبياً ومؤقتاً، مما أدى إلى التفكك المالي للمؤسسات نتيجة خسائر الصرف التي تعرضت لها، ولم تستطع هذه المؤسسات تدارك الوضع برفع أسعار البيع نظراً لتقلص الطلب على منتجاتها ومنافسة المنتجات الأجنبية، وحسب صندوق النقد الدولي فإن الخزينة صرفت 193 مليار دينار خسائر الصرف بين سنتي 1991 و1996 [2].

كما أدى تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى ارتفاع قيمة المدخلات الضرورية (المواد الأولية)، وبحكم ارتباط معظم المؤسسات الصناعية من ناحية الاستغلال وبنسبة عالية للسوق الخارجية، فقد أدى ذلك إلى تطور غير مسبوق في الديون المستحقة الدفع على المؤسسات العامة، حيث يشير المجلس الاقتصادي الاجتماعي لسنة 1998 أن هذه الديون انتقلت من 10 مليار دينار جزائري سنة 1994 إلى 92 مليار سنة 1995، أي أنها تضاعفت بأكثر من 09 مرات خلال سنة واحدة؛ إن اقتران هذا الإجراء مع إجراءات أخرى خاصة تلك المتعلقة بالتجارة الخارجية بالإضافة إلى عوامل أخرى موضوعية مرتبطة بالاقتصاد الوطني أدى إلى انخفاض نسبة الطاقات الإنتاجية في القطاع الصناعي العمومي من 51.8% سنة 1993 إلى 49.5 % سنة 1994، ثم إلى 47.7% و47.4% سنتي 1998 و1999 على التوالي [3].

هذه الإجراءات التي أدت عدم بعث استثمارات جديدة أو تجديد الاستثمارات القديمة بسبب تضاعف الديون المستحقة، نتج عنها في النهاية تسريح عدد كبير من العمال وزيادة طلب العمل وقلة العرض، مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة.

---

[1]– عبد الباقي روابح وعلي همال: **آثار إعادة الهيكلة على سوق العمل وتدابير الحماية الاجتماعية في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، العدد: 22، ديسمبر 2004، ص 55.

[2]– مدني بن شهرة: **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، نفس المرجع السابق، ص 215.

[3]– عبد الباقي روابح وعلي همال: نفس المرجع السابق، ص 56.

ثانياً– أثر سياسات برنامج التعديل الهيكلي على مستوى التشغيل:

ستتطرق الدراسة إلى تحليل أثر بعض السياسات المكونة لبرنامج التعديل الهيكلي على سياسة التشغيل، ومن بينها: سياسة الإصلاح في القطاع العام والخوصصة وسياسة تحرير الأسعار وسياسة تحرير التجارة الخارجية .

1. أثر سياسة الإصلاح في القطاع العام والخوصصة على مستوى التشغيل:

لقد تجسد مشروع الخوصصة فعلياً في منتصف التسعينيات من القرن العشرين بإصدار أول قانون مفصل، والذي اعتبر ميلاد مشروع الخوصصة في الجزائر ثم عدّل بقانون ثاني عام 1997 وثالث عام 2001 [1].

وبدأت الترتيبات والإجراءات في سنة 1996 سواء بتقارب بين البنوك والمؤسسات حيث تم تخفيض مستوى الديون المترتبة عليها بمقدار 122 مليار دينار في هذه السنة، أو إعادة جدولة ديونها الخارجية وتحويلها إلى قروض متوسطة الأجل، وتميزت هذه المؤسسات بنتائج استغلال إيجابية، أما المؤسسات غير قابلة الاستمرار من الناحية الهيكلية فهي تستهلك أكثر مما تنتج لأنها عاجزة عن دفع الديون المترتبة عليها وثمن عوامل الإنتاج وأجور عمالها، ونجد أن مجموع 768 مؤسسة مستها الترتيبات الجديدة، منها:

- 339 مؤسسة استفادت من تحويل جزء من عجزها إلى قروض متوسطة الأجل ومن دعم قدمته الخزينة في شكل شراء جزء من مديونياتها؛
- 38 مؤسسة عالجتها البنوك؛
- 138 مؤسسة تدخلت الخزينة للتخفيف عنها من حيث الجانب الاجتماعي؛
- 193 مؤسسة عدم إمكانية معالجة ديونها، لأنها تقدم نتائج الاستغلال يتجه نحو السالب.

والدعم المالي لهذه الإجراءات انقسم إلى مساهمة الخزينة بمقدار 60 مليار دينار، 100.3 مليار دينار من قبل البنوك، أي بمجموع 160.3 مليار دينار.

إن هذه الإجراءات تؤثر على النحو السلبي في مستوى التشغيل حيث أن التصفية الكاملة تؤدي إلى الاستغناء كلياً عن العمال مما يستدعي التخلص من العمالة الزائدة، أما الخوصصة وهي عملية تحول الوحدات الإنتاجية إلى تحقيق أكبر ربح ممكن عن طريق رفع درجة الكفاءة الاقتصادية بعيداً عن الاعتبارات الاجتماعية.

وتعتبر خوصصة القطاع العام المرحلة الأخيرة والهامة في نفس الوقت في عملية إعادة الهيكلة، ذلك أن انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية من خلال تقليص حجم القطاع العام سيسمح للقطاع الخاص بأخذ المبادرة لقيادة التنمية الاقتصادية باعتباره القطاع الكفء في استخدام الموارد من وجهة نظر خبراء الصندوق، إن هذه العملية وإن كانت لها مزايا من الناحية العملية، حيث تسمح لخزينة الدولة بالحصول على عائدات إضافية يمكن استخدامها في تسديد مستحقات الدّين الداخلي أو الخارجي أو تمويل إعادة الهيكلة نفسها، إلا أنها لا تخلو من الآثار السلبية على سوق العمل لما يتميز به القطاع العام من وزن نسبي في الإنتاج والتوظيف، فعملية حل وخوصصة المؤسسات العمومية أدت

[1]– عثمان بوزيان: **الخوصصة في الجزائر– دراسة وتقسيم**، مجلة البحوث التجارية، العدد الثاني، جامعة الزقازيق، مصر، 2006، ص 87.

إلى تسريح الآلاف من العمال [1]، حيث يشير تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي على أن إجراءات حل المؤسسات شملت 815 مؤسسة في الفترة ما بين 1994 و1998 وانجر عن ذلك تسريح 212960 عاملاً [2]، وهي موزعة حسب قطاع النشاط كما يوضحها الجدول رقم (4-5) التالي:

الجدول رقم (4-5): حصيلة العمال المسرحين حسب قطاع النشاط (السداسي الأول 1998)

القطاع القانوني / قطاع النشاط	مؤسسة اقتصادية عمومية	النسب %	مؤسسة اقتصادية محلية	النسب %	مؤسسة خاصة	النسب %	المجموع	النسب %
الفلاحة	2205	1.7	1234	1.5	370	35.6	3819	1.8
البناء والأشغال العمومية	76514	59.6	51557	61.7	195	18.8	128266	60.2
الخدمات	19345	15.1	24522	29.3	150	14.5	44017	20.7
الصناعة	30235	23.6	6310	7.5	323	31.1	36868	17.3
المجموع	128299	100	83623	100	1038	100	212970	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتعديل الهيكلي**، نفس المرجع السابق، نوفمبر 1992.

من خلال ملاحظة الجدول أعلاه يبرز تطور عدد العمال المسرحين حسب قطاع النشاط، حيث بلغ أكبر نسبة للعمال المسرحين في قطاع البناء والأشغال العمومية والمقدرة بـ 60.2%، والخدمات بنسبة 20.7% والقطاع الصناعي بنسبة 17.3%، أما القطاع الفلاحي فبلغت النسبة 1.8%.

وحسب المفتشية العامة للعمل أنه خلال الفترة (1994-1997)، فقد تم بالإضافة إلى تسريح عدد كبير من العمال تحرير 192071 منصب عمل بالإضافة إلى العمال المسرحين كما يلي: [3]

- 100840 أحيلوا على البطالة التقنية؛
- 50700 مستفيد من التعويضات؛
- 40531 أحيلوا على التقاعد المسبق.

كما قدمت المفتشية معلومات تشير إلى أنه تم تسريح 260283 عاملاً بين (1999-2001)، وقد استمرت عملية تسريح العمال، فإلى غاية 2004 تم تسريح ما يقارب 216233 عامل وعرف القطاع الصناعي تراجع بين (2003-2004) بـ 8% في عدد الوظائف، وقد رافق هذه الظروف عجز المؤسسات العمومية وما انجر عن ذلك من عمليات تسريح جماعي للعمال [4].

[1]- عبد الباقي روابح وعلي همال: نفس المرجع السابق، ص 58.

[2]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **تقرير حول الظرف الاقتصادي**، نفس المرجع السابق، ص 96.

[3]- وسيلة دموش: **السياسة المالية وسوق العمل في الجزائر**، نفس المرجع السابق، ص 78.

[4]- Mohamed Saïd Musette. Mohamed Arezki Isli .Nacer Eddine Hammouda: **Marche du Travail et Emploi en Algérie Eléments pour une politique national de l emploi Profil de pays**, Bureau de l'OIT à Alger, Octobre 2003, P 27.

2. أثر سياسة تحرير الأسعار على مستوى التشغيل:

تركز برامج التعديل الهيكلي للبنك الدولي على إلغاء الرقابة على الأسعار وعدم تدخل الدولة في الأسواق وإلغاء الدعم وزيادة أسعار السلع والخدمات للاقتراب بما يسمى بالأسعار الاقتصادية، حيث تهدف هذه السياسة إلى إزالة الموانع التي تحول بين توازي الأسعار في الداخل والخارج.

وقد نتج عن تطبيق هذه السياسة زيادة أسعار المواد الاستهلاكية حيث شهد المؤشر العام عند الاستهلاك ارتفاع كبير، حيث وصل إلى 30% من الزيادة السنوية سنة 1995، وهذا نتيجة تطور مؤشر أسعار المواد الغذائية التي تمثل في المعدل 60% من نفقات الأسرة الجزائرية، حيث بلغ مؤشر الأسعار 41.3% في سنة 1994، وفي سنة 1995 بلغ نسبة 31%، والجدول التالي يبين المؤشر العام للأسعار عند الاستهلاك ومؤشر أسعار المواد الغذائية:

الجدول رقم (4-6): تطور مؤشر المؤشر العام للأسعار عند الاستهلاك ومؤشر أسعار المواد الغذائية (1993-1997)

الأساس 100 في 1989

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
أسعار عند الاستهلاك	235.5	303.5	394.4	468.1	494.9
أسعار المواد الغذائية	230.4	325.6	426.9	510.8	539.7

المصدر: مدني بن شهرة: **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، نفس المرجع السابق، ص 224.

نلاحظ من الجدول رقم (4-6) أن مؤشر أسعار المواد الغذائية أعلى بكثير من مؤشر الأسعار عند الاستهلاك وذلك منذ بداية فترة إعادة الجدولة، وهذا مما يزيد من انكماش الطلب الكلي محلياً، ومن ثم يحد من التوسع في كل الاستثمارات الجديدة والاستثمارات القائمة وهذا ما يؤثر على نسبة التشغيل.

وقد مست سياسة تحرير الأسعار بالدرجة الأولى القطاع الفلاحي ثم بقية القطاعات الأخرى، ولكن ما يلاحظ أن هذه السياسة لم تؤدي إلى تنمية معتبرة للإنتاج بل مازالت الجزائر لها تبعية غذائية اتجاه الخارج، ومازال الإنتاج للخضر والفواكه غير كافٍ، على الرغم من أن الجزائر اجتهدت في تقليل وارداتها خلال فترة التعديل الهيكلي، إلا أن واردات المنتجات الفلاحية تميل إلى الارتفاع، حيث أن حصة الواردات الفلاحية انتقلت من 25.5% في سنة 1985 إلى نسبة 30% سنة 1995 ووصلت إلى 29.3% سنة 1997 وهو ما جعل معدل التبعية بالنسبة للواردات ينتقل من أقل من 20% إلى حوالي 70% في سنة 1998.

3. أثر سياسة تحرير التجارة الخارجية على مستوى التشغيل:

تعد هذه السياسة محور سياسات التكيف الهيكلي، فهي تتضمن التخصص الكفء للموارد من خلال تحفيز المنتجين على المنافسة مع السلع العالمية، عن طريق تحويل الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد يعتمد على جهاز السوق وتحويل الصناعة الجزائرية من سياسة الإحلال محل الواردات إلى سياسة التوجه التصديري.

وينطوي ذلك على تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية فضلاً على تحرير سعر الصرف الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة الدينار أمام العملات الأجنبية الأخرى، وترتبت عن سياسة خفض الرسوم على الواردات أو إلغاء الحظر عليها

انخفاض أسعارها، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع تكاليف المعيشة نتيجة لارتفاع أسعار قيمة الواردات [1]، ويؤثر ذلك سلباً في الصناعات المحلية المنتجة للسلع المماثلة خاصة التي اتخذت من المرسوم ساتراً لحمايتها أمام منافسة المنتجات الخارجية، هذا في الوقت الذي تزداد فيه تكلفة المنتجات المحلية بسبب ارتفاع أسعار عديد من مدخلات الصناعات المحلية، وتحقيق بعض المشروعات لخسائر أو إفلاسها وخروجها من مجال الإنتاج، وانضمام جزء من المشتغلين إلى مشكلة البطالة، وفضلاً عن ذلك فإن بعض رجال الأعمال يوجهون رؤوس أموالهم إلى الاستيراد بوصفه بديلاً أكثر ربحية عن الإنتاج المحلي، وتحسين جودته، مما يترتب عليه انخفاض الطلب على العمل وزيادة حدة مشكلة البطالة؛ ويرجع التأثير السلبي لتطبيق هذه السياسة بشقيها خفض الرسوم الجمركية، وكذا تخفيض الدينار على الاقتصاد الجزائري بزيادة حجم الواردات بدلاً من تشجيع وزيادة حجم الصادرات، لأن هذه السياسة مرهونة بدرجة كبيرة بمرونة الطلب الخارجي على صادرات الجزائر من جهة، وعلى مرونة الجهاز الإنتاجي فضلاً عن مقدار الحماية والقيود التي تفرضها الدول الأجنبية على وارداتها من جهة أخرى.

وعموماً فإن تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المدعومة في مرحلة (1994-1998) أفرز نتائج ايجابية للجانب الاقتصادي، إلا أن تكلفتها الاجتماعية كانت باهضة لاسيما على مستوى التشغيل، وذلك راجع إلى الطبيعة الانكماشية لبرامج التصحيح الاقتصادي الذي يبدأ بالتحكم في الطلب الكلي، ليقلل من فرص الاستثمار ثم من فرص التشغيل بالوظيف العمومي والقطاع الخاص، مما زاد في اختلال سوق العمل، وكنتيجة لتراكمات سابقة ساهمت سياسة التعديل الهيكلي في تفاقمها وتعقيدها أكثر، إذ ازداد الطلب على العمل وانخفضت مناصب العمل المعروضة، وتضاءلت عدد الوظائف، وبالتالي زيادة معدلات البطالة التي انتقلت من 19.8% عام 1990 لتصل إلى حوالي 28% من مجموع القوى العاملة سنة 1998، أي ما يعادل 2.3 مليون عاطل، ولقد تميزت حالة التشغيل في هذه الفترة بالخصائص التالية: [2]

أ- انخفاض عرض العمل، وقد كان هذا الانخفاض منتظراً على اعتبار أن السنوات الأولى للإصلاح ستشهد تراجعاً كبيراً في عدد الوظائف المعروضة وذلك نتيجة للسياسة الانكماشية المنتهجة، وبالتالي أصبح هناك عجز على تغطية طلبات العمل، حيث تراجعت المعدلات الصافية لاستحداث مناصب العمل في الفترة بين 1995 و1999 إلى 30000 منصب سنوياً نتيجة التسريح الجماعي للعمال، حيث بلغ عددهم 360000 أجير، 52% منهم يعودون للقطاع العمومي نتيجة غلق بعض المؤسسات لعدم إيجاد مصادر التمويل أو إعادة هيكلة البعض منها، مما أدى إلى تفاقم البطالة وانتقلت إلى 29% سنة 1997، فبلغ عدد البطالين 2.3 مليون شخص منهم 80% فئة الشباب لا تتجاوز أعمارهم الثلاثين عاماً، 75% منهم يتقدمون لأول مرة بطلبات العمل، إضافة إلى 487000 امرأة عاطلة؛

[1]- علاوة نواري: **الآثار الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي بالجزائر**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الثالث، 2008، ص 40.

[2]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **تقرير حول تطور أجهزة التشغيل**، مصالح رئيس الحكومة، 2003/03/27 ، ص 32.

ب- زيادة العمل غير الرسمي، وهذا كنتيجة لزيادة الطلب على العمل الذي يتراوح من 250000 إلى 300000 طلباً سنوياً، المسجل بين 1994 إلى سنة 1997، فقد عرف هذا القطاع توسعاً سريعاً يشمل الأشخاص الذين يعملون لحسابهم ولا يملكون سجلاً تجارياً، أي غير مسجلين لدى المصالح الجبائية ولا يدفعون أعباء اجتماعية، وحسب دراسات قام بها البنك العالمي في ماي 1999 توصلت إلى أن التوظيف الذي يدخل ضمن خانة (العمل المنزلي) تطور بشكل متسارع، حيث انتقل من حوالي 600000 إلى 1.2 مليون عامل ما بين سنتي 1990 و1998، أي 17% من السكان القادرين على العمل، ومنه فقد تزايد عدد العاملين في القطاع غير الرسمي، حيث ارتفع عددهم من 969000 عامل سنة 1993 إلى 1096000 عامل سنة 1997، وتمركزت في القطاعات الاقصادية، منها: قطاع البناء والأشغال العمومية والتجارة والإطعام والخدمات الموجهة للأسر، وتزايدت أهميته بفضل قدرته على التكفل بالأوضاع الاجتماعية التي أصبح القطاع الرسمي غير قادر على تأمينها.

أما فئة البطالين فقد تميزت بالخصائص التالية: [1]

- أن النسبة الأكبر من البطالين هم من فئة الشباب، باعتبار أن أكثر من 80% من إجمالي العاطلين عن العمل لا يتجاوز سنهم 30 سنة؛
- أن أكثر من 60% (الثلثين) من البطالين هم طالبي العمل لأول مرة، أي دون خبرة مهنية، وهو ما يعكس ظاهرة خطيرة تتمثل في عرقلة عمليات الإدماج المهني لهذه الفئة في مجال الشغل؛
- اتجاه الظاهرة نحو البطالة طويلة المدى، الشيء الذي يؤكد خطورة الموقف، فقد ارتفعت مدة البحث من حدود 23 شهر عام 1989 إلى 27 شهر 1996، كما استغرق أكثر من 55% سنة من طالبي العمل كاملة للحصول على منصب شغل و35.4% منهم مدة تزيد عن سنتين؛
- ارتفاع معدل البطالة بين النساء (في المتوسط حوالي 80%) خلال هذه الفترة؛
- ارتفاع معدلات البطالة في الفئات المحرومة (حوالي 44% من فئة الفقراء)؛
- نسبة 45 % من فئة البطالين فقدوا مناصب عملهم نتيجة تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية، منهم 10 % تم طردهم، 11 % في إطار سياسة التقليص من العمالة، 11.4 % نتيجة غلق المؤسسات، 10.1 % نتيجة حل المؤسسات والذهاب الإرادي [2].

[1]- Avis Relatif Au Plan National De Lutte Contre Le Chômage, Onzième Session Plénière (Juillet 1998), Le Conseil National Economique Et Social/Algérie.(www.cnes.dz). Version HTML : www.cnes.dz/cneshtm/chomage.htm .

[2]- مدني بن شهرة: **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، نفس المرجع السابق، ص 183.

المبحث الثاني: تقييم انعكاسات برامج الإصلاحات الاقتصادية على سياسة التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)

تضمن كل برنامج من برامج الإصلاحات الاقتصادية آثار منتظرة في تعديل وضعية التشغيل، وذلك من خلال التأثير المباشر أو غير المباشر على سياسة التشغيل، لهذا سيتم التطرق في هذا المبحث لدراسة الأهداف المنتظرة لكل برنامج على سياسة التشغيل، ومقارنتها مع حجم مناصب الشغل المستحدثة فعلاً، كما ستحاول الدراسة إبراز طبيعة وخصائص هذه المناصب المستحدثة.

المطلب الأول: الأهداف المنتظرة لبرامج الإصلاحات الاقتصادية على سياسة التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)

من خلال الإطلاع على أهم محتويات برامج الإصلاحات الاقتصادية المنفذة في الجزائر منذ سنة 2001 نجدها تركز على القطاعات والمشاريع المحركة للتشغيل، حيث تضمن كل برنامج توقعات وآثار منتظرة على تعديل وضعية التشغيل وبالتالي المساهمة في انخفاض معدلات البطالة.

أولاً– الأهداف المنتظرة لانعكاسات برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي على وضعية التشغيل:

1- الأهداف المنتظرة لانعكاسات برنامج الإنعاش الاقتصادي على وضعية التشغيل خلال الفترة (2001-2004):

نظراً للارتباط الوثيق بين تفعيل معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض نسبة البطالة ظهر توجه واضح لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للتركيز على المشاريع التي بإمكانها امتصاص أكبر قدر ممكن من اليد العاملة، والاعتماد الكبير على قطاع البناء والأشغال العمومية خير دليل على ذلك، وهذا بناء على حرص الحكومة على توفير ظروف اجتماعية أفضل، ومن هنا فإن أهم الآثار المترتبة على مختلف القطاعات الحكومية الاقتصادية التي تمولها هو توفير ديناميكية في سوق العمل، وهو ما حرصت الحكومة على إبرازه من خلال وضع إحصائيات تنبؤية لحجم اليد العاملة التي يمكن أن يوفرها كل قطاع طيلة سنوات البرنامج، حيث أن أكثر من 90% من الغلاف المالي المخصصة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي وجهت لإنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية المحركة للشغل كما هو متوقع في البرنامج.

أما فيما يتعلق بالنسبة المتبقية من الغلاف المالي التي اقتربت من 10%، وهو ما يقارب 80 مليار دج، فقد وجهت مباشرة لتعزيز السياسات التشغيلية ومؤسساتها، لتتمكن من تعديل سوق العمل بصورة فعالة، حيث تحصلت الوكالة الوطنية للتشغيل على 0.3 مليار دج لتعزيز الهياكل المكونة للوكالة (ANEM)، وتم تجهيز 165 وكالة جهوية (ALEM) لتحسين مستوى تسيير سوق العمل، ومحاولة تعميق معرفة هذا الجهاز بسوق العمل.

في هذا الإطار حاولت السلطات الوصية استدراك النقائص والصعوبات التي تعاني منها المصالح العامة للتشغيل، وذلك بتعزيز الهياكل القديمة لتمكين هذه الأخيرة من أداء مهمتها، ويمكن إبراز حجم المناصب المتوقع استحداثها في إطار تنفيذ هذا البرنامج من خلال ملاحظة بيانات الجدول رقم (4-7) التالي:

الجدول رقم (4-7): توقعات مناصب العمل المنشأة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب القطاعات الاقتصادية

القطاع	النفقات العامة (10^9 دج)	التشغيل المتوقع					
		المناصب المؤقتة	%	المناصب الدائمة	%	إجمالي المناصب	%
الفلاحة	55.9	330000	79.2	/	/	330000	46.3
الصيد و الموارد البحرية	9.5	/	/	100000	33.7	100000	14.02
التنمية المحلية	113	40850	9.8	9900	3.3	50750	7.11
السكن و العمران	44	10000	2.4	60000	20.2	70000	9.81
هياكل السكك الحديدية	5.46	15000	3.6	1300	0.4	16300	2.3
الأشغال العمومية	43.3	2000	0.5	40000	13.5	42000	5.89
البيئة	6.1	10000	2.4	/	/	10000	1.4
الطاقة	16.8	5000	1.2	200	0.06	5200	0.73
الاتصالات	10	1000	0.2	300	0.1	1300	0.18
مشروع بوغزول	1.7	3000	0.7	1000	0.3	4000	0.56
التربية	26.95	/	/	1000	0.3	1000	0.14
التكوين المهني	9.5	/	/	630	0.3	630	0.08
التعليم العالي	18.9	/	/	7560	2.5	7560	1.06
البحث العلمي	12.38	/	/	3140	1.0	3140	0.44
الصحة و السكان	14.7	/	/	1000	0.3	1000	0.14
الشباب والرياضة	4	/	/	190	0.06	190	0.02
الاتصال والثقافة	3.1	/	/	80	0.02	80	0.1
الوكالة الوطنية للتشغيل	0.3	/	/	/	/	/	/
أشغال المنفعة العمومية ذات الكثافة العالية لليد العاملة	9	/	/	70000	23.6	70000	9.81
القرض المصغر	1.8	/	/	/	/	/	/
باقي النشاطات الاجتماعية	7.7	/	/	/	/	/	/
دعم الإصلاحات	46.58	/	/	/	/	/	/
الباقي	13.28	/	/	/	/	/	/
الإجمالي	525	416850	100	296300	100	713150	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **تقرير حول تقويم أجهزة الشغل**، جوان 2002، ص ص 144-145.

من خلال ملاحظة بيانات الجدول رقم (4-7) يبرز أن النتائج المتوقعة في جانب التشغيل بالنسبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي تكمن في إنشاء ما يقارب 713150 منصب عمل، منها 296300 منصب عمل دائم، أي

نسبة معتبرة تصل إلى 42.5 %، حيث نلاحظ أن قطاع الصيد والموارد البحرية سيساهم بنسبة 33.7% من المناصب المستحدثة في هذا الإطار.

والنسبة الباقية المقدرة بـ 57.5% هي في شكل مناصب مؤقتة، والتي تساوي 416850 منصب شغل التي سيساهم فيها القطاع الفلاحي بنسبة 79.2%، ويرجع ذلك إلى تأثر هذا القطاع بالظروف المناخية والطبيعية والعمل الموسمي، كما تنحصر القطاعات التي توفر مناصب الشغل المتبقية في قطاع السكن وأشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة (9.81% لكل منها)، ويقدر متوسط تكلفة إنشاء مناصب شغل في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بـ 736000 دج [1].

2- الأهداف المنتظرة من البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي على سياسة التشغيل للفترة (2005-2009):

يجدر التذكير بأن الآثار المتوقعة من برنامج دعم النمو للفترة (2005-2009) على مستوى التشغيل يمكن استخلاصها من خلال الالتزام الرئاسي الوارد في هذا البرنامج، حيث يسعى هذا البرنامج إلى ربح رهانين أساسيين:

- **الأمر الأول:** يتعلق بفتح 100 ألف مؤسسة صغيرة جديدة [2]؛
- **الأمر الثاني:** فيتعلق بتخفيض معدلات البطالة إلى أقل من 9 % خلال الفترة (2010-2013) وذلك من خلال توفير مليوني منصب شغل خلال فترة برنامج دعم النمو (2005-2009)، حيث أصبح هذا الأخير أحد الأهداف الاستراتيجية الدائمة للسياسة الوطنية للتنمية، ويتوزع استحداث مليوني منصب بالكيفية التالية: [3]
- مليون منصب شغل بواسطة العاملين الاقتصاديين والشغل العمومي؛
- مليون منصب شغل معادل من خلال برامج تتطلب التشغيل المكثف لليد العاملة.

وقد خصص قانون المالية التكميلي لسنة 2009 عدة ترتيبات لصالح إنشاء مؤسسات وترقية الشغل منها: [4]

✓ تمديد سنتين (02) لفترة الإعفاء فيما يخص الضريبة على الدخل الكلي، الذي أنشأ بموجب القرار رقم 31-96 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 على قانون المالية لسنة 1997 لصالح المؤسسات الصغيرة المؤهلة في الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والتي تلتزم بتوظيف خمسة عمال على الأقل بعقد لمدة غير محددة (CDI)؛

[1]- متوسط تكلفة منصب الشغل هي عبارة عن قسمة المبلغ الاجمالي للبرنامج على مجموع المناصب المتوقعة.

[2]- عبد الرحمان تومي وسعيدة لخوج: **أثر برامج التنمية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2014**، مداخلة في الملتقى الوطني الثالث حول: سياسة التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر(2001-2014)، جامعة آكلي محند الحاج البويرة، يومي 11-12 نوفمبر 2014، ص 5.

[3]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **الظرف الاقتصادي والاجتماعي من السداسي الأول سنة 2008**، ص 13.

[4]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **آفاق الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2009**، ديسمبر 2008، ص 26.

- ✓ تمديد فترة الإعفاء فيما يخص الضريبة على الفوائد للمؤسسات (IBS) على خمس سنوات والتي تم إنشائها بموجب أحكام القرار رقم (03-01) المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمارات لصالح المستثمرين الذين يوفرون أكثر من 100 منصب شغل عند بداية نشاطهم؛
- ✓ رفع التخصصات المالية لصندوق الضمان الخاصة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

ثانياً– الأهداف المنتظرة من برنامج توطيد النمو الاقتصادي وبرنامج الاستثمارات العمومية على سياسة التشغيل:

1- الأهداف المنتظرة من برنامج توطيد النمو الاقتصادي على سياسة التشغيل خلال الفترة (2010-2014):

إنه لجدير بالتذكير في أن الهدف المعلن في برنامج السيد رئيس الجمهورية والذي تتكفل الحكومة بتجسيده يتمثل بالنسبة لهذه السنوات الخمس في استحداث **ثلاثة ملايين منصب شغل** جديد لآفاق 2014 منها 150000 منصب شغل في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل، وفي هذا الإطار فإن برامج دعم استحداث مناصب الشغل ستستفيد من غلاف مالي قدره (350 مليار دج) لمرافقة الإدماج المهني لخريجي التعليم العالي والتكوين المهني، ودعم استحداث المنشآت المصغرة وبرامج التشغيل الانتظاري، ونتائج الدعم العمومي للتشغيل ستضاف لحجم التوظيفات التي تتم في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي إلى جانب تلك التي يفرزها النمو الاقتصادي.

ومن خلال ملاحظة مخطط عمل الحكومة لسنة 2012 نجد أن الدولة تعمل على إرساء جملة من الإجراءات تسمح باستحداث مناصب شغل اقتصادية مستدامة تحل تدريجياً محل مناصب الشغل المؤقتة التي استحدثت في إطار الأجهزة العمومية لترقية التشغيل، وذلك من خلال تحسين النسبة المئوية خارج قطاع المحروقات ومواصلة إنجاز البرامج العمومية للاستثمار وترقية اقتصاد منتج للثروات ولمناصب الشغل وذلك عن طريق: [1]

- إعادة تنشيط فروع الصناعة والبناء والأشغال العمومية والري والسياحة والخدمات وترقية التكنولوجيات الجديدة في الإعلام وهي فروع تتوفر على قدرات هامة وسوق واعدة؛
- مواصلة تنفيذ برنامج تأهيل المؤسسات القابلة للاستمرار التي تنشط في القطاعات الواعدة وتتوفر على طاقات هائلة للتصدير واستحداث مناصب الشغل واشراك الصندوق الوطني للاستثمار بشكل أكبر في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما سيتم الاستمرار في إسهام أجهزة ترقية الشغل المأجور واستحداث نشاطات من قبل المقاولين الشباب والمقاولين البطالين، كما سيتم تعزيز أجهزة دعم استحداث النشاطات من خلال توجيه مشاريع نحو القطاعات المنتجة وإقامة الشراكة مع الجامعات ومؤسسات التكوين لمرافقة أصحاب المشاريع.

وبما أن الحكومة الجزائرية ترى نجاعة سياساتها التشغيلية وترى أثرها في تقليص معدل البطالة والوصول إلى نسبة بطالة أقل من 9%، من خلال السعي لبلوغ نسبة نمو اقتصادي سنوي تقدر بمعدل 6%، فإنها قررت الاستمرار في

[1]– مصالح الوزير الأول: **مخطط عمل الحكومة 2012**، متاح على موقع بوابة الوزير الأول http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/ ، تاريخ الاطلاع 18-05-2017.

هذه الآليات والسياسات والتدابير، حيث أنه بالنسبة لاستحداث مناصب الشغل عن طريق الأجهزة العمومية لترقية التشغيل.

في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن الجوانب المتصلة بتثمين الموارد البشرية تشكل محوراً مهماً في مخطط العمل لترقية التشغيل ومكافحة البطالة الذي شرع في تنفيذه ابتداء من شهر جوان 2008، وقد كان لهذا الهدف أو التوقع عدة مبررات منها: [1]

- تخصيص هام لموارد مالية للقطاعات ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (البناء والأشغال العمومية والري والسكن والنقل)، والقطاعات المولدة لمناصب شغل؛
- دعم مالي هام لفائدة قطاعي الصناعة (2000 مليار دج) والفلاحة (1000 مليار دج) وتنمية الموارد البشرية (التربية والتكوين) عامل حاسم في الإدماج المهني؛
- جهد مالي معتبر لدعم تشغيل الشباب: 350 مليار دج.

ومنه ستتواصل المجهودات خلال فترة تنفيذ هذا البرنامج، والاستمرار في تنفيذ مخطط العمل وترقية التشغيل ومحاربة البطالة [2]، وذلك من خلال:

– فيما يخص الاستثمار في القطاع الاقتصادي المحدث لمناصب العمل:

حسب الوزارة المكلفة بالتشغيل فإنه سيتم في إطار هذا البرنامج إحداث 278000 منصب عمل كمعدل سنوي، كما سيولي هذا البرنامج اهتماماً خاصاً لقطاع الصناعة من خلال التطوير الأساسي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يسمح بإنشاء أكثر من 66000 منصب شغل كمعدل متوسط للفترة (2010-2014).

وفي هذا الإطار وحسب نفس المصدر ترتكز التوقعات على استحداث ما يقارب 225000 منصب عمل في السنة للفترة (2010-2014)، وهذا بالإضافة إلى توقعات الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية والتعليم العالي وذلك بإنشاء 173000 منصب عمل خلال نفس الفترة.

– فيما يخص ترقية تشغيل الشباب:

تم منح اهتمام خاص لبطالة الشباب في إطار هذا البرنامج، وتنصب الأهداف المتخذة من طرف الوزارة المكلفة بالتشغيل على:

♦ **إنشاء المؤسسات المصغرة:** سيتم من خلال الأجهزة الداعمة والممولة لمثل هذه المؤسسات والمتمثلة في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إستحداث ما يقارب 574014 منصب شغل خلال الفترة (2010-2014)، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (4-8) الآتي:

[1]– الطيب لوح: **مداخلة وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي**، ملتقى جهوي وسط لإطارات قطاع التشغيل، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الأربعاء 09 جوان 2010 ، ص 01.

[2]– نفس المرجع السابق، ص 02.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
رصيد المناصب المحتملة لـ ANSEJ	42702	68831	98321	73545	69717	353116
رصيد المناصب المحتملة لـ ANGEM	14874	36636	55082	56570	57736	220898
المجموع						574014

الجدول رقم (4-8): عدد المناصب المحتملة لكل من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

Source: C.N.E.S: **Rapport National sur le Developpement Humain 2013-2015**, P P 113-114.

كما سيتم إنشاء 45000 مؤسسة مصغرة سنوياً بالنسبة لجهازي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة، ما يؤدي إلى توفير 113000 منصب عمل مباشر كمعدل سنوي أي بمجموع يفوق 550000 منصب عمل [1]، بمتوسط استحداث سنوي قدره 100000 منصب شغل للفترة (2010-2014) [2].

- **برنامج الإدماج المهني:**

إدماج 300000 عارض عمل مبتدئ كمعدل سنوي، أي بمجموع 1500000 مدمج للخماسية القادمة.

- **تحسين تسيير سوق العمل:**

تنصب الأهداف المحددة في مجال الوساطة إلى إدماج 200000 عارض عمل (خارج جهاز المساعدة على الإدماج المهني) كمعدل سنوي من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل، وهذا في القطاع الاقتصادي، أي بمعدل إجمالي يقدر بـ 1000000 عرض عمل خلال (2010-2014).

كما أن تقديرات السلطات المعنية تبين أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب المحافظة على متوسط معدل نمو سنوي خارج قطاع المحروقات في حدود 6%، إذ أن النمو الاقتصادي سيستمر في الاعتماد على قطاعات تستقطب أكبر عدد من اليد العاملة.

وبخصوص الهدف المتمثل في إحداث مناصب الشغل في إطار الأجهزة المسيرة من طرف وزارة العمل والضمان الاجتماعي بالنسبة للفترة الخاصة بالمخطط الخماسي، كان يتوقع:

- التنصيب الكلاسيكي (الوكالة الوطنية للتشغيل): 200000 منصب شغل/السنة؛
- جهاز المساعدة على الإدماج المهني: 300000 منصب شغل/السنة كما سبق ذكرها؛
- أجهزة إحداث النشاطات (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة): 100000 منصب شغل/السنة.

[1]- الطيب لوح: نفس المرجع السابق، ص 02.

[2]- عبد الحميد قرومي وحمزة عايب: نفس المرجع السابق، ص 18.

في المجموع وخلال الفترة (2010-2014) يجب إحداث معدل 600000 منصب شغل سنوياً، وبالتالي تخفيض نسبة البطالة إلى أقل من 9% لآفاق 2014.

والملاحظ أن المخطط شمل كل القطاعات تقريباً، فيتوقع من قطاع الأشغال العمومية خلق 90000 منصب شغل في الفترة (2010-2014) [1]، كما أن قطاع السياحة هو أيضاً أوكلت له مهمة خلق مناصب شغل، خصوصاً وأنه قطاع اقتصادي رئيسي لتوفير أعداداً لا يستهان بها من فرص العمل جديدة، فطبقاً لتقديرات المنظمة العالمية للسياحة المتعلقة بالشغل فإن إنجاز سريرين (02) يؤدي إلى توفير (01) منصب شغل واحد مباشر، وثلاثة (03) مناصب غير مباشرة متعلقة بالنشاطات الملحقة، وقياساً على ذلك وفي ظل المعطيات والتوقعات المبرمجة ضمن المخطط الخماسي (2010-2014)، فإنه من المتوقع الوصول إلى طاقة استيعابية إضافية تقدر بـ 115000سرير [2]، أي أن المناصب المحتمل خلقها تقدر بـ 57500 منصب عمل مباشر و172500 منصب غير مباشر أي بمجموع 230000 منصب شغل جديد.

2- الأهداف المنتظرة لبرنامج الاستثمارات العمومية (2015-2019) على وضعية التشغيل:

يشكل هدف ترقية التشغيل ومكافحة البطالة ضمن المخططات الاستراتيجية في عمل الحكومات المتعاقبة ومنها هذا البرنامج، حيث تطمح السلطات من خلال هذا البرنامج الخماسي إلى صب جهودها في بناء اقتصاد صاعد متنوع من شأنه استحداث مناصب شغل لفائدة الشباب حاملي الشهادات أو عديمي الشهادات وإنتاج الثروة، وذلك من خلال تعزيز الاستثمار في القطاعات المستحدثة لمناصب الشغل، كالفلاحة والصناعة والسياحة والصناعة التقليدية، وتشجيع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف تحسين النمو السنوي والحفاظ على الاتجاه التنازلي لنسبة البطالة [3]، وستساهم الأجهزة العمومية لترقية التشغيل من خلال تعزيز الجهاز الحالي للمساعدة على الإدماج المهني باستحداث ترتيبات جديدة تكون أكثر انسجاماً وتقوم على مقاربة اقتصادية وتستجيب لتطلعات الشباب من حيث مناصب الشغل الدائمة والتغطية الاجتماعية، وكذلك مواصلة عصرنة الخدمة العمومية للتشغيل، وتعزيزها وتحسين عوامل الانسجام بين مختلف المتدخلين لضمان تسيير أنجع واستشرافي لسوق العمل لضمان التوازن بين العرض والطلب.

كما سيتم الابقاء على أجهزة دعم استحداث النشاطات من قبل الشباب والبطالين حاملي المشاريع وتعزيزه، وبهذا الصدد سيتم تعزيز مرافقة حاملي المشاريع في كل مراحل النشاط، كما سيتم دعمهم أكثر بعد استحداث النشاط من أجل ضمان استمرارية المؤسسات المصغرة وذلك من خلال تمكينهم من الطلبيات العمومية (منحهم 20% من الصفقة) [4]، كما سيتم اعتماد آليات تحفيزية خاصة لاستحداث النشاطات من قبل الشباب حاملي

[1]- وزارة الأشغال العمومية: **خطة عمل وبرامج قطاع الأشغال العمومية –تقرير ملخص – حصيلة 2005-2009 وبرنامج 2010-2014**، نوفمبر 2009، ص 13.

[2] - Ministère du tourisme: Plan d'action pour le développement durable du tourisme en Algérie, 2013, P 4.

[3]- بوابة الوزير الأول: **مخطط عمل الحكومة**، سنة 2014، ص ص 35-36.

[4]- وزارة المالية: قانون المالية لسنة 2015، الجزائر.

الشهادات ولاسيما في ما يخص النشاطات التي تقودها المعرفة والتكنولوجيات الجديدة (المؤسسات الجديدة المستحدثة من قبل الشباب).

والجدير بالذكر أن سنة 2015 تضمنت أنشطة في مجال ترقية العمل المأجور والمتمثلة في: [1]

- تنصيب 280000 شاب منهم 200000 مدمج في مختلف الصيغ (عقود إدماج أصحاب الشهادات – عقود الإدماج المهني – عقود التكوين)، و80000 تنصب في إطار عقود العمل المدعم؛
- تنصيب 350000 طالب عمل في القطاع الاقتصادي من أجل التقريب بين عرض وطلب الشغل؛
- تمويل 90000 مؤسسة مصغرة، منها 60000 مشروع بعنوان جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و 30000 في إطار جهاز الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، والوكالة الوطنية للتشغيل تهدف من خلال سنة 2017 فقط للوصول إلى توظيف 400000 طالب عمل وإدماج 44200 شاب طالب الشغل لأول مرة في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني وتوظيف 30000 شاب في إطار عقود العمل المدعم [2]، كما ستساهم أجهزة دعم واستحداث النشاطات مثل: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة، من خلال تعزيز المرافقة بعد إنشاء المؤسسة، وتجسيد تدابير تهدف إلى دعم المؤسسات المصغرة المنشأة والتطبيق الفعلي للبند الوارد في قانون تنظيم الصفقات العمومية، الذي يرمي إلى تخصيص نسبة 20% من الطلب العمومي لفائدة المؤسسات المصغرة [3]، وهذا من شأنه تعزيز نمو هذا النوع من المؤسسات واستمرار نشاطها وبالتالي زيادة استحداث مناصب شغل جديدة .

المطلب الثاني: تقييم انعكاسات برامج الإصلاحات الاقتصادية على وضعية التشغيل بالجزائر2001-2016

بعد التطرق لدراسة الآثار المنتظره لكل برنامج من برامج الإصلاحات الاقتصادية، سيتناول البحث تحليل الوضعية الفعلية لسياسة التشغيل بالجزائر خلال الفترة المدروسة، ومقارنة ما كان منتظر ومتوقع، وبصفة خاصة من مناصب شغل وما استحدث فعلاً.

أولاً– تقييم انعكاسات برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي على سياسة التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2009):

1- تقييم انعكاسات برنامج الإنعاش الاقتصادي على سياسة التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2004):

تعتبر مساهمة برنامج الإنعاش الاقتصادي في مجال إنشاء الشغل تستحق التنويه منذ انطلاقه سنة 2001 إلى نهاية 2004، ويهدف هذا البرنامج الإنعاشي إلى إعادة تمويل العجلة الاقتصادية مما يؤدي إلى إنشاء مناصب عمل،

[1]– وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: **السياسة الحكومية في مجال العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي**، سبتمبر 2015، متاح على موقع بوابة الوزير الأول http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/ ، تاريخ الاطلاع 17-07-2017، ص ص 2-4.

[2]– يعتبر عقد عمل المدعم بمثابة عقد عمل بمفهوم القانون رقم 90-11 والمتعلق بعلاقات العمل، ويدخل في الإطار العام لجهاز المساعدة على الإدماج المهني. تساهم الدولة في أجر المنصب لتشجيع توظيف طالبي العمل المبتدئين بدون خبرة.

[3]– بوابة الوزير الاول: **مخطط عمل الحكومة**، جوان 2017، ص 20.

حيث أنه من المحاور الأساسية لبرامج الإصلاحات الاقتصادية هو ترقية الشغل ودعم القطاعات الاقتصادية المولدة للشغل في مختلف المناطق الجزائرية.

ويتوقف تقييم انعكاسات البرنامج على التشغيل في مدى تحقيقه للعدد المتوقع لاستحداث مناصب الشغل، فحسب الحصيلة الرسمية التي أعلنت بشأن تقييم برنامج الإنعاش الاقتصادي تغطي الفترة الممتدة من سبتمبر 2001 إلى غاية ديسمبر 2003، ويمكن الاعتماد على هذه الحصيلة باعتبار أن أغلب المشاريع المنجزة كانت خلال الفترة (2001-2003)، بحيث نسبة الاعتمادات المخصصة خلال هذه الفترة تقدر بـ 96.22%، وهي نسبة معتبرة يمكن الاعتماد عليها في تقييم هذا البرنامج، فحسب هذه الحصيلة سمح هذا البرنامج بإحداث 619534 منصب عمل، والجدول رقم (4-9) الموالي يبين لنا توزيع هذه المناصب على مختلف القطاعات الاقتصادية [1].

الجدول رقم (4-9): مناصب الشغل المحدثة عن طريق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2003)

القطاعات	مناصب الشغل المحدثة	%
الفلاحة والصيد البحري	273976	44.22
السكن والعمران	83805	13.53
التربية، التكوين المهني، التعليم العالي والبحث العلمي	64661	10.44
الري	48166	7.77
أشغال عمومية	36033	5.82
مساعدات وحماية اجتماعية	34197	5.52
منشآت إدارية	19381	3.13
منشآت شبابية وثقافية	17331	2.80
طاقة	11250	1.82
صحة	11028	1.78
اتصالات	10253	1.65
بيئة	5182	0.84
صناعة	2119	0.34
نقل	1744	0.28
دراسات ميدانية	408	0.07
المجموع	619534	100

المصدر: أحمد ضيف: **سياسة الإنفاق العام في الجزائر وأثرها على سوق الشغل**، نفس المرجع السابق، ص 177.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4-9) أعلاه بأن أكبر نسبة من مناصب الشغل المستحدثة كانت في قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 44.2%، نتيجة للآثار الإيجابية التي نتجت عن تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) منذ سنة 2000، ثم يليه قطاع السكن والعمران بنسبة 13.53%، وكلا من القطاعين يمتازان

[1]- محمد سعودي: نفس المرجع السابق ، ص 176.

بمناصب عمل غالبيتها مؤقتة، مما يجعل بعض هذه المناصب معرضة للزوال في حالة توقف تمويل هذين القطاعين أو عدم ملائمة الظروف الطبيعية والمناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي، أما نسبة مشاركة بقية القطاعات في استحداث مناصب شغل فإنها تبقى ضعيفة خاصة القطاع الصناعي الذي لم يتجاوب بالشكل الكافي مع البرنامج بالنظر إلى الأزمة التي يعاني منها، خصوصاً القطاع الصناعي العمومي، وهذا ما يدل على أن زيادة الطلب الكلي عن طريق هذا البرنامج من خلال النفقات العامة لم تؤدي إلى زيادة الطلب على الصناعة المحلية، وإنما وجه تأثير الارتفاع في الطلب الكلي إلى الخارج، حيث زادت الواردات بشكل كبير في كل من المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية.

ولكن في المقابل نجد أن معدلات النمو الاقتصادي والتي يستهدفها هذا البرنامج قد ارتفعت خلال الفترة (2001-2004)، حيث بلغ متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة المعنية حوالي 4.8% وهو أعلى من ما قد حقق في الفترة (1995-2000) والذي بلغ 3.2%، وقد انعكس هذا التحسين في معدلات النمو بشكل إيجابي كذلك على زيادة حجم العمالة خلال الفترة (2001-2004)، وتحقق كنتيجة لتطبيقه حوالي 775632 منصب شغل منها 61.8% مناصب دائمة والباقي مناصب مؤقتة، وهذا ما يبينه الجدول رقم (4-10) التالي:

الجدول رقم (4-10): حجم مناصب الشغل المستحدثة من طرف برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

مجموع مناصب الشغل المنشأة	%	مناصب دائمة	%	مناصب مؤقتة	%
775632	100	479340	61.8	296292	38.2

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **تقرير السداسي الثاني حول الوضعية الاقتصادية لسنة 2004**، ص 113.

وقد ساهمت في إنشاء هذه المناصب مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، ويمكن أن نلمس الأثر غير المباشر الذي أحدثه البرنامج على مستوى التشغيل ومعدلات البطالة من خلال متابعة تطور القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في رفع نسبة التشغيل ونمو اليد المشتغلة، وهذا راجع إلى زيادة المشاريع والاستثمارات خارج قطاع المحروقات، والشكل رقم (4-1) التالي يوضح مساهمة القطاعات الاقتصادية في تحسين حجم التشغيل:

الشكل رقم (4-1): يمثل تطور العمالة في القطاعات الاقتصادية بالجزائر (2001-2004)

الوحدة: %

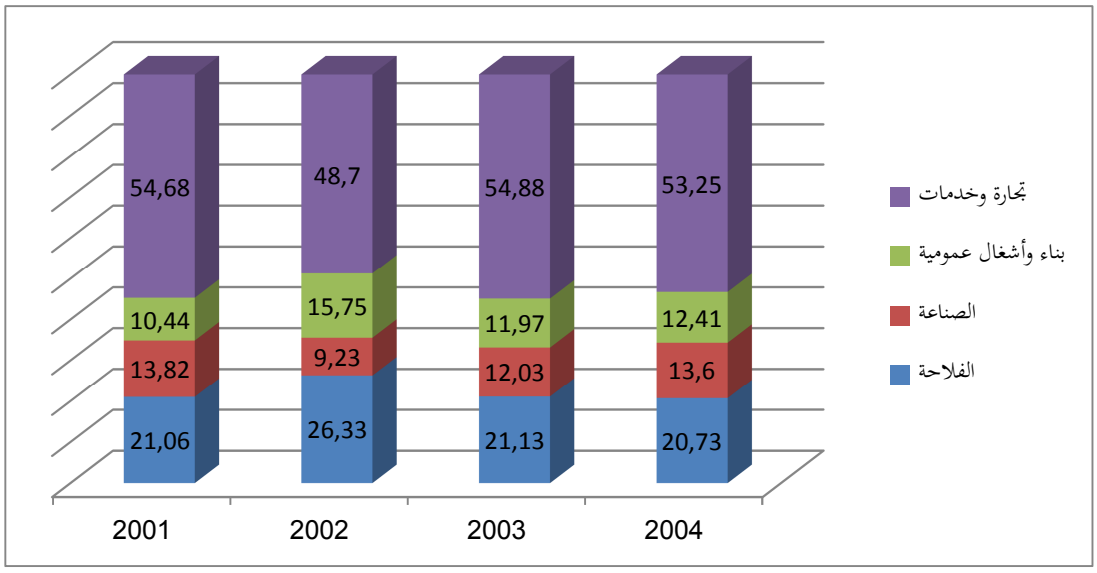

المصدر: من مخرجات برنامج ايكسال (EXCEL) بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (13).

من خلال الشكل رقم (4-1) يتضح أن جميع القطاعات الاقتصادية ساهمت في تحسين وضعية التشغيل خلال فترة تنفيذ البرنامج، ولكن تفاوتت نسب مساهمة هذه القطاعات، حيث نجد أن قطاع الخدمات ساهم في إجمالي المناصب المستحدثة خلال هذا البرنامج بمتوسط 52% وهي تعتبر نسبة كبيرة راجعة للتحسن في الخدمات التجارية بسبب ارتفاع مستوى الطلب الكلي وتحسن مستوى المعيشة وتطور قطاع النقل نتيجة تطور البنى التحتية من طرق وسكك حديدية، كما يلاحظ من خلال الشكل استقرار نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في استحداث مناصب الشغل، فبقيت نسبة مساهمته تتراوح بين 20% إلى 27% خلال فترة تنفيذ البرنامج، حيث ارتفعت نسبة مساهمة القطاع في التشغيل من 21.06% سنة 2001 إلى 26.33 % سنة 2002، ويرجع ذلك إلى المشاريع المسجلة بعنوان قطاع الري والتي تتمثل أساساً في عدد من مشاريع السدود المنجزة، وبالرغم من كون هذا القطاع حاز على نسبة 12.4% من حجم البرنامج إلا أن الأثر الذي يترتب عنه في مجال التشغيل يعود بنسبة أكبر إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، حيث أن مخصصات البرنامج لم تكن سوى أغلفة مالية مكملة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والجدول رقم (4-11) التالي يوضح ذلك:

الجدول (4-11) : عدد المناصب ونسبة مساهمة البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية في التشغيل الكلي خلال الفترة (2001-2004)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
عدد مناصب الشغل المحققة	142 287	171 000	163 499	179 291	166 203
نسبة مساهمة البرنامج في التشغيل الكلي %	2.30	2.74	2.61	2.68	3.13

المصدر: دحماني ادريوش: **إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**، نفس المرجع السابق، ص 226.

كما يبرز الشكل رقم (4-1) تطور مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في استحداث مناصب الشغل، وهذا راجع للدفعة القوية للاستثمارات المبرمجة خلال السنوات الأولى من تنفيذ البرنامج، حيث يلاحظ إنفاق معظم مخصصات القطاع في السنتين الأولتين من تنفيذ البرنامج، والمقدرة بـ 170.9 مليار دج، وهذا مما أدى إلى تحسن وضعية التشغيل في هذا القطاع فارتفعت نسبة مساهمته في إجمالي التشغيل من 10.44% سنة 2001 إلى 12.41% سنة 2004.

ولكن ما يلفت الانتباه هو ضعف مساهمة القطاع الصناعي في زيادة نسبة التشغيل، ويعبر ذلك عن ضعف الآداء لهذا القطاع وعدم القدرة على المنافسة خصوصاً مع التراجع المسجل في عدد الوحدات الصناعية خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين [1]، وكذا المشاكل المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع الصناعي العمومي، كما أن تدهور المناخ الاستثماري خاصة من الجانب التمويلي والإداري ساهم في عرقلة تطور القطاع الخاص.

نلاحظ أن برنامج الإنعاش الاقتصادي كان له أثر إيجابي على زيادة التشغيل والتقليص من معدل البطالة، إلا أن هذا التأثير يبقى تأثيراً ظرفياً ومرهوناً باستمرار الإنفاق على هذه القطاعات للمحافظة على مستوى التشغيل نتيجة

[1] – كريم بودخدخ ومُحَمَّد سلامه: **أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر 2001-2009**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول دور الدولة في الحد من البطالة لتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 15- 16 سبتمبر 2012، ص 12.

التأثير الضعيف لهذا البرنامج على زيادة الإنتاج، باعتبار أن الرفع من الإنتاج هو الوسيلة المثلى لتوفير مناصب عمل جديدة، وبالتالي فإن الاعتماد على سياسة إنفاقية توسعية من أجل تحفيز النمو وتوفير مناصب عمل يبقى مرهوناً بمدى مرونة الجهاز الإنتاجي لهذه الزيادة في النفقات، كما يجب مراجعة ترتيب بنود الإنفاق الاستثماري بحيث تكون الأولوية للمشروعات المولدة لأكبر قدر ممكن من العمل أو تلك المحفزة للقطاع الخاص، حتى يوفر مزيداً من فرص العمل في الاقتصاد الوطني، وتكمن المعادلة الصعبة التي تواجه سياسة الإنفاق التوسعية فيما يلي: [1]

- زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الدخل في الاقتصاد الوطني، وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات ومن ثم زيادة الإنتاج وفرص التشغيل (بافتراض وجود مرونة مقبولة للجهاز الإنتاجي اتجاه زيادة النفقات العامة)؛
- زيادة الإنفاق العام يمكن أن تؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص وارتفاع معدل التضخم، وبالتالي تكمن المعادلة الصعبة في أن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة التشغيل، بالإضافة إلى ارتفاع معدل التضخم.

وهذا ما يجعل الحكومة تقدم على صياغة سياسة إنفاقية متوازنة تعمل على زيادة التشغيل دون ارتفاع في معدل التضخم من خلال تشجيع القطاع الخاص على مزيد من الإنفاق ومزيد من الاستثمار وتوفير المناخ المناسب.

وقد خلص تطبيق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي إلى ثلاثة نقاط رئيسية كان أخذها بعين الاعتبار أمراً مهماً في تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005- 2009) لضمان فعاليته في التأثير الإيجابي على الاقتصاد الوطني، فالنقطة الأولى تتمثل في محدودية الاستراتيجيات القطاعية المتبعة في تنفيذ برامج ومشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، أما الثانية هي ضعف الدراسات التقنية للمشروعات، وتتمثل النقطة الثالثة في سوء عملية تحليل التكاليف [2].

2- تقييم انعكاسات برنامج دعم النمو الاقتصادي على سياسة التشغيل خلال الفترة (2005-2009):

أدى تنفيذ برنامج دعم النمو في الجزائر خلال الفترة (2005-2009) إلى توفير مناصب شغل مستحدثة من عدة قطاعات اقتصادية وأجهزة وبرامج تشغيل مختلفة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (4-12) الآتي:

[1]- أحمد ضيف: نفس المرجع السابق، ص 180.

[2]- للايضاح أكثر راجع: عبد الكريم دخدخ: نفس المرجع السابق، ص 208.

الجدول رقم (4-12): مناصب الشغل المستحدثة في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي بالجزائر (2005-2009)

الوحدة: عامل

التعيين	مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2005-2009)
أ- مناصب الشغل التي استحدثتها الإدارات العمومية والمؤسسات	
1. مناصب الشغل التي استحدثتها المؤسسات العمومية (المؤسسات العمومية الاقتصادية- المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري- مؤسسات أخرى)	571797
2. مناصب الشغل التي استحدثت لدى الوظيف العمومي	675947
3. مناصب الشغل التي استحدثت في إطار الاستثمارات المنجزة في القطاع الفلاحي	666510
4. مناصب الشغل التي استحدثت في إطار الاستثمارات الممولة من قبل البنوك (خارج إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وخارج إطار الفلاحة)	155110
5. مناصب الشغل التي استحدثت في إطار ترتيب العقود ما قبل التشغيل	225353
6. ترتيب المساعدة على الاندماج المهني	441914
7. مناصب الشغل التي استحدثت في إطار القرض المصغر (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب- الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة)	428613
المجموع أ	3166374
ب- معادل مناصب الشغل الدائمة سنويا التي استحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة	
مناصب الشغل التي استحدثت في إطار تراتيب (التعويضات عن النشاطات ذات المنفعة العامة- الأشغال ذات المنفعة العامة ذات اليد العاملة الكثيفة- مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية)	1865318
مجموع ب	1865318
المجموع العام (أ + ب)	**5031692**

Source: Services Du Premier ministre: **Annexe A La Declaration De Politique Generale**, 16 Octobre 2010, P 86.

من خلال ملاحظة البيانات الإحصائية في الجدول رقم (4-12) فإننا نستخلص النتائج التالية:

- أن الالتزام الرئاسي في توفير مليوني منصب عمل عن طريق العاملين الاقتصاديين والوظيف العمومي وكذلك برامج التشغيل المكثف لليد العاملة قد تحقق، حيث أن مجموع المناصب المحدثة في إطار ذلك مقدرة بـ 2437115 منصب عمل؛
- أن مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة التي تم فيها تطبيق البرنامج (2005-2009) انقسمت بين مناصب شغل تم توفيرها عن طريق الإدارات العمومية والمؤسسات التي أخذت النصيب الأكبر في توفير وليس (خلق) مناصب شغل، حيث قدرت بـ 3166374 منصب شغل بنسبة تقارب 70%، أما القسم الثاني لمناصب الشغل المستحدثة من خلال هذا البرنامج فهي مناصب استحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة والتي قدرت مناصبها بـ 1865318 منصب شغل بنسبة تقارب 30%، وهذا يعني أن مجموع المناصب التي تم

استحداثها من خلال هذا البرنامج هي 5031692 منصب شغل، وهي تفوق عدد المناصب المتوقع استحداثها من خلال هذا البرنامج؛

- أن هناك نسبة معتبرة من المناصب المستحدثة هي عن طريق برنامج العقود ما قبل التشغيل، وكذلك المستحدثة في إطار برنامج الإدماج المهني والمناصب المستحدثة في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة؛ والتي تعتبر في معظمها مناصب مؤقتة ظرفية، وهذا ما يؤدي إلى أن نسبة كبيرة معتبرة من هؤلاء المشتغلين سوف يصبحون في حالة بطالة بعد انتهاء فترة العمل المقدرة في البرنامج.

وما يمكن ملاحظته أن القطاعات الاقتصادية ساهمت بنسب متفاوتة في تحسين وضعية التشغيل وتخفيض معدلات البطالة خلال فترة البرنامج، والتي انخفضت من 15.3% سنة 2005 إلى 11% سنة 2009 [1]، وهي كما يوضحها الشكل رقم (4-2) التالي:

الشكل رقم (4-2): يمثل تطور العمالة في القطاعات الاقتصادية بالجزائر (2005-2009)

الوحدة: %

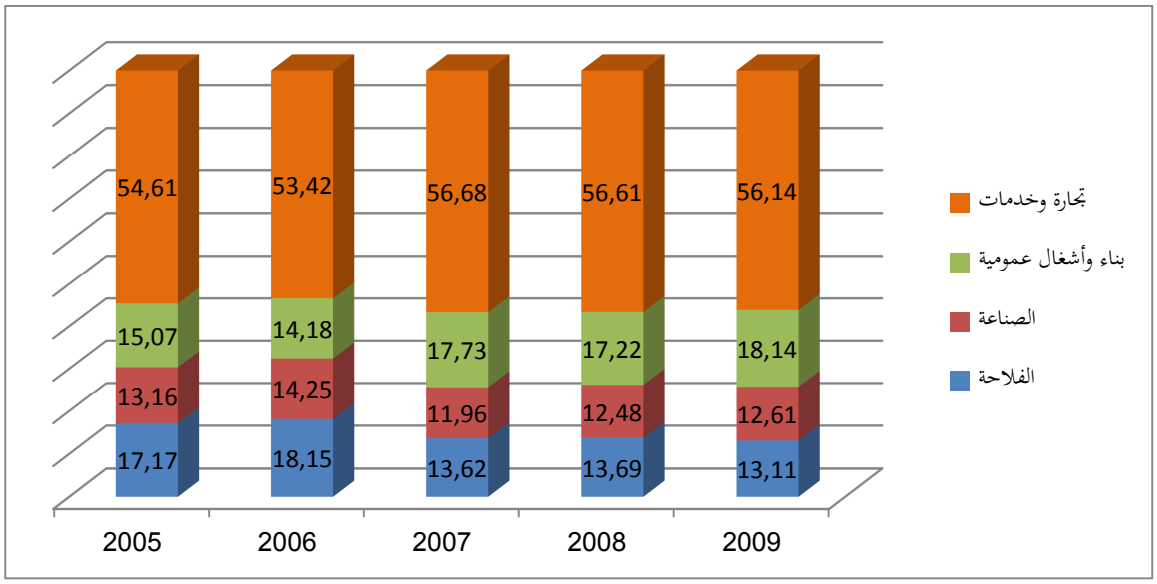

المصدر: من مخرجات برنامج ايكسال (EXCEL) بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (13).

يلاحظ من خلال الشكل رقم (4-2) أن قطاع الخدمات قد حقق استيعاب أكثر من نصف العمالة المشتغلة، حيث قدر نسبة مساهمته في التشغيل بأكثر من 50%، وهذا راجع إلى أن معظم المناصب المتسحدثة في إطار برامج دعم العمل المأجور، وكذا برامج دعم المبادرات الذاتية التي تمركزت في قطاع الخدمات والنقل ...الخ، كما يلاحظ تطور نسبة قطاع البناء والأشغال العمومية، ويرجع ذلك إلى تطور الهياكل القاعدية، حيث خصص لهذا القطاع ما نسبته 41% من حجم مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، في حين نجد أن القطاعات الإنتاجية المتمثلة في قطاع الفلاحة وقطاع الصناعة شهدت تذبذباً في توفير مناصب الشغل، ويرجع ذلك إلى عزوف الشباب على العمل في هذا القطاع كنتيجة لتوفر فرص استثمار في قطاعات عرفت نمواً كبيراً خلال هذه الفترة، كقطاع الخدمات والأشغال

[1] – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **آفاق الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2009**، ديسمبر 2008، ص 24.

العمومية، أما قطاع الصناعة وبصفة خاصة في شقه العمومي يعرف نوعاً من التقهقر في نسبة النمو، بسبب الانخفاض المتواصل لإنتاجه من سنة لأخرى نتيجة سوء وضعيته وضعف أدائه وعدم استفادته من الفرص التي توفرها السوق المحلية، وذلك نظراً للمنافسة غير المتوازنة مع واردات المؤسسات الأجنبية الكبرى.

ثانياً– تقييم انعكاسات برنامج توطيد النمو الاقتصادي وبرنامج الاستثمارات العمومية على سياسة التشغيل خلال الفترة (2010-2019):

1- تقييم انعكاسات برنامج توطيد النمو الاقتصادي على سياسة التشغيل خلال الفترة (2010-2014):

يمكن تقييم انعكاسات البرنامج الخماسي (2010-2014) على مستوى التشغيل والبطالة من خلال العدد المعتبر لمناصب الشغل التي تستحدثه مختلف القطاعات الاقتصادية سنوياً، وهي حركية ستتواصل بنفس الوتيرة (بالنظر إلى أهمية البرنامج الجديد للاستثمارات العمومية) وستتنامى أكثر فأكثر مع إنعاش الاستثمار ومردودية التراتيب الخاصة بالقروض المصغرة لاستحداث النشاطات التي بلغت مستواً معتبراً، فقد تم استحداث ما يقارب 672324 منصب شغل خلال السداسي الأول من سنة 2010 [1]، منها 50% مستحدثة عن طريق الإدارات العمومية والمؤسسات [2].

وحسب التقرير السنوي للوكالة الوطنية للتشغيل فقد بلغ عدد عمليات التشغيل خلال الفترة (جانفي– أكتوبر 2014) إلى 1906875 عملية توظيف كلاسيكية في جهاز الوظيف العمومي، منها 90709 طالب عمل لأول مرة في إطار جهاز الإدماج المهني، كما تم استحداث مشاريع من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وصندوق التأمين على البطالة الرامي إلى استحداث مقاولات شبانية ومؤسسات صغيرة بدعم 105597 مشروع.

كما كان توزيع الوظيف العمومي حسب القطاعات كما يلي: [3]

- التربية الوطنية: 560701 منصب عمل.
- الصحة العمومية: 237618 منصب عمل.
- التعليم العالي: 152829 منصب عمل.
- التكوين والتعليم المهني: 603880 منصب عمل.
- المالية: 48044 منصب عمل.
- الداخلية والجماعات المحلية: 72456 منصب عمل.
- العدل: 40845 منصب عمل.
- القطاعات الأخرى: 190402 منصب عمل.

من خلال ما سبق نلاحظ أن قطاع التربية استحوذ على نسبة كبيرة من الوظيف العمومي بـ 560701 بكلا الشكلين موظفين أو متعاقدين، ثم تأتي الصحة العمومية في المرتبة الثانية بـ 237618 موظف.

وقد ساهم هذا البرنامج في زيادة عدد المناصب المستحدثة خلال الفترة (2010-2014)، حيث قدر حجم الزيادة في المناصب المشتغلة بـ 503000 منصب شغل [4]، وقد ساهمت كل القطاعات في استحداث هذه المناصب بنسب متفاوتة، وهذا ما يبينه الجدول رقم (4-13) الآتي:

---

[1]- Services Du Premier ministre: **Annexe A La Déclaration De Politique Générale**, 16 Octobre 2010, P 80.

[2]– انظر الملحق رقم (34).

[3]– حنان بقاط: **محددات سوق العمل في الجزائر للفترة الممتدة بين 1980-2014**، نفس المرجع السابق، ص 192.

[4]– من حساب الطالب بناء على منشورات موقع الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz .

الجدول رقم (4-13): تطور العمالة في القطاعات الاقتصادية بالجزائر (2010-2014)

السنوات / القطاعات	2010	2011	2012	2013	2014
الفلاحة %	11.67	10.77	8.97	10.58	8.8
الصناعة %	13.73	14.24	13.13	13.04	12.6
بناء وأشغال عمومية %	19.37	16.62	16.35	16.60	17.8
تجارة وخدمات %	55.23	58.37	61.55	59.78	60.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات: **حوصلة إحصائية 1962-2011**، نفس المرجع السابق.

-Office national statistique: **Activate, emploi et chômage**, Alger, septembre 2013.
-Office national statistique: **Activate, emploi et chômage**, Alger, septembre 2014.

بالنظر إلى مساهمة القطاعات في استحداث مناصب الشغل نجد بوضوح تدني لمساهمة القطاعات المنتجة، بل وانخفاض مساهمتها من سنة إلى أخرى، مثل القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي التي كان من المفترض أن يكون لهما مساهمة كبيرة في زيادة نسبة التشغيل، حيث انخفضت نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في حجم التشغيل من 13.11% سنة 2009 إلى 8.8% سنة 2014.

في المقابل يلاحظ ارتفاع في نسبة مساهمة قطاع الخدمات في إجمالي التشغيل، حيث ارتفعت من 56.14% سنة 2009 إلى 60.8% سنة 2014، لكن يبقى السؤال المطروح: هل ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات في إجمالي التشغيل راجع إلى ارتفاع نسبة مساهمته في النمو الاقتصادي؟، وهذا ما ستجيب عليه الدراسة من خلال التطرق إلى تقييم كلي لانعكاسات برامج الإصلاحات الاقتصادية على سياسات التشغيل في المطلب الموالي.

2- تقييم انعكاسات برنامج الاستثمارات العمومية (2015-2019) على سياسة التشغيل:

جاء هذا البرنامج في ظل ظروف اقتصادية صعبة تميزت بتقهقر ملحوظ لأسعار المحروقات في السوق الدولية، مما يترتب عنه تراجع كبير لإيرادات الميزانية وعدم قدرة الخزينة العمومية على الاستمرار في تمويل ودعم برامج الاستثمارات العمومية، وانعكاسات ذلك على مستوى التوازنات الداخلية والخارجية والقدرة على استيعاب العمالة، ومن هذا المنطلق اتخذت من طرف السلطات العليا للدولة تدابير لتعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد ترمي إلى ترشيد النفقات، مع الحفاظ على الأولويات المحددة في مجال تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطن، والتي تسمى بسياسات التقشف، والتي تستهدف تخفيض حجم الإنفاق الحكومي أو رفع الضرائب بهدف خفض عجز الميزانية العامة للحكومة وتجنب تصاعد الديون الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي [1]، ومن بين هذه التدابير فقد تم تعليق كل توظيف جديد في إطار جهاز الوظيف العمومي، التي أثرت سلباً على الداخلين لسوق العمل وبصفة خاصة خريجي الجامعات، وقد استثني من هذا القرار بعض القطاعات ذات البعد الاجتماعي منها القطاعات البيداغوجية (التربية والتعليم العالي والتكوين المهني وكذا قطاع الصحة) [2]، كما اتخذت إجراءات أخرى بغية تجسيد وتعزيز التوازنات

[1]- مُحَّد إبراهيم السقا: **اقتصاديات التقشف**، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، 06 فيفري 2015، متاح على الرابط:
http://www.aleqt.com/2015/02/05/article_928781.html ، تاريخ الاطلاع: 16-06-2017.

[2]- الوزير الأول: **تعليمة بخصوص تدابير تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد**، 2014.

الداخلية والخارجية للبلاد، وذلك بتجميد بعض المشاريع التي لم يتم الانطلاق في إنجازها، وتأجيل بعض المشاريع التنموية التي لا تحمل طابعا استعجالياً، على غرار مشاريع ترامواي والسكة الحديدية وغيرها، حيث شهدت السنة الأولى من تنفيذ هذا البرنامج ارتفاع في معدل البطالة إلى 11.2% على المستوى الوطني مسجلاً بذلك ارتفاعاً بلغ 0.6 % مقارنة بشهر سبتمبر 2014 [1]، ويعزى هذا الارتفاع إلى الإجراءات التصحيحية التي ذكرت آنفاً، كما يمكن رصد تأثير سياسة التقشف على التشغيل من عدة نواحي والتي من بينها: [2]

- تراجع اقبال المستثمرين الأجانب على السوق الجزائرية؛
- ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية غير المدعمة وتناقص نسبة الاستيراد؛
- تضائل عمليات التوظيف في القطاعين العام والخاص؛
- انخفاض القدرة على تمويل المشاريع الجديدة التي بإمكانها تشغيل عدد هائل من اليد المؤهلة خاصة أن الحكومة ملزمة بتمويل 51 % حسب قاعدة 49/51؛
- تسريح عدد كبير من العمال؛
- رفع نسبة الضرائب على المؤسسات الخاصة الذي قلص من قدرتها على تشغيل الأيادي العاملة.

وخلال بداية تنفيذ هذا البرنامج في سنتي (2015- 2016) فقد تم توفير 2143900 منصب شغل، منها 246435 منصب شغل في إطار جهاز ترتيب المساعدة على الإدماج و4279 منصب شغل التي استحدثت في إطار القرض المصغر (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة) [3].

كما تفاوتت نسبة توفير هذه المناصب بين القطاعات الاقتصادية، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (4-14) الآتي:

الجدول رقم (4-14): تطور العمالة في القطاعات الاقتصادية بالجزائر (2015-2016)

الوحدة: %

السنوات / القطاعات	2015	2016
الفلاحة %	8.7	8
الصناعة %	13	13.50
بناء وأشغال عمومية %	16.8	17.50
تجارة وخدمات %	61.6	61

Source: -Office national statistique: **Activate, emploi et chômage**, Alger, septembre 2015.
-Office national statistique: **Activate, emploi et chômage**, Alger, septembre 2016.

[1]– الديوان الوطني للإحصاء: **النشاط الاقتصادي للتشغيل والبطالة، خلال سبتمبر 2015**، النشرة رقم 726، ص 02.

[2]– عمرة مهديد: **انعكاسات انهيار السعر البترولي على سياسة تشغيل خريجي الجامعات بالجزائر منذ نهاية 2015**، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 4، العدد 7، جامعة تلمسان، 2016، ص 156.

[3] - Agence National De L'emploi, Informatoins Statiques, Décembre 2015, Décembre 2016, Mars 2017, Est disponible sur le lien http://www.anem.dz/ar/stats#collapse2 , Date de la visite: 29-07-2017, P P 03-09.

من خلال التمعن في بيانات الجدول رقم (4-14) يبرز ارتفاع طفيف في نسبة مساهمة قطاع الصناعة في التشغيل، حيث انتقلت نسبتها من 12.8% سنة 2014 إلى 13.5% سنة 2016، مع استقرار في نسبة مساهمة قطاع الزراعة، ويرجع ذلك إلى الظروف الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري بسبب انخفاض أسعار البترول، وإيلاء اهتمام أكثر بالقطاعات المنتجة من خلال السعي في تنويع الاقتصاد الوطني، كما هو مخطط في أهداف برنامج (2015-2019).

المطلب الثالث: تقييم أداء سياسات التشغيل في ظل برامج الإصلاحات الاقتصادية وآليات تفعيلها:

تهدف الدراسة من خلال تقييمها لسياسات التشغيل وأداء سوق العمل، إلى إبراز أهم خصائص التي ميزت سوق العمل وكذا طبيعة المناصب المستحدثة، والتي ستعرض في النقاط الآتية:

أولاً– تقييم أداء سياسات التشغيل بالجزائر خلال فترة برامج الإصلاحات الاقتصادية (1994-2016)

بالرغم من وصول سياسة التشغيل لتحقيق معدلات منخفضة للبطالة في نهايات فترة تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية التي وصلت إلى 10.5 % سنة 2016، إلا أن مستوى أدائها مازال يحتاج إلى تقويم وذلك نتيجة الاختلالات الهيكلية التي شهدتها خلال تلك الفترة، ومنها:

1- ارتفاع نسبة مناصب الشغل في القطاعات ضعيفة الإنتاجية:

بالنظر إلى كيفية توزع قوة العمل المشتغلة بين القطاعات الاقتصادية نجد أن قطاع التجارة والخدمات والإدارة يعتبر إلى حد كبير الأكثر استقطاباً لليد العاملة (نسبة استخدام تفوق 50%) وهذا ما يوضحه الشكل رقم (4-3) الآتي:

الشكل رقم (4-3): تطور العمالة في القطاعات الاقتصادية بالجزائر (2001-2016)

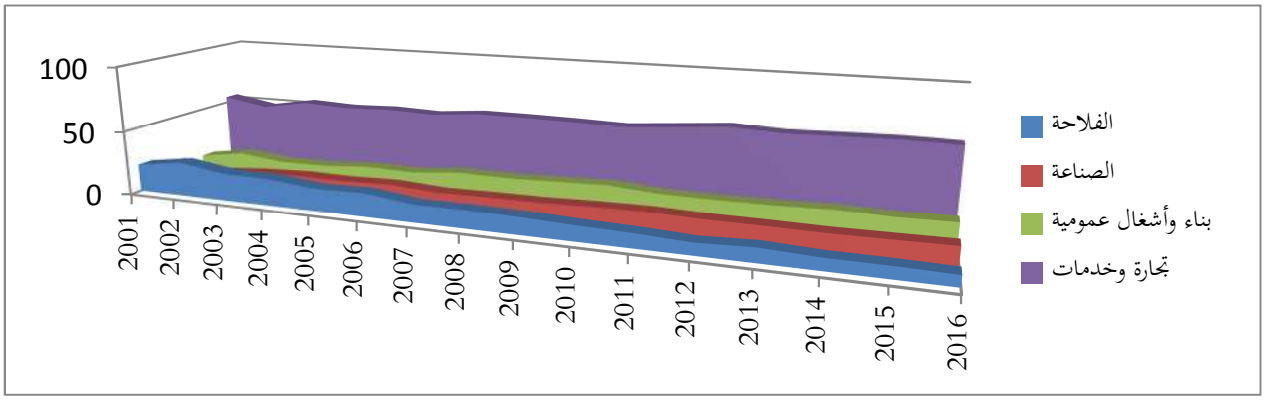

المصدر: من مخرجات برنامج ايكسال (EXCEL) بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (13).

من خلال الشكل رقم (4-3) يتضح تضخم المشتغلين في قطاع الخدمات على باقي القطاعات الأخرى، وهذه الخاصية تمتاز بها الاقتصاديات الريعية، بحيث يكون فيها توظيف عوائد النفط لتضخيم الجهاز الإداري الحكومي مما يسبب ازدياد ملحوظ في حجم العمل غير المنتجة، كذلك لا يجب إغفال نقطة مهمة جداً وهي تركز سياسة التشغيل على كمية الوظائف وليس على نوعيتها [1]، فنجد أن برامج التشغيل المستهدفة لمنظومة التعليم العالي (عقود ما قبل

[1] – مسعود ميهوب: نفس المرجع السابق، ص 174.

التشغيل والإدماج المهني) في انحراف عن هدفها المتمثل في إدماج مخرجات التعليم بالقطاع الاقتصادي المنتج، أمام عجز القطاع المنتج (خاصة الصناعة والفلاحة) على الاستيعاب، وهذا ما يؤكد الخلل في شكل توزيع المشتغلين والتي تركزت في القطاعات غير المنتجة والتي أصبحت في حالة تشبع، وعدم القدرة على مجاراة النمو المحقق في الفئة النشطة دون تدخل الدولة في هذه القطاعات، مما يجعل الزيادة في التشغيل زيادة في نسبة البطالة المقنعة.

2- ضعف مساهمة القطاع الخاص في إجمالي التشغيل:

تعد نسبة مساهمة القطاع الخاص في استحداث مناصب شغل خلال السنوات الأخيرة كبيرة مقارنة بالقطاع العام، حيث نجد نسبة مساهمة القطاع الخاص في حجم التشغيل وصلت إلى 57.49% سنة 2015، مقابل 42.51% من القطاع العام، ويرجع ذلك إلى التحفيزات التي وضعتها الدولة في إطار ترقية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال الأجهزة التمويلية لدعم ومساندة مثل هذه المؤسسات.

ورغم التطور الذي شهده التشغيل في القطاع الخاص إلا أن مساهمته في حجم التشغيل الإجمالي بالجزائر مازال متدني وضعيف مقارنة بدول العالم، وبصفة خاصة الدول المتقدمة التي أصبح القطاع الخاص هو العنصر الأساسي في عملية التنمية، وتصل مساهمته في إجمالي التشغيل أكثر من 85% من فرص العمل، كما أن نوعية وطبيعة العمل في القطاع الخاص الجزائري في أغلبها بعيدة عن العمل اللائق وغير مستقرة أي مؤقتة.وهذا ما ستوضحه الدراسة من خلال هذا البحث.

وترجع محدودية دور القطاع الخاص في التشغيل بالجزائر إلى عدة أسباب منها:

- عدم ملاءمة بيئة الأعمال وضعف مناخ الاستثمار وزيادة نسبة الفساد الإداري والمالي، حيث أشارت الدراسة التي أجراها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر إلى أن 34.3 % من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7 % من رقم أعمالهم في شكل رشاوي لتسريع معاملاتهم والاستفادة من بعض المزايا والخدمات [1]؛ ومنه فإن أهم محدد لزيادة تفعيل القطاع الخاص في ترقية التشغيل هو توفير المناخ المناسب، وهو ما يعني أن تكون هناك رؤية واضحة تبنى عليها خطة استراتيجية وبرنامج عمل يسعى إلى تحقيق التنسيق والتكامل بين أدوار هامة مؤثرة في هذا المجال وهي الحكومة، القطاع الخاص والمجتمع المدني [2]؛
- زيادة نسبة القطاع غير الرسمي، الذي وصلت نسبته 28.3 % سنة 2010، ليرتفع في سنة 2015 إلى 49.2 %، وهذا ما أشارت إليه الدراسة سابقاً، الأمر الذي يعرقل مؤسسات القطاع الخاص، لكون مؤسسات القطاع غير الرسمي تستفيد الكثير من الامتيازات، منها: انعدام الكثير من الأعباء التي تحملها

[1]- مسعود ميهوب: نفس المرجع السابق: ص 117.

[2]- عبد الرزاق مولاي لخضر وشعيب بونوة: **دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2010، ص 144.

المؤسسات الرسمية، كضرورة الالتزام بالحد الأدنى للأجور، وكذا دفع الضرائب والاشتراكات الاجتماعية والالتزام بمعايير العمل .... الخ [1]؛

- تموقع معظم مؤسسات القطاع الخاص ضمن بعض القطاعات ذات النشاطات التقليدية، وإهمالها لقطاعات مولدة للقيمة المضافة العالية، حيث بينت الدراسة في جانبها التحليلي أن معظم المؤسسات المنشأة والممولة من طرف أجهزة التشغيل المختلفة تمركزت في قطاعات الخدمات والتجارة، وهذا ما يضعف قدرة هذه المؤسسات على توفير المزيد من مناصب الشغل؛
- عقلية العامل في الجزائر، والذي مازال يربط الاستقرار الوظيفي بالقطاع العام فقط.

3- ارتفاع نسبة التشغيل غير الرسمي:

خلال فترة الدراسة شهد القطاع غير الرسمي ارتفاعاً لنشاطه وخاصة مع توفر البيئة المناسبة لبقائه واستمرار نشاطه منها انسحاب الدولة من بعض الأنشطة الاقتصادية وتسليم حركة الاقتصاد في معظمها للقطاع الخاص وتحرر الاقتصاد على العالم الخارجي، كل ذلك أدى إلى زيادة حجمه بنسبة 15% خلال الفترة (2000-2015)، حيث انتقل نسبته من 34.1% سنة 2000 إلى 49.2% سنة 2015، مما أدى إلى اتساع نسبة التشغيل غير الرسمي، حيث بلغت نسبة التشغيل غير الرسمي من 17 % سنة 1995 وارتفعت إلى 37.7% سنة 2014، وهذا ما يعبر عن ضيق الطاقة الاستيعابية للسوق الرسمية وضعف مرونته في امتصاص الزيادة للعارضين للعمل، وما يلفت الانتباه في المشتغلين بهذا القطاع ليس فقط الذين يعانون من البطالة، بل حتى المشتغلين الذين يعانون من انخفاض القيمة الحقيقة لأجروهم.

4- انخفاض متوسط نسبة الإنتاجية للمشتغلين: يشير قياس إنتاجية العمل إلى تطور الاستخدام للموارد في سبيل إنتاج أكثر، حيث تشير دراسات إلى ركود في متوسط إنتاجية العمل وسالباً في قطاعات خارج المحروقات [2]، وهذا راجع إلى عدة أسباب من بينها: الاعتماد الكبير على التوظيف في قطاع الخدمات والأشغال العمومية، حيث أصبحت هذه القطاعات توظف أكثر من طاقتها الاستيعابية مما أدى ظهور فائض العمالة، بالمقارنة بالانتاجية المتدنية لهذه القطاعات مما أدى إلى ضعف إنتاجية العمل داخل هذه القطاعات وانتشار ما يعرف بالبطالة المقنعة.

5- زيادة مدة البحث عن العمل: تفيد بيانات الجدول رقم (4-15) أن النسبة الغالبة من القوى العاملة والتي تتراوح بين 38% و52% تبحث عن عمل لمدة سنتين أو أكثر، وهذا ما يعني ضعف مرونة آليات سوق العمل في التنسيق بين طالبي وعارضي العمل.

---

[1]- عبد المجيد قدي: **الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والارتهان للنفط**، نفس المرجع السابق، ص 143.

[2]- محمد دحماني درويش: **إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**، نفس المرجع السابق، ص 202.

الجدول رقم (4-15): يبين تطور مدة البحث عن عمل خلال الفترة (2011-2016)

الوحدة: %

السنوات / مدة البحث	2011	2012	2013	2014	2015	2016
أقل من سنة	27.5	34.1	35.5	36.8	25.1	32.3
12- 23 شهراً	18.7	21.1	20.3	21.4	23.2	26.4
24 شهراً فأكثر	52.6	42.4	40.5	39.9	49.0	38.1
غير مصرح بهم	1.1	2.4	3.8	2.0	2.7	3.1
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: http://www.ons.dz/-Emploi-et-chomage-.html ، تاريخ الاطلاع: 07-06-2017.

6- طبيعة المناصب المستحدثة:

6-1- زيادة مناصب العمل غير اللائقة: تبنّت منظمة العمل الدولية والتي تمثل مختلف أطراف الإنتاج في العالم (الحكومات وأصحاب العمل والعمال) تعريفاً شاملاً لمفهوم العمل اللائق يتمثل في: " إيجاد فرص عمل للنساء والرجال في ظروف من الحرية والمساواة والأمان والكرامة الإنسانية، يوفر الأمان للعاملين في مكان العمل ويوفر الحماية الاجتماعية للعاملين وأسرهم، ويوفر فرصاً جيدة للتنمية الشخصية والمهنية ويشجع على الاندماج الاجتماعي، ويعطي البشر الحرية في التعبير عن همومهم ومخاوفهم وتنظيم أنفسهم والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم، وضمان تكافؤ الفرص والمعاملة المتساوية للجميع "[1].

وترتب على ذلك أن تعمل الحكومات على تكريس جل جهودها من أجل إيجاد فرص عمل توفر للعاملين العيش بكرامة، وأصبح لزاماً على مختلف الحكومات العمل على تحقيق الأهداف التي من شأنها توفير العمل اللائق للعاملين فيها، وتمثلت هذه الأهداف في إيجاد المزيد من فرص العمل والدخل (الأجر) وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية وتعزيز الحوار الاجتماعي بين العاملين وأرباب العمل وتطبيق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

وبالنظر إلى واقع سياسات التشغيل وظروف المشتغلين في الجزائر نلاحظ أنها مبتعدة عن مضامين العمل اللائق، وذلك راجع إلى ما يلي:

- **ضعف الاستقرار الوظيفي والتوجه نحو التشغيل المؤقت:** تشير البيانات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات إلى تزايد نسبة المشتغلين بصفة مؤقتة، حيث ارتفعت نسبة هذه الفئة من 20.97% سنة 2000 إلى 35.8 % سنة 2014، ويعتبر هذا مؤشر مقلق على وضعية سوق العمل إذا استمر لمدة زمنية كبيرة، حيث سيؤدي إلى زيادة ومضاعفة حجم البطالين في وقت لاحق عند انتهاء عقود العمل لهؤلاء المشتغلين.
- **مناصب عمل غير مناسبة وغير متوافقة مع المؤهل العلمي:** في هذا الصدد لابد أن نشير إلى أن عروض العمل أصبحت تقدم تنازلات لأجل الحصول على منصب شغل مهما كانت طبيعته، حيث يلاحظ في فترة تنفيذ

[1]- المرصد العمالي الأردني: **تقرير عمالي حول العمل اللائق في الأردن 2011**، كانون الأول 2011، ص 02.

برامج الإصلاحات الاقتصادية هيمنة مناصب شغل تمتاز بطابعها الهش وغير متناسبة مع الظروف والمكان المناسب للعمل، فسياسات التشغيل المعتمدة في الجزائر كرست عدم التوافق النوعي بين متطلبات النوعية للوظيفة ومؤهلات شاغلها [1]، حيث أن التوافق العددي لا معنى له اقتصادياً، ما لم يكن مدعماً بهدف التوافق النوعي، إذ أن المعالجة الاجتماعية لمشكل البطالة في الجزائر والمبنية على أساس العدد وضعت الاعتبارات النوعية والرشادة الاقتصادية على الهامش، حيث توضح بيانات الجدول رقم (4-16) التالي تنازلات اليد العاملة على العمل.

الجدول رقم (4-16): تنازلات اليد العاملة المؤهلة في الحصول على عمل في الجزائر (2010-2016)

الوحدة: %

ظروف العمل	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
شغل أقل من المؤهل العلمي %	79.5	83.5	69.9	65.3	77.6	78.7	75.3
عمل بعيد عن المسكن	79.4	77.7	73.4	64.3	70.9	73.4	68.5
عمل في ولاية أخرى	59.0	61.2	55.7	48.9	55.8	53.8	49.9

المصدر: موقع الديوان الوطني للإحصائيات، www.ons.dz ، تاريخ الاطلاع: 20-07-2017.

من خلال بيانات الجدول رقم (4-16) نلاحظ التغير في سلوك البطالين عموماً للحصول على منصب عمل مهما كانت طبيعته، والذي يتعلق بالتنازلات التي يقدمها الشاب البطال مقابل الحصول على منصب عمل، حتى وإن كان لا يتماشى مع ظروفه ومؤهلاته العلمية، ورغم انخفاض نسبة المشغلين لأقل من مؤهلاتهم العلمية، حيث انخفضت نسبتهم من 83.5% سنة 2011 إلى 75.3% سنة 2016، إلا أنها تبقى نسبة مرتفعة، ويرجع ذلك للاختلالات التي يعاني منها سوق العمل، منها: زيادة الفجوة بين مؤهلات الفئة العاطلة ومواصفات المناصب المتاحة.

- **الابتعاد عن الأجور اللائقة:** الأجر اللائق، والذي يعني ببساطة أن العاملين يجب أن يحصلوا على أجور لقاء عملهم الأساسي ويوفر لهم الحياة الكريمة [2].

وكشفت نتائج دراسة مقارنة أعدتها هيئة ما بين النقابات المستقلة للوظيف العمومي أن القدرة الشرائية للموظف أو العامل الجزائري الأضعف بين دول المغرب الممثلة في المغرب وتونس والجزائر، حيث يغطي الأجر القاعدي 26 % فقط من تكاليف المعيشة مقارنة في المغرب يغطي 32 % من الاحتياجات الأساسية [3]، كما خلصت دراسة أجراها (TCI) [4] حول سوق العمل بالجزائر أن 69 % من المنتسبين (ألف شخص) غير راضين عن أجورهم، كما أن

[1]- رحيم حسين: نفس المرجع السابق، ص 143.

[2]- المرصد العمالي الأردني: نفس المرجع السابق، ص 04.

[3]- مقال بعنوان: **العامل الجزائري يتقاضى أضعف أجر بين نظرائه بدول المغرب العربي**، متاح على الرابط:
https://www.djazairess.com/djazairnews/5410 ، تاريخ الاطلاع 31-01-2018.

[4]- فريق الاستشارات الدولية (Team Consulting International).

77% منهم يطمحون إلى العمل في شركات متعددة الجنسيات (أجنبية) بسبب أجورها المرتفعة مقارنة بالمؤسسات المحلية [1].

وهذا بغض النظر عن منح المناصب الموقتة في إطار برامج دعم العمل المأجور والتي لا تتجاوز أجرها 18000 دج، حيث لا يتناسب هذا الأجر مع عدد الساعات التي يعملها الموظف، ولعل هذا ما يدفع الموظف إلى الالتجاء للعمل في القطاع غير الرسمي.

6-2- الاعتماد على مقاربة اجتماعية في معالجة مشكلة البطالة: شهدت معدلات البطالة تراجعاً ملحوظاً خلال فترة تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية، حيث انتقلت من حدود 27.3% سنة 2001 إلى 10% سنة 2016، وبمقارنة هذا الانخفاض في معدلات البطالة مع الأداء الاقتصادي وخاصة النمو الاقتصادي، يتضح أن النمو الاقتصادي في الجزائر ليس نمواً مكثفاً، أي لا يرتكز على الاستعمال الفعال لقوى الإنتاج والزيادة في إنتاجية العمل التي يبقى المحفز الأول لها الإبداع والابتكار [2]، ووفقاً لبيانات البنك الدولي يعتبر النمو ذا كثافة رأسمالية عندما تكون مرونة التشغيل [3] بالنسبة للناتج أقل من 0.4 وذو كثافة من حيث العمالة عندما تكون المرونة أكبر من 0.8 [4]، وبتتبع مرونة التشغيل بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر نجدها في غالبية السنوات أقل من 0.8 %، وهذا يدل على ضعف العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة، وأن النمو الاقتصادي المحقق غير منتج للوظائف وإنما هو كثيف رأس المال، وهذا راجع لارتباط نمو الناتج المحلي الإجمالي بنمو قطاع المحروقات، هذا الأخير يعتمد على تكنولوجيات وتقنيات كثيفة رأس المال وليس كثيفة اليد العاملة، وهذا ما يؤكد ارتباط فعالية سياسة التشغيل بالنفقات العامة ومنه بإيرادات قطاع المحروقات، حيث كشفت الأزمة المالية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري بداية من 2014 إثر انخفاض أسعار البترول، أثر ذلك بنسبة كبيرة على قطاع التشغيل من خلال الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة في إطار تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية، والتي على رأسها تقليص المناصب المالية وتجميد كل مسابقات التوظيف الخاصة بالوظيف العمومي، باستثناء القطاعات البيداغوجية والقطاع الصحي، وتوقف بعض المشاريع التي لديها القدرة على امتصاص اليد العاملة.

ثانياً– آليات تفعيل سياسات التشغيل في الجزائر:

لابد من الإشارة إلى أن تدخلات الدولة في مجال التشغيل يأخذ طابعاً ظرفياً وذلك عن طريق توفير مناصب شغل مؤقتة للتخفيف من حدة البطالة مثلاً، وأن خلق مناصب شغل كافية في اقتصاد السوق من مهام المؤسسات المنتجة، مما يؤدي إلى طرح إشكال أمام الدولة الجزائرية حول كيفية جعل المؤسسة الاقتصادية قادرة على توفير

[1]– رحيم حسين: نفس المرجع السابق، ص 144.

[2]– محمد مسعي: **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2012، ص 147.

[3]– مرونة التشغيل بالنسبة للنمو = التغير النسبي في عدد المشتغلين/ التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

[4]– مولاي لخضر عبد الرزاق: **تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2011**، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2012، ص 191.

مناصب الشغل التي لا تزال تنشط في بيئة صعبة تتميز بالمنافسة الشرسة وغير المتكافئة بسبب انفتاح الاقتصاد الوطني المشجع على الاستيراد الذي يهدد الإنتاج المحلي.

رغم المجهودات والإجراءات التي اتخذتها في سبيل تشجيع المشاريع الاستثمارية إلا أن إشكالية الاختلال في سوق العمل تبقى مطروحة بحدة، وانطلاقاً من ذلك واستناداً إلى تجارب بعض الدول يمكن طرح بعض المقترحات والتي هي عبارة عن مجموعة من الآليات لمعالجة مكامن الإختلالات التي تعاني منها سياسات التشغيل في الجزائر، ومن بينها ما يلي:

1- ضرورة اطلاق قوي للقطاع الخاص: استناداً إلى تجارب الأقاليم والبلدان الرائدة سريعة النمو يتضح أن المقاربة الناجحة للنمو والتشغيل والحد من البطالة هي التي يقودها القطاع الخاص متى وفرت له الحكومات بيئة أعمال مواتية ترفع القيود على الاستثمار الخاص، وتعزز مصداقية الإصلاحات والتقيد بالتنفيذ الشفاف لقواعد السوق، ومن بين العوامل الداعمة للقطاع الخاص هي: [1]

- تخفيض الضرائب وتخفيف الإجراءات إلى الحد الأدنى لدخول الشركات إلى السوق والخروج منها؛
- توفير البنية الأساسية التقليدية والبنية الأساسية التكنولوجية وتحسين مختلف الخدمات العامة؛
- توفير المهارات كماً ونوعاً بما يتناسب مع حاجيات السوق؛
- وضع استراتيجية نمو طويلة المدى بأهداف محددة متفق عليها بين الجهات المعنية الأساسية في إطار الحوار الاجتماعي الثلاثي.

وبالتناظر فإن مسؤولية القطاع الخاص لا تقل أهمية عن مسؤولية الدولة، فالقطاع الخاص- وهو المتوقع أن يكون البديل للقطاع العام على مستوى النمو والتشغيل والحد من البطالة – مطالب بـ:

- التفاعل الإيجابي مع الغايات والاستراتيجيات والأهداف الوطنية المتفق عليها؛
- صياغة وتنفيذ ومتابعة مع مختلف الفاعلين في إطار تحالف من أجل التقدم الاقتصادي والتأهيل البشري والرقي الاجتماعي؛
- التوجه نحو مزيد من الاستثمار في مجالات الإنتاج المادية التي تمثل الاقتصاد الحقيقي إلى جانب الاستثمار في المعرفة والتطوير التكنولوجي؛
- تحمل المسؤولية الاجتماعية التي أصبحت ضرورة اقتصادية بمفردات:

✓ توفير أكثر ما يمكن من فرص العمل لإطلاق قوى الإنتاج المعطلة بما يمكن من إنتاج سلع وخدمات تفوق حاجيات الطلب الداخلي وترفع بالتالي من مستوى التجارة البينية؛

✓ التدريب الوظيفي لتعهد حقيبة الكفاءات باستمرار لفائدة القوى العاملة، وبالتالي الرأس المال اللامادي للمؤسسات الاقتصادية؛

✓ اعتبار الموارد البشرية استثماراً وليس تكلفة، يثمن الرأس المال البشري ويؤمن القدرة التنافسية للمؤسسة؛

[1]- منظمة العمل العربية: **دعم القدرات التنافسية لتعزيز القابلية للتشغيل**، التقرير العربي الخامس: حول التشغيل البطالة في الدول العربية، 2016، ص 36.

- ✓ المساعدة على تنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تعتمد على التجديد والابتكار وسرعة الاستجابة للمتغيرات.

2- تنظيم القطاع غير الرسمي وإدماجه في السوق الرسمي: أثبت القطاع غير المنظم في الدول النامية والصاعدة قدرته على الاستثمار الأمثل للمدخرات الصغيرة التراكمية وتحويلها إلى استثمارات منتجة بدون أي دعم من الدولة، ومن هذه الزاوية التحليلية فإن الناشطين في القطاع غير المنظم عمالاً ومستقلين يبدون قدراً كبيراً من الاستقلالية اتجاه الدولة والتحلي بروح المخاطرة والمبادرة أكثر من العاملين في قطاع المؤسسات الصغرى المنظمة، وخلافاً لغالبية طالبي الشغل فإن العاملين في القطاع غير المنظم لا يكترثون بالوظائف ذات الاعتبار الاجتماعي السائد، وعموماً يمثل إنتاج الأنشطة غير المنظمة جزءاً من العرض الكلي للسلع والخدمات، كما أن المداخيل المولدة تمثل سوقاً للطلب على السلع والخدمات المنتجة في القطاع نفسه أو في القطاع الرسمي الوطني.

يلعب القطاع غير المنظم في التنمية الاقتصادية عن طريق عقود المناولة (المعروف أيضاً بـ: العقود من الباطن) مع مؤسسات القطاع المنظم، وبالرغم من معاناة رجال الأعمال من المنافسة غير الشريفة التي يمثلها القطاع غير المنظم، إلا أنه في عديد الحالات تتكامل وحدات الإنتاج في القطاع غير المنظم مع مؤسسات القطاع المنظم عن طريق المناولة أو العقود من الباطن للضغط على الكلفة وخاصة في مجالات النسيج، وبالتالي فإن الحدود بين القطاع غير المنظم والقطاع المنظم متداخلة في عديد الحالات، باعتبار أن القطاع المنظم يشمل هو أيضاً بعض الأنشطة غير المنظمة التي تندرج ضمن الاقتصاد الخفي.

وفي إطار مساهمة القطاع غير المنظم في مجهود التنمية لابد من الإشارة إلى بعض التجارب المثيرة للاهتمام، ومن أبرز هذه التجارب الناجحة باعتراف عديد الخبراء: ماليزيا والهند وتركيا ولندن، كانت هذه التجارب تتعلق بالمؤسسات الصغرى والصغيرة، فإننا نشير إليها لأنها استقطبت وحدات الإنتاج والخدمات غير المنظمة وانتقلت بها إلى القطاع المنظم.

3- توسيع مظلة الإقراض الصغير: أثبتت تجارب ماليزيا وتركيا والهند وجنوب إفريقيا أن الإقراض الأصغر يسهم في التشغيل والحد من الفقر إلى جانب كونه مدراً للأرباح، حيث لا تتجاوز نسبة القروض المدعومة 2 %، وفي أقصى الحالات 4.5% لأسباب طارئة، كما أن نسبة استرجاع (تسديد) القروض تفوق 90%.

4- دعم آليات المرافقة (حاضنات الأعمال) إدارية، تكنولوجية: حيث يتم ذلك بتطوير دور آليات الدعم والمرافقة، مع إشراك القطاع الخاص في هذا المجال (هياكل خاصة أو مشتركة)، وكذا إدماج مراكز البحث والمختبرات العلمية كحاضنات أعمال لمشروعات شبانية مبدعة، وهو ما سيدعم روح الابتكار وتحويل الأفكار إلى مشروعات، وللإشارة هناك نصوص ومحاولات في الجزائر فيما يتعلق بالحاضنات ومشاتل المؤسسات، إلا أنها لا تزال متعثرة [1].

[1]- رحيم حسين: نفس المرجع السابق، ص 147.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر برامج الإصلاحات الاقتصادية على سياسة التشغيل في الجزائر

في هذا المبحث سوف يقوم الباحث بإجراء الدراسة القياسية، وسوف يستخدم الباحث نموذج طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كلياً (FMOLS: Fully Modified Ordinary Least Square) من أجل اختبار العلاقة بين برامج الإصلاحات الاقتصادية وسياسة التشغيل التي سوف يتم تمثيلها بمعدلات البطالة.

من أجل اختبار النموذج سوف يقوم الباحث بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب: حيث سيتطرق بداية إلى بناء نموذج الدراسة والتعريف بالمتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ثم التطرق إلى اختبار استقرارية السلاسل الزمنية المستخدمة في هذا النموذج، وفي الأخير سوف يقوم الباحث بتقدير النموذج وتحديد المعلمات طويلة وقصيرة الأجل، ثم القيام بالتحليل الإحصائي والاقتصادي لنتائج التقديرات.

المطلب الأول: بناء النموذج والتعريف بمتغيرات الدراسة

تعد مرحلة الإلمام بمعطيات العينة المختارة للدراسة وبناء النموذج من أهم المراحل التي تؤدي بنا إلى تحليل قياسي قريب جداً من الواقع، ومطابق للنظريات الاقتصادية والمدلول الاقتصادي من خلال علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع، وبناء على الدراسات النظرية والتجريبية، فإنه سيتم التعرض في هذا المطلب إلى بناء النموذج والتعريف بمتغيرات الدراسة.

أولاً– بناء نموذج الدراسة:

فيما يخص نموذج الدراسة سوف يتم استخدام طريقة الـ (FMOLS)، التي صممت لأول مرة بواسطة Philips and Hansen (1990) لإعطاء التقدير الأمثل لانحدارات التكامل المشترك، حيث تعمل هذه الطريقة على تنقية قيم المعاملات المقدرة من القيم الزائفة التي يتم تقديرها بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لكي نحصل على أعلى كفاءة في التقدير، بالإضافة لأن هذه الطريقة عدلت على طريقة المربعات الصغرى العادية بهدف التخلص من تأثير الارتباط الذاتي والإبقاء على تأثير المتغيرات الداخلية التي تبينها علاقة التكامل المشترك، وبالرغم من جودة هذه الطريقة إلا أنها قد تصادف بعض المشاكل في حالة العينات الصغيرة، ولتطبيق هذه الطريقة لتقدير العلاقة طويلة المدى، يتطلب ذلك تحقق شرط وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المراد دراسة العلاقة بينها [1].

بناء على ما سبق عرضه من الإطار النظري والدراسات السابقة والتحليل القياسي فإنه سوف يتم اختيار النموذج العام للدراسة على النحو التالي:

$$CHOM = f(EAI, FCT, EXP, GROWTH, INF, MDT, OIL, REF)$$

حيث: CHOM : معدل البطالة؛

EAI : نفقات التجهيز والاستثمار بالأسعار الثابتة للعملة المحلية؛

FCT : النفقات النهائية للتسيير بالأسعار الثابتة للعملة المحلية؛

[1]– مرام تيسير مصطفى الفرا: **دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995-2011)**، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة، 2012، ص 126.

EXP : قيمة الصادرات بالأسعار الثابتة للعملة المحلية؛

GROWTH : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية؛

INF : معدل التضخم؛

MDT : مؤشر تطور القطاع المالي؛

OIL : أسعار النفط الحقيقية؛

REF : متغير صوري يمثل برامج الإصلاحات الاقتصادية، الذي سوف يأخذ القيمة 1 منذ بداية برامج الإصلاحات الاقتصادية في عام 1994 إلى عام 2016، والقيمة 0 قبل بداية هذه البرامج (1980-1993).

كما هو شائع في الدراسات الاقتصادية يتم إدخال الصيغة اللوغاريتمية على المتغيرات لأنها الطريقة المناسبة، لها ايجابيات، منها: إزالة الاتجاه الأسي للمتغير، أي الاتجاهات الحادة، وكذلك منها تحويل صيغة النموذج إلى الصيغة الخطية إذاكان النموذج في صيغته الأصلية غير خطية [1]، وبعد عدة محاولات من اختيار أهم صيغة للنماذج فقد تبين أفضلية الصيغة اللوغاريتميةكما هو موضح فيما يلي:

$$LCHOM = f(LEAI, LFCT, LEXP, LGROWTH, LINF, LMDT, LOIL, REF)$$

ثانياً– التعريف بمتغيرات الدراسة:

في هذه الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات التي سوف تحدد العلاقة بين معدل البطالة الذي يعكس سياسة التشغيل ويعتبر المتغير التابع، وكذا المتغيرات المستقلة التي تمثل أهم مؤشرات برامج الإصلاحات الاقتصادية، وستبرز هذه الدراسة أثرها في تخفيض معدلات البطالة ومنه تفعيل سياسة التشغيل، وتم الاعتماد على بيانات البنك الدولي بالأسعار الثابتة، وفيما يلي سيتم وصف هذه المتغيرات:

– معدل البطالة (CHOM): ويعتبر هذا المتغير التابع في الدراسة، ويقاس من خلال قسمة عدد المتعطلين عن العمل على عدد السكان النشطين مضروباً في 100، ويتم من خلاله قياس نجاعة وفعالية سياسة التشغيل من خلال الوصول إلى معدلات منخفضة لظاهرة البطالة.

– نفقات التجهيز والاستثمار (EAI): يعد هذا النوع من أهم جوانب الإنفاق الكلي في أي اقتصاد كان، إذ تعتمد عليه مستويات النمو وتنافسية اقتصاديات الدول بشكل عام، لذا يعد استقرار تطور هذا النوع من الإنفاق من العناصر الهامة للرفع من معدلات النمو الاقتصادي [2]؛ ومن الناحية النظرية توجد علاقة عكسية بين المتغيرين، بحيث إذا زاد الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة.

وتم تقسيم الإنفاق العام إلى قسمين في هذه الدراسة، منها هذا النوع من النفقات، والذي يعد مرآة عاكسة لتطور برامج الإصلاحات الاقتصادية لكونها جاءت على شكل برامج استثمارات عمومية.

[1]– دحماني محمد ادريوش: **إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**، نفس المرجع السابق، ص 253.

[2]– نفس المرجع السابق، ص 166.

– **النفقات النهائية للتسيير (FCT)**: وتتمثل في كل ما تقوم به الدولة من شراء سلع وخدمات، وكذا دفع نفقات الموظفين كالمرتبات والأجور والمعاشات ... الخ، ويتوقع أن يؤثر هذا المتغير عكسياً على معدلات البطالة من خلال آلية المضاعف.

– **قيمة الصادرات (EXP)**: وتمثل صادرات السلع والخدمات قيمة جميع السلع والخدمات السوقية الأخرى المقدمة إلى بقية العالم، وهي تشمل قيمة البضائع، والشحن، والتأمين، والنقل، والسفر، والإتاوات، ورسوم الترخيص، وغيرها من الخدمات، مثل الاتصالات، والبناء، والمالية، والمعلومات، والأعمال التجارية، والشخصية، والخدمات الحكومية، وتستثنى من ذلك تعويضات الموظفين ودخل الاستثمار (المعروف سابقاً باسم: خدمات العوامل) ومدفوعات التحويل [1]، وتربطه علاقة عكسية مع المتغير التابع، حيث أن ارتفاع الصادرات سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، الذي بدوره سوف يساهم في تخفيض معدلات البطالة.

– **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GROWTH)**: يعتبر من أحسن المؤشرات لتقدير نمو وتطور النشاط الإنتاجي، ويشير إلى مقدار التغير في رفاهية الفرد طوال فترة الدراسة، بحيث يتم الحصول عليه بقسمة إجمالي الناتج المحلي على إجمالي عدد السكان في منتصف العام، وفي هذه الدراسة أخذ المؤشر بالأسعار الثابتة لاستبعاد أثر التضخم؛ ويتوقع وفقاً لنظرية أوكن أن يكون لتطور الناتج أثراً عكسياً على معدلات البطالة، أما مصدر بيانات هذا المتغير هو إحصائيات البنك الدولي.

– **معدل التضخم (INF)**: يمكن تفسير العلاقة بين التضخم والبطالة في المدى القصير من خلال علاقة فيليبس الشهيرة، حيث أن زيادة التضخم تؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة.

– **حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (MDT)**: ويمثل نسبة مهمة تعبر عن التخصيص الجيد والفعال للموارد المالية وكفاءة المصارف على اعتبار أن منح الائتمان إلى القطاع الخاص يولد زيادات كبيرة في الاستثمار والإنتاجية مقارنة بالقطاع العام [2]، ويتوقع أن يكون لهذا الائتمان المقدم تأثير طردي على حجم التشغيل في القطاع الخاص.

– **أسعار النفط (OIL)**: تلعب أسعار النفط في الجزائر دوراً مهماً من خلال تمويل الإيرادات العامة للدولة، حيث يدفع ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الإيرادات العامة مما يعطي دفعة قوية للاستثمارات العمومية، وهذا بدوره يخفض من معدلات البطالة، ومنه وبحسب النظرية الاقتصادية فإن زيادة أسعار النفط لها أثر عكسي على معدلات البطالة.

– **المتغير الصوري (REF)**: يمثل هذا المتغير برامج الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت من عام 1994 في الجزائر، حيث سيأخذ القيمة 1 خلال فترة تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية (1994-2016)، والقيمة 0 قبل ذلك

[1]– موقع البنك الدولي: http://databank.albankaldawli.org ، تاريخ الاطلاع 2017/12/22.

[2]– طارق خاطر وصالح مفتاح: **التأصيل النظري لعلاقة التطور المالي بالمو الاقتصادي وأهم مؤشراته في الجزائر خلال الفترة 1990-2013**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 16، جامعة محمد خيضر ببسكرة، ديسمبر 2014، ص 144.

(1980-1993)، ولقد تم إدخال هذا المتغير في النموذج لمعرفة أثر برامج الإصلاحات الاقتصادية على معدلات البطالة، ثم الحكم على مدى نجاعة هذه الإصلاحات في الحد من ظاهرة البطالة.

المطلب الثاني: اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

تعرف السلاسل الزمنية على أنها مجموعة من المشاهدات المرتبة عبر الزمن، وغالباً ما تكون الفترات الزمنية متساوية ومتعاقبة، وتختلف هذه الفترات حسب طبيعة الظاهرة (يومية، أسبوعية، شهرية، فصلية، سنوية)؛ وتستخدم السلاسل الزمنية في مجالات عديدة ومختلفة منها الإحصاءات الاقتصادية الدورية والإحصاءات السكانية؛ وتستخدم أيضاً في عملية التنبؤ بقيم متغير ما.

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك؛ وتعد اختبارات جذر الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية؛ ولقد تم استخدام اختبار ديكي- فولر المطور Augmented Dickey Fuller واختبار فيليبس – بيرون Phillips-Perron لاختبار وجود جذر الوحدة أو الاستقرارية Stationarity في جميع متغيرات محل الدراسة، هذا الاختبار يفحص فرضية العدم بأن المتغير المعني يحتوي على جذر الوحدة أي أنه غير مستقر، مقابل الفرضية البديلة بأن المتغير المعني لا يحتوي على جذر الوحدة، أي أنه مستقر؛ بمعنى تحديد ما إذا كانت السلسلة الزمنية للمتغير مستقرة في مستواها الأصلي (level)؛ أم أنها غير مستقرة، وإذا تبين عدم استقرارها، فإنه يجب أخذ الفروق لها حتى تصل إلى حالة الاستقرار.

وقبل ذلك سوف نقوم برسم السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، ثم إجراء اختبار معنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي للسلاسل ثم نقوم باختبار جذر الوحدة (اختبار ديكي – فولر المطور واختبار فيليبس – بيرون).

أولا– رسم السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

من أجل تحليل السلسلة الزمنية يتم رسم مشاهداتها لمعرفة وجود مركبة الاتجاه العام لها وهل هي مستقرة أم لا، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (4-4)، حيث يمثل المحور الأفقي في كل شكل من الأشكال التالية: السنوات (1980-2016)، والمحور الرأسي يمثل قيم المتغيرات، كما يلي:

الشكل رقم (4-4): أشكال السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

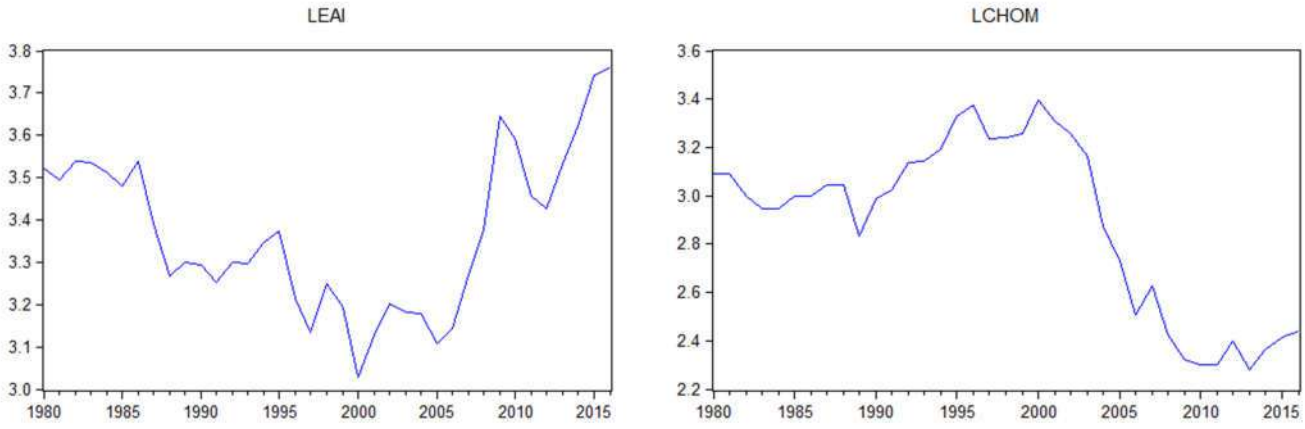

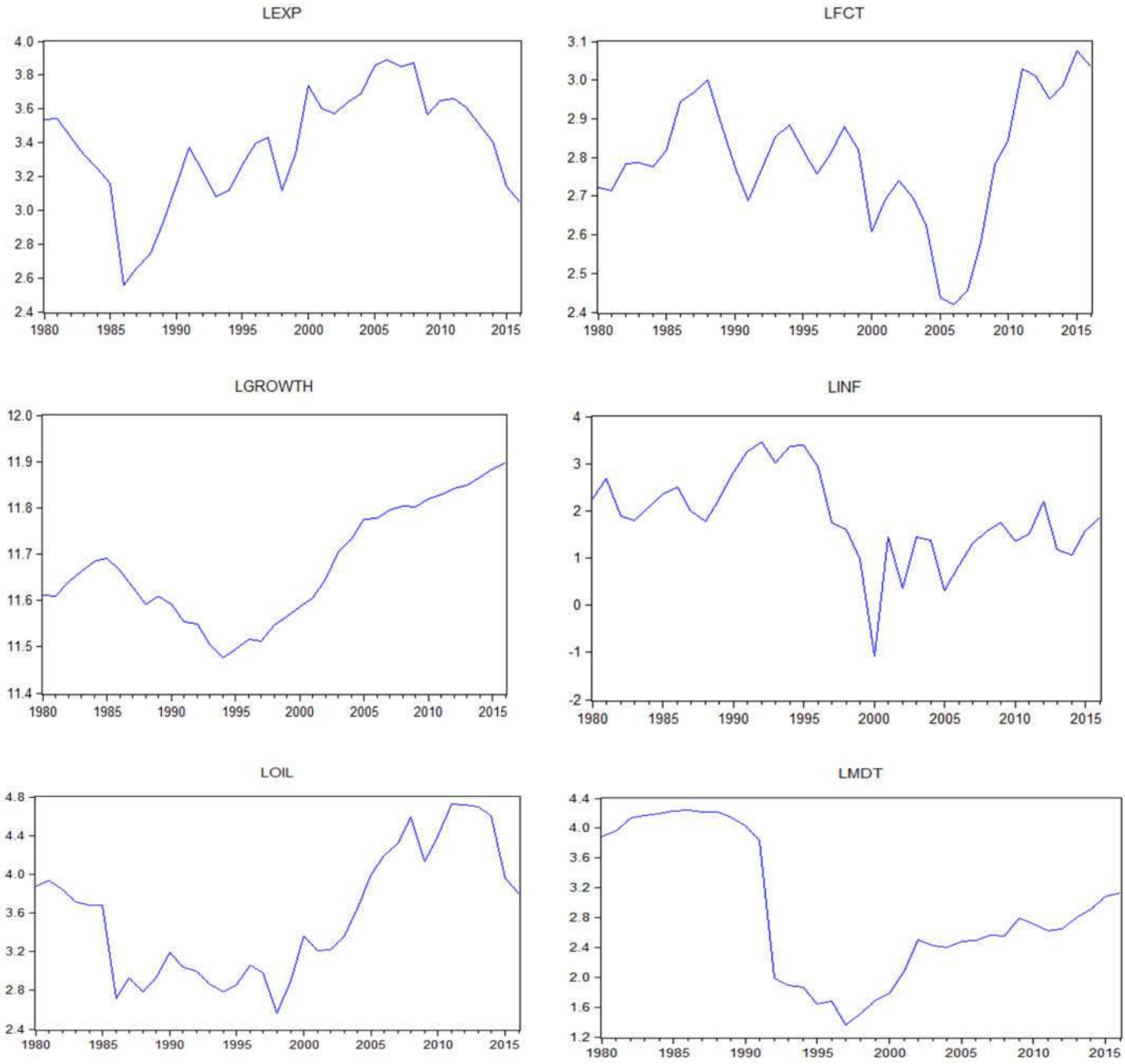

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

من خلال الشكل رقم (4-4) يتبين أن جميع السلاسل غير مستقرة، يعني وجود اتجاه زمني في كل السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة، مما يؤدي بنا لإجراء اختبار جذر الوحدة، للتأكد من الملاحظة السابقة من جهة، والتخلص من الاتجاه الزمني إن وجد من جهة أخرى، وذلك للوصول إلى سلاسل زمنية مستقرة يمكن الاعتماد عليها في اختبار نموذج الدراسة.

ثانياً– اختبار جذر الوحدة:

سيتم إجراء اختبار جذر الوحدة لجميع السلاسل الزمنية لمعرفة درجة استقراريتها، الأمر الذي سوف يمكننا من معرفة أي الاختبارات أفضل للوصول إلى نتائج واقعية تمثل أثر برامج الإصلاحات الاقتصادية على معدلات البطالة في الجزائر، ومن أجل ذلك سوف يتم استخدام اختبار ديكي – فولر المطور واختبار فيليبس – بيرون.

1- اختبار ديكي – فولر المطور:

أولى الاختبارات لجذر الوحدة قام بها ديكي وفولر عام 1979، وتم تطويرها فيما بعد إلى اختبارات مطورة عرفت بـ: Augmented Dickey and Fuller (ADF)، ويستلزم اختبار ديكي – فولر (DF) البسيط إجراء انحدار ذاتي لكل سلسلة مع الفروق الأولى للمتغير كمتغير تابع وإدخاله أيضاً بتباطؤ لسنة واحدة كمتغير مستقل؛ واختبارات جذر الوحدة تعد الآن وسيلة تشخيص معيارية في تطبيقات تحليل السلاسل الزمنية. ومن النموذج التالي المسمى بنموذج الانحدار الذاتي Autoregressive (AR) process من الرتبة الأولى (AR1) يمكن عرض هذا الاختبار وذلك على النحو التالي: [1]

$$Y_t = \alpha\, Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن: α معامل المتغير المستقل؛ ε_t : حد الخطأ العشوائي، والذي يفترض فيه توفر الشروط التالية:

$$E\,(\varepsilon_t) = 0 \;\;,\;\; Var\,(\varepsilon_t) = E\,(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2 \;\;,\;\; Cov\,(\varepsilon_t, \varepsilon_t) = 0$$

فإذا كان $(\alpha = 1)$ فهذا يعني وجود مشكلة جذر الوحدة، ويعاني من مشكلة عدم استقرار السلسلة حيث يوجد هناك اتجاه عام في البيانات.

ويمكن إعادة صياغة المعادلة السابقة بطرح Y_{t-1} من طرفي المعادلة للحصول على الفروق الأولى للمتغير Y_t (حيث $\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$) لتصبح:

$$\Delta\, Y_t = (\alpha - 1)\, Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta\, Y_t = \lambda\, Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{حيث} \quad \lambda = (\alpha - 1) \quad \ldots\ldots\ldots (1)$$

ويصبح الفرض العدم λ يساوي الصفر ($H_0: \lambda = 0$) أي وجود جذر وحدة في السلسلة، يعني أنها غير ساكنة، في مقابل الفرض البديل λ مختلف عن الصفر ($H_1: \lambda < 0$) ، ويلاحظ أنه في حالة أن $\lambda = 0$ فإن $\Delta\, Y_t = \varepsilon_t$ فعندئذ يقال أن سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى مستقرة، ولذا فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى I(1) Integrated of Order ، أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروقات من الدرجة الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي I(2) ، وهكذا ... ، وإذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال أنها متكاملة من الرتبة صفر أي I(0) ؛ ولقد جرت العادة على إجراء اختبار ديكي – فولر المبسط باستخدام ثلاثة صيغ من الانحدارات، أما الصيغتين الأخيرتين فهما على النحو التالي:

$$\Delta\, Y_t = \rho_0 + \lambda\, Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots (2)$$

$$\Delta\, Y_t = \rho_0 + \rho_1\, t + \lambda\, Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots (3)$$

والفرق بين هذه الصيغ، أن الأولى بدون ثابت وبدون اتجاه عام زمني، والثانية بإضافة ثابت وبدون اتجاه زمني، وأضيف الثابت والاتجاه العام الزمني في الصيغة الثالثة، وتأخذ جميع هذه الصيغ نفس فرضية العدم السابقة.

[1]– دحماني محمد ادريوش: **سلسلة محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي**، جامعة الجيلالي ليابس بسيدي بلعباس، الجزائر، 2014/2013، ص 118.

غير أن اختبار ديكي – فولر (DF) البسيط لا يصبح ملائماً إذا وجدت هناك مشكلة ارتباط ذاتي في الحد العشوائي، أو ما يسمى بالارتباط السلسلي Serial Correlation، وذلك بالرغم من كون المتغيرات المدرجة في العلاقة المقدرة قد تكون مستقرة، وعندئذ نلجأ لاستخدام اختبار آخر يسمى: اختبار ديكي– فولر المطور Augmented Dickey Fuller.[1]

ويلاحظ في هذا الصدد أن هناك ثلاث صيغ للنموذج يمكن استخدامه في حالة ADF :

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \sum_{i=2}^{p} \beta_i Y_{t-i+1} + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots (4)$$

$$\Delta Y_t = \rho_0 + \lambda Y_{t-1} + \sum_{i=2}^{p} \beta_i Y_{t-i+1} + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots (5)$$

$$\Delta Y_t = \rho_0 + \rho_1 t + \lambda Y_{t-1} + \sum_{i=2}^{p} \beta_i Y_{t-i+1} + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots (6)$$

وهذه تمثل صيغ اختبار ديكي – فولر المطور (ADF test) Augmented Dickey-Fuller وتحمل نفس خصائص الاختبار المبسط (DF test).

ويلاحظ هنا إن مشكلة الارتباط الذاتي سوف تختفي بعد إدراج عدد مناسب من الفروق، إذ تصبح ε_t غير مرتبطة ذاتياً.

وتتمثل فروض الاختبار لجميع الصيغ المذكورة سابقاً كالآتي:

فرضية العدم : (السلسلة غير مستقرة) $H_0: \lambda = 0$

الفرضية البديلة : (السلسلة مستقرة) $H_1: \lambda < 0$

عند تطبيق اختبار ADF نكون بحاجة إلى تحديد p عدد التأخيرات الأمثل (إدراج تأخيرات كافية لإزالة الارتباط الذاتي للأخطاء)، ولتحقيق هذا الغرض يمكننا الاستعانة ببعض الأدوات الإحصائية مثل: معايير المعلومات (Schwarz or Akaike) أو استخدام إحصائيتي Box-Pierce أو Ljung-Box، لاختبار الارتباط الذاتي بعد كل تأخير مضاف، حيث نتوقف عند أول تأخير نقبل من أجله الفرضية الصفرية التي تفترض غياب الارتباط الذاتي للأخطاء.

والقرار في الصيغ الثلاث المذكورة يكون بمقارنة القيمة المحسوبة لـ τ_λ^* مع القيمة الجدولية لديكي – فولر وهي $ADF_{\lambda(m,n,\alpha)}$ للنموذج m بصيغه الثلاث (4-5-6)، وحجم العينة n، ومستوى المعنوية α من جداول خاصة باختبار ديكي – فولر والمطورة أيضاً بواسطة Mackinnon (1991).

وتتم المقارنة بين القيم المحسوبة والحرجة (الجدولية)، فإذا كانت القيمة المطلقة المحسوبة أكبر من المطلقة الجدولية فإننا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، مما يدل على معنوية المعلمة إحصائياً وعدم وجود جذر الوحدة (Unit Root) أي إن السلسلة الزمنية للمتغير المدروس مستقرة (Stationary)، والعكس صحيح،

[1]– عبد القادر محمّد عبد القادر عطية: **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 658.

فإذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية فإننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، أي إن السلسلة غير مستقرة (Non stationary) وبالتالي نقوم باختبار استقرارية الفرق الأول (First Difference) للسلسلة، وإذا كان غير مستقر نكرر الاختبار للفرق من درجة أعلى ... وهكذا.

2- اختبار فيليبس – بيرون:

بالنسبة لاختبار فيليبس – بيرون (Phillips – Perron Test, 1988) فإنه يعتمد تقديره على نفس نماذج DF البسيط إلا أنه يختلف عن اختبار DF في أنه يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء ذات التباين غير المتجانس وذلك عن طريق عملية تصحيح غير معلمية Non-Parametric لإحصاءات ديكي ـ فولر، حتى يعالج مشكل الارتباط و/أو التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية.

ويجرى هذا الاختبار في أربعة مراحل: [1]

- ☑ التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية OLS للنماذج الثلاثة القاعدية لاختبار ديكي ـ فولر مع حساب الإحصائيات المرافقة؛
- ☑ تقدير التباين قصير المدى: $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2$ حيث $\hat{\varepsilon}_t$ تمثل البواقي؛
- ☑ تقدير المعامل المصحح S_1^2 المسمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث: $S_1^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1-\frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{T}\sum_{t=i+1}^{T}\hat{\varepsilon}_t\hat{\varepsilon}_{t-i}$

من أجل تقدير التباين على المدى الطويل، يجب ايجاد عدد التباطؤات l (*Newey-West*) المقدرة بدلالة عدد المشاهدات T : $l \approx 4\left(\frac{T}{100}\right)^{2/9}$ ؛

- ☑ حساب إحصائية فيليبس – بيرون *PP* : $t^*_{\hat{\phi}} = \sqrt{k}\times\frac{(\hat{\phi}-1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}} + \frac{T(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}}{\sqrt{k}}$ مع $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{S_1^2}$ والذي يساوي 1 في الحالة التقاربية عندما تكون $\hat{\varepsilon}_t$ تشويشاً أبيضاً، ثم يتم مقارنة هذه الإحصائية مع القيم الحرجة لجدول MacKinnon .

ومن المعلوم أن اختبار ADF قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي (AR) بينما اختبار (PP) قائم على افتراض أكثر عمومية، وهي أن السلسلة متولدة بواسطة عملية Autoregressive Integrated Moving Average (ARIMA) ، ولذا يرى Hallam D. and Zanoli (1993) أن اختبار (PP test) له قدرة اختيارية أفضل وهو أدق من اختبار (ADF test) لاسيما عندما يكون حجم العينة صغير، وفي حالة تضارب وعدم انسجام نتائج الاختبارين فإن الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار (PP test) [2].

[1]– محمد شيخي: **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 212.

[2]– دحماني محمد ادريوش: **سلسلة محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي**، نفس المرجع السابق، ص 120.

وسوف نقوم فيما يلي باختبار مدى سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وهل هي مستقرة في المستوى الأصلي أم لا؟ فإذا تبين عدم استقرارها في المستوى الأصلي نأخذ الفروقات الأولى لها، ثم نختبر مدى سكون السلاسل الزمنية بعد أخذ الفروق الأولى؛ وسوف نعتمد على اختبار كل من ديكي – فولر المطور وفيليبس – بيرون السابق الإشارة إليهما، وذلك في حالة ثابت، وثابت واتجاه عام، ولقد تم الاستعانة بالإضافة التي قدمها عماد الدين المصبح على برنامج Eviews، التي تقوم بإجراء اختبار ديكي – فولر المطور واختبار فيليبس بيرون بجميع الصيغ وبأخذ المستوى الأصلي والفروقات، وتم اختيار فترات الإبطاء بطريقة أوتوماتيكية من خلال معيار Schwartz Info Criterion، وكانت النتائج كما يلي: (انظر الملحق رقم (35)).

الجدول رقم (4-17): اختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية في حالتها الأصلية

Variable	Dickey and Fuller ثابت (النموذج5)	Dickey and Fuller ثابت واتجاه عام (النموذج6)	Phillips-Perron ثابت	Phillips-Perron ثابت واتجاه عام
LCHOM	-0.5398	-1.2613	-0.7711	-1.4007
LEAI	-0.8746	-0.9052	-1.0173	-0.4499
LFCT	-2.3925	-2.3402	-1.7036	-1.7509
LEXP	-1.5557	-1.6454	-1.5557	-1.6454
LGROWTH	-0.7141	-0.7729	-0.0906	-1.1655
LINF	-2.6144*	-2.9017	-2.6104	-2.9625
LMDT	-1.3092	-0.8518	-1.4825	-1.1436
LOIL	-1.3170	-1.9984	-1.3548	-1.9984

(*) معنوي عند 10 % .

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

(**) معنوي عند 5 % .

(***) معنوي عند 1 % .

من خلال الجدول رقم (4-17) نلاحظ عدم استقرار السلاسل الزمنية لكل المتغيرات في حالتها الأصلية، سواء اختبار ديكي – فولر المطور أو اختبار فيليبس – بيرون، بوجود ثابت أو ثابت واتجاه عام، ونلاحظ أن معدل التضخم استقر عند 10% بوجود الثابت، وبما أن النتائج متناقضة فإنه سوف يتم اختيار نتائج اختبار فيليبس – بيرون كما ذكرنا سابقاً في حالة وجود التناقض، مما يعني وجود جذر الوحدة لجميع السلاسل الزمنية عند المستوى، باعتبار أن القيم المحسوبة أقل تماماً من القيم الحرجة لـ Mackinnon .

بما أن جميع السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى فإنه سوف يتم إعادة الاختبار وذلك بأخذ الفرق الأول لها، وكانت النتائج موضحة في الجدول رقم (4-18) التالي: (انظر الملحق رقم (35)).

الجدول رقم (4-18): اختبار استقرار السلاسل الزمنية بعد أخذ الفروق الأولية

Variable	Dickey and Fuller (ثابت)	Dickey and Fuller (ثابت واتجاه عام)	Phillip-Perron (ثابت)	Phillip-Perron (ثابت واتجاه عام)
LCHOM	-5.2544***	-5.2296***	-5.2989***	-5.2714***
LEAI	-5.0044***	-5.8153***	-4.7400***	-6.5004***
LFCT	-4.1635***	-4.1101**	-3.8969***	-3.8002**
LEXP	-5.0707***	-4.1519**	-5.0301***	-4.9556***
LGROWTH	-3.1906**	-3.3824*	-3.2537**	-3.4240*
LINF	-8.3983***	-8.2907***	-8.3983***	-8.2907***
LMDT	-4.8494***	-4.9596***	-4.8972***	-4.9518***
LOIL	-5.6744***	-5.6499***	-5.6747***	-5.6499***

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

الجدول رقم (4-18) يوضح تطبيق الاختبارين السابقين بعد أخذ الفروق من الدرجة الأولى للسلاسل الزمنية، وتشير النتائج إلى أن جميع السلاسل مستقرة عند مستوى معنوية 1 % و 5 %، وذلك باعتبار أن القيم المحسوبة أكبر تماماً من القيم الحرجة لـ Mackinnon ، ومن ثم يمكن القول بأن جميع المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة الأولى، أي I (1) ، وهذه النتائج تنسجم مع النظرية القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى الأصلي ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول.

المطلب الثالث: اختبار أثر برامج الإصلاحات الاقتصادية على سياسة التشغيل للفترة (1980-2016)

في هذا المطلب سوف يقوم الباحث بإجراء الاختبارات المناسبة لنموذج الدراسة الذي تم تناوله سابقاً، وذلك بتقدير العلاقة بين معدل البطالة والمتغيرات التفسيرية، وذلك عن طريق نموذج المربعات الصغرى المصحح كلياً (FMOLS) الذي يشترط وجود علاقة تكامل مشترك، وسوف يتم اختبار وجود هذه العلاقة بطريقة جوهانسن.

أولاً– اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية جوهانسن:

تقوم فكرة التكامل المشترك على المفهوم الاقتصادي للخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية، وينص النموذج على أن المتغيرات الاقتصادية التي تفترض وجود علاقة توازنية بينها في الأجل الطويل لا تتباعد عن بعضها البعض بشكل كبير ويصحح هذا التباعد عن التوازن بفعل قوى اقتصادية تعمل على إعادة هذه المتغيرات الاقتصادية للتحرك نحو التوازن طويل الأجل؛ وهكذا، فإن فكرة التكامل المشترك تحاكي وجود توازن في الأجل الطويل تؤول إليه المتغيرات الاقتصادية؛ وأهم المناهج القياسية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك للسلاسل الزمنية هي: [1]

- اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة انجل غرانجر؛
- اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسن؛
- منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL .

[1]– خليفة عزي: **أثر أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية للفترة (1985-2015)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر، 2018، ص 207.

يعتبر اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسن أوسع من المنهجية المطبقة من طرف اختبار Engle and Granger ، فهو يسمح بتحديد عدد علاقات التوازن في المدى الطويل بين عدة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وتعتمد منهجية جوهانسن على طبيعة العلاقة بين رتبة المصفوفة وجذورها بشكل أساسي، ويقوم هذا الاختبار بحساب عدد علاقات التكامل المشترك من خلال حساب عدد أشعة التكامل المشترك، والمسماة بـ: رتبة مصفوفة التكامل المشترك، ويعتمد على تقدير النموذج التالي: [1]

$$\Delta Y_t = a_0 + a_1 \Delta Y_{t-1} + a_2 \Delta Y_{t-2} + a_{\rho-1} \Delta Y_{t-\rho-1} + \pi\, Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

المصفوفة π تكتب على الشكل التالي: $\pi = \sum_{i=1}^{\rho} a_i - I$ ؛

ρ : عدد التأخيرات.

ومن أجل $\rho = 1$ يصبح النموذج كالتالي:

$$\Delta Y_t = a_0 + a_1 \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

إذا كانت كل عناصر المصفوفة π معدومة، فإن رتبة المصفوفة تصبح: $r = 0$ فنقول أنه لا يوجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات ولا يمكن تشكيل نموذج تصحيح الأخطاء، وإذا كانت: $r = k$ فهذا يدل على أن كل المتغيرات مستقرة ولا يمكن استعمال طريقة التكامل المتزامن في هذه الحالة، أما إذا رتبة المصفوفة: $k-1>r>1$ فإنه يوجد r علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات.

رتبة المصفوفة π تحدد عدد علاقات التكامل المتزامن بين المتغيرات، ويتم إحصائياً حسابها كما يلي:

$$\lambda_{trace} = -\, n \sum_{i=r+1}^{k} ln(1 - \lambda_i)$$

حيث: n : عدد الملاحظات؛ k : عدد المتغيرات؛ و λ_{trace} : هي قيم اختبار الأثر للمصفوفة .

ويتم اختبار فرضية العدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك يقل عن أو يساوي العدد r .

ويمكن إجراء اختبار التكامل المشترك الذي اقترحه جوهانسن وذلك من خلال تقدير نتيجة اختبار الأثر (λ_{Trace}) واختبار القيمة العظمى (λ_{max})، فإذا كانت قيمة الاختبار المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية نرفض الفرض القائل بعدم وجود متجه تكامل لمتغيرات الدارسة ($H_0: r = 0$)، ونقبل الفرض القائل بوجود على الأقل متجه تكامل واحد ($H_1: r \neq 0$)، وإذا كان العكس فالنتيجة تكون العكس من خلال قبول الفرض القائل بعدم وجود تكامل مشترك، ويوضح الجدول رقم (4-19) نتيجة اختبار الأثر (λ_{Trace}) واختبار القيم المميزة العظمى (λ_{max}) لاختبار وجود علاقة في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة.

[1] – خليفة عزي: نفس المرجع السابق، ص 209.

الجدول رقم (4-19): اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

Date: 09/01/18 Time: 23:39
Sample (adjusted): 1982 2016
Included observations: 35 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LCHOM LEAI LFCT LEXP LGROWTH LINF LMDT LOIL REF
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.984159	417.8996	197.3709	0.0000
At most 1 *	0.917809	272.8203	159.5297	0.0000
At most 2 *	0.789017	185.3654	125.6154	0.0000
At most 3 *	0.719108	130.9062	95.75366	0.0000
At most 4 *	0.678584	86.46375	69.81889	0.0013
At most 5	0.426207	46.73805	47.85613	0.0634
At most 6	0.372182	27.29600	29.79707	0.0946
At most 7	0.266430	11.00333	15.49471	0.2113
At most 8	0.004538	0.159181	3.841466	0.6899

Trace test indicates 5 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.984159	145.0793	58.43354	0.0000
At most 1 *	0.917809	87.45485	52.36261	0.0000
At most 2 *	0.789017	54.45919	46.23142	0.0054
At most 3 *	0.719108	44.44248	40.07757	0.0151
At most 4 *	0.678584	39.72571	33.87687	0.0090
At most 5	0.426207	19.44204	27.58434	0.3811
At most 6	0.372182	16.29267	21.13162	0.2082
At most 7	0.266430	10.84415	14.26460	0.1622
At most 8	0.004538	0.159181	3.841466	0.6899

Max-eigenvalue test indicates 5 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

تشير نتائج اختبار جوهانسن الواردة في الجدول رقم (4-19) إلى رفض الفرضية الصفرية، القائلة بعدم وجود تكامل مشترك عند مستوى دلالة 0.05، بسبب نتائج اختبار الأثر Trace التي تبين أن قيمة الاحتمال الأعظم المحسوب 417.8996 أكبر من القيمة الجدولية 197.3709، وعليه نرفض الفرض الصفري ونجزم بوجود معادلة تكامل واحدة على الأقل.

هذه النتائج يؤكدها اختبار القيم المميزة العظمى Max والذي يختبر الفرض الصفري القائل بأن عدد متجهات التكامل المتساوي هي r مقابل الفرض البديل بأنها تساوى r+1، لأن قيمة الاحتمال الأعظم المحسوب 145.0793 أكبر من القيمة الجدولية 58.43354، وعليه نرفض الفرض الصفري ونؤكد على وجود معادلة تكامل

واحدة على الأقل، وعلى ذلك يمكن القول طبقاً لهذه النتيجة أنه توجد علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج.

ثانياً– تقدير العلاقة بين برامج الإصلاحات الاقتصادية وسياسة التشغيل في الأجل الطويل باستخدام منهجية المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS):

بعدما تحققنا من وجود علاقات التكامل المشترك طويلة المدى بين متغيرات نموذج الدراسة، ننتقل إلى الخطوة الثانية من خلال تقدير نموذج الدراسة باستخدام نموذج FMOLS، الذي يأخذ الصيغة التالية:

$$LCHOM_t = c + \beta_1 EAI + \beta_2 LFCT + \beta_3 LEXP + \beta_4 LGROWTH + \beta_6 LINF + \beta_7 LMDT + \beta_8 LOIL + \beta_9 REF + \varepsilon_t$$

وجاءت نتائج التقدير للنموذج كما هو موضح في الجدول رقم (4-20):

الجدول رقم (4-20): مقدرات معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة FMOLS

Dependent Variable: LCHOM
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 09/01/18 Time: 22:54
Sample (adjusted): 1981 2016
Included observations: 36 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West automatic bandwidth = 6.8826, NW automatic lag length = 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEAI	-0.114086	0.210540	-0.541874	0.5923
LFCT	-0.546707	0.203629	-2.684824	0.0123
LEXP	-0.453491	0.174982	-2.591644	0.0152
LGROWTH	-0.189887	0.730992	-0.259766	0.7970
LINF	-0.074445	0.017718	-4.201594	0.0003
LMDT	-0.101247	0.042310	-2.392993	0.0239
LOIL	-0.187388	0.041654	-4.498629	0.0001
REF	0.219815	0.072121	3.047864	0.0051
C	36.45157	3.206226	11.36900	0.0000

R-squared	0.900801	Mean dependent var	2.886692
Adjusted R-squared	0.871408	S.D. dependent var	0.362740
S.E. of regression	0.130077	Sum squared resid	0.456844
Long-run variance	0.005355		

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-20) ما يلي:

- ✓ وجود علاقة غير معنوية وذات أثر عكسي بين نفقات التجهيز والاستثمار ومعدلات البطالة، حيث تشير بيانات الجدول أن هذا الأثر كان دون مستوى الدلالة، ويمكن ارجاع سبب وجود هذه النتيجة إل توجيه نفقات التجهيز والاستثمار نحو استثمارات كثيفة رأس المال، وزيادة برمجة مشاريع في قطاعات اقتصادية وصلت مرحلة التشبع وتجاوزت الطاقة الاستيعابية لها، مثل قطاع البناء والأشغال العمومية، حيث وصلت الحصص المالية لهذا القطاع خلال تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (2001-2014) إلى ما

يقارب 8361.6 مليار دينار، أي بنسبة 35% من مجموع المبالغ المخصصة لهذه البرامج [1]، وهذا دون احتساب مبالغ إعادة التقييم، حيث تم الكشف سنة 2008 حسب تقارير من طرف وزارة الأشغال العمومية عن عمليات إعادة التقييم للمشاريع المعتمدة في برامج دعم النمو تفوق 50 مليار دولار [2]، وهو مبلغ كبير مقارنة بمجموع المبالغ المخصصة لهذا البرنامج خلال فترة (2005-2009) والمقدر بـ 55 مليار دولار، علماً أن هذا القطاع مستوعب لعدد كبير من اليد العاملة ولكن بصورة مؤقتة وظرفية، حيث أوضحت الدراسة أن عدد العمال بقي متذبذباً في هذا القطاع عند حدود 16% و19% خلال الفترة (1994-2009) رغم عدد المشاريع الكبرى المبرمجة فيه، وعرف انخفاضاً في نسبة عماله خلال الفترة (2010-2016)، وهذا راجع لتوقف بعض المشاريع المبرمجة كنتيجة لانخفاض أسعار النفط التي تعتبر الممول الأول لنفقات التجهيز والاستثمار، وهذا مما يعني ضعف تأثير هذه النفقات بالشكل المطلوب على البطالة في الأجل الطويل.

- ✓ وجود علاقة معنوية عكسية بين نفقات التسيير ومعدلات البطالة، حيث أن زيادة نفقات التسيير بنسبة 1 % ستؤدي إلى تخفيض البطالة بنسبة 0.54 % في الأجل الطويل، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن تدخل الدولة عن طريق زيادة نفقات التسيير التي ستؤثر مباشرة في زيادة المناصب المالية للوظيف العمومي، هذا فضلاً عن زيادة توفير مناصب شغل في إطار برامج وأجهزة التشغيل المسيرة من طرف الدولة، حيث أشارت الدراسة أن نسبة المشتغلين في هذا القطاع بقيت مرتفعة تتراوح بين 40% و63% خلال فترة الدراسة، كما أن هذه النفقات تؤثر بشكل غير مباشر على معدلات البطالة من خلال آلية مضاعف الإنفاق عن طريق زيادة الكتلة الأجرية والنفقات التحويلية، حيث تشير البيانات إلى ارتفاع الكتلة الأجرية خلال الفترة (1994-2014)، منتقلة من 164.5 مليار دج سنة 1994 إلى 1844.3 مليار دج سنة 2014، أي زيادة بمقدار 1679.8 مليار دج، بسبب زيادة عدد العمال والموظفين في المؤسسات العمومية القائمة والجديدة، وكذا زيادة قيمة الأجور للموظفين ورفع الأجر القاعدي المضمون إلى 18000 دج، كما ارتفعت قيمة التحويلات الجارية من 120.9 مليار دج سنة 1994 إلى 1366.9 مليار دج، أي بمقدار زيادة 1246 مليار دج [3]، كل هذه المتغيرات ستؤدي إلى زيادة الطلب المحلي الذي يتطلب بالضرورة زيادة العرض الكلي الذي سيتناسب مع مستوى الطلب، مما سيؤدي إلى زيادة توفير مناصب شغل وخفض معدلات البطالة وذلك وفقاً للطرح الكينزي، وهذا بشرط مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي، هذا الأخير الذي نجده في الاقتصاد الوطني قليل المرونة، مما يعني أن هذا التأثير هو أقل من المتوقع، وبالتالي ضياع فرصة تخفيض أكثر لمعدلات البطالة.
- ✓ وجود علاقة معنوية عكسية بين الصادرات ومعدلات البطالة، حيث أن زيادة الصادرات بنسبة 1 % ستؤدي إلى تخفيض البطالة بنسبة 0.45 % في الأجل الطويل، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، كون أن

[1] – هذا المبلغ تم احتسابه من طرف الباحث من خلال جمع مخصصات القطاع لكل برنامج.

[2] – وزارة الأشغال العمومية: نفس المرجع السابق، ص 7.

[3] – انظر الملحق رقم (36).

الصادرات ستؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، حيث يمول قطاع المحروقات لوحده الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين27% و 48.4 % خلال الفترة (2001-2016)، علماً أن صادرات هذا القطاع تمثل نسبة 97 % من إجمالي الصادرات، وهذا الأخير سيؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة في الأجل الطويل.

- ✓ عدم وجود علاقة معنوية بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة، وهذا ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث تؤكد هذه الأخيرة على وجود علاقة عكسية بين المتغيرين، والتي تتمثل في علاقة أوكن، وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة موسى (2008) لاختبار صحة قانون Okun في أربع دول عربية: الجزائر ومصر والمغرب وتونس، أن نمو الإنتاج لا يترجم إلى مكاسب في العمالة في البلدان الأربعة، مما يعني أن معامل Okun تحول إلى إحصائية ضئيلة الأهمية [1]، وكذا دراسة ادريوش (2013) من خلال تبني نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (Autoregressive Distributed Lag Model, ARDL) لاختبار العلاقة بين البطالة والنمو في الجزائر، وخلصت دراسته إلى عدم وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين البطالة والنمو الاقتصادي [2].

خلاصة القول أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر لا يساهم بنسبةكبيرة جداً في تخفيض معدل البطالة وخاصة خلال العقد الأخير، حيث يتميز النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال ما أظهرته الدراسة في الجانب التحليلي إلى أن هذا النمو ظرفي مرتبط بنسبة كبيرة بقطاع المحروقات ونمو هش، أي أنه ليس ثمرة جهد إنتاجي داخلي، حيث بينت الدراسة وجود اختلالات قطاعية التي تتمثل في نسب النمو منخفضة جداً خارج قطاع المحروقات، ونمو ضعيف نسبياً مقارنة بالموارد الكبيرة الموظفة لدعمها، فوفقاً لبيانات البنك الدولي يعتبر النمو ذا كثافة رأسمالية عندما تكون مرونة التشغيل بالنسبة للناتج أقل من 0.4 وذو كثافة من حيث العمالة عندما تكون المرونة أكبر من 0.8 [3]، وبتتبع مرونة التشغيل بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1994-2016) نجدها في أغلب السنوات هي أقل من 0.8 [4]، وهذا يدل على ضعف العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة، وأن النمو الاقتصادي المحقق ليس كثيف اليد العاملة، وإنما هو كثيف رأس المال، وهذا راجع لارتباط نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة كبيرة بنمو قطاع المحروقات، هذا الأخير يعتمد على تكنولوجيات وتقنيات كثيفة رأس المال وليس كثيفة اليد العاملة، وهذا ما يمكن تفسيره إلى أن انخفاض معدلات البطالة وبصفة خاصة في الفترة الحالية ناتج بالأساس عن التدخل الحكومي باستخدام الإنفاق العام، خصوصاً نفقات التسيير.

---

[1] - Murat Sadiku et al: **Econometric Estimation of the Relationship between Unemployment Rate and Economic Growth of FYR of Macedonia**, Procedia Economics and Finance 19, 2015, P 71.

[2] – محمد أدريوش دحماني: **إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**، ص 129.

[3] – مولاي لخضر عبد الرزاق: **تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2011**، مجلة الباحث العدد 10، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2012، ص 191.

[4] – انظر الملحق (37).

- ✓ توجد علاقة معنوية عكسية بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة، حيث أن زيادة معدل التضخم بنسبة 1% ستؤدي إلى انخفاض البطالة بنسبة 0.07 %، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية (نظرية فيليبس) من ناحية العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة، حيث انطوى تحليل «فيليبس» على أن البطالة هي الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل مكافحة التضخم، كما أن وجود معدل معين من التضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل تحقيق التوظيف الكامل [1]، ووفقاً لذلك فإن ارتفاع معدل التضخم إلى 4 % سيخفض معدل البطالة إلى معدل الصفر، أي الوصول إلى العاملة الكاملة، لذلك فإنه يلاحظ اختلاف في درجة التأثير بين الظاهرتين وفقاً ما نصت عليه النظرية وبين النتيجة المتوصل لها من خلال هذه الدراسة، ويرجع الاختلاف إلى عدة أسباب، من أهمها: الاختلاف في طبيعة الاقتصاديات التي طبقت فيها النظرية وهي المملكة المتحدة التي تعتمد على قطاع الصناعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والاقتصاد الجزائري بصفته اقتصاد ريعي الذي يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ وجود علاقة معنوية عكسية بين القروض الموجهة للقطاع الخاص ومعدلات البطالة، حيث أن زيادة هذه القروض بنسبة 1 % سوف تؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة بنسبة 0.10 %، وهذه النتيجة تتوافق مع النظرية الاقتصادية، ودراسة الباحث طهراوي دومة الذي أكد أن القطاع الخاص له القدرة على توفير مناصب شغل بمقدار سبعة مرات مقارنة بالقطاع العام، وبالتالي يجب وضع سياسات وآليات تهيئ له ذلك، حيث يعتبر زيادة التمويل في شكل قروض موجهة لهذا القطاع أهم حافز لزيادة نشاط القطاع الخاص، والذي بدوره يؤدي إلى اتساع مشاريع ومؤسسات ناشطة وإنشاء مؤسسات جديدة مما يؤدي إلى توفير فرص عمل جديدة في هذا القطاع، وبالتالي تخفيض معدلات البطالة.
- ✓ وجود علاقة معنوية سلبية بين أسعار البترول ومعدلات البطالة، حيث أن زيادة أسعار البترول بنسبة 1 % ستؤدي إلى انخفاض البطالة بنسبة 0.18 %، وهذا ما يتوافق مع طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر اقتصاد ريعي، حيث أن ارتفاع أسعار النفط ستؤدي إلى ارتفاع الإيرادات العامة، علماً أن الايرادات الجبائية البترولية تمول الايرادات العامة بنسبة تفوق 50 %، حيث وصلت نسبتها سنة 2000 إلى 64 % و 58 % سنة 2009 [2]، الأمر الذي سيدفع الحكومة إلى زيادة النفقات الحكومية سواء في جانبها الاستثماري أو الاستهلاكي، والتي بدورها سوف تدفع إلى زيادة فرص التشغيل، وهذا ما يجعل التغيرات في معدلات البطالة سواء بالارتفاع أو الانخفاض مرتبطة بشكل كبير بتغيرات في أسعار النفط.
- ✓ وجود علاقة معنوية طردية بين برامج الإصلاحات الاقتصادية ومعدلات البطالة، وهذا ما يتناقض مع الهدف الأساسي لبرامج الإصلاحات الاقتصادية، وهو السعي لخفض معدلات البطالة إلى أدنى مستوياتها، وبصفة خاصة تلك البرامج المنفذة خلال الفترة (2001-2016)، ونفسر ذلك بالأسباب الآتية:

[1] – رمزي زكي: **الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل الأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، نفس المرجع السابق، ص 362.

[2] – انظر الملحق رقم (38).

- أن برامج الإصلاحات الاقتصادية أدت إلى زيادة الخوصصة، وهذا ما أثر على سوق العمل وخاصة في مراحله الأولى، مما أدى إلى تسريح العمال؛ حيث أشارت الدراسة أن تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي قد كشف أنه خلال فترة (1994-1998) تم حل 815 مؤسسة وانجر عن ذلك تسريح ما يقارب 212960 عاملاً [1]، ورغم تطور نسبة مساهمة القطاع الخاص في التشغيل خلال الفترة (2000-2016)، حيث أشارت الدراسة إلى وصول نسبة التشغيل في القطاع الخاص إلى ما يقارب 61.39 % سنة 2015، إلا أن هذه النسبة تعتبر ضعيفة مقارنة بدول العالم، حيث يتيح القطاع الخاص أكثر من 90 % من فرص العمل [2]، ويمكن إرجاع محدودية القطاع الخاص في التشغيل لعدة أسباب من بينها:

– كثرة الفساد الإداري والمالي، حيث أشارت الدراسة التي أجراها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر إلى أن 34.3 % من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7 % من رقم أعمالهم في شكل رشاوي لتسريع معالاتهم والاستفادة من بعض المزايا والخدمات [3]؛

– زيادة نسبة القطاع غير الرسمي الذي وصلت نسبته 28.3 % سنة 2010، ليرتفع في سنة 2015 إلى 49.2 %، وهذا ما أشارت إليه الدراسة سابقاً، الأمر الذي يعرقل مؤسسات القطاع الخاص، لكون مؤسسات القطاع غير الرسمي تستفيد الكثير من الامتيازات، منها: انعدام الكثير من الأعباء التي تحملها المؤسسات الرسمية، كضرورة الالتزام بالحد الأدنى للأجور، وكذا ودفع الضرائب والاشتراكات الاجتماعية والالتزام بمعايير العمل .... الخ [4].

– تموقع معظم مؤسسات القطاع الخاص ضمن بعض القطاعات ذات النشاطات التقليدية، وإهمالها لقطاعات مولدة للقيمة المضافة العالية، حيث بينت الدراسة في جانبها التحليلي أن معظم المؤسسات المنشأة والممولة من طرف أجهزة التشغيل المختلفة تمركزت في قطاعات الخدمات والتجارة، وهذا ما يضعف قدرة هذه المؤسسات على توفير المزيد من مناصب الشغل.

- أن برامج الإصلاحات الاقتصادية تضمنت زيادة تحرير التجارة الخارجية، والتي كانت تهدف إلى جعل الاقتصاد الجزائري اقتصاداً مفتوحاً، من خلال تخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء الحظر الذي كان مفروضاً على بعض السلع كماً ونوعاً، ويبدو أن هذه السياسة أدت إلى زيادة صادرات الدول الرأسمالية إلى السوق المحلية وإضعاف الطاقة الإنتاجية المحلية، مما أدى إلى إفلاس وغلق كثير من المؤسسات، حيث

[1] – المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي: **تقرير حول الظرف الاقتصادي**، السداسي الأول 1998، الدورة 12، نوفمبر 1998، ص 96.

[2] – حنان بقاط: **محددات سوق العمل في الجزائر للفترة الممتدة بين 1980-2014 - دراسة تحليلية قياسية –**، نفس المرجع السابق، ص 117.

[3] – نفس المرجع السابق: ص 117.

[4] – عبد المجيد قدي: **الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والارتهان للنفط**، نفس المرجع السابق، ص 143.

أن معظم المؤسسات الاقتصادية الموجودة في السوق المحلية هي مؤسسات ناشئة مازالت تحتاج إلى حماية ومرافقة، كل هذا أدى إلى زيادة عجز الميزان التجاري ومنه خفض فرص توفير مناصب شغل جديدة.

- أن أغلب مناصب العمل الموفرة في إطار أجهزة وبرامج التشغيل المستحدثة في فترة برامج الإصلاحات الاقتصادية هي مناصب شغل ظرفية ومؤقتة، كما أشارت الدراسة في جانبها التحليلي، مما سينتج عن هذه السياسة التشغيلية زيادة البطالة في الأجل الطويل، لأن توفير مناصب شغل بهذه الصيغة ما هي إلا بطالة مؤجلة.
- أن برامج الإصلاحات الاقتصادية المنفذة في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي تهدف إلى زيادة الطلب الكلي عن طريق ضخ كمية كبيرة من الاستثمارات العمومية وزيادة هامة في الأجور والتحويلات الاجتماعية، وفي ظل قلة مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي فقد أدى زيادة الطلب إلى زيادة الواردات، حيث شهدت الفترة (1994-2016) ارتفاع كبير جداً في الواردات وذلك لتلبية الطلب المتزايد، مما يعني ضياع فرصة تخفيض معدلات البطالة.
- أن برامج الإصلاحات الاقتصادية لم تستطع تغيير وتحويل بنية الاقتصاد الجزائري المعتمدة على النفط في أساسه، وهو مصدر هشاشته ومنبع تعرضه للتقلبات المختلفة الجوانب والأبعاد التي يمتد تأثيرها في النهاية إلى باقي القطاعات [1]، وهذا ما يجعل سياسة التشغيل في الجزائر مرتكزة في توفير مناصب شغل على قطاعات تقليدية، مما أدى إلى وجود نسب ضعيفة في استحداث مناصب شغل في هذه القطاعات، وعدم قدرتها على استيعاب مناصب شغل جديدة.

✓ كما يلاحظ أيضاً من خلال الجدول رقم (4-20) أن معامل التحديد المعدل للنموذج المقدر بلغ 0.90، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 90 % من التغير الحاصل في المتغير التابع، ولمزيد من الدقة في التقدير يمكن مقارنة القيم الحقيقة بالقيم المقدرة باستخدام النموذج من خلال الشكل رقم (4-5) الآتي:

الشكل رقم (4-5): القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي للنموذج

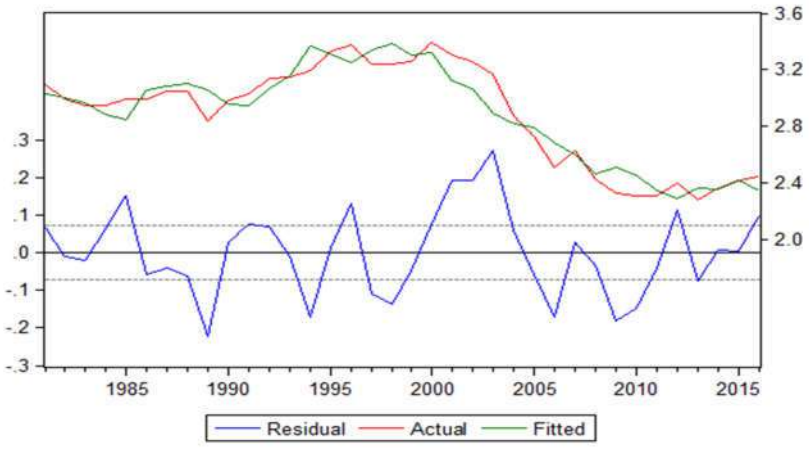

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

[1] – عبد المجيد قدي: **الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والارتهان للنفط**، نفس المرجع السابق، ص 38.

حيث يلاحظ من خلال الشكل رقم (4-5) تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

يلاحظ أن نسبة دربن واتسون لدالة البطالة غير موجودة، وذلك لأن استخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS)، تتميز بقدرتها الفائقة على حل مشكلة الارتباط الذاتي، وبذلك يسقط اختبار ديربن واتسون ويكون غير صالح لاستخدامه في هذه الطريقة [1].

كما يشار هنا لشرط التوزيع الطبيعي للبواقي الناتجة عن تقدير النموذج، فباستخدام اختبار Jarque-Bera وجد أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية وهذا يدعم صحة فرض اتباع بواقي النموذج للتوزيع الطبيعي، والشكل رقم (4-6) الموضح أدناه يوضح ذلك.

الشكل رقم (4-6): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج

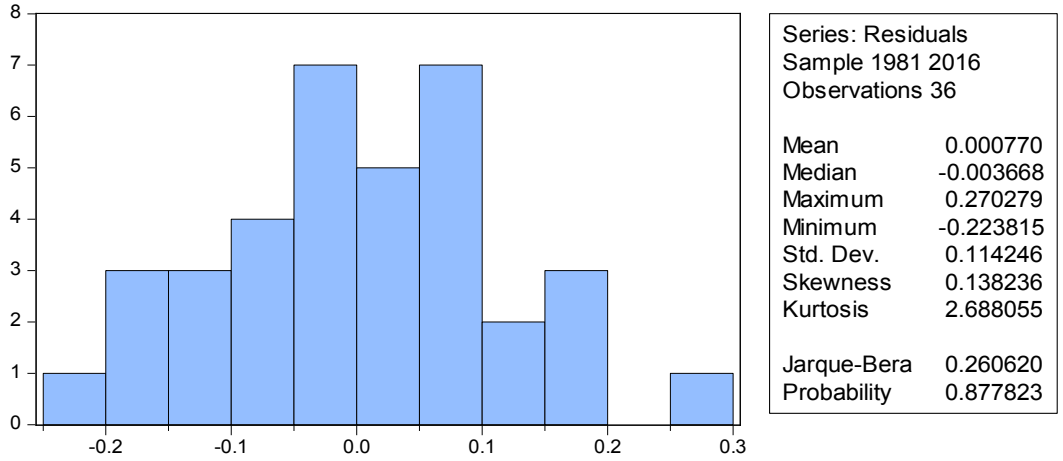

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

ثالثاً– تقدير العلاقة بين برامج الإصلاحات الاقتصادية وسياسة التشغيل في الأجل القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM):

وجود تكامل مشترك يعني أن المتغيرات ينبغي أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتقدير الآثار قصيرة الأجل، ويستخدم نموذج تصحيح الخطأ كوسيلة لتكييف سلوك المتغير في الأجل القصير مع سلوكه في الأجل الطويل، حيث تُستَخرج الفروقات (الأخطاء) بين القيم المقدرة والقيم الفعلية للمتغير التابع في النموذج التكاملي، ثم يعاد التقدير للنموذج بإدخال الفرق الأول للأخطاء كمتغير مستقل جديد، وفقاً للمعادلة التالية:

$$\Delta Z_t = \alpha + \sum_{i=0}^{p} \beta_1 \Delta Z_{t-i} + \lambda u_{t-1} + e_t$$

حيث تمثل: Z متجه المتغيرات المراد اختبارها، والمعاملات β مرونات الأجل القصير، ويمثل معامل الفروقات λ سرعة التكييف بين الأجل القصير والأجل الطويل، حيث يكون هذا المتغير مستقراً إذا كانت القيمة المطلقة له أقل

[1]– مرام تيسير مصطفى الفرا: نفس المرجع السابق، ص 138.

من واحد وإشارته سالبة [1]، وهي الطريقة التي تعرف بطريقة أنجل غرانجر لتصحيح الخطأ والتي يتم استخراجها وفق الخطوات التالية:

3-1- اختبار استقرارية البواقي:

تستلزم هذه الطريقة المرور بخطوتين، الأولى تقدير العلاقة المعنية بطريقة المربعات الصغرى العادية والحصول على البواقي (Resid) من هذا التقدير، والثانية اختبار مدى سكون البواقي (التي سوف يتم الرمز لها بالرمز: Z) المتحصل عليها من الخطوة الأولى، فإذا كانت البواقي ساكنة عند المستوى دل ذلك على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وأن العلاقة المقدرة في الخطوة الأولى هي علاقة صحيحة وغير مضللة، أما إذا كانت البواقي غير ساكنة في المستوى فإنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات وأن العلاقة السابقة مضللة ولا يمكن الركون إليها [2].

فإذا كانت بواقي هذا النموذج مستقرة، فنقول أن السلاسل المكونة لهذا النموذج متكاملة ومتزامنة، وللتأكد من استقرارية البواقي (z) لهذا النموذج نستعمل إختبار ديكي- فولر المطور ADF (انظر الملحق رقم (39)) عند المستوى الأصلي، والنتائج ملخصة في الجدول رقم (4-21) التالي:

جدول رقم (4-21): ملخص نتائج اختبار ديكي- فولر المطور *ADF* للبواقي *z* للنموذج

النموذج (4)		النموذج (5)		النموذج (6)	
$t_{\hat{\Phi}1}tab$	$t_{\hat{\Phi}1}cal$	$t_{\hat{\Phi}1}tab$	$t_{\hat{\Phi}1}cal$	$t_{\hat{\Phi}1}tab$	$t_{\hat{\Phi}1}cal$
-2.6307 : %1	-3.90512	-3.6267 : %1	-3.848744	-4.2349 : %1	-3.775454
-1.9503 : %5	Prob	-2.9458 : %5	Prob	-3.5403 : %5	Prob
-1.6112 : %10	0.0003	-2.6115 : %10	0.0057	-3.2024 : %10	0.0297

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

من خلال نتائج الجدول رقم (4-21) أعلاه نلاحظ أن قيمة اختبار (ADF) المحسوبة أقل من قيم (Mackinnon) المجدولة عند مستوى معنوية 1%، و5% و10%، مما يدل على أن سلسلة البواقي z مستقرة، ومنه متغيرات النموذج المقدر متكاملة ومتزامنة، وبالتالي يمكننا تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

3-2- نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM):

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك، واستقرار بواقي النموذج فإنه يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ، وبعد الاختبار كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (4-22) الآتي:

[1]- إياد خالد شلاش المجالي: **أثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الاستثمار الأجنبي في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (1994–2009) دراسة تحليلية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 27، العدد الرابع، 2011، ص 341.

[2]- بشير عبد الله بلق: **العلاقة بين الاستثمار والادخار في الاقتصاد الليبي للفترة 1970-2005**، المجلة الجامعة، العدد الخامس عشر، المجلد الثاني، 2013، ص 365.

الجدول رقم (4-22): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

Dependent Variable: D(LCHOM)
Method: Least Squares
Date: 09/01/18 Time: 23:18
Sample (adjusted): 1981 2016
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEAI)	-0.196845	0.299209	-0.657883	0.5164
D(LFCT)	0.193901	0.415616	0.466538	0.6447
D(LEXP)	0.648308	0.549493	1.179829	0.2488
D(LGROWTH)	-0.581810	1.164049	-0.499816	0.6214
D(LINF)	-0.008997	0.023481	-0.383161	0.7047
D(LMDT)	-0.053038	0.053380	-0.993591	0.3296
D(LOIL)	-0.127914	0.067214	-1.903097	0.0682
Z(-1)	-0.586902	0.158673	-3.698813	0.0010
REF	0.028034	0.050187	0.558593	0.5812
C	-0.046573	0.039587	-1.176477	0.2501

R-squared	0.421948	Mean dependent var	-0.018019
Adjusted R-squared	0.221853	S.D. dependent var	0.109374
S.E. of regression	0.096482	Akaike info criterion	-1.608785
Sum squared resid	0.242029	Schwarz criterion	-1.168919
Log likelihood	38.95813	Hannan-Quinn criter.	-1.455260
F-statistic	2.108741	Durbin-Watson stat	1.847785
Prob(F-statistic)	0.066432		

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 9.

نستنتج من خلال الجدول رقم (4-22) ما يلي:

- ☑ عدم وجود علاقة معنوية بين جميع المتغيرات المستقلة والبطالة في الأجل القصير، ما عدا متغير أسعار البترول التي كانت لها علاقة معنوية عكسية بينهما، حيث أن زيادة أسعار البترول بنسبة 1% سوف تؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة بنسبة 0.32 %، وهذا ما يثبت أن بنية الاقتصاد الجزائري معتمدة بشكل أساسي على النفط الذي يعتبر مصدر هشاشته ومنبع تعرضه للتقلبات المختلفة الجوانب والأبعاد، والتي يمتد تأثيرها في النهاية إلى باقي القطاعات [1]، ومن خلال هذه النتائج تثبت حقيقة لا يمكن إغفالها، وهي أن سياسة التشغيل وفعاليتها في ظل برامج الإصلاحات الاقتصادية لا تزال مرهونة بطريقة غير مباشرة بقطاع المحروقات، حيث يلعب هذا القطاع دوراً مهماً في تغذية الخزينة العمومية بالإيرادات الكافية لتمويل النفقات العامة بشقيها التسييرية والاستثمارية، التي تمكن الدولة من خلالها توفير مناصب شغل.
- ☑ أما فيما يخص معلمة حد تصحيح الخطأ Z(-1) فقد ظهرت سالبة عند مستوى معنوية 1 % وبقيمة 0.586060، مما يؤكد على دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل؛ وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج.

[1] – عبد المجيد قدي: **الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والارتعان للنفط**، نفس المرجع السابق، ص 38.

☑ وللتأكد من خلو نموذج تصحيح الخطأ من المشاكل القياسية، فقد تم استخدام عدة اختبارات تشخيصية تؤكد أن النموذج المقدر صحيح، مثل:

– مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة باستخدام النموذج من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (4-7): القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي لنموذج تصحيح الخطأ

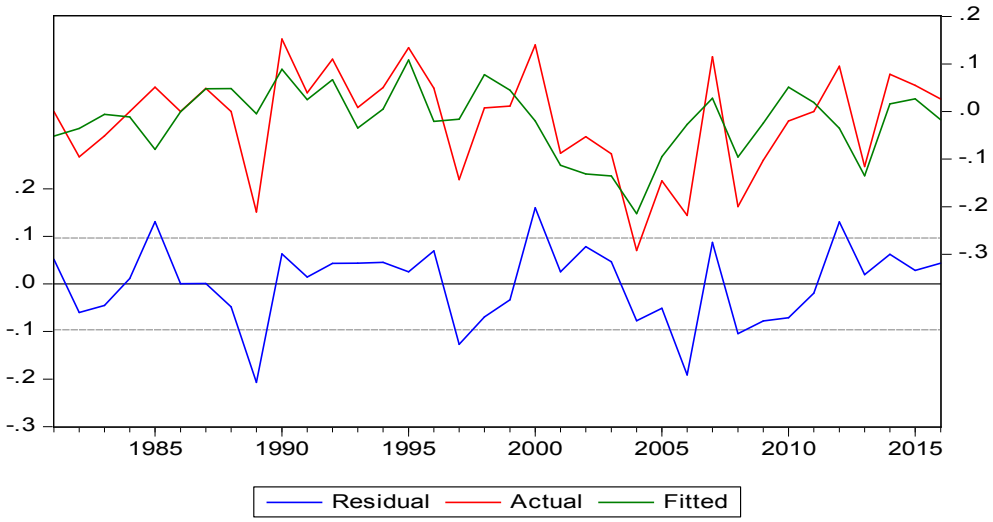

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

حيث يلاحظ من خلال الشكل رقم (4-7) تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

– تحقق شرط التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام (Jarque-Bera): وجد بعد الاختبار أن قيمة الاحتمال الخاصة بها غير معنوية، فمن خلال قيمة JB=0.455829 والتي كانت أقل من $\chi^2_{0.05}$ = 5.99 يثبت أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، والشكل رقم (4-8) يوضح ذلك:

الشكل رقم (4-8): التوزيع الطبيعي للبواقي لنموذج تصحيح الخطأ

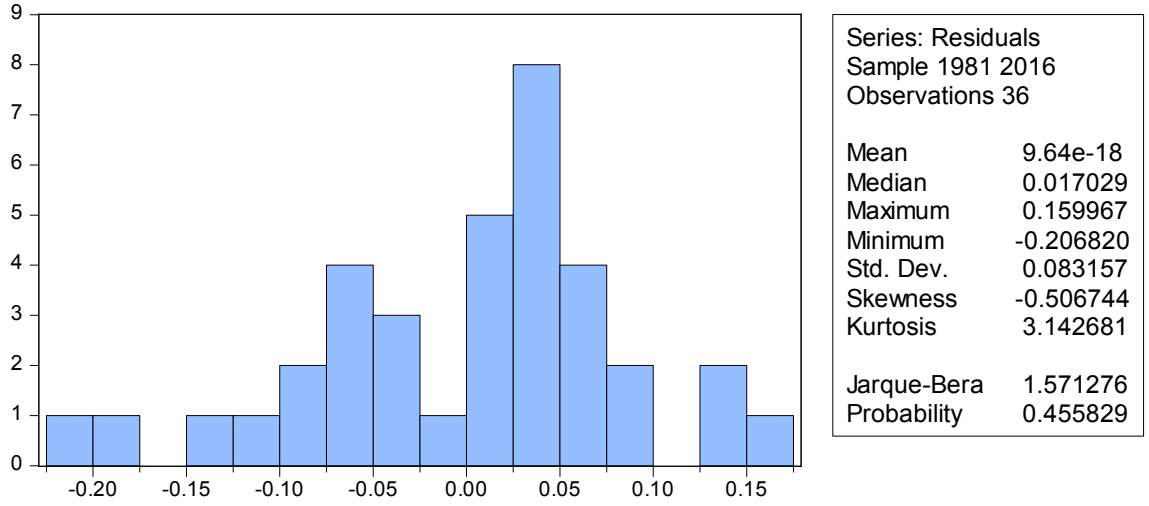

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

كما يجب الإشارة هنا لشرط استقلالية المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض لكي لا تحدث مشكلة الازدواج الخطي، والتي لها تأثير سلبي على نتائج التقدير، وللتحقق من عدم وجود هذه المشكلة قمنا باستخراج قيمة معامل تضخم التباين (VIF) والذي عادة ما يشير للقيمة التي تقل عن 10 لهذا المعامل على ضعف التأثير السلبي لهذه المشكلة على النموذج، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (4-23): معامل تضخم التباين لنموذج تصحيح الخطأ

Variance Inflation Factors
Date: 09/01/18 Time: 23:22
Sample: 1980 2016
Included observations: 36

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
D(LEAI)	0.089526	2.356492	1.928510
D(LFCT)	0.172737	1.882782	1.261185
D(LEXP)	0.301943	2.843026	2.399329
D(LGROWTH)	1.355010	3.322488	2.987795
D(LINF)	0.000551	1.251152	1.250893
D(LMDT)	0.002849	1.278815	1.274089
D(LOIL)	0.004518	1.427414	1.427316
Z(-1)	0.025177	1.177989	1.176669
REF	0.002519	6.223127	2.247240
C	0.001567	6.060527	NA

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 9.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-23) أن قيمة تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات أقل من القيمة 10 وبالتالي يعبر ذلك عن غياب التأثير السلبي لمشكلة الازدواج الخطي وبذلك يتم الاعتماد على نتائج النموذج المقدر.

– ويجب إجراء اختبار الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير (Serial Correlation LM Test)، وفي حال وجود ارتباط ذاتي بين البواقي لا يمكن القبول بالنموذج المدروس والمقترح لدراسة العلاقة بين متغيرات البحث [1].

وفي هذا الصدد، من المهم أن تكون أخطاء النموذج مستقلة بشكل تسلسلي، إذا لم يحدث ذلك فإن تقديرات المعلمة لا تكون متسقة (بسبب القيم المتخلفة للمتغير التابع التي تظهر كانحدار في النموذج)؛ ولهذا، يتم استخدام اختبارين، وهما:

– الأول، (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) ويتعلق باختبار وجود الارتباط الذاتي؛

– الثاني، (Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey) ويتعلق باختبار عدم ثبات التباين.

والجدول رقم (4-24) يوضح نتائج اختبار وجود الارتباط الذاتي بين البواقي (LM).

[1] – ريم محمود: **محددات سرعة دوران النقود في سورية دراسة قياسية للفترة (1990-2010)**، مجلة جامعة البعث، المجلد: 39، العدد: 35، 2017، ص 183.

الجدول رقم (4-24): اختبار وجود الارتباط الذاتي بين البواقي لنموذج تصحيح الخطأ

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.337650	Prob. F(2,24)	0.7168
Obs*R-squared	0.985228	Prob. Chi-Square(2)	0.6110

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 9.

تشير نتائج اختبار (LM Test) في الجدول رقم (4-24) أن قيمة P-Value للإحصائية Fisher تساوي 0.7168 وهي أكبر من 0.05، أي أنه يمكن قبول فرضية العدم (لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي)، وبالتالي رفض الفرضية البديلة (وجود ارتباط ذاتي)، وبناء عليه فإن النموذج المختار لدراسة العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين المتغيرات يعتبر مقبول من هذه الناحية.

أما فيما يخص الاختبار الثاني والذي يتعلق اختبار عدم ثبات التباين فكانت نتائج النموذج موضحة في الجدول رقم (4-25) التالي:

الجدول رقم (4-25): اختبار عدم ثبات التباين لنموذج تصحيح الخطأ

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.760712	Prob. F(9,26)	0.6523
Obs*R-squared	7.503736	Prob. Chi-Square(9)	0.5848
Scaled explained SS	4.193210	Prob. Chi-Square(9)	0.8982

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 9.

تظهر نتائج الجدول رقم (4-25) أن P-Value للإحصائية Fisher تساوي 0.6523 وهي أكبر من 0.05، مما يعني قبول فرضية العدم التي تنص على: عدم ثبات التباين، ونرفض الفرضية البديلة.

– وفي الأخير اختبار استقرارية النموذج لغرض التأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)، والشكل رقم (4-9) يوضح نتائج هذا الاختبار.

الشكل رقم (4-9): استقرار نموذج اختبار تصحيح الخطأ

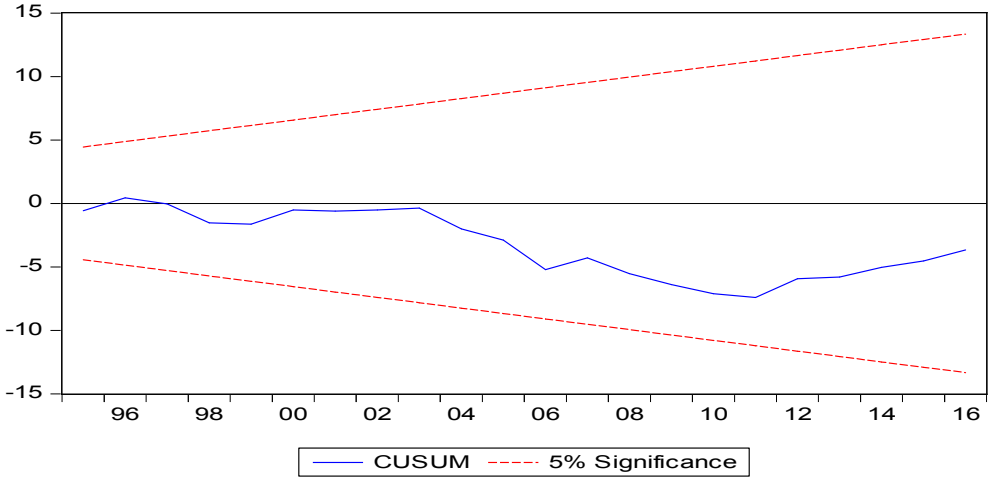

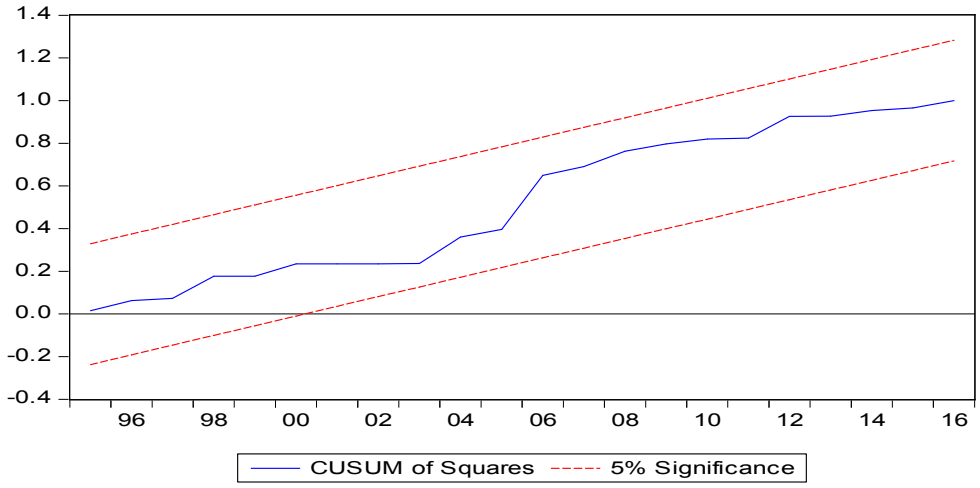

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال الشكل رقم (4-9) نلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM بالنسبة لهذا النموذج، فهو يعبر وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيراً إلى نوع من الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5 %؛ نفس الشيء بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares؛ ويتضح من هذين الاختبارين أن هناك استقراراً وانسجاماً في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الفترة القصيرة المدى.

خلاصة الفصل الرابع:

حاولت الدراسة من خلال هذا الفصل تقديم تقييم انعكاسات برامج الإصلاحات الاقتصادية على سياسة التشغيل خلال الفترة (1994-2016)، حيث خلصت الدراسة في هذا الفصل إلى النقاط الآتية:

- ✓ أبرزت الدراسة وضعية سياسة التشغيل في ظل برامج الاصلاحات الاقتصادية للفترة (1967-1993)، حيث تميزت هذه الفترة بانخفاض متوسط استحداث مناصب العمل، حيث وصل متوسط استحداث المناصب خلال فترة السبعينيات إلى 130332 منصب شغل سنوياً، وانخفض خلال فترة الثمانينيات من القرن العشرين إلى 83033 منصب شغل سنوياً، ويرجع ذلك إلى بدايات التحول التي شهدها الاقتصاد الوطني وما واكبها من أزمات (انخفاض أسعار النفط).
- ✓ تميزت فترة تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة بارتفاع معدلات البطالة إلى 30% مع نهاية تنفيذ هذا البرنامج، وهذا راجع إلى تنفيذ السلطات إلى سياسات نقدية ومالية انكماشية، وما ينجر عنها من تقلص الاستثمارات والمشاريع الحكومية وعمليات التسريح الجماعي للعمال في المؤسسة العمومية، إضافة إلى تراجع دور الدولة في توفير مناصب الشغل.
- ✓ انتعشت وضعية التشغيل خلال فترة برامج الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة على سياسة الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2016)، وذلك كنتيجة لعودة انتعاش النشاط الاقتصادي وتنفيذ المشاريع والاستثمارات الكبيرة المسطرة في إطار هذه البرامج، في حين أبرزت الدراسة محدودية التأثير لهذه البرامج على سياسة التشغيل بالمقارنة بالمخصصات وما تم إنفاقه من موارد مالية، حيث أن غالبية المناصب المستحدثة ظرفية ولا تتلاءم مع متطلبات سوق العمل، واتجاه التشغيل نحو القطاعات ضعيفة الإنتاجية مثل قطاع الأشغال العمومية، وانخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي مع تغيرات الطلب الكلي وامتصاص الواردات للطلب المتزايد.
- ✓ رغم زيادة نسبة التشغيل ووصول معدل البطالة لـ 10% إلا أن ذلك كان على حساب تنازلات قدمتها الفئة العاطلة وفي مقدمتها الفئة المتعلمة وحاملي الشهادات، حيث أن معظم المناصب المستحدثة بعيدة عن معايير العمل اللائق، فهي تفتقر لمعيار التوافق بين المؤهل والمنصب، فقد وصلت نسبة المشغلين لأقل من مؤهلاتهم العلمية إلى 75.3% سنة 2016.
- ✓ كما توصلت الدراسة إلى تقدير نموذج يبين أثر برامج الإصلاحات الاقتصادية على سياسة التشغيل خلال الفترة (1980-2016)، وأبرزت النتائج الآتية:
  - عدم وجود علاقة معنوية وذات أثر عكسي بين نفقات التجهيز والاستثمار ومعدلات البطالة في الأجل الطويل، وهذا راجع إلى توجيه نفقات التجهيز والاستثمار نحو استثمارات كثيفة رأس المال، وزيادة برمجة مشاريع في قطاعات اقتصادية تجاوزت الطاقة الاستعابية لها، مثل قطاع البناء والأشغال العمومية.
  - وجود علاقة معنوية عكسية بين نفقات التسيير ومعدلات البطالة في الأجل الطويل، وهذا راجع الى زيادة المناصب المالية للتوظيف العمومي، إضافة إلى توفير مناصب شغل في إطار برامج وأجهزة التشغيل المسيرة

من طرف الدولة، كما أن هذه النفقات تؤثر بشكل غير مباشر على معدلات البطالة من خلال زيادة الكتلة الأجرية والنفقات التحويلية عن طريق آلية المضاعف.

- وجود علاقة معنوية عكسية بين الصادرات ومعدلات البطالة، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، كون أن الصادرات ستؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الأخير سيؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة في الأجل الطويل.
- عدم وجود علاقة معنوية بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في الأجل الطويل، وهذا راجع أن معدل النمو الاقتصادي هش، وليس ثمرة جهد إنتاجي داخلي، وإنما مرتبط بنمو قطاع المحروقات، هذا الأخير يعتمد على تكنولوجيات وتقنيات كثيفة رأس المال وليس كثيفة اليد العاملة.
- توجد علاقة معنوية عكسية بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة في الأجل الطويل، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية (نظرية فيليبس) من ناحية العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة، رغم اختلاف في درجة التأثير بين ما نصت عليه النظرية وبين النتيجة المتوصل لها من خلال هذه الدراسة، ويرجع الاختلاف إلى اختلاف في طبيعة الاقتصاديات التي طبقت فيها النظرية.
- وجود علاقة معنوية عكسية بين القروض الموجهة للقطاع الخاص ومعدلات البطالة في الأجل الطويل، فزيادة التمويل تعتبر أهم حافز لزيادة نشاط القطاع الخاص، والذي بدوره يؤدي إلى اتساع مشاريع ومؤسسات ناشطة أو إنشاء مؤسسات جديدة مما يخلق فرص عمل جديدة في هذا القطاع.
- وجود علاقة معنوية سلبية بين أسعار البترول ومعدلات البطالة في الأجل الطويل، حيث أن ارتفاع أسعار النفط سيؤدي إلى ارتفاع الإيرادات العامة الأمر الذي سيدفع الحكومة إلى زيادة النفقات الحكومية سواء في جانبها الاستثماري أو الاستهلاكي، والتي بدورها سوف تدفع إلى زيادة فرص التشغيل.

✓ عدم وجود علاقة معنوية بين جميع المتغيرات المستقلة والبطالة في الأجل القصير، ما عدا متغير أسعار البترول التي كانت لها علاقة معنوية عكسية بينهما، وهذا ما يثبت أن بنية الاقتصاد الجزائري معتمدة بشكل أساسي على النفط الذي يعتبر مصدر هشاشته ومنبع تعرضه للتقلبات المختلفة الجوانب والأبعاد، والتي يمتد تأثيرها في النهاية إلى باقي القطاعات، ومن خلال هذه النتائج تثبت حقيقة لا يمكن إغفالها وهي أن سياسة التشغيل وفعاليتها لا تزال مرهونة بطريقة غير مباشرة بقطاع المحروقات.

✓ وجود علاقة معنوية طردية بين برامج الإصلاحات الاقتصادية ومعدلات البطالة في الأجل الطويل، وفي المقابل عدم وجود علاقة معنوية في الأجل القصير، وهذا ما يتناقض مع الهدف الأساسي لبرامج الإصلاحات الاقتصادية، وهو السعي لخفض معدلات البطالة إلى أدنى مستوياتها، وبصفة خاصة تلك البرامج المنفذة خلال الفترة (2001-2016)، وذلك راجع للتأثير الظرفي والمؤقت لهذه البرامج على سياسة التشغيل، واعتمادها على مقاربة اجتماعية في معالجة مشكلة البطالة.

الخـــاتمـــة:

حاولت هذه الدراسة تقييم مدى تحقيق برامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر لأهداف السياسة الاقتصادية، والمتمثلة في مؤشرات مربع كالدور، وقياس أثر هذه البرامج على سياسة التشغيل خلال الفترة (1994-2016)، وبعد تحليل الموضوع في أربعة فصول، والتي قسمت إلى فصل نظري وثلاثة فصول تطبيقية تناولت تطور برامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، وتقييمها انعكاساتها على سياسات التشغيل، توصلت الدراسة إلى نتائج للإجابة على الفرضيات المطروحة ونتائج أخرى تعكس بعض الجوانب المهمة للدراسة.

أولاً– نتائج اختبار الفرضيات:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية بخصوص الفرضيات المطروحة:

- **الفرضية الأولى:** أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية، من خلال ابراز مدى ارتباط تغير شكل مؤشرات مربع كالدور بالتطور الحاصل في أسعار النفط، حيث أن تحسن واقتراب هذه المؤشرات من مثولية شكل المربع خلال الفترة المدروسة – وبصفة خاصة خلال فترة تنفيذ برنامج دعم النمو (2005-2009) وكذا برنامج توطيد النمو (2010-2014) – راجع إلى التحسن في قيمة الصادرات النفطية.
- **الفرضية الثانية:** توصلت الدراسة إلى إثبات هذه الفرضية، حيث تميز هيكل سوق العمل في الجزائر خلال فترة الدراسة بزيادة فجوة الاختلالات الهيكلية، فقد بينت الدراسة هذه الاختلالات على مستوى القوى العاطلة بارتفاع نسبة البطالة لدى فئة الشباب خصوصاً لدى حاملي الشهادات الجامعية، كما أبرزت الدراسة الاختلالات التي ميزت القوى المشتغلة وذلك بتمركزها بنسبة كبيرة في قطاعات ذو إنتاجية ضعيفة، مثل قطاع الخدمات والتجارة ووصوله إلى نسبة تشغيل تفوق 50% خلال فترة الدراسة، في حين نجد قطاعات إنتاجية أخرى منها قطاع الصناعة لا يحوز إلا نسبة تشغيل تقل عن 15%، وكذا زيادة نسبة المشتغلين في القطاع غير الرسمي ووصولها إلى ما يفوق 40% سنة 2015، بعد أن كان يساوي 17% سنة 1995، وهذا مما يقلل من نسبة التحكم في سوق العمل بالجزائر ويزيد من هشاشته.
- **الفرضية الثالثة:** أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية من ناحية كمية مناصب الشغل المستحدثة في إطار برامج وأجهزة التشغيل، كما بينت عدم ملاءمة هذه المناصب لمتطلبات سوق العمل، حيث أن أغلبها لا يتوافق نوعياً مع مؤهلات عارضي العمل، ويرجع ذلك لطبيعة المناصب المستحدثة حيث تميزت أغلب مناصب الشغل المستحدثة في إطار برامج دعم الشغل المأجور بمناصب مؤقتة وغير لائقة، وتمركزها بنسبة كبيرة في القطاع الإداري أكثر من القطاع الاقتصادي، مما أدى إلى حالة تشبع هذا القطاع وظهور البطالة المقنعة، كما تميزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستحدثة في إطار أجهزة دعم وتنمية المبادرات المقاولاتية بمتوسط استحداث المناصب ضعيف جداً لا يتجاوز ثلاثة مناصب في كل مؤسسة، وذلك راجع لتمركز المؤسسات الممولة من طرف هذه الأجهزة في قطاعات خدماتية، وبالأخص قطاع النقل.
- **الفرضية الرابعة:** أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية جزئياً، حيث أنه خلال فترة تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية شهدت معدلات البطالة تراجعاً محسوساً، إذ انخفضت من 29.2 % سنة 1999 إلى 10.5 % سنة

2016، ولكن في المقابل أبرزت الدراسة أن هذا التخفيض ظرفي نتيجة لاعتماد السلطات على سياسات وبرامج ظرفية تعتمد على مناصب شغل في أغلبها مؤقتة، وليس انخفاض مبني على عوامل اقتصادية كما تبينه النظريات الاقتصادية، فكيف نفسر الانخفاض الكبير لمعدلات البطالة خلال هذه الفترة الوجيزة (1994-2016) في المقابل أن معدل النمو الاقتصادي لم يتجاوز نسبة 6 % كحد أقصى خلال فترة تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية.

- **الفرضية الخامسة:** أثبتت الدراسة وجود علاقة معنوية طردية بين برامج الإصلاحات الاقتصادية ومعدلات البطالة، ولكن هذا ما لا يتوافق مع الهدف الأساسي لبرامج الإصلاحات الاقتصادية وهو السعي لخفض معدلات البطالة، وذلك راجع إلى عدة عوامل منها:

- التأثير الظرفي والمؤقت لسياسات التشغيل على معدلات البطالة خلال فترة تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية من خلال توفير مناصب شغل ظرفية ومؤقتة؛
- اعتماد برامج الإصلاحات الاقتصادية على إجراءات أثرت سلباً على سوق العمل في الجزائر، منها: الخوصصة، وتحرير التجارة الخارجية؛
- زيادة نسبة القطاع غير الرسمي، الأمر الذي عرقل عمل مؤسسات القطاع الخاص؛
- أن تبني السلطات المحلية لسياسة الإنعاش الاقتصادي في ظل ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي أدى إلى زيادة الواردات وضياع فرصة خلق مناصب شغل جديدة.

ثانياً– نتائج الدراسة:

– نتائج الجانب النظري:

1- اختلفت النظريات الاقتصادية وفكرها الإصلاحي في تشخيص اختلالات سوق العمل وكيفية معالجتها، حيث تبنت المدرسة الكلاسيكية عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك نظراً لاعتقادهم بالتوازن التلقائي بين العرض والطلب، وافتراضهم تحقيق التشغيل الكامل تلقائياً، ومنه لا توجد بطالة إجبارية وإن وجدت فهي بطالة اختيارية؛ أما النظرية الكينزية فقد كان لهم نظرة عكسية، حيث يرى كينز أن هناك بطالة إجبارية ناتجة عن قصور الطلب الكلي، ومنه يجب أن تتدخل الدولة من أجل تحقيق التوازن الكلي عن طريق تفعيل هذا الطلب.

2- تميزت طبيعة برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف المؤسسات الدولية بسياسات انكماشية، تعتمد على تنفيذ سياسة مالية ونقدية صارمة، أما برامج الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة على سياسة الإنعاش الاقتصادي فقد تبنت التوجه الكينزي من خلال اعتماد سياسة مالية توسعية، وذلك بزيادة حجم الإنفاق العام، لأجل تفعيل الطلب الكلي الذي يقابله زيادة العرض، ومنه توفير مناصب شغل جديدة.

3- بينت الدراسة تطور مفهوم سياسة التشغيل من أنها مجرد مجموعة من التوجهات التي تتبناها الدولة، والتي تهدف إلى توفير أكبر قدر ممكن من فرص العمل للفئة العاطلة، إلى سياسة تضبط من خلالها وإلى حد بعيد السياسات القطاعية وسياسات الاستثمار وسياسات التكوين للموارد البشرية وتطويعها لحاجيات السوق.

4- تنقسم سياسات التشغيل إلى: سياسات نشطة ذات طابع هيكلي وطويل الأجل، تهدف إلى زيادة ديناميكية سوق العمل من خلال التدابير ذات الطابع الاقتصادي، وسياسات تشغيل غير نشطة (سلبية)، تقوم على المحفزات التي تضعها الدولة، وهدفها امتصاص البطالة الموجودة والرجوع بها إلى مستويات يمكن تحملها.

– نتائج الجانب التطبيقي:

1. أن من بين السلبيات التي واجهت تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية وبصفة خاصة المتبعة وفقاً لسياسة الإنعاش الاقتصادي هي برمجة وتخطيط مشاريعه وفق القدرة المالية فقط وليس القدرة الاستيعابية، مما أدى إلى تعثر نسبة كبيرة من المشاريع التنموية وتوقفها.

2. بالنظر إلى طبيعة برامج الإصلاحات الاقتصادية المنفذة خلال الفترة (1994-2000) والتي كانت تتسم بسياسات مالية ونقدية انكماشية انعكست إيجاباً على تحسن بعض مؤشرات مربع كالدور، والمتمثلة في: معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم، ولكن في المقابل تراجع في مستوى المؤشرات المتبقية، حيث زاد نسبة العجز الخارجي، وارتفعت معدلات البطالة بشكل كبير، وذلك بسبب الخوصصة وتسريح العمال .... الخ.

3. حققت برامج الإصلاحات الاقتصادية المتبعة وفق سياسة الإنعاش الاقتصادي تحسناً في مؤشرات مربع كالدور، والاقتراب أكثر من مثولية شكل المربع، وبصفة خاصة خلال فترة تنفيذ برنامج دعم النمو (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو (2010-2014)، خصوصاً في مؤشر التوازن الخارجي والذي حقق فائضاً بنسبة 15.92 % خلال البرنامج الأول، و4.52 % خلال البرنامج الثاني، وهذا راجع للتحسن في أسعار النفط، ولكن في المقابل شهدت الفترة المتبقية (2015-2016) تراجعاً في بعض مؤشرات مربع كالدور (النمو الاقتصادي، التضخم، التوازن الخارجي)، ويرجع ذلك لانخفاض أسعار النفط خلال هذه الفترة، مما يكشف تبعية الاقتصاد الجزائري للعوائد النفطية، ويجعل هذه البرامج معرضة للصدمات المتأتية من الأسواق العالمية للنفط.

4. إن اعتماد السلطات الوطنية لبرامج الإصلاحات الاقتصادية خلال فترة الدراسة لم تؤثر بالشكل المطلوب في تحقيق الاستقرار والتوازن الكلي في الجزائر، وخروجه من التبعية لقطاع المحروقات التي كانت موروثة من المخططات والبرامج السابقة، حيث أن أسعار البترول بقيت هي المتغير الحاسم في تحقيق الوضعية المثلى لشكل مربع كالدور.

5. أثبتت الدراسة اختلالات هيكل سياسة التشغيل في الجزائر خلال فترة الدراسة، والتي تمثلت فيما يلي:

- تمركز القوى العاملة المشتغلة في قطاعات ذات إنتاجية منخفضة منها قطاع التجارة والخدمات، حيث وصل نسبة المشتغلين بهذه القطاعات إلى أكثر من 50% من إجمالي المشتغلين خلال فترة الدراسة، في حين نجد أن القطاعات المنتجة مثل قطاع الصناعة، يساهم بنسبة ضعيفة في إجمالي التشغيل لم تتجاوز نسبته 15% كحد أقصى خلال فترة الدراسة.
- ارتفاع نسبة التشغيل في القطاع غير الرسمي، حيث وصلت نسبته إلى 37.7% سنة 2014 بعد أن كانت تساوي 17.1% سنة 1995، وهذا راجع إلى طبيعة مناصب العمل الموفرة، وتقلص قدرة القطاعات الرسمية في استيعاب فائض القوى العاملة وزيادة حجم القطاع غير الرسمي من 34.1 % سنة 2000 إلى 49.2 %

سنة 2015، حيث أصبح هذا القطاع ملاذاً ليس للعاطلين فقط بل حتى بعض المشتغلين بسبب انخفاض القيمة الحقيقية للأجور.

- ارتفاع القوى العاطلة عند الشباب، وبصفة خاصة لدى الفئة المتعلمة أصحاب الشهادات الجامعية، وذلك بسبب الزيادة الكبيرة لعدد الخريجين في الجامعات مقارنة بعدد فرص الشغل الشاغرة، حيث تشير الإحصائيات إلى أنه تم تخريج أكثر من مليون طالب (1085022 طالب) منذ بداية التجربة الإصلاحية لسنة 2004 إلى غاية 2010، وهو أكبر مما تم تخريجه خلال 42 سنة، حيث تم تخريج منذ 1962 إلى غاية 2004 بالضبط 844200 متخرج، وتمركز لأكثر من نصف المتخرجين في عائلة العلوم الإنسانية والاجتماعية واللغات.

6. ما زالت سياسات التشغيل المعتمدة من خلال برامج وأجهزة التشغيل في الجزائر تحتاج إلى تقويم لتفعيلها في تعديل اختلالات سوق العمل، وهذا نظراً للنقائص التي شابتها، نذكر منها:

- ارتفاع نسبة المناصب المؤقتة وغير اللائقة سواء من ناحية الأجر الذي يتقاضاه العامل، أو من ناحية عدم توافق هذه المناصب مع الشهادات التي يحملها عارض العمل، ويرجع ذلك لهيكل وطبيعة المناصب المستحدثة في تمركزها بنسبة كبيرة في القطاع الإداري، واعتمادها على اعتبارات اجتماعية في عملية التشغيل؛
- انخفاض حصيلة التشغيل في إطار برامج دعم المبادرات الذاتية بالمقارنة بحجم المبالغ المخصصة لذلك، حيث بقيت نسبة المساهمة في إجمالي التشغيل دون مستوى التوقعات، وذلك راجع لتمركز المؤسسات والمشاريع الممولة في قطاعات خدماتية وبالأخص قطاع النقل، المتصفة بمتوسط استحداث المناصب ضعيف جداً لا يتجاوز ثلاثة مناصب في كل مشروع.

7. **ضعف مساهمة القطاع الخاص في إجمالي التشغيل**: تعد نسبة مساهمة القطاع الخاص في استحداث مناصب شغل خلال السنوات الأخيرة كبيرة مقارنة بالقطاع العام، ورغم هذا التطور الذي شهده التشغيل في القطاع الخاص إلا أن مساهمته في حجم التشغيل الإجمالي بالجزائر مازال متدني وضعيف مقارنة بدول العالم، ويمكن إرجاع محدودية القطاع الخاص في التشغيل لعدة أسباب من بينها:

- كثرة الفساد الإداري والمالي، حيث أشارت الدراسة التي أجراها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر إلى أن 34.3 % من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7 % من رقم أعمالهم في شكل رشاوي لتسريع معاملاتهم والاستفادة من بعض المزايا والخدمات؛
- زيادة نسبة القطاع غير الرسمي، لكون مؤسسات القطاع غير الرسمي تستفيد الكثير من الامتيازات، منها انعدام الكثير من الأعباء التي تحملها المؤسسات الرسمية كضرورة الالتزام بالحد الأدنى للأجور، وكذا ودفع الضرائب والاشتراكات الاجتماعية والالتزام بمعايير العمل .... إلخ.
- تموقع معظم مؤسسات القطاع الخاص ضمن بعض القطاعات ذات النشاطات التقليدية، وإهمالها لقطاعات مولدة للقيمة المضافة العالية، حيث بينت الدراسة أن معظم المؤسسات المنشأة والممولة من طرف أجهزة

التشغيل المختلفة تمركزت في قطاعات الخدمات والتجارة، وهذا مما يضعف قدرة هذه المؤسسات على توفير المزيد من مناصب الشغل.

8. من خلال تقدير النموذج الذي يدرس أثر برامج الاصلاحات الاقتصادية على سياسة التشغيل خلال الفترة (1980-2016) في إطار نموذج المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS) ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) تبين أن:

- ❖ وجود علاقة غير معنوية وذات أثر عكسي بين نفقات التجهيز والاستثمار ومعدلات البطالة، وهذا ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية (النظرية الكينزية) التي تفترض أن زيادة الإنفاق العام سيؤدي في الأخير إلى زيادة مستوى التشغيل، وترجع هذه النتيجة إلى توجيه نفقات التجهيز والاستثمار نحو استثمارات كثيفة رأس المال، وزيادة برمجة مشاريع في قطاعات اقتصادية ضعيفة الإنتاجية وتجاوزت الطاقة الاستيعابية لها، مثل قطاع البناء والأشغال العمومية، الذي وصلت حصته المالية خلال الفترة (2001-2014) حوالي 35 % من مجموع المبالغ المخصصة البرامج التنموية في تلك الفترة.
- ❖ وجود علاقة معنوية عكسية بين نفقات التسيير ومعدلات البطالة في الأجل الطويل، وهذا راجع إلى زيادة المناصب المالية للتوظيف العمومي، إضافة إلى توفير مناصب شغل في إطار برامج وأجهزة التشغيل المسيرة من طرف الدولة، كما أن هذه النفقات تؤثر بشكل غير مباشر على معدلات البطالة من خلال زيادة الكتلة الأجرية والنفقات التحويلية عن طريق آلية المضاعف، حيث وصلت زيادة الكتلة الأجرية خلال الفترة (1994-2014) بمقدار 1679.8 مليار دج، وزادت التحويلات الجارية خلال نفس الفترة بمقدار 1246 مليار دج.
- ❖ وجود علاقة معنوية عكسية بين الصادرات ومعدلات البطالة، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، كون أن الصادرات ستؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الأخير سيؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة في الأجل الطويل، ولكن بالنظر إلى هيكل الصادرات في الجزائر الذي يتكون من 97 % من الصادرات النفطية، وهذا ما يجعل تأثير الصادرات على معدلات البطالة أقل من المتوقع نتيجة للطبيعة التي يمتاز بها قطاع المحروقات حيث أنه لا يساهم في إجمالي التشغيل إلا بنسبة قليلة.
- ❖ عدم وجود علاقة معنوية بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة، وهذا ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تؤكد على وجود علاقة عكسية بين المتغيرين، والتي تتمثل في علاقة أوكن، حيث توصل أوكن إلى وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية للفترة (1947-1957) إذ تشير العلاقة إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3 % تؤدي إلى انخفاض البطالة بنسبة 1%، حيث كلما يزداد الإنتاج في مرحلة الانتعاش يؤدي إلى توظيف عمال عاطلين عن العمل، وإذا انخفض الإنتاج في مرحلة الركود فإن العمال يتم تسريحهم من وظائفهم، ويمكن إرجاع سبب الاختلاف بين ما توصلت إليه النظرية وما توصلت إليه الدراسة التي بين أيدينا هو في اختلاف هيكل الناتج المحلي لإجمالي لكلا

الدولتين، فهيكل الناتج في الولايات المتحدة الأمريكية متنوع ومعتمد على قطاعات إنتاجية مثل قطاع الصناعة، أما هيكل الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يغلب عليه الطابع الريعي، وذلك لارتباط نمو الناتج بنمو قطاع المحروقات، حيث ارتفعت نسبة تمويل قطاع المحروقات للناتج بنسبة تتراوح بين 27% و 48.4 % خلال الفترة (2001-2016)، هذا الأخير يعتمد على تكنولوجيات وتقنيات كثيفة رأس المال وليس كثيفة اليد العاملة، ومنه فإن مساهمة في خلق مناصب شغل قليلة مقارنة بقطاعات إنتاجية أخرى مثل قطاع الفلاحة.

وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة موسى (2008) لاختبار صحة قانون Okun في أربع دول عربية: الجزائر ومصر والمغرب وتونس، أن نمو الإنتاج لا يترجم إلى مكاسب في العمالة في البلدان الأربعة، مما يعني أن معامل Okun تحول إلى إحصائية ضئيلة الأهمية، وكذا دراسة ادريوش (2013) من خلال تبني نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (Autoregressive Distributed Lag Model, ARDL) لاختبار العلاقة بين البطالة والنمو في الجزائر، وخلصت دراسته إلى عدم وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين البطالة والنمو الاقتصادي.

- ❖ توجد علاقة معنوية عكسية بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية (نظرية فيليبس)، رغم اختلاف في درجة التأثير بين ما نصت عليه النظرية وبين النتيجة المتوصل لها من خلال هذه الدراسة، ويرجع هذا الاختلاف إلى اختلاف في طبيعة الاقتصاديات التي طبقت فيها النظرية.
- ❖ وجود علاقة معنوية عكسية بين القروض الموجهة للقطاع الخاص ومعدلات البطالة، حيث أن زيادة هذه القروض بنسبة 1 % سوف تؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة بنسبة 0.10 %، وهذه النتيجة تتوافق مع النظرية الاقتصادية، وما توصلت إليه دراسة الباحث طهراوي دومة بأن القطاع الخاص له القدرة على توفير مناصب شغل بمقدار سبعة مرات مقارنة بالقطاع العام، وبالتالي يجب وضع سياسات وآليات تهيئ له ذلك، حيث يعتبر زيادة التمويل في شكل قروض موجهة لهذا القطاع أهم حافز لزيادة نشاط القطاع الخاص، والذي بدوره يؤدي إلى اتساع مشاريع ومؤسسات ناشطة وإنشاء مؤسسات جديدة مما يؤدي إلى توفير فرص عمل جديدة في هذا القطاع، وبالتالي تخفيض معدلات البطالة.
- ❖ وجود علاقة معنوية عكسية بين أسعار البترول ومعدلات البطالة، وهذه النتيجة تتوافق مع توصلت إليه بعض الدراسات مثل دراسة الباحث قجاتي عبد الحميد، حيث أن ارتفاع أسعار النفط سيؤدي إلى ارتفاع الإيرادات العامة، الأمر الذي سيدفع الحكومة إلى زيادة النفقات الحكومية سواء في جانبها الاستثماري أو الاستهلاكي، والتي بدورها سوف تدفع إلى زيادة فرص التشغيل.
- ❖ وجود علاقة معنوية طردية بين برامج الإصلاحات الاقتصادية ومعدلات البطالة، وهذا ما يتناقض مع الهدف الأساسي لها وهو السعي لخفض معدلات البطالة إلى أدنى مستوياتها، ويمكن إرجاع ذلك لعدة أسباب منها:
  - طبيعة برامج الإصلاحات الاقتصادية المنفذة في الجزائر خلال الفترة (1994-1998) والتي كانت تتميز بإجراءات وسياسات انكماشية وآليات منها: الخوصصة وتحرير التجارة الخارجية الأمر الذي أدى في النهاية إلى التأثير سلباً على سياسة التشغيل.

- اعتماد سياسات التشغيل في ظل برامج الإصلاحات الاقتصادية على سياسات وآليات ذات تأثير ظرفي على سوق العمل في الجزائر، نذكر منها: الاستمرار في زيادة مناصب الشغل المؤقتة والتي تعتبر بطالة مؤجلة، وتموقع المؤسسات الممولة من طرف أجهزة التشغيل في قطاعات ذات إنتاجية ضعيفة، مما أضعف قدرتها على استحداث المزيد من مناصب الشغل.
- استمرار ضعف المناخ الاستثماري في الجزائر على تشجيع زيادة الاستثمارات المحلية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وذلك نتيجة لانتشار القطاع غير الرسمي الذي وصل إلى 49.2 % سنة 2015، وزيادة بؤرة الفساد المالي والإداري، حيث أشارت الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد ممثلة منظمة الشفافية أن الجزائر تدرج في قائمة الدول الأكثر فساداً.
- أن تبني السلطات المحلية لسياسة الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2016) في ظل ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي أدى إلى تلبية نسبة كبيرة من الطلب المحلي المتزايد عن طريق زيادة الواردات، الأمر الذي أدى إلى تثبيط الإنتاج المحلي كنتيجة للمنافسة غير المتكافئة مع المنتوج الأجنبي، مما أدى إلى ضياع فرصة خلق مناصب شغل جديدة.

❖ عدم وجود علاقة معنوية بين برامج الإصلاحات الاقتصادية والبطالة في الأجل القصير، ما عدا متغير أسعار البترول التي كانت له علاقة معنوية عكسية بينهما، حيث أن زيادة أسعار البترول بنسبة 1% سوف تؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة بنسبة 0.32 %، وهذا ما يثبت أن بنية الاقتصاد الجزائري معتمدة بشكل أساسي على النفط الذي يعتبر مصدر هشاشته ومنبع تعرضه للتقلبات المختلفة الجوانب والأبعاد، والتي يمتد تأثيرها في النهاية إلى باقي القطاعات، ومن خلال هذه النتائج تثبت حقيقة لا يمكن إغفالها، وهي أن سياسة التشغيل وفعاليتها في ظل برامج الإصلاحات الاقتصادية لا تزال مرهونة بطريقة غير مباشرة بقطاع المحروقات، حيث يلعب هذا القطاع دوراً مهماً في تغذية الخزينة العمومية بالإيرادات الكافية لتمويل النفقات العامة بشقيها التسييرية والاستثمارية، التي تمكن الدولة من خلالها توفير مناصب شغل.

ثالثاً– التوصيات والاقتراحات:

النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة تشير إلى نقص فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية المنفذة في الجزائر خلال فترة الدراسة، والتي مازالت تحتاج منا كباحثين إلى زيادة التقييم وإعطاء فرص التقويم، خاصة فيما يخص انعكاساتها على سياسات التشغيل، لهذا ستقدم هذه الدراسة بعض التوصيات التي تراها مهمة في هذا المجال:

1- التأكيد على مراعاة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وليس القدرة المالية أثناء تخطيط برامج الإصلاحات الاقتصادية.

2- حتمية استغلال المقومات التي ينعم بها الاقتصاد الوطني في بعض القطاعات الإنتاجية، مثل قطاع الفلاحة، وهذا لأجل التخلص من الاعتماد على الإيرادات النفطية غير المستقرة، الأمر الذي سيساعد على تبني خطة استراتيجية طويلة المدى تساهم في تنويع الاقتصاد الوطني وخلق مناصب شغل مستقرة.

3- محاولة محاكاة متطلبات سوق العمل مع مؤهلات ومخرجات قطاع التعليم في الجزائر، وذلك من خلال تبني إصلاحات تعليمية تسعى لمراعاة ذلك.

4- بذل مجهود أكبر لأجل تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، وهذا لأجل استقطاب رؤوس الأموال المهاجرة وتشجيع المستثمرين المحليين أولاً، وزيادة جذب الاستثمارات الأجنبية ثانياً، الأمر الذي سينعكس ايجابا على تفعيل سياسة التشغيل في الجزائر.

5- بذل جهود أكبر في إطار الإصلاحات الاقتصادية لأجل زيادة استغلال مقومات القطاعات المنتجة، وذلك لأجل مضاعفة توفير مناصب الشغل.

6- محاولة توفير البيئة الملائمة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك لاستدامتها واستقرارها، وزيادة الاستفادة منها أكثر خاصة من ناحية توفير مناصب الشغل، وهذا من خلال انتقال دور الدولة من الدولة المقاولة إلى الدولة الحامية.

7- محاولة بذل مجهود أكبر في تبني إجراءات وآليات تسعى لإدماج القطاع غير الرسمي واستغلاله في تفعيل سياسة التشغيل في الجزائر.

رابعاً– آفاق الدراسة:

بعد تطرقنا لهذا الموضوع، سوف نقدم بعض المواضيع التي نراها صالحة لتكون أرضية لبحوث قادمة، وهي:

1- إصلاحات قطاع التعليم العالي وانعكاساتها على سوق العمل في الجزائر؛

2- الاقتصاد غير الرسمي وانعكاساته على سياسات التشغيل في الجزائر؛

3- التنسيق بين السياسات المالية والنقدية ودورها في تفعيل سياسة التشغيل في الجزائر.

قائمة المراجع:

قائمة المراجع:

I. مراجع باللغة العربية:

أولاً– الكتب:

1- إبراهيم طلعت: **البطالة والجريمة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة.

2- أحمد أبو الفتوح النقالة: **نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 1998.

3- أحمد الطاهر وأحمد السعودي: **البطالة المشكلة والحل**، ط1، المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 2008.

4- أحمد رمضان نعمة الله وآخرون: **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

5- أحمد مُحَّد مندور وإيمان مُحَّد محب زاكي: **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1995.

6- أوجست سوانينبيرج: **الاقتصاد الكلي بوضوح**، ترجمة: خالد العامري، دار الفاروق، الجيزة، مصر، 2008.

7- إيهاب سلام: **كتاب الأهرام الاقتصادي**، العدد 178، القاهرة، أكتوبر 2002.

8- برنارد برينيه و إ.سيمون: **أصول الاقتصاد الكلي**، ترجمة: عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، المؤسسة الجامعية للنشر، لبنان، 2004.

9- بشير معطيب: **الاقتصاد الكلي**، كيك للنشر، الجزائر، 2008.

10- جربيب أم الحسن: **حديث مع عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري**، موفم للنشر، الجزائر.

11- جيمس جوارتيني و ريجارد استروب: **الاقتصاد الكلي**، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمان وعبد العظيم مُحَّد، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1990.

12- حربي مُحَّد موسى عريقات: **مبادئ الاقتصاد**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2006.

13- خالد مُحَّد الزواوي: **البطالة في الوطن العربي**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004.

14- خالد واصف الوزني واحمد حسين الرفاعي: **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط8، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.

15- الخولي سالم إبراهيم الخولي: **المشكلات الاجتماعية المعاصرة**، ط1، دار الندى، القاهرة، 2008.

16- دحماني مُحَّد ادريوش: **سلسلة محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي**، جامعة الجيلالي ليابس بسيدي بلعباس، الجزائر، 2014/2013.

17- رمزي زكي: **الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل الأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، عالم المعرفة، عدد 226، الكويت، أكتوبر 1997.

18- رمزي زكي: **انفجار العجز–علاج الموازنة العامة للدولة في ضوء النهج الانكماشي والتنموي–**، ط1، دار الهدى للثقافة والنشر، دمشق، 2000.

19- رونالد ايرنبرج وروبرت سميث: **اقتصاديات العمل**، ترجمة: فريد بشير طاهر وآخرون، دار المريخ للنشر، الرياض.

20- سامي خليل: **نظرية الاقتصاد الكلي**، الكتاب الأول، وكالة الأهرام للتوزيع، مصر، 1994.

21- سعدون بوكبوس: **الاقتصاد الجزائري**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013.

22- سمير إبراهيم أيوب: **صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2006.

23- سيد عاشور أحمد: **مشكلة البطالة ومواجهته في الوطن العربي**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة.

24- السيد مُحَّد السيريتي وعلي عبد الوهاب نجا: **النظرية الاقتصادية للكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

25- صالح تومي: **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة والنشر والإشهار، الجزائر، 2004.

26- ضياء مجيد الموسوي: **الاقتصاد الجزائري في مواجهة أزمة تهاوي أسعار الطاقة 2014 وإلى غير رجعة**، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2015.

27- طارق الحاج: **علم الاقتصاد ونظرياته**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1998.

28- طارق فاروق الحصري: **التحليل الاقتصادي الكلي**، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2007.

29- طلعت الدمرداش إبراهيم: **الاقتصاد الاجتماعي**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.

30- عاصم بن طاهر عرب: **اقتصاديات العمل**، جامعة الملك سعود، السعودية، بدون سنة نشر.

31- عبد الرحمان تومي: **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، دار الخلدونية، 2011.

32- عبد الرحمان يسري وآخرون: **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

33- عبد الرحمن تومي: **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر– الواقع والآفاق–**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

34- عبد القادر مُحَّد عبد القادر عطية: **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

35- عبد المجيد قدي: **الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والارتهان للنفط**، دار هومة، الجزائر، 2016.

36- عبد المجيد قدي: **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**. ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

37- عبد الهادي عبد القادر السويفي: **قراءات في اقتصاديات الوطن العربي**، معهد البحوث والدارسات العربية، ط2، 2007، القاهرة.

38- علي عبد الوهاب نجا: **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي (دراسة تحليلية تطبيقية)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

39- عمر صخري: **التحليل الاقتصادي الكلي**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

40- كريم النشاشيبي: **صندوق النقد الدولي والتحول إلى اقتصاد السوق في الجزائر**، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.

41- مُحَّد بلقاسم حسن بهلول: **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

42- مُحَّد شيخي: **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

43- مُحَّد علاء الدين عبد القادر: **البطالة أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل الجات، العولمة، تحديات الإصلاح الاقتصادي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003.

44- مُحَّد ناظم حنفي: **الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية**، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، 1992.

45- مدني بن شهرة: **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

46- منى الطحاوي: **اقتصاديات العمل**، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1995.

47- ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب: **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**، الديوان الوطني للمطبوعات، الجزائر، 2010.

48- ناصر عبيد الناصر: **سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت والتعديل الهيكلي حالة مصر**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001.

49- نبيل حشاد: **قضايا اقتصادية معاصرة**، الجزء الأول، مصرف قطر المركزي، 1996.

50- نزار سعد الدين العيسي: **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية الدولية، عمان، 2001.

51- نعمة الله نجيب إبراهيم: **نظرية اقتصاد العمل**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية.

52- هيثم الزعبي وحسن أبو الزيت: **أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الفكر والاطلاع، دمشق، 2000.

53- وليد عبد الحميد عايب: **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2010.

ثانياً– المذكرات والأطروحات:

1- أحمد الضيف: **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015.

2- أحمد مُحَّد سيف الشعبي: **سوق العمل في الجمهورية اليمنية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حلوان، مصر، 2008.

3- أحمد نصير: **أثر السياسات الاقتصادية الكلية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014.

4- آيت عيسى عيسى: **سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010.

5- بنين بغداد: **تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية تحليلية لمجموعة من الدول النامية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2016.

6- حنان بقاط: **محددات سوق العمل في الجزائر للفترة الممتدة بين 1980-2014 دراسة تحليلية قياسية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد تطبيقي، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة، 2016-2017.

7- حنان بقاط: **نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد تطبيقي، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة، 2007.

8- خليفة عزي: **أثر أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية للفترة (1985-2015)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة مُحَمَّد بوضياف – المسيلة، الجزائر، 2018.

9- دلال بن شيخة: **تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2012-2013.

10- رابح بلعباس: **إشكالية البطالة في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية في الفترة 1966- 2010**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2011- 2012.

11- رشيدة حمودة: **إستراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين تجربتي الجزائر ومصر**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: الإدارة الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2012.

12- ساعو باية: **الإنعاش الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2008.

13- سعدية قصاب: **اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر 1990-2004**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم، جامعة الجزائر، 2006.

14- شكري زعرور: **مسار برامج التصحيح الهيكلي وإصلاح السياسات الاقتصادية الكلية – دراسة حالة الجزائر –**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر 3، 2015/2016.

15- صباح زروخي: **أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر – دراسة قياسية للفترة 1986-2015**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة مُحَمَّد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.

16- صلاح الدين كروش: **البحث عن مثولية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2015-2016.

17- طهراوي دومة علي: **تقييم مساهمة القطاع الخاص في التشغيل بالجزائر خلال الفترة 1990-2014**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2017.

18- عابد بشيكر: **أثر برامج التنمية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الدول النامية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2017.

19- عبد الحميد قجاتي: **دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017.

20- عبد الرزاق جباري: **آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2012)**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، الجزائر، 2014-2015.

21- عبد الصمد سعودي: **تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة مُحَّد بوضياف، المسيلة، 2015.

22- عبد القادر خليل: **محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية للفترة (1990-2006)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر 3، 2008.

23- عبد القادر بلعربي: **الجزائر بين البطالة والقطاع غير الرسمي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010.

24- عبد الكريم بودخدخ: **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009.

25- عقبة عبد اللاوي: **التكتلات الاقتصادية كقوة ممانعة وكمعبر لتدويل الأزمات الرأسمالية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.

26- علاوة نواري: **آثار برامج الإصلاح الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة حلوان، مصر، 2007-2008.

27- علي بودلال: **تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر «مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2007.

28- فارس شلالي: **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة بالجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.

29- فاتح جاري: **مدى ملاءمة برامج الإصلاح الاقتصادي بجيليها لاقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2010/2009.

30- مُحَّد أدريوش دحماني: **إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013.

31- مُحَّد راتول: **سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي تجربة الجزائر**، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2000.

32- مُحَّد سعودي: **أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007.

33- مُحَّد مسعي: **سياسة الميزانية في الجزائر خلال الفترة 2001-2010**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.

34- مرام تيسير مصطفى الفرا: **دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995-2011)**، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، 2012.

35- مسعود دوارسي: **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

36- مسعود ميهوب: **دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين (1990-2015)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة مُحَّد بوضياف، المسيلة، 2016.

37- ملاك قارة: **إشكالية الاقتصاد غير رسمي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع: الاقتصاد المالي، جامعة منتوري قسنطينة، 2010.

38- مليكة يحي: **إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2007.

39- مهدي قلو: **تقدير الحاجات من اليد العاملة المؤهلة وفق نماذج الحاجة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، فرع: الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014/2013.

40- نبيل بوفليح: **آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2005.

41- وسيلة دموش: **أزمة البطالة في الجزائر واقعها وآفاقها**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل واستشراف، جامعة 20 أوت، سكيكدة، 2009.

42- وسيلة دموش: **السياسة المالية وسوق العمل في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة 2001-2014**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود مالية وبنوك، جامعة البليدة 2، 2018/2017.

ثالثا– المجلات والملتقيات:

1- أحمد بوريش ووليد بيبي: **تقييم فعالية السياسة المالية في ظل تداعيات الازمة البترولية وانعكاساتها على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، يوم دراسي تحت عنوان: فعالية السياسة المالية في ظل أزمة انخفاض أسعار البترول، وضرورة التحول نحو ترشيد استخدام الموارد، الجامعة الملحقة مغنية، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 19 أفريل 2016.

2- أحمد زكان ورابح بلعباس: **العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة – دراسة قياسية لحالة الجزائر – (1973–2008)**، ورقة مشاركة في: الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.

3- أسوان عبد القادر زيدان وآمنة عبد الإله حمدون: **أثر البطالة في النمو الاقتصادي (العراق والجزائر) أنموذجا**، مجلة زراعة الرافدين، المجلد 39، العدد2011/02.

4- إياد خالد شلاش المجالي: **أثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الاستثمار الأجنبي في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (1994-2009) دراسة تحليلية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 27، العدد الرابع، 2011.

5- البشير عبد الكريم: **دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2009.

6- عبد الله بن عيدة: **التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية**، مقال في بحوث الندوة الفكرية، المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط الجزائر، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، فيفري 1999.

7- بشير عبد الله بلق: **العلاقة بين الاستثمار والادخار في الاقتصاد الليبي للفترة 1970-2005**، المجلة الجامعة، العدد الخامس عشر، المجلد الثاني، 2013.

8- بشير عبد الله بلق: **محددات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي للفترة من 1962 إلى 2010**، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد السادس، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ديسمبر 2015.

9- بوزيان عثمان: **الخوصصة في الجزائر– دراسة وتقسيم**، مجلة البحوث التجارية، العدد الثاني، جامعة الزقازيق، مصر، 2006.

10- تسعديت بوسبعين ومُحَمَّد براق: **أسباب انتشار البطالة وإجراءات مواجهتها في الجزائر**، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011.

11- ثورية بلقايد ومبارك بن زاير: **البطالة والقطاع غير الرسمي في الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، العدد: 06، سبتمبر 2016.

12- جمال بن السعدي ورضا زاوش: **البطالة في الجزائر التعريف، الأسباب، الآثار الاقتصادية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

13- حسام غرادين: **آليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 03، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، 2018.

14- حسن الحاج: **مؤشرات سوق العمل**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 16، الكويت، أفريل 2003.

15- حسين بلعجوز وعبد الصمد سعودي: **إصلاحات السياسة النقدية في ظل برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التضخم والكتلة النقدية وأسعار الصرف بالجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني عشر، 2014.

16- دحماني مُحَمَّد ادريوش وعبد القادر ناصور: **دراسة قياسية لمحدّدات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة**، مقالة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، الجزائر، 11-12 مارس 2013.

17- راضية بوزيان: **سياسات التشغيل والوساطة المؤسسيّة النشيطة للحد من البطالة في الجزائر–مقاربة سوسيو–اقتصادية**، مداخلة في الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي: 15/16 نوفمبر 2011.

18- رشيد زرواتي ومهدي عوارم: **القطاع الخاص وسياسة التشغيل في الجزائر**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 22، جامعة مُحَمَّد خيضر ببسكرة، الجزائر، مارس 2017.

19- رواب عمار وغربي صباح: **التكوين المهني والتشغيل في الجزائر**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 05، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011.

20- روابح عبد الباقي وعلي همال: **آثار إعادة الهيكلة على سوق العمل وتدابير الحماية الاجتماعية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، عدد 2004/12/22.

21- ريم محمود: **محددات سرعة دوران النقود في سورية دراسة قياسية للفترة (1990-2010)**، مجلة جامعة البعث، المجلد: 39، العدد 35، 2017.

22- زايد مراد وبن سالم مُحَمَّد عبد الرؤوف: **دور سياسات التشغيل في القضاء على ظاهرة البطالة في الجزائر: دراسة حالة الوكالة الوطنية للتشغيل**، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مُحَمَّد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

23- زكرياء مسعودي: **تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد: 06، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، جوان 2017.

24- زكرياء مسعودي: **سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية منذ 2001**، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو والاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، مارس 2013.

25- زكرياء مسعودي و مريم مشري: **دور المؤسسات الصغيرة في معالجة مشكلة البطالة بالجزائر**، مداخلة ضمن يوم دراسي حول: المقاولاتية، المركز الجامعي أحمد زبانة بغليزان، الجزائر، 2017.

26- ساحل فاتح وشعباني لطفي: **آثار انعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول: أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، 04-05 ديسمبر 2006.

27- سارة بوسعيود وعقون شارف: **واقع الفساد في الجزائر وآليات مكافحته**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الخامس، العدد الأول، جوان 2018.

28- ستار شدهان شياع الزهري: **الإصلاح الاقتصادي بين الإدارة الديمقراطية واقتصاد السوق**، مجلة كلية التربية، العدد 7، جامعة واسط، العراق.

29- سرير عبد الله رابح: **سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، الجزائر، يومي 13-14 أفريل 2011.

30- سليم عثماني: **عوامل ظهور القطاع غير الرسمي الذي أصبح شبه مهيمن**، مجلة قضايا الإصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، الولايات المتحدة الأمريكية.

31- سليم مجلخ: **محددات البطالة في الجزائر: دراسة تطبيقية**، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 13، العدد 2، الإمارات، ديسمبر 2016.

32- سليمان حميمة: **السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر**، ملتقى دولي حول: السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، جامعة الطاهر مولاي بسعيدة، الجزائر، 26-27 أفريل 2009.

33- سميرة العابد و زهية عباز: **ظاهرة البطالة بين الواقع و الطموحات**، مجلة الباحث، العدد 11، ورقلة، 2012.

34- شريف بقة وعبد الرحمان العايب: **العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة – حالة الجزائر**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 04، جامعة بسكرة، ديسمبر 2008.

35- صالح صالحي: **تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 3، العدد: 3، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2004.

36- صالح صالحي: **تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي**، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العمومية على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، يومي 11-12 مارس 2013.

37- طارق خاطر و صالح مفتاح: **التأصيل النظري لعلاقة التطور المالي بالمو الاقتصادي وأهم مؤشراته في الجزائر خلال الفترة 1990-2013**، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 16، جامعة مُحَمَّد خيضر ببسكرة، ديسمبر 2014.

38- عبد الحميد قرومي وحمزة عايب: **سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة**، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مُحَمَّد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، يومي: 15 -16 نوفمبر 2011.

39- عبد الحميد مريغت: **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، دراسة تحليلية.**

40- عبد الرحمان تومي وسعيدة لخوج: **أثر برامج التنمية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2014**، مداخلة في الملتقى الوطني الثالث حول: سياسة التشغيل في إطار برامج التنمية والانعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2014)، جامعة آكلي محند الحاج بالبويرة، الجزائر، يومي 11-12 نوفمبر 2014.

41- عبد الرزاق مولاي لخضر وشعيب بونوة: **دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2010.

42- عبد القادر مُحَمَّد عبد القادر: **نحو مفهوم علمي للبطالة مع التطبيق على مصر**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 27، العدد الأول، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مارس 1990.

43- عبد القادر لحسين: **مكافحة البطالة في الجزائر دراسة تحليلية للسياسة العامة للتشغيل**، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مُحَمَّد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، يومي: 15-16 نوفمبر 2011.

44- عبد الله بن عيدة: **التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية**، بحوث الندوة الفكرية، المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، 2005.

45- علاوة نواري: **الآثار الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي بالجزائر**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الثالث، جامعة عين شمس، القاهرة، 2008.

46- علي بودلال: **القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري**، مجلة بحوث اقتصادية، العدد 65، 2014.

47- علي بودلال: **مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر (أسباب وحلول)**، مجلة علوم انسانية، العدد 37، ربيع 2008.

48- علي جيلالي ومنصور بن عمارة: **دراسة تقييمية لمدى فعالية سياسات التشغيل في الحد من مشكل البطالة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: سياسات التشغيل والتقليل من البطالة، جامعة الشاذلي بن جديد بالطارف، الجزائر، 2016.

49- علي طهراوي دومة ومسعود كسرى: **أثر القطاع غير الرسمي على سوق الشغل بالجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 12، جامعة الجزائر3، 2014.

50- علي يوسفات: **عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2012.

51- عمار عماري ومحامدي وليد: **آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر**، المؤتمر الدولي بعنوان: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف01، 11-12 مارس 2013.

52- عمرة مهديد: **انعكاسات انهيار السعر البترولي على سياسة تشغيل خريجي الجامعات بالجزائر منذ نهاية 2015**، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 4، العدد 7، جامعة تلمسان، 2016.

53- فضيل رايس: تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، شتاء–ربيع 2013.

54- فضيلة عاقلي: **البطالة تعريفها أسبابها وأثارها الاقتصادية (سياسة التشغيل في الجزائر)**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

55- كريم النشاشيبي وآخرون: **الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، دراسة خاصة للفترة (1993-1997)**، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.

56- كريم بودخدخ ومُحَمَّد سلامه: **أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر 2001-2009**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: دور الدولة في الحد من البطالة لتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15- 16 سبتمبر 2012.

57- كمال عايشي وسليم بوهيدل: **الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع آفاق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2010-2001**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، خلال الفترة 16-15 نوفمبر 2011.

58- لحسن دردوري وبن عامر نبيل: **تشخيص لقوة العمل في الاقتصاد الجزائري**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011.

59- لزهاري زواويد وآخرون: **سياسات التشغيل في الجزائر**، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد الثاني، ألمانيا، جوان 2018.

60- مجلة أصداء وكالة التنمية الاجتماعية: وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، العدد الثالث خاص بـ: **أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف**، أفريل 2017.

61- مُحَّد إبراهيم السقا: **اقتصاديات التقشف**، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، 06 فيفري 2015.

62- مُحَّد بوعزة وصالح براح: **أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2009**، أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات.

63- مُحَّد راتول: **تحولات الاقتصاد الجزائري، برنامج التعديل الهيكلي ومدى انعكاساته**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 23، ربيع 2001.

64- مُحَّد قرقب: **تجربة الجزائر**، الندوة الإقليمية حول دور التوجيه والارشاد المهني في تشغيل الشباب، منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، طرابلس، 11- 13 جويلية 2005.

65- مُحَّد صلاح: **أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور**، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، جامعة مُحَّد بوضياف بالمسيلة، 2016.

66- مُحَّد كريم قروف و مُحَّد الطاهر سعودي: **السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي**.

67- مُحَّد لكصاسي: **التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية**، مداخلة مقدمة لأعضاء مجلس الأمة، أفريل 2017.

68- مُحَّد مسعي: **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2012.

69- مدني بن شهرة: **سياسات التعديل الهيكلي في الجزائري برنامج وآثاره**.

70- مصطفى بلمقدم ومصطفى طويطي: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر**، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

71- معهد الدراسات المصرفية: **التضخم الاقتصادي**، نشرة إضاءات، السلسلة الخامسة، العدد 03، الكويت، أكتوبر 2012.

72- مولاي لخضر عبد الرزاق: **تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2011**، مجلة الباحث العدد 10، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2012.

73- ناجية صالحي فتيحة مخناش: **أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014)**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي (2001-2014)، جامعة سطيف 1، الجزائر، 11-12 مارس 2013.

74- ناصر عبيد الناصر: **سياسات الإصلاح وإصلاح السياسات الاقتصادية في الوطن العربي**، مداخلة في المؤتمر الدولي حول: الإصلاح الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي ودور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والفنون الاجتماعية، دمشق.

75- نبيل بوفليح: **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة مُحَمَّد خيضر ببسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012.

76- نبيل بوفليح: **صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

77- نجاة مشيمش وفريد بن عبيد: **البطالة في تاريخ الفكر الاقتصادي والآثار السلبية لها**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

78- نعيمة برودي: **الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والانتعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، 04-05 ديسمبر 2006، بومرداس، الجزائر.

79- نور الدين حامد وفلة عاشور: **تقييم أداء سياسة التشغيل في الجزائر**، ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول: سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي: 13 و14 أفريل 2011.

80- هاجر دماش: **الاستثمارات الصينية وخلق العمل بالجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني سياسات التشغيل وتقليل البطالة في الجزائر، جامعة الشاذلي بن جديد بالطارف، الجزائر، 22 و23 نوفمبر 2017.

81- وليد ناجي الحيالي: **البطالة**، دراسة بحثية مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

82- وكالة التنمية الاجتماعية: **أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف**، مجلة أصداء، العدد الثالث، وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، الجزائر، أفريل 2017.

رابعاً– التقارير والقوانين والمراسيم:

1- الأمر رقم 97-13 المؤرخ في 31 ماي 1997 .

2- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001، المواد 5، 6، و7، الجريدة الرسمية رقم 77 المؤرخة في 15 ديسمبر 2001.

3- بنك الجزائر: **التقرير السنوي للتطور الاقتصادي النقدي بالجزائر**، 2005.

4- بنك الجزائر: **التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي بالجزائر**، 2010.

5- بنك الجزائر: **التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي بالجزائر**، 2014.

6- بوابة الوزير الأول: **مخطط عمل الحكومة**، جوان 2017 .

7- بوابة الوزير الأول: **مخطط عمل الحكومة**، سنة 2014.

8- بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي، 2010-2014.

9- تدخل محافظ بنك الجزائر أمام لجنة المالية والميزانية لدى المجلس الشعبي الوطني بنك الجزائر، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، 2009.

10- تقرير مناخ الأعمال للبنك الدولي 2015، متاح على الموقع: htpp//arabic.doingbusiness.org

11- تقارير من موقع وزارة الصناعة والمناجم، تقارير متفرقة 2005- 2016، على الرابط http://www.mdipi.gov.dz

12- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 22، المؤرخ بتاريخ 30 أفريل 2008.

13- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 22، المؤرخ بتاريخ 30 أفريل 2008، المادة 2 والمادة 3.

14- الجريدة الرسمية: العدد 14، المرسومين التنفيذيين رقم : 103/11 و104/11 المؤرخين في 06 مارس 2011.

15- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية، قانون المالية لسنة 2017، المادة 119، العدد 77، 29-12-2016.

16- الديوان الوطني للإحصاء: **النشاط الاقتصادي للتشغيل والبطالة، خلال سبتمبر 2015**، النشرة رقم 726.

17- الديوان الوطني للإحصائيات: **حوصلة احصائية (1962-2011)**، مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع، الجزائر.

18- رئاسة الحكومة: **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)**.

19- عرض وزير المالية لمشروع الأمر المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني، السنة الرابعة رقم 169، 19 أكتوبر 2005.

20- قانون المالية لسنة 2015.

21- قانون رقم 01-12 المؤرخ في 27 ربيع الثاني 1422 هـ الموافق لـ 19 جويلية 2001 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 38، الصادرة بتاريخ 21 جويلية 2001.

22- المادة الأولى من الأمر رقم (95-22) المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1416 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية العدد 8، للصادرات ربيع الثاني عام 1416.

23- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **آفاق الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2009**، ديسمبر2008.

24- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **التقرير الوطني حول التنمية البشرية**، الجزائر، 2006.

25- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000**.

26- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **تقرير السداسي الثاني حول الوضعية الاقتصادية لسنة 2004**.

27- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **تقرير حول تقويم أجهزة الشغل**، جوان 2002.

28- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001**، الدورة العامة 20.

29- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **الظرف الاقتصادي والاجتماعي من السداسي الأول سنة 2008**.

30- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي**، الدورة العامة 12، نوفمبر 1998.

31- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **تقرير حول الظرف الاقتصادي للسداسي الأول سنة 1998**، الدورة 12، نوفمبر 1998.

32- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **تقرير حول تطور أجهزة التشغيل**، مصالح رئيس الحكومة.

33- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **تقرير حول تطور أجهزة التشغيل**، مصالح رئيس الحكومة، 2003/03/27.

34- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **تقرير حول تقويم أجهزة التشغيل**، جوان 2008.

35- مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، بوابة الوزير الأول، ماي 2014.

36- مداخلة السيد طيب لوح: وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ملتقى جهوي وسط لإطارات قطاع التشغيل، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الأربعاء 09 جوان 2010.

37- وزارة الأشغال العمومية: **خطة عمل وبرامج قطاع الأشغال العمومية –تقرير ملخص – حصيلة 2005-2009 وبرنامج 2010-2014**، نوفمبر 2009.

38- المرسوم 98 -402 المؤرخ في 02 ديسمبر 1998، "المتضمن الإدماج المهني لضمان الحاملين لشهادات التعليم العالي والممتهنين الساميين"، خريجي المعاهد الوطنية للتكوين، الجريدة الرسمية رقم 91 الصادرة بتاريخ 06 ديسمبر 1998.

39- المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، المتضمن تعديل القانون الاساسي للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الجريدة الرسمية، العدد 54.

40- المرصد العمالي الاردني: **تقرير عمالي حول العمل اللائق في الأردن 2011**، كانون الأول 2011.

41- مصالح الوزير الأول: **حصيلة الانجازات الاقتصادية والاجتماعية لسنة 2011**، 15 مارس 2012.

42- مصالح الوزير الأول: **مخطط عمل الحكومة 2012**، متاح على موقع بوابة الوزير الأول: http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/ ، تاريخ الزيارة 18-05-2017.

43- مصالح الوزير الأول: **ملحق بيان السياسة العامة**، 16 أكتوبر 2010، الجزائر، 2010.

44- مصالح الوزير الأول، **بيان السياسة العامة**، الملحق رقم 03 قوائم برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للفترة من 2010 إلى 2014.

45- منظمة العمل العربية: **التقرير العربي الرابع حول: التشغيل والبطالة في الدول العربية**، الجيزة، مصر، 2014.

46- منظمة العمل العربية: **الكتاب الاحصائي لسنة 2013**، متاح على موقع المنظمة http://alolabor.org/ .

47- منظمة العمل العربية: **دعم القدرات التنافسية لتعزيز القابلية للتشغيل**، التقرير العربي الخامس: حول التشغيل البطالة في الدول العربية، 2016.

48- وزارة الأشغال العمومية: **السياسة الحكومية في مجال الاشغال العمومية**، سبتمبر 2015.

49- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: **السياسة الحكومية في مجال العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي**، سبتمبر 2015، متاح على موقع بوابة الوزير الأول http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/ ، تاريخ الزيارة 17-07-2017.

50- الوزير الأول: **تعليمة بخصوص تدابير تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد**، 2014.

51- وكالة الأنباء الجزائرية: **محافظ بنك الجزائر: التضخم خلال السداسي الأول 2012 هو تضخم "داخلي"**، انظر على الرابط التالي:

https://www.djazairess.com/aps/262057. Date of view: 23/08/2018.

II. مراجع باللغة الأجنبية:

A- Books:

1- Laurent Braquet: **l'essentiel pour comprendre le marché du travail**, Gualino, Paris, 2014.

2- Eric Bousserelle: **Dinamique économique-Croissance, crises, cycles**, Gualion éditeur, Paris, 2000.

3- Youcef Debboub: **Le nouveau mécanisme économique en Algérie**, OPU, Alger,1995

B- Reviews and Articles:

1- Adil H. Mouhammed: **Important Theories of Unemployment and Public Policies**, Journal of Applied Business and Economics, Vol. 12(5), 2011.

2- Diana Gabrielyan: **Forecasting Inflation Using Phillips Curve**, UNIVERSITY OF TARTU, 2016.

3- El-Waleed A Hamour: **Economic reforms and liberalisation and economic performance: the Moroccan experience**, Journal of Economic Cooperation Among Islamic Countries, Vol 19, N 4, 1998.

4- Ejaz Gul et al: **The Classical-Keynesian Paradigm: Policy Debate in Contemporary Era**, Munich Personal RePEc Archive, MPRA Paper No. 53920, 25 February 2014.

5- Fatiha Talahite: **Algeria Female Employment in Transition Eight Mediterranean social and poliyical Research Meeting**, Florence – Montecatini, 21-25 March 2007.

6- Fatma Boufnik: **Travail et genre en Algérie, colloque international sur : Marché du travail et genre dans les pays de Maghreb : Spécificités, points communs et synergies avec l'Europe**, Organisée par l'université libre de Bruxelles (DULEA/Belgique), L'institut national de statistique et d'économie appliqué (INSEA/Maroc) et le groupe de recherche du CNRS (MAGE/France), le 11 - 12 avril 2003, RABAT,
(http://www.ulb.ac.be/soco/colloquerabat/papiers.htm).

7- Fayçal Yachir: **L'ajustement Structurel dans le Tiers- Monde**, Les Cahiers du CREAD, N°21, 1er trimestre, Alger, 1990.

8- Hany Elshamy: **The Relationship Between Unemployment and Output in Egypt**, Procedia - Social and Behavioral Sciences 81, Elsevier Ltd, 2013.

9- Hassan alamro and Qusay Al-dalaien: **Modeling the relationship between GDP and unemployment for Okun's law specific to Jordan**, Munich Personal RePEc Archive, MPRA Paper No. 55302, April 2014.
10- International Monetary Fund: **Structural Reforms and Economic Performance in Advanced and Developing Countries**, Research Department, June 10, 2008.
11- Jeffrey M. Lacker and John A. Weinberg**: Inflation and Unemployment: A Layperson's Guide to the Phillips Curve**, Federal Reserve Bank of Richmond, USA, 2006.
12- JEFFREY SACHS, ANDREW WARNER: **Economic Reform and the Process of Global Integration**, Brookings Paper-s on Economic Activity, N 1, 1995.
13- Kada Akacem: Economic reforms in Algeria: an overview and assessment, The Journal of North African Studies, Vol.9, No.2, 2004.
14- Kouider Boutaleb: **La Problématique de L'efficacité des politiques économiques dans les P.V.D: le cas de l'Algérie**, Colloque international sur Les politiques en Algérie: Réalités et perspectives, Tlemcen 29/30 Novembre 2004.
15- Lin Crase et al: **STRUCTURAL REFORM OF THE SOUTH AFRICAN ECONOMY**, School of Economic Studies, Working Paper Series in Economics, No. 99-1, University of New England, May 1999.
16- Mario Amendola and Jean-Luc Gaffard: **Unemployment as a Disequilibrium Phenomenon: the economics of Keynes and how to go ahead from Patinkin, Leijonhufvud and Hicks**, OFCE, N° 2010-24, Paris, OCTOBER 2010.
17- Matouk BELATTAF et Baya ARHAB: **Les dispositifs de lutte contre le chômage et d'insertion des jeunes et des femmes a marché du travail m état des lieux et perspectives à Bejaïa**, 3 éme rencontres m jeune et sociétés en Europe et autour de la méditerranée «jeunes générations m continuités, discontinuités, ruptures?», Marseille/France, les 24,25 et 26 octobre 2007.
18- Maximova Alisa: **The Relationship between Inflation and Unemployment: A Theoretical Discussion about the Philips Curve**, Journal of International Business and Economics, Vol. 3, No. 2, December 2015.
19- Meenakshi Sundara Rajan: **Impact of Economic Reforms on Economic Issues: A Study of Ethiopia**, African Development Bank, 2005.
20- Ministére des finances, **Note de présentation du projet d'ordonnance portant la loi de finance complémentaire pour 2008**, 15 Juillet 2008.
21- Mohamed MEDJKOUNE: **Ajustement structurel, emploi et chômage en Algérie**, Cahiers du CREAD, n° 46-47, 4ème trimestre 1998 et le 1er trimestre 1999.
22- Mohamed Saïb MUSETTE et autres, **MARCHE DU TRAVAIL ET EMPLOI EN ALGERIE : Eléments pour une politique nationale de l'emploi, PROGRAMME «DES EMPLOIS EN AFRIQUE»**, Organisation Internationale du Travail, Bureau de l'OIT à Alger, Algérie, octobre 2003.
23- Mohamed Saïd Musette. Mohamed Arezki Isli .Nacer Eddine Hammouda: **Marche du Travail et Emploi en AlgérieEléments pour une politique national de l emploi Profil de pays**, Bureau de l'OIT à Alger, Octobre 2003.
24- Murat Sadiku et al: **Econometric Estimation of the Relationship between Unemployment Rate and Economic Growth of FYR of Macedonia**, Procedia Economics and Finance 19, 2015.

25- Nabila Bouzidi: **Les reformes économiques en Algérie, ajustement structural et nouveau rôle de l'état**, Revue algérienne, faculté de droit, Université d'Algérie, Février 2007.
26- Nicola Meccheri: **Wages Behaviour and Unemployment in Keynes and New Keynesians Views. A Comparison**, Discussion Papers del Dipartimento di Scienze Economiche – Università di Pisa, n. 41, 2004.
27- Noureddine DJOUADI et Okba ABDELLAOUI: **Le développement durable dans les discours des institutions économiques mondiales (FMI, BM, OMC): essai critique**, Colloque international sur le: DEVELOPPEMENT DURABLE, PROJETS ET ENGAGEMENTS, organisé par l'Université de BEJAIA (Algérie) et l'Université de Haute Alsace (France), 8 – 9 Novembre 2010.
28- Oana Simona Hudea: **Classical, Neoclassical and New Classical Theories and Their Impact on Macroeconomic Modelling**, Procedia Economics and Finance, N 23, Elsevier, 2015.
29- Philipe Hugon, Naima Pages: **Ajustement Structurel Emploi Et Rôle Des Partenaires Sociaux En Afrique Francophone**, Les Cahiers De L 'Emploi Et De La Formation N°28, 1998, Cered/Forum, Office International Du Travail.
30- Rafik Bouklia Hassan: **labour Market and Economic Growth in Algeria**, University Oran and CREAD ALGERIA, March 2007.
31- Robert M. Coen and Bert G. Hickman: **Keynesian and Classical Unemployment in Four Countries**, Brookings Papers on Economic Activity, N 1.
32- Ruben Alonso Rodriguez: **Classical versus Keynesian Theory of Unemployment: An approach to the Spanish labor market**, DEGREE Economics, University of Barcelona, 2015.
33- Stefan Marth: **How strong is the correlation between unemployment and growth really? The persistence of Okun's Law and how to weaken it**, The WWW for Europe Policy Paper series, Policy Paper no 23, June 2015.
34- Thomas I. Palley: **The Economics of the Phillips Curve: Formation of Inflation Expectations versus Incorporation of Inflation Expectations**, New America Foundation, Washington, 23 October 2009.

C- Rapports:

1- Agence National De L'emploi, **Informatoins Statiques**, Décembre 2015, Décembre 2016, Mars 2017, Est disponible sur le lien http://www.anem.dz/ar/stats#collapse2 , Date de la visite: 29-07-2017.
2- Avis Relatif Au Plan National De Lutte Contre Le Chômage, Onzième Session Plénière (Juillet 1998), Le Conseil National Economique Et Social/Algérie.(www.cnes.dz).
3- Banque d'Algérie: **Rapport annuel 2001**, Alger, 2002 pour les années 98, 99.
4- Banque d'Algérie**: Rapport 2008, Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Juin 2009.
5- Banque d'Algérie: **Rapport 2011, Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Mai 2012.
6- Bulletins d'information économique: N° 4, 8, 12, 14, 16, 22, 26, 29, 30, ministère de l'industrie et des mines
(sur le site : http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique).

7- C.N.E.S: **Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015**.
8- Le rapport national d'Algerie: **Objectifs du millénaire pour le développement (2000-2015)**, Juin 2016.
9- Ministère du tourisme, **Plan d'action pour le développement durable du tourisme en Algérie**, 2013.
10- Office national statistique: **Activate, emploi et chômage**, Alger, septembre 2013. 2014.2015.2016.
11- Office National Des Statistique**: Rétrospective Statistique 1970-1996,** Edition 1999.
12- Plan de la reliance économique: **Les composantes du programme**, Septembre 2001 à Décembre 2003.
13- Programme de soutien à la relance économique à court et moyen termes 2001/2004.
14- Report of World Bank Group, Global Economic Prospects –A fragile Recovery, Jun 2017.
15- Services du chef du government: **Le plan de la relance économique 2001 - 2004**, Les composantes du programme.
16- Services Du Premier ministre: **Annexe A La Déclaration De Politique Générale**, 16 Octobre 2010.
17- The OPEC Annual Statistical Bulletin, 52nd edition, 2017.
18- World Bank: **apublic expenditure view**, Report N 36270 Vol 1, 2007.

www.cnes.dz/cneshtm/chomage.htm .

مواقع الأنترنت:

1- الديوان الوطني للإحصائيات: متاح على الموقع التالي: http://www.ons.dz/-Emploi-et-chomage-.html.
2- مقال بعنوان: **العامل الجزائري يتقاضى أضعف أجر بين نظرائه بدول المغرب العربي**، متاح على الرابط: https://www.djazairess.com/djazairnews/5410 .
3- WWW.elMouradia.dz/arbe/infos/actuolite/hautplateaux.Html
4- موقع البنك الدولي: http://databank.albankaldawli.org .
5- موقع الوكالة الوطنية للاستثمار: **بيانات التصريح بالاستثمار حسب قطاع النشاط 2002-2016**، www.andi.dz.
6- وزارة التجارة: **السياسة الحكومية في مجال التجارة**، سبتمبر 2015، متاح على الموقع التالي: http://www.premier-ministre.gov.dz/ar .
7- موقع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب: www.ansej.org.dz.
8- موقع الوكالة الوطنية للتشغيل، متاح على الرابط: http://www.anem.dz/ar/pages/mission-et-objectifs-de-l-anem-ar.html .
9- موقع الوكالة الوطنية للتشغيل: **التقرير الثلاثي (ديسمبر) 2016- 2015**، متاح على الموقع التالي: http://www.anem.dz/ar/.
10- منشورات وكالة التنمية الاجتماعية، الفرع الجهوي – تبسة، برامج وكالة التنمية الاجتماعية، موقع وكالة التنمية الاجتماعية: http://www.ads.dz/ .

11- موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: www.angem.dz.

12- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: http://www.andi.dz/index.php/ar/a-propos .

13- موقع الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، متاح على الرابط:

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395 .

14- موقع إيكو ألجيريا: **ظروف دولية تهدد التوازنات الاقتصادية والمالية للدولة**، متاح على الرابط:

http://www.eco-algeria.com/content .

15- موقع وزارة الصناعة والمناجم: تقارير متفرقة 2005-2016، متاح على الرابط: http://www.mdipi.gov.dz.

16- فرج بن ناوي العنزي: **العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في بعض الدول العربية**، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، انظر على الرابط التالي:

http://www.alriyadhtrading.com/show_content_sub.php?CUV=44&Model=M&SubModel=47&ID=1236&ShowAll=On .

الملاحق

الملحق رقم (01): يمثل تقسيمات القطاعات في المخطط الثلاثي الاستثماري (1967-1969)

الوحدة: مليون دج

السنوات	1967		1968		1969		المجموع		نسبة الإنجاز %
القطاعات	التقديرات	الإنجاز الفعلي	التقديرات	الإنجاز الفعلي	التقديرات	الإنجاز الفعلي	التقديرات	الإنجاز الفعلي	الإنجاز الفعلي %
الفلاحة	569	303	612	618	688	680	1.869	1.606	85.9
الصناعة	1200	798	1.750	1.755	2.450	2.200	5.400	4.750	87
المرافق الأساسية	298	193	324	292	502	370	1.124	855	76
السكن	133	59	140	70	140	120	413	249	60.2
التعليم	172	88	138	106	602	500	912	704	77
التكوين	28	14	33	33	66	56	127	103	71.6
السياحة	63	35	70	62	152	80	285	177	60
الشؤون الاجتماعية	61	45	89	74	145	110	295	229	76
الإدارة	125	69	109	105	207	130	441	304	71.2
شؤون أخرى	98	43	57	49	60	55	215	147	70
المجموع	**2.747**	**1.652**	**3.322**	**3.174**	**5.012**	**4.301**	**11.081**	**9.124**	**82**

المصدر: عبد القادر بابا: **سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 216.

الملحق رقم (02): يمثل البرنامج الرباعي الأول للاستثمار (1970-1973)

الوحدة: مليون دج

السنوات / القطاعات	1970	1971	1972	1973	مجموع (1970-1973)	نسبة الاستثمار (%)
الصناعة	3.100	3.100	3.100	3.100	12.400	45
الزراعة	720	910	1.100	1.400	4.170	15
المرافق الأساسية	404	500	600	730	2.307	8
التعليم	650	665	682	721	2.720	10
التكوين	135	160	160	132	587	2
السكن	238	368	438	476	1.520	5
النقل	268	308	131	93	800	3
السياحة	165	170	180	185	700	2.5
الشؤون الاجتماعية	190	213	243	288	934	3.5
التجهيزات العامة	165	175	195	225	762	3
التجهيزات الادارية	210	210	220	230	870	3
المجموع	6.435	6.679	7.059	7.563	27.740	100

المصدر: عبد القادر بابا: **سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2004، ص 217.

الملحق رقم (03): يمثل الهيكلة المالية للاستثمارات (خلال المخطط الرباعي الثاني)

الوحدة: ملايين الدينارات

النشاط	المخصص	المنجز	النسبة المئوية من المنجز (%)
الفلاحة	12005	8913	6
الصناعة	48000	74154	47
من حصة المحروقات	15521	35979	23
التعليم	9947	5948	4
قطاعات أخرى	24784	32221	20
المجموع	110257	157215	100

المصدر: عيسى آيت عيسى: **سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص 132.

الملحق رقم (04): يمثل توزيع الاستثمارات للفترة (1980-1984)

القطاعات	تكاليف البرنامج (مليار دج)	التنفيذ المالي (مليار دج)
الفلاحة	23.90	20.00
الغابات	4.00	3.20
الصيد البحري	1.50	00.90
الري	30.00	23.00
مجموع الفلاحة والري	**59.40**	**47.10**
المحروقات	78.00	63.00
الصناعة الأساسية	56.50	32.00
الصناعة التحويلية الأخرى	56.54	43.46
المناجم والطاقة	22.17	17.00
مجموع الصناعة	**213.21**	**155.46**
البناء والأشغال العمومية	25.00	20.00
السياحة	4.60	3.40
النقل	15.80	13.00
المواصلات السلكية واللاسلكية	8.00	6.00
التخزين والتوزيع	17.80	13.00
مجموع قطاع شبه المنتج	**46.20**	**35.40**
شبكة النقل	28.20	17.50
المناطق الصناعية	2.10	1.40
السكن	92.50	60.00
التربية والتكوين	65.70	42.20
الاستثمارات الأخرى	28.19	21.54
المجموع	**216.69**	**143.64**
مجموع الاستثمارات	**560.5**	**400.6**

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية: **مشروع المخطط الخماسي الأول (1980-1984)**، الجزائر، 1984، ص 346.

الملحق رقم (05): أهم إجراءات السياسة النقدية والقطاع المالي في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل في الجزائر

الإجراءات	الفترة
- إلغاء سقف معدل المديونية البنكي، ووضع سقف لهامش البنك يصل إلى 5% .	1994
- إنشاء معامل احتياطي إجباري قدر بـ 3% على الودائع البنكية، احتياطات تعويضية حتى 11% سنويا.	1994
- مراقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك العالمي.	1996-1994
- وضع قانون استثمار جديد يسمح بالمشاركة الأجنبية في البنوك الجزائرية .	1994
- الهيكلة المالية وإعادة رسملة البنوك التجارية العمومية آنيا بحقنها بالسيولة وعن طريق عمليات تحويل الديون.	1996-1994
- تنمية السوق النقدي: - وضع نظام مزايدة لديون البنك المركزي؛ - وضع نظام مزايدة لسندات الخزينة؛ - وضع نظام عمليات السوق المفتوح.	1995 1995 1996
- فرض معمل كفاية لرأس المال بـ 4% يتزايد للوصول سنة 1999 إلى معامل مكتب التسويات الدولية أي 8 %.	1995
- تقوية قواعد الحيطة من شأنها الحد من تركز الأخطار، وإنشاء خطوط تسيير واضحة لترتيب والتزويد بالقروض المبرمة.	1995
- إلغاء السقف إلى 5 % لهوامش الربح البنكية.	1996
- قرار تحويل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلى بنك تجاري للقروض العقارية مع بداية 1997 .	1996
- التحضير لإنشاء سوق مالية: - إنشاء لجنة تنظيم ومراقبة سوق البورصة؛ - إنشاء شركة تسيير بورصة القيم؛ - أول إصدار للصكوك عن طريق شركة سوناطراك للمحروقات 125 مليار دج في فيفري 1998 .	1998-1996
- إدماج الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في النظام البنكي التي تلازمه المعايير التالية: - إنشاء نظام لتمويل بناء السكن؛ - وضع مخطط إصلاح تأسيسي بناء على نتائج المراجعة؛ - تحديد وتطبيق معدل لتحويل الودائع المودعة إلى حساب ادخار – سكن ، لتكوين قروض إلى السكن.	1997
- الدخول بقوة في نظام التأمين – ودائع.	1997
- التحضير بمعية البنك العالمي؛ لبرنامج تحديث نظام الدفع .	1998

المصدر: علاوة نواري: **آثار برامج الإصلاح الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة حلوان، مصر، 2007-2008، ص 344.

الملحق رقم (06): الإجراءات المتعلقة بسياسة تحرير الأسعار في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي

الإجراءات	الفترة
- نقل مجموعة من المواد ذات الأسعار المحددة إداريا إلى مواد ذات هامش ربح مقنن.	1994
- إلغاء هامش الربح المقنن لجميع الأسعار ما عدا خمس مواد (السكر، الحبوب، زيت الطعام، اللوازم المدرسية، والأدوية).	1994
- تحرير أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي.	1994
- استحداث آلية تعمل على: - مراجعة أسعار بيع النفط الخام إلى معامل التكرير كل ستة أشهر؛ - مراجعة تعريفات الغاز والكهرباء بدلالة تطور التضخم.	1994 1994
- تحرير أسعار بناء المساكن الاجتماعية.	1994

- الحد من سعر الدعم لقطاع الفلاحة، البطاطس البذور والقمح على الخصوص.	1994
- إلغاء إعانات الاستهلاك الذي يمس: - منتجات النفط؛ - المنتجات الغذائية.	1995 1996-1994
- إلغاء مراقبة هوامش الربح وإلغاء تقنين أسعار السكر والحبوب، عدا القمح والزيت والأدوات المدرسية.	1995
- رفع ايجار السكن العمومي بـ 30%.	1997-1995

المصدر : علاوة نواري: **آثار برامج الإصلاح الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة حلوان، مصر، 2007-2008، ص 345.

الملحق رقم (07): الإجراءات المتعلقة بإصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص

الإجراءات	الفترة
- وضع قانون استثمار جديد يسمح بالمشاركة الأجنبية في البنوك المركزية.	1994
- توسيع الاطار القانوني الذي يسمح بخوصصة المؤسسات العمومية. - الترخيص ببيع وحدات المؤسسات العمومية، ومشاركة القطاع الخاص في رأسمال معظم العمومية في حدود 49%.	1994
- الترخيص للمشاركة غير المحدودة للقطاع الخاص في رأسمال معظم المؤسسات العمومية.	1995
- حل 827 من 1300 مؤسسة غير عمومية.	1997-94
- إعطاء الاستقلالية لـ 22 مؤسسة عمومية كبيرة والتي تسجل خسائر جوهرية، والتي تستفيد من متابعة خاصة وبرامج إعادة هيكلة.	1996-94
- تبني بالتعاون مع البنك العالمي لأول برنامج خوصصة يستهدف حوالي 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة.	1996
- تبني مخطط إعادة الهيكلة 10 دواوين عمومية للاستيراد والتوزيع للمنتجات الغذائية، إضافة الى مؤسسة نقل بالسكك الحديدية وشركة الكهرباء والغاز.	1996
- نشر برنامج الخوصصة لـ 250 مؤسسة عمومية كبيرة خلال 1998-1999.	1997

المصدر: مدني بن شهرة: **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 149.

الملحق رقم (08): المؤسسات التي تم خوصصتها خلال الفترة (1995-2003) عن طريق فتح رأسمالها

المؤسسات المخوصصة	نوعية النشاط	نسبة الرأسمال الاجتماعي المتنازل عنه	تقنية الخوصصة المستعملة	مساهمة الشركة
فندق الأوراسي	السياحة	% 20	عن طريق البورصة	مبلغ متنازل
صيدال	الكيمياء والصيدلة	% 20	عن طريق البورصة	مبلغ متنازل
الرياض سطيف	الصناعات الغذائية	% 20	عن طريق البورصة	مبلغ متنازل
سيدار الحجار	الحديد والصلب	% 70	فتح للرأسمال الاجتماعي لصالح شركة هندية LNM ISPAT	استثمار من أجل تطوير وسائل الإنتاج بقيمة 50 مليار دج والمحافظة 22 ألف منصب شغل
المؤسسة الوطنية للمواد التنظيف	مواد التنظيف	% 60	فتح للرأسمال الاجتماعي لصالح شركة هانكل الألمانية	استثمار من أجل تطوير وسائل الإنتاج والعلامة التجارية

SOURCE: Nacer eddine sddi: Le privatisation des entreprises publiques en Algérie édition OPU et université pierre mendes، France, Octobre 2005, P 189.

الملحق رقم (09): يمثل توزيع عدد المشاريع الخاصة ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب القطاعات المعنية

القطاع	عدد المشاريع
الري، الفلاحة والصيد البحري	6312
السكن والعمران، الأشغال العمومية	4316
تربية، تكوين مهني، تعليم عالي وبحث علمي	1369
هياكل قاعدية شبانية وثقافية	1296
أشغال المنفعة العمومية وهياكل إدارية	982
اتصالات، صناعة	623
صحة، بيئة، نقل	653
حماية اجتماعية	223
طاقة، دراسة ميدانية	200
المجموع	**15974**

المصدر: نبيل بوفليح: **آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005/2004، ص 106.

الملحق رقم (10): يمثل الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع التنمية المحلية (2001-2004)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
المخططات البلدية للتنمية	4	13	16.5	-	33.5
الري	1.7	7.4	1.5	-	10.6
البيئة	1.5	2	2	-	5.5
البريد والمواصلات	-	6	6	-	12
هياكل قاعدية طرقية	13	-	-	-	13
منشآت إدارية	5.7	5.2	5.2	-	16.1
المجموع	25.9	33.6	31.2	-	90.7

المصدر: رئاسة الحكومة: **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)**.

الملحق رقم (11): يوضح تطور احتياطات صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000-2003)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2000	2001	2002	2003
- باقي الاحتياطات من العام السابق.	0	232.1	249	275.5
- الإيرادات الجبائية البترولية المقتطعة ضمن قانون المالية.	720.0	840.6	916.4	836.1
- الإيرادات الجبائية التي تم تحصيلها.	1173.2	964.5	942.9	1285.0
- فارق الإيرادات الجبائية المخصصة والمحصلة.	453.2	123.9	26.5	448.8
- المتاحات المالية.	453.2	356.0	275.5	724.4
- العمليات المنفذة.				
- تغطية العجز الحاصل بين الجباية البترولية المخصصة والمحصلة.	00	00	00	00

– تغطية المديونية.	221.1	107.0	0.0	156.0
– مجموع صافي الاحتياطات المالية.	232.1	249.0	275.5	568.4

المصدر: مُحَمَّد سعودي: **أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007، ص 192.

الملحق رقم (12): تطور مؤشرات مربع كالدور خلال الفترة (1994-2016)

السنوات	معدل النمو الاقتصادي	معدل البطالة	معدل التضخم	التوازن الخارجي
1994	-0.9	24.36	29	-10.32
1995	3.8	28.1	29.8	-15.05
1996	3.8	25.9	18.7	-4.43
1997	1.3	26.41	5.7	2.4
1998	5.1	28.6	5	-3.17
1999	3.3	29.2	2.6	-4.87
2000	2.4	28.89	0.3	13.82
متوسط الفترة	**2.69**	**27.35**	**13.01**	**-3.09**
2001	3	27.3	4.2	11.3
2002	5.6	25.8	1.4	6.44
2003	7.2	23.72	4.3	11
2004	4.3	17.7	4	10.84
متوسط الفترة	**5.03**	**23.63**	**3.48**	**9.9**
2005	5.9	15.3	1.4	16.41
2006	1.7	12.3	2.3	15.15
2007	3.4	13.8	3.7	21.89
2008	2.4	11.3	4.8	23.38
2009	1.6	10.2	5.7	2.8
متوسط الفترة	**3**	**12.58**	**3.58**	**15.926**
2010	3.6	10	3.9	9.5
2011	2.8	10	4.5	10.05
2012	3.4	11	8.9	5.76
2013	2.8	9.8	3.2	0.06
2014	3.8	9	2.9	-2.75
متوسط الفترة	**3.28**	**9.96**	**4.68**	**4.524**
2015	3.9	11.2	4.4	-33.58
2016	3.6	10.5	5.8	-29.91
متوسط الفترة	**3.75**	**10.85**	**5.1**	**-31.75**

المصادر:

- الديوان الوطني للإحصائيات ONS: حوصلة إحصائية 1962-2011، الفصل 2 والفصل 4، الأرقام الاستدلالية للأسعار، التشغيل، الجزائر، ص ص 69-102.
- بنك الجزائر: التقرير السنوي لسنوات 2008، 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009، نوفمبر 2014، ص 235 و ص 217.

- **Algeria: Selected Issue and Statistical Appendix,** IMF Staff Country Report N^0 98/87, Washington, Sept 1998, P 37.
- **Algeria: Selected Issue and Statistical Appendix**, IMF Staff Country Report N^0 01/163, Washington, Sept2001, P 05.

Website: http://www.imf.org/external/country/dza/index.htm?pn=2 .

- La Banque d'Algérie**: Bulletin statistique de la Banque d'Algérie, Séries Rétrospectives, Statistiques de la Balance des Paiements 1964-2011**, Juin2012, P P 85-86.
- IMF Data Mapper: World Economic Outlook**,** GDP, Current prices, Billions of U.S. dollars 1980-2022, International Monetary Fund، Washington, October 2017. http://www.imf.org/external/datamapper/NGDP_RPCH@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD?year=2018 .
- La Banque d'Algérie: **Rapport 2014 Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Juillet 2015, p153.
- IMF Data Mapper: Real GDP growth 1980-2020, International Monetary Fund, Washington, October 2017. http://www.imf.org/external/datamapper/NGDP_RPCH@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD?year=2018 .

الملحق رقم (13): تطور العمالة في القطاعات الاقتصادية بالجزائر (2001-2016)

الوحدة: النسبة %

السنوات	الفلاحة	الصناعة	بناء وأشغال عمومية	تجارة وخدمات
2001	21.06	13.82	10.44	54.68
2002	26.33	9.23	15.75	48.70
2003	21.13	12.03	11.97	54.88
2004	20.73	13.60	12.41	53.25
2005	17.17	13.16	15.07	54.61
2006	18.15	14.25	14.18	53.42
2007	13.62	11.96	17.73	56.68
2008	13.69	12.48	17.22	56.61
2009	13.11	12.61	18.14	56.14
2010	11.67	13.73	19.37	55.23
2011	10.77	14.24	16.62	58.37
2012	8.97	13.13	16.35	61.55
2013	10.58	13.04	16.60	59.78
2014	8.8	12.6	17.8	60.8
2015	8.7	13	16.8	61.6
2016	8	13.50	17.50	61

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات: **حوصلة إحصائية 1962- 2011** ، مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع، الجزائر، 2013.

- Office national statistique: **Activate, emploi et chômage**, Alger, septembre 2013. 2014.2015.2016.

الملحق رقم (14): نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

الوحدة: %

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المحروقات	36.7	35.7	38.6	40.7	47.4	48.4	46.3	47.9	33	33.5	37.0	38.3	29.8	27.1	18.9	16.3
الفلاحة	10.5	10.1	10.6	10.2	8.2	8.0	8.0	7.0	10.0	9.0	8.6	9.0	9.9	10.6	11.7	12.3
الصناعة	8.0	8.1	7.3	6.8	5.9	5.6	5.4	5.0	6.2	5.5	4.9	4.6	4.6	5	5.4	5.8
أشغال عمومية	9.1	9.9	9.2	8.9	8.0	8.4	9.3	9.2	11.8	11.1	9.8	9.3	9.8	10.8	11.5	12.1
الخدمات السوقية	23.5	24.2	22.9	22.9	21.5	21.2	21.9	20.6	25.6	23.3	21.1	21.1	23.1	25.2	27.4	29.0
الخدمات غير سوقية	12.0	12.0	11.4	10.6	8.9	8.4	9.0	10.3	12.9	14.1	17.3	16.9	15.3	16.3	17.2	16.8

المصدر: بنك الجزائر: **التقارير السنوية للتطور الاقتصادي والنقدي بالجزائر**، 2005، 2010، 2014، 2015 .

– موقع الديوان الوطني للإحصائيات (بيانات تم تجميعها من مختلف النشريات) www.ons.dz .

الملحق رقم (15): يوضح تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)

الواردات / السنوات	مواد غذائية	منتجات استهلاكية نهائية	مواد أولية	طاقة	منتجات نصف مصنعة	تجهيزات صناعية	تجهيزات فلاحية	مجموع الواردات
2001	2.346	1.400	0.445	0.097	1.747	3.293	0.154	**9.482**
2004	3.385	2.610	0.733	0.158	3.422	6.681	0.57	**17.954**
2009	5.512	5.868	1.128	0.516	9.557	14.141	0.219	**37.403**
2011	9.261	6.890	1.676	1.094	10.047	15.091	0.364	**46.927**
2012	8.483	9.400	1.729	4.659	9.994	12.793	0.310	**51.569**
2013	9.013	10.539	1.732	4.139	10.642	15.233	0.477	**54.984**
2014	10.55	9.894	1.810	2.720	12.301	18.115	0.629	**59.67**
2015	9.329	9.773	1.508	2.352	11.512	16.593	0.579	**51.646**
2016	8.224	8.275	1.559	1.292	11.482	15.394	0.501	**46.727**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد:

1- على تقارير بنك الجزائر خلال السنوات (2005-2016).

2- بنك الجزائر: **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 37، مارس 2017، ص 28.

الملحق رقم (16): يمثل التطور الاسمي لنفقات التسيير خلال الفترة (1994-2016)

السنة	نفقات التسيير الاسمية		
	بالمليون (دج)	نسبتها إلى مجموع النفقات	معدل نموها
1994	330403	57.20%	13.38%
1995	473694	62.36%	43.37%
1996	590500	66.85%	24.66%
1997	665200	70.70%	12.65%
1998	725000	74.69%	8.99%
1999	768600	74.30%	6.01%
2000	856193	72.67%	11.40%

12.55%	72.95%	963633	**2001**
13.91%	70.79%	1097716	**2002**
2.28%	66.43%	1122761	**2003**
11.43%	66.13%	1251055	**2004**
-0.47%	60.68%	1245132	**2005**
15.48%	58.62%	1437870	**2006**
16.42%	53.85%	1673931	**2007**
32.49%	52.92%	2217775	**2008**
3.71%	54.16%	2300023	**2009**
15.61%	59.53%	2659078	**2010**
45.89%	66.27%	3879206	**2011**
23.29%	67.76%	4782634	**2012**
-13.61%	68.58%	4131536	**2013**
8.78%	64.24%	4494327	**2014**
2.73%	60.30%	4617009	**2015**
4.12%	60.22%	4807000	**2016**

المصدر: موقع الديوان الوطني للإحصائيات (بيانات تم تجميعها من مختلف النشريات)

1- www.ons.dz .
2- www.eco-algeria.com .

الملحق رقم (17): تطور مؤشر الانفتاح التجاري خلال الفترة (1994-2016)

الوحدة : %

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
درجة الانفتاح	48.58444	55.19101	53.70515	52.24391	45.09445	50.92912	62.85834	58.70616
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
درجة الانفتاح	61.13416	62.12477	65.70143	71.2786	70.73001	71.93813	76.68452	71.32433
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	-
درجة الانفتاح	69.86666	67.47228	65.40498	63.61082	62.14578	59.7329	56.27204	-

المصدر: البنك الدولي: **إحصائيات الجزائر**، النسخة الثانية، متاح على الرابط التالي: https://data.albankaldawli.org/country/algeria
تم الاطلاع بتاريخ: 2018/06/28.

الملحق رقم (18): عدد السكان ومعدل الزيادة السكانية خلال الفترة (1980-2016)

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
عدد السكان	19337715	19943664	20575701	21228289	21893853	22565905	23241272	23917897
معدل الزيادة	3.0289826	3.0854165	3.1199318	3.1223863	3.0871234	3.0234226	2.9489525	2.8697343
السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
عدد السكان	24591492	25257672	25912367	26554329	27181094	27786259	28362253	28904298
معدل الزيادة	2.7773522	2.6729422	2.5590394	2.447244	2.3328873	2.201996	2.0517523	1.8931162
السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
عدد السكان	29411415	29886839	30335732	30765613	31183660	31592153	31995046	32403514
معدل الزيادة	1.7392561	1.6035352	1.4908075	1.4071314	1.3496634	1.3014527	1.2672311	1.2685795

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد السكان	32831096	33288437	33777915	34300076	34860715	35465760	36117637	36819558
معدل الزيادة	1.3109241	1.3833984	1.4597087	1.5340383	1.6212981	1.7207174	1.8213582	1.9247866
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	-	-	-
عدد السكان	37565847	38338562	39113313	39871528	40606052	-	-	-
معدل الزيادة	2.0066142	2.0360917	2.0006665	1.919959	1.8254634	-	-	-

المصدر: البنك الدولي: **إحصائيات الجزائر**، النسخة الثانية، متاح على الرابط التالي:

https://data.albankaldawli.org/country/algeria

تم الاطلاع بتاريخ: 2018/06/28.

الملحق رقم (19): يبين تطور حجم المشتغلين وفقا لفئات العمر

السنوات / فئة السن	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008
19-15	341885	372728	341538	469538	393147	469379	385000	415000
%	6.30	5.98	5.11	6.02	4.89	5.29	4.48	4.52
24-20	83533	810158	851363	1123794	1129925	1201696	1195000	1276000
%	1.54	13.01	12.74	14.41	14.05	13.55	13.91	13.89
29-25	952547	962368	1036461	1275676	1357067	1360371	1477000	1590000
%	17.55	15.45	15.51	16.36	16.87	15.34	17.19	17.31
34-30	994678	936882	1041010	1157632	1217917	1305236	1293000	1377000
%	18.32	15.04	15.57	14.84	15.14	14.72	15.05	14.99
39-35	924616	898307	977556	1054982	1055709	1253100	1086000	1178000
%	17.03	14.42	14.63	13.53	13.12	14.13	12.64	12.82
44-40	659964	738611	807590	880621	950859	1205074	1081000	1082000
%	12.16	11.86	12.08	11.29	11.82	13.59	12.58	11.78
49-45	638205	630472	651461	704841	743339	825347	804000	916000
%	11.76	10.12	9.75	9.04	9.24	9.31	9.36	9.97
54-50	333607	435283	495958	562296	615927	622754	631000	663000
%	6.15	6.99	7.42	7.21	7.66	7.02	7.34	7.22
59-55	252513	223698	243577	315166	337505	346383	389000	429000
%	4.65	3.59	3.64	4.04	4.20	3.91	4.53	4.67
60 سنة فأكثر	246644	220264	237543	253866	242826	279364	253000	260000
%	4.54	3.54	3.55	3.26	3.02	3.15	2.94	2.83
المجموع	5428192	6228771	6684057	7798412	8044221	8868804	8594000	9186000
السنوات / فئة السن	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
19-15	414000	383000	304000	279000	301000	265000	216000	223000
%	4.37	3.93	3.17	2.74	2.79	2.59	2.04	2.05
24-20	1317000	1311000	1207000	1135000	1220000	1153000	1002000	1010000
%	13.90	13.47	12.57	11.15	11.31	11.26	9.45	9.31
29-25	1673000	1694000	1696000	1770000	1973000	1748000	1725000	1794000
%	17.66	17.40	17.67	17.40	18.29	17.07	16.28	16.54

1847000	1805000	1698000	1771000	1695000	1453000	1438000	1355000	**34-30**
17.03	17.03	16.58	16.41	16.66	15.14	14.77	14.31	**%**
1644000	1554000	1350000	1371000	1309000	1235000	1211000	1169000	**39-35**
15.15	14.66	13.18	12.71	12.86	12.87	12.44	12.34	**%**
1387000	1320000	1240000	1340000	1225000	1113000	1124000	1116000	**44-40**
12.78	12.45	12.11	12.42	12.04	11.59	11.54	11.78	**%**
1186000	1169000	1096000	1096000	1144000	1085000	1060000	995000	**49-45**
10.93	11.5	10.71	10.16	11.24	11.30	10.89	10.50	**%**
953000	964000	855000	872000	795000	740000	728000	709000	**54-50**
8.78	9.1	8.35	8.08	7.81	7.71	7.48	7.49	**%**
507000	522000	546000	543000	539000	519000	513000	473000	**59-55**
4.67	4.94	5.33	5.03	5.30	5.41	5.27	4.99	**%**
294000	317000	288000	302000	284000	247000	274000	251000	**60 سنة فأكثر**
2.71	3	2.82	2.80	2.79	2.57	2.81	2065	**%**
10845000	10595000	10239000	10789000	10175000	9599000	9736000	9472000	**المجموع**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: http://www.ons.dz/-Emploi-et-chomage-.html ، تاريخ الزيارة: 17-06-2017 .

– حنان بقاط: **محددات سوق العمل في الجزائر للفترة الممتدة بين 1980-2014 دراسة تحليلية قياسية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017، ص 277 .

– نسبة التشغيل لكل فئة = حجم التشغيل للفئة / مجموع حجم التشغيل.

الملحق رقم (20): يمثل تطور البطالة حسب معيار العمر

الوحدة : بالآلاف

السنوات	2000	2001	2003	2004	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
أقل من 20	640	393	329	257	205	116	95	129	129	114	136	99
24-20	762	688	667	505	481	349	342	408	373	365	382	350
29-25	555	579	509	463	399	336	323	337	306	355	389	401
34-30	254	281	246	206	177	140	134	159	163	178	198	203
39-35	112	156	134	105	84	58	74	91	87	88	95	94
44-40	71	93	75	58	43	32	36	57	50	54	64	63
49-45	48	73	63	42	32	22	32	38	31	33	33	31
54-50	50	58	40	25	19	13	14	17	23	20	25	19
59-55	19	18	15	11	8	10	12	17	13	7	15	12

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على http://www.ons.dz/-Emploi-et-chomage-.html ، تاريخ الزيارة: 19-06-2017 .

الملحق رقم (21): يمثل تطور نسبة البطالة حسب المنطقة

السنوات	نسبة البطالة في الحضر%	حجم قوة العمل في الحضر	نسبة البطالة في الريف%	حجم قوة العمل في الريف
2000	30.49	3783448	28.71	2396544
2001	28.84	3590366	25.10	2638406
2003	23.93	3886288	23.41	2797767
2004	17.94	4548044	17.24	3250368
2005	14.75	4826063	16.01	3218157
2006	12.81	5290595	11.47	3578209

2007	14.24	5288589	13.05	3305654
2008	11.55	7749000	10.10	1397000
2009	10.86	6627000	8.93	2845000
2010	10.59	6361000	8.70	3375000
2011	10.59	6297000	8.73	3302000
2012	11.72	6868000	9.36	3303000
2013	10.64	7253000	8.08	3536000
2014	11.43	6862000	8.85	3377000
2015	11.90	7203000	9.69	3391000
2016	11.33	8256000	8.70	3861000

المصدر: – من إعداد الطالب بالاعتماد على: http://www.ons.dz/-Emploi-et-chomage-.html ، تاريخ الزيارة: 16-06-2017 .

- نسبة البطالة في الحضر = حجم البطالة في الحضر/ حجم قوة العمل في الحضر.
- نسبة البطالة في الريف = حجم البطالة في الريف / حجم قوة العمل في الريف.

الملحق رقم (22): يمثل تقسيمات القطاعات في المخطط الثلاثي الاستثماري (1967-1969)

الوحدة: مليون دج

السنوات	**1967**		**1968**		**1969**		**المجموع**		**نسبة الإنجاز %**
القطاعات	التقديرات	الإنجاز الفعلي	التقديرات	الإنجاز الفعلي	التقديرات	الإنجاز الفعلي	التقديرات	الإنجاز الفعلي	الإنجاز الفعلي %
الفلاحة	569	303	612	618	688	680	1.869	1.606	85.9
الصناعة	1200	798	1.750	1.755	2.450	2.200	5.400	4.750	87
المرافق الأساسية	298	193	324	292	502	370	1.124	855	76
السكن	133	59	140	70	140	120	413	249	60.2
التعليم	172	88	138	106	602	500	912	704	77
التكوين	28	14	33	33	66	56	127	103	71.6
السياحة	63	35	70	62	152	80	285	177	60
الشؤون الاجتماعية	61	45	89	74	145	110	295	229	76
الإدارة	125	69	109	105	207	130	441	304	71.2
شؤون أخرى	98	43	57	49	60	55	215	147	70
المجموع	**2.747**	**1.652**	**3.322**	**3.174**	**5.012**	**4.301**	**11.081**	**9.124**	**82**

المصدر: عبد القادر بابا: **سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 216.

الملحق رقم (23): يمثل خلق مناصب الشغل حسب القطاعات الاقتصادية في المخطط الثلاثي الأول

الوحدة: عدد العمال بالآلاف

السنوات / القطاعات	1967	النسبة %	1969	النسبة %	الفارق العددي بالآلاف
الفلاحة	874	50	934	49.33	60+
المحروقات	6	0.34	8	0.43	2+
الصناعات	117	69.06	153	08.08	36+
بناء وأشغال عمومية	71	04.06	82	4.34	11+
التجارة	179	10.24	182	9.62	3+
النقل	53	03.03	64	3.38	11+
الخدمات	142	8.13	152	8.02	10+
الإدارات وغيرها	306	17.51	318	16.80	12+
المجموع غير الفلاحي	874	100	959	100	85+

المصدر: عيسى آيت عيسى: **سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2010، ص 121.

الملحق رقم (24): يمثل تطور مناصب الشغل حسب القطاعات الاقتصادية (1969-1973)

الوحدة: بالآلاف

السنوات / القطاعات	1969	النسبة المئوية %	1973	النسبة المئوية %
الفلاحة	934	49.3	873	41.9
المحروقات	8	0.4	22	1.1
الصناعات	153	8.1	223	10.7
البناء والأشغال العمومية	82	4.3	190	9.1
التجارة	182	9.6	192	9.2
النقل	64	3.4	85	4.1
الخدمات	152	8	163	7.8
الإدارات	318	16.8	334	16
المجموع	1893	100	2082	100

المصدر: عيسى آيت عيسى: **سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2010، ص 129.

الملحق رقم (25): يمثل الهيكلة المالية للاستثمارات (خلال المخطط الرباعي الثاني)

الوحدة: ملايين الدينارات

النشاط	المخصص	المنجز	النسبة المئوية من المنجز (%)
الفلاحة	12005	8913	6
الصناعة	48000	74154	47
من حصة المحروقات	15521	35979	23
التعليم	9947	5948	4
قطاعات أخرى	24784	32221	20
المجموع	110257	157215	100

المصدر: عيسى آيت عيسى: **سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2010، ص 132.

الملحق رقم (26): يمثل توزيع الاستثمارات للفترة (1980-1984)

القطاعات	تكاليف البرنامج (مليار دج)	التنفيذ المالي (مليار دج)
الفلاحة	23.90	20.00
الغابات	4.00	3.20
الصيد البحري	1.50	00.90
الري	30.00	23.00
مجموع الفلاحة والري	**59.40**	**47.10**
المحروقات	78.00	63.00
الصناعة الأساسية	56.50	32.00
الصناعة التحويلية الأخرى	56.54	43.46
المناجم والطاقة	22.17	17.00
مجموع الصناعة	**213.21**	**155.46**
البناء والأشغال العمومية	25.00	20.00
السياحة	4.60	3.40
النقل	15.80	13.00
المواصلات السلكية واللاسلكية	8.00	6.00
التخزين والتوزيع	17.80	13.00
مجموع قطاع شبه المنتج	**46.20**	**35.40**
شبكة النقل	28.20	17.50
المناطق الصناعية	2.10	1.40
السكن	92.50	60.00
التربية والتكوين	65.70	42.20
الاستثمارات الأخرى	28.19	21.54
المجموع	**216.69**	**143.64**
مجموع الاستثمارات	**560.5**	**400.6**

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية: **مشروع المخطط الخماسي الأول 1980-1984**، الجزائر، 1984، ص 346.

الملحق رقم (27): يمثل توزيع الاستثمارات للفترة (1985-1989)

القطاعات	تكاليف البرنامج (مليار دج)	التنفيذ المالي (مليار دج)
الفلاحة	30.00	5.45
الغابات	41.00	7.45
الصيد البحري	1.00	0.18
الري	7.00	1.27
مجموع الفلاحة والري	**79.00**	**14.36**
المحروقات	39.80	7.23
الكهرباء	28.30	5.14
البيتروكيمياء	11.10	2.01
المعادن	3.00	0.54
الحديد والصلب	18.00	3.27
البناء الميكانيكي	16.60	4.83
صناعات أخرى	47.40	8.61
مجموع الصناعة	**174.20**	**31.67**
وسائل الإنجاز	19.00	3.45
وسائل النقل	15.00	2.72
التخزين والتوزيع	15.85	2.88
البريد والمواصلات	8.00	1.45
المرافق الاقتصادية	45.50	8.27
السكن	76.00	13.81
الصحة	8.00	1.45
مرافق اجتماعية أخرى	20.45	3.71
التجهيزات الجماعية	44.00	8.00
التربية والتكوين	45.0	8.18
مجموع الاستثمارات	**540**	**100**

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية: **تقرير عام حول المخطط الخماسي الثاني 1985-1989**، الجزائر، 1984، ص 230.

الملحق رقم (28): يمثل تطور التشغيل في القطاع العمومي الوطني (1986-1988)

السنة / طبيعة النشاطات	عدد المشتغلين			نسبة النمو %		
	1986	1987	1988	1987/1986	1988/1987	1988-1986
الصناعة	480366	42188	406978	%12.29 -	%3.39 -	%15.27-
بناء، أشغال عمومية ونفطية	156744	161677	181296	%3.14	%12.73	%15.66
النقل والاتصالات	80237	80127	74732	%0.137-	%6.73 -	%6.86 -

التجارة	45700	48309	82887	%5.70	%71.57	%81.37
الخدمات	58578	62599	69580	%6.86	%11.15	%18.78
المجموع	**763625**	**774000**	**815437**	**%1.34**	**%5.35**	**%6.78**

المصدر: عيسى آيت عيسى: **سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2010، ص 146.

الملحق رقم (29): تطور نسبة التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية (1989-1994)

السنوات / القطاعات	1989	1993	1994
الزراعـة	21.3	20.3	19.8
الصناعة والأشغال العمومية	26.0	23.6	23.2
الخدمـــات	17.5	17.4	17.4
الإدارة	22.9	23.2	23.5
العمل المنزلي وأعمال أخرى	12.3	15.3	16.1

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات: **حوصلة إحصائية (1962-2011)**، مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع، الجزائر، 2013.

الملحق (30): تطور سوق العمل في الجزائر للفترة (1990-1999)

السنوات	طلبات العمل المسلمة	عروض التوظيف المسلمة	توظيفات مجسدة فعلا		المجموع
			دائمة	مؤقتة	
1990	222.845	78.783	33.055	27.443	60.498
1991	158.875	53.922	19.382	22.837	42.219
1992	170.709	44.815	14.752	21.916	36.668
1993	153.898	43.031	15.173	20.258	35.431
1994	142.808	44.205	12.806	24.179	36.985
1995	168.387	48.695	11.578	29.885	41.463
1996	134.858	36.768	6.143	25.976	32.110
1997	163.800	27.934	5.090	19.740	24.830
1998	166.299	28.129	3.926	22.38	26.564
1999	121.309	24.726	3.727	18.650	22.307

المصدر: موقع الديوان الوطني للإحصاء: http://www.ons.dz/-Emploi-et-chomage-.html .

الملحق رقم (31): تطور ميزانية الدولة خلال (1993-1997)

الوحدة: مليار دج

		1993	1994	1995	1996	1997
مجموع الموارد	القيمة التجارية بالدينار	335.6	474.1	586.5	749.2	881.5
	القيمة الثابتة بالدينار	335.6	367.4	350.2	376.9	419.5
مجموع النفقات	القيمة الجارية بالدينار	503.9	613.7	734.8	848.6	946.7
	القيمة الثابتة بالدينار	503.9	475.5	438.7	426.9	450.6
العجز	القيمة الجازمة	168.3	139.6	148.3	99.4	64.7
	القيمة الثابتة	168.3	108.1	88.5	50.0	30.7

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي**، الدورة العامة الـ 12، نوفمبر 1968، ص 108.

الملحق رقم (32): تطور النفقات العامة للفترة (1994-1998)

السنوات	مجموع النفقات العامة	معدل نمو النفقات	نسبة نفقات التسيير إلى مجموع النفقات العامة	نسبة نفقات التجهيز الى مجموع النفقات العامة
1994	613700	/	%57.99	%42.01
1995	734876	%19.75	%59.60	%40.40
1996	848600	%15.48	%64.46	%35.54
1997	946217	%11.50	%70.25	%29.75
1998	1022697	%8.08	%74.34	%25.66

المصدر: أحمد ضيف: **انعكاس سياسة الإنفاق على سياسة التشغيل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2005، ص 144.

الملحق رقم (33): تطور معدل نمو مكونات نفقات التسيير للفترة (1998/1994)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998
نفقات التسيير	/	% 28.92	% 23.90	% 16.88	% 3.15
المرتبات والجور	/	% 23.62	% 18.83	% 10.17	% 9.87
الأدوات، اللوازم، الصيانة	/	% 61.54	% 18.03	% 25.65	% 8.94
ديون عمومية	/	% 51.34	% 43.09	% 22.92	% 1.28
تحويلات وإعانات	/	% 23.61	% 23.25	% 19.64	% 3.21 -

المصدر : أحمد الضيف: **انعكاس سياسة الإنفاق على سياسة التشغيل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2005، ص 149.

الملحق رقم (34): مناصب الشغل المستحدثة خلال السداسي الأول لسنة 2010

التعيـــــــــن	مناصب الشغل المستحدثة خلال السداسي الأول لسنة 2010
أ – مناصب الشغل التي استحدثتها الإدارات العمومية والمؤسسات	
1. مناصب الشغل التي استحدثتها المؤسسات العمومية (المؤسسات العمومية الاقتصادية– المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري– مؤسسات أخرى)	59.949
2. مناصب الشغل التي استحدثت لدى الوظيف العمومي	30.745
3. مناصب الشغل التي استحدثت في إطار الاستثمارات المنجزة في القطاع الفلاحي	24.749
4. مناصب الشغل التي استحدثت في إطار الاستثمارات الممولة من قبل البنوك (حارج إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وخارج إطار الفلاحة)	15.785
5. مناصب الشغل التي استحدثت في إطار ترتيب العقود ما قبل التشغيل	12.892
6. ترتيب المساعدة على الاندماج المهني	91.344
7. مناصب الشغل التي استحدثت في إطار القرض المصغر (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب– الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة– الصندوق الوطني للتأمين على البطالة)	72.300
8– مناصب الشغل المستحدثة في اطار الصناعة التقليدية	22.830
المجمـــــوع – أ –	340.324
ب – معادل مناصب الشغل الدائمة سنويا التي استحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة	
1- مناصب الشغل التي استحدثت في إطار تراتيب (التعويضات عن النشاطات ذات المنفعة العامة– الأشغال ذات المنفعة العامة ذات اليد العاملة الكثيفة– مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية)	332.000
المجمـــــوع ب	332.000
المجموع العام (أ + ب)	672.324

Source: Services Du Premier ministre: Annexe A La Déclaration De Politique Générale, 16 Octobre 2010, P 80.

الملحق رقم (35): اختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية باختبار (ADF) و(PP)

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

At Level

		LCHOM	LEAI	LFCT	LEXP	LGROWTH	LINF	LMDT	LOIL
With Constant	t-Statistic	-0.7711	2.3435	0.0304	-2.2588	-0.0906	-2.6104	-1.4825	-1.3548
	Prob.	***0.8152***	***0.9999***	***0.9553***	***0.1903***	***0.9430***	***0.1002***	***0.5309***	***0.5932***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.4007	0.6219	-1.8014	-1.0021	-1.1655	-2.9625	-1.1436	-1.9984
	Prob.	***0.8437***	***0.9993***	***0.6832***	***0.9311***	***0.9026***	***0.1563***	***0.9070***	***0.5825***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.9333	1.8432	3.7981	1.7914	1.2145	-1.0101	-0.7503	-0.2862
	Prob.	***0.3057***	***0.9824***	***0.9999***	***0.9804***	***0.9396***	***0.2748***	***0.3843***	***0.5758***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(LCHOM)	d(LEAI)	d(LFCT)	d(LEXP)	d(LGROW...	d(LINF)	d(LMDT)	d(LOIL)
With Constant	t-Statistic	-5.2989	-2.1744	-4.7332	-4.1361	-3.2537	-8.3983	-4.8972	-5.6747
	Prob.	***0.0001***	***0.2187***	***0.0005***	***0.0027***	***0.0251***	***0.0000***	***0.0003***	***0.0000***
		***	n0	***	***	**	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.2714	-3.1661	-4.7105	-4.6562	-3.4240	-8.2907	-4.9518	-5.6499
	Prob.	***0.0007***	***0.1077***	***0.0031***	***0.0036***	***0.0644***	***0.0000***	***0.0016***	***0.0003***
		***	n0	***	***	*	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.2430	-1.5796	-3.6270	-3.5883	-3.0053	-8.5133	-4.9516	-5.7603
	Prob.	***0.0000***	***0.1062***	***0.0006***	***0.0007***	***0.0037***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	n0	***	***	***	***	***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

At Level

		LCHOM	LEAI	LFCT	LEXP	LGROWTH	LINF	LMDT	LOIL
With Constant	t-Statistic	-0.5398	3.2642	0.1091	-2.5357	-0.7141	-2.6144	-1.3092	-1.3170
	Prob.	***0.8715***	***1.0000***	***0.9621***	***0.1158***	***0.8295***	***0.0994***	***0.6147***	***0.6110***
		n0	n0	n0	n0	n0	*	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.2613	0.6219	-2.1259	-0.7674	-0.7729	-2.9017	-0.8518	-1.9984
	Prob.	***0.8815***	***0.9993***	***0.5141***	***0.9595***	***0.9589***	***0.1739***	***0.9507***	***0.5825***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.0486	0.8518	4.1549	1.7103	1.0956	-1.0261	-0.7539	-0.2853
	Prob.	***0.2600***	***0.8895***	***1.0000***	***0.9766***	***0.9257***	***0.2685***	***0.3827***	***0.5761***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(LCHOM)	d(LEAI)	d(LFCT)	d(LEXP)	d(LGROW...	d(LINF)	d(LMDT)	d(LOIL)
With Constant	t-Statistic	-5.2544	-0.4137	-4.7332	-3.9955	-3.1906	-8.3983	-4.8494	-5.6744
	Prob.	***0.0001***	***0.8951***	***0.0005***	***0.0039***	***0.0291***	***0.0000***	***0.0004***	***0.0000***
		***	n0	***	***	**	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.2296	-3.7272	-4.7369	-4.5863	-3.3824	-8.2907	-4.9596	-5.6499
	Prob.	***0.0008***	***0.0335***	***0.0029***	***0.0042***	***0.0702***	***0.0000***	***0.0016***	***0.0003***
		***	**	***	***	*	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.1989	-0.0211	-3.6968	-3.5087	-2.9889	-8.5133	-4.9025	-5.7601
	Prob.	***0.0000***	***0.6683***	***0.0005***	***0.0009***	***0.0039***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	n0	***	***	***	***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات Eviews .

الملحق رقم (36): تطور الأجور والرواتب والمنح والتحويلات الجارية خلال الفترة (1994–2016) (مليار دينار)

السنوات	الأجور والرواتب ومنح المجاهدين(1)	التحويلات الجارية (2)	نسبة 1+2 من النفقات الجارية %	السنوات	الأجور والرواتب ومنح المجاهدين(1)	التحويلات الجارية (2)	نسبة 1+2 من النفقات الجارية %
1994	164.5	120.9	82.79	2005	496.2	410.1	87.85
1995	203.1	149.7	79.38	2006	540.3	517.7	88.62
1996	241.7	185.3	77.54	2007	627.8	598.7	89.58
1997	270.2	146.4	64.73	2008	793.4	935.6	85.5
1998	306.5	124.1	64.85	2009	877.3	696.0	86.34
1999	346	166.8	66.19	2010	1156.6	627.0	86.37
2000	347.3	200.0	63.91	2011	1631.9	987.8	87.16
2001	344.9	247.1	74.12	2012	1823.9	1645.0	91.22
2002	375.1	387.7	78.21	2013	1726.3	1268.4	72.45
2003	389.2	543.8	81.97	2014	1844.3	1366.9	71.44
2004	456.1	457.1	87.09				

المصدر: – النسب محسوبة من طرف الطالب.

– بنك الجزائر: التقرير السنوي 2008، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، سبتمبر2009، ص 240.

– بنك الجزائر: التقرير السنوي 2013، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، نوفمبر 2013، ص 221.

- **Algeria: Selected Issue and Statistical Appendix**, IMF Staff Country Report N^0 98/87, Washington, Sep1998, P 50.

- **Algeria: Selected Issue and Statistical Appendix**, IMF Staff Country Report N^0 01/163, Washington, Sep 2001, P 20.

Website: http://www.imf.org/external/country/dza/index.htm?pn=2 .

- La Banque d'Algérie: **Rapport 2004 Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Juillet2005, p71.

- La Banque d'Algérie: **Rapport 2014 Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Juillet2015, P157.

الملحق رقم (37): يمثل تطور مرونة القوس

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
مرونة القوس	-2.47	1.44	0.85	1.34	0.03	0.05	2.07	0.26
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
مرونة القوس	0.08	0.95	3.87	0.53	6.08	-0.92	2.92	1.92
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	---
مرونة القوس	0.77	-0.49	1.78	2.18	-1.34	0.92	0.72	---

المصدر: تم حساب مرونة القوس من طرف الطالب بناءً على بيانات:

البنك الدولي: **إحصائيات الجزائر**، النسخة الثانية، متاح على الرابط التالي: https://data.albankaldawli.org/country/algeria

تم الاطلاع بتاريخ: 2018/06/28.

– مرونة القوس = (التغير في عدد المشتغلين على التغير في الناتج المحلي الإجمالي).

الملحق رقم (38): تطور هيكل إيرادات الميزانية والأهمية النسبية للجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة (1994-2016)

(مليار دينار)

السنوات	إيرادات الميزانية	الجباية البترولية	نسبة الجباية البترولية من إيرادات الميزانية %
1994	470.5	222.1	47.20
1995	611.7	336.1	54.94
1996	824.0	495.9	60.18
1997	926.66	564.7	60.93
1998	774.51	378.5	48.86
1999	950.49	560.1	58.92
2000	1124.92	720.00	64.00
2001	1366.00	877.5	60.48
2002	1576.684	916.4	58.12
2003	1525.551	836.06	54.80
2004	1606.397	862.2	53.67
2005	1713.992	899.0	52.45
2006	1841.925	916.0	49.73
2007	1949.05	973.0	49.92
2008	2902.448	1715.4	59.10
2009	3275.362	1927.0	58.83
2010	3074.644	1501.7	48.84
2011	3489.810	1529.4	43.82
2012	3804.03	1519.04	39.93
2013	3895.315	1615.9	41.48
2014	3927.748	1577.73	40.16

المصدر: تم الإعداد ارتكازاً على تقارير:

- وزارة المالية الجزائرية (المديرية العامة للتقدير والسياسات)، متاحة على الموقع الإلكتروني الرسمي للوزارة: www.dgpp-mf.gov.dz
- الديوان الوطني للإحصائيات ONS:حوصلة إحصائية 1962-2011، الفصل 12، المالية العمومية، الجزائر، ص 211.
- بنك الجزائر: التقرير السنوي 2008، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، سبتمبر 2009، ص 239.
- بنك الجزائر: التقرير السنوي 2013، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، نوفمبر 2013، ص 220.

- MINISTERE DES FINANCES **:Note de Présentation du Projet de la Loi de Fiances pour (2001-2015).**
- La Banque d'Algérie: **Rapport 2014 Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Juillet 2015, P 156.

الملحق رقم (39): نتائج اختبار ديكي– فولر ADF للبواقي z

Null Hypothesis: Z has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.909512	0.0003
Test critical values:	1% level	-2.630762	
	5% level	-1.950394	
	10% level	-1.611202	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: Z has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.848744	0.0057
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: Z has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.775454	0.0297
Test critical values:	1% level	-4.234972	
	5% level	-3.540328	
	10% level	-3.202445	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات Eviews .

ملخص:

تأتي هذه الدراسة لمناقشة مدى تحقيق برامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1994-2016) لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، والمتمثلة في مؤشرات مربع كالدور، ومحاولة تقييم انعكاسات هذه البرامج على سياسة التشغيل في الجزائر، من خلال استخدام الأدوات البحثية وارتكازاً على البيانات والإحصائيات الخاصة بجوانب الدراسة، وتقدير أثر هذه البرامج على سياسة التشغيل استناداً على دراسة قياسية باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS) لتقدير العلاقة طويلة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) لتقدير العلاقة قصيرة الأجل.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن تحسن وضعية مؤشرات مربع كالدور مرتبطة بشكل كبير بالتطور الحاصل في أسعار النفط، كما كشفت الدراسة أن أغلب مناصب الشغل الموفرة عن طريق سياسات التشغيل المرتكزة على دعم وتنمية المبادرات الذاتية (المقاولاتية) ودعم الشغل المأجور لا تتلاءم مع متطلبات سوق العمل بالجزائر، وساهمت في توسيع نطاق العمل غير اللائق، وهذا نتيجة لتبني سياسات ظرفية، واعتماد سياسة التشغيل في الجزائر على مقاربة اجتماعية لمعالجة مشكلة البطالة.

كما أبرزت الدراسة القياسية ارتباط فعالية سياسة التشغيل من خلال برامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر بقطاع المحروقات، وذلك في الأجلين الطويل القصير، لهذا تبقى فعالية سياسة التشغيل مرهونة بمدى تنويع الاقتصاد الوطني وتوفير المناخ الملائم للقطاع الخاص والتحول من اقتصاد نفطي إلى اقتصاد غير نفطي.

الكلمات المفتاحية: بطالة، تشغيل، برامج الإصلاح الاقتصادي، مربع كالدور، سياسة التشغيل، سياسة الإنعاش الاقتصادي.

Abstract:

The aim of this study is to discuss the extent to which the economic reform programs in Algeria during the period 1994-2016 achieved macroeconomic indicators stability, indicators of square Kaldor, and the attempt to evaluate the repercussions of these programs on the employment policy in Algeria, through the use of research tools, based on the data and statistics of the aspects of the study. In addition, we tried to evaluate those programs through assessing its impact on the employment policy based on a standard study using the method Fully Modified Ordinary Least Squares (FMOLS) method to estimate the long-term relationship and the Error Correction Model (ECM) to estimate the short-term relationship.

The study found that the improvement of the square indicators of Kaldor is very much related to the development of oil prices. The study also revealed that most of the jobs provided by the employment policies based on the support and development of self-initiatives (entrepreneurship) and the support of paid work does not fit the requirements of the labor market in Algeria and contributed to the expansion of inappropriate work, and this was because of the situational policies, and the adoption of an employment policy in Algeria which is based on the social approach in addressing the problem of unemployment.

The study also highlighted the link between the effectiveness of the employment policy through Algeria's economic reform programs and the oil sector in both the short and long term. Accordincly, the effectiveness of the employment policy depends on the diversification of the national economy, the creation of a favorable environment for the private sector and the transition from an oil economy to a non-oil economy.

Keywords: Unemployment, Employment, Economic Reform Programs, Kaldor square, Operating Policy, Economic Recovery Policy.